الوجهين عن العرب قال المصنف في الوجه الاول اعني بناء الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى المركب
الثاني لعدم الالتباس واعلم ان لقولك ثالث ثلثة عشر معنيين احدهما الجزء الثالث من المعدود الذي هو ثلثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز
ان نقول ثالث ثلث عشر وثالث اربعة عشر لان اصله من ثلثة لا من ثلثة عشر وثانيهما انه الجزء الواحد من ثلثة عشر وعلى هذا لا يجوز ثالث
ثالث اثني عشر ويجوز ثالث اربعة عشر لان اصله ثالث عشر ثلثة عشر وثالث عشر اربعة عشر واعلم ان حكم فاعل المذكور سواء كان بمعنى
المصير او الواحد وغيرهما حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في
جميع المراتب من المركب المعطوف نحو الثالث عشر تؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه
اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجالا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة
والعشرون قوله ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين وفي الثاني ثالث ثلثة اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله
اختلف اضافتاهما فاضافة المصير الى ما دونه اضافة ما هو بمعنى الواحد الى مثله او الى ما فوقه قوله المذكر والمؤنث المؤنث ما فيه علامة
تانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة او ممدودة كل ما فيه علامة التانيث ظاهرة او مقدرة
سواء كانت التانيث حقيقيا او لا يسمى مؤنثا فالحقيقي الظاهر العلامة نحو ضاربة ونفساء وحبلى وغير الحقيقي غرفة وصحراء وبشرى والحقيقي
المقدر العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقي نار ودار ولا يقدر من جملة العلامات الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان تحذف
لفظا وتقدر بخلاف الالف ودليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير في نحو هنيدة في هند وقديرة في قدر واما الزائد
على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة قوله وعلامة
التانيث التاء تاء التانيث في الاسم اصل وما في الفعل فرع لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم اي فاعله واصل العلامة ان تلحق كلمة هي علامة
لها فلهذا كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا لتحملها الحركات وبانقلابها هاء في الوقف وقال الكوفيون الهاء اصل التاء لما راوا مشابهة الهاء
للالف وليس بشيء لان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف وقال جار الله الياء ايضا علامة التانيث في نحو ذي
والاولى ان يقال هذه الصيغة بكمالها موضوعة للتانيث كتا وليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد واما الياء في تفعلين فالاولى انه اسم
لا حرف تانيث كما مر في باب الضمائر وتاء التانيث قد يدخل الحرف كربت اذا كان المجرور بها مؤنثا كقوله ـ فقلت لها اصبت حصاة قلبي وربت
رمية من غير رام ؛ وقد جاء يا صاحبا وبت انسان حسن ويجوز ان يريد بالانسان المؤنث وتلحق ثم ايضا اذا عطفت بها قصة على قصة لا مفردا
على مفرد ويقال لات لمشابهته ليس على ما مر في بابه ويقال لعلت في لعل واما تاء بنت واخت وهنت وكلتا وثنتان ومنتان فليست لمحض التانيث
بل هي بدل من اللام في حال التانيث ولذا سكن ما قبلها وفي منتان كانه بدل من اللام لكون واحده وهو منة كشفة والالف الممدودة عند
سيبويه في الاصل مقصورة زدت قبلها الفا لزيادة المد وذلك لان الف للزوم صار ككلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما في كتاب
وحمار فاجتمع الفان فلو حذف احدهما لبقي الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف تقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها
وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء مع انهما انسب بها وانقلاب حروف العلة بعضها الى بعض اكثر اذ لو قلبت الى احدهما لاحتيج الى قلبها الفا كما في رداء
وكساء لكون ما قبلها الفا كما فيهما فان زالت الالف وانقلبت ياء قلبت الف التانيث ياء ايضا كما في قوله ـ لقد اغدو على اشقر يغتال الصحاريا ؛
ويعلم تانيث ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه نحو والشمس وضحها وبالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار وبلحاق علامة التانيث بفعله
او شبهه المسند اليه او الى ضميره نحو طلعت الشمس والتفت الساق بالساق وبكاس من معين بيضاء لذة ولظى نزاعة ولسليمن الريح عاصفة و
بمصغره ان كان المكبر ثلاثيا نحو قديرة وبتجرد عدده من الثلثة الى العشرة من التاء نحو ثلث اذرع وعشر ارجل وبجمعه على مثال خاص

ه اي واحديه
ت تصيير تيب ١٢
٢ ه فلان نرو حصاة
اي ذو عقل لب ١٢ ه
صحاح ٣ ه الشقرة
في الخيل حمرة صافية
بحمر معها العرف والذنب
فان اسود فهو الكميت
ويعم الشقراي شقيد
الحمرة ١٢ صحاح

٣٦٢

ن
واصله ر
ن
لصادر
ن
ان مناسبة
حروف العلة
بعضها لبعض
اكثر ر

بالمؤنث كفواعل فى الصفات كطوالق وحوائض وعلى مثال غالب فيه وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين نجمعها على افعل فى المؤنث
وقد جاء فى المذكر على افعل قليلا نحو مكان وامكن وجنين اجبن وطحال واطحل ويجى التاء لاربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكر والمؤنث
اما فى الصفة كضاربة ومنصورة وحسنة وبصرية وهو القياس فى هذه الانواع الاربعة اى فى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
غير افعل التفضيل وافعل الصفة وفى المنسوب بالياء واما نحو ربعة ويفعة فى المذكر والمؤنث فلكونهما فى الاصل صفة النفس اى نفس ربعة ونفس يفعة
واما فى الاسم الجامد وهى اسماء مسموعة قليلة كرجلة وامرأة والنسانة وغلامة الثانى لفصل الاحاد المخلوقة واحاد المصادر من اجناسهما
كنحل ونخلة وتمر وتمرة وبط وبطة ونمل ونملة ففى قوله تعالى قالت نملة يجوز ان يكون النملة مذكرا والتاء للوحدة فيكون تاء قالت لتاء
الوحدة فى نملة لا لكونها مؤنثا حقيقيا كما يجئ والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخراجة واستخراج واستخراجة وهو قياس فى كل واحد
من الجنسين المذكورين اعنى المخلوقة والمصادر والمراد بالجنس ههنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد وقد جاءت قليلا للفرق بين
الاحاد المصنوعة واجناسها وهى اسماء محفوظة كسفين وسفينة ولبن ولبنة وربما لحقت الجنس وفارقت الواحد وهو قليل نحو كمئة وفقعة
للجنس وكمء وفقع للواحد قال بعضهم ان ذا التاء فيهما ايضا للوحدة والمجرد منها للجنس والاكثرون على الاول والجنس المميز واحده بالتاء يذكره
الحجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء الوجهان فى القران قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وقد يجئ ياء النسبة للوحدة ايضا كالتاء نحو اعرابى
واعراب وفارسى وفارس وعربى وعرب ورومى وروم واكثر ما يجئ التاء للمعنيين المذكورين وهى فيهما عارضة غير لازمة ولذا قلب اللام همزة
فى نحو غزاة وسقاة وياء فى تغازية بخلاف نحو شقاوة وخزاية وسقاية وعلاوة وهراوة ومحمودة فان التاء فى هذه الاسماء للتانيث اللفظى
وهى باعتباره لازمة نحو غرفة وظلمة كما يجئ وان جاءت فى بعضها غير لازمة كشقاوة وشقاء الا ان وضعها فى المؤنث اللفظى على اللزوم واما
جواز قلب اللام وتركه فى عباية وعباءة وغطاية وغطاءة وصلاية وصلاءة فلما يجئ فى التصريف ان شاء الله تعالى الثالث ان يجئ التاء للدلالة
على الجمع وذلك فى الصفات التى لا يستعمل موصوفاتها وهى على فاعل وفعول او صفة منسوبة بالياء او كائنة على فعال كقولهم خرجت
خارجة على الامير وسائلة وواردة وشاربة وقولهم ركوب وركوبة وحلوب وحلوبة وقتوب وقتوبة وقولهم البصرية والكوفية و
المروانية والزبيرية والجمالة والبغالة والحمارة والتاء فى هذه كلها فى الحقيقة للتانيث كما فى ضاربة ليس كما فى كماة وكماء وذلك لان ذا التاء فى مثله
صفة الجماعة تقديرا كانه قيل جماعة جمالة فحذف الموصوف لزوما للعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كثمرة وتمر والتاء اذن للوحدة
لا للتانيث وقد قيل ان الركوب والركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية كما فى الذبيحة والاكولة على ما يجئ الرابع
ان تدخل لتوكيد الصفة التى على فعال وفاعل ومفعال وفعول كنسابة وراوية ومطرابة وفروقة فهى تفيد مبالغة فى الوصف كما يفيدها
ما هو كياء النسب كما فى احمرى ودوارى كان التاء فى هذا القسم للتانيث والموصوف المحذوف جماعة اجراء للشئ الواحد مجرى جماعة من جنسه
كما تقول انت الرجل كل الرجل والتاء فى مثل هذه المثل على الانفصال وقد يدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول
نحو سببة وسبة ولعنة ولعنة وهى فى الوزنين لازمة الخامس ان تدخل على الجمع الاقصى كجواربة وموازجة وكيالجة دلالة على ان واحدها معرب
فيؤتى بالهاء امارة العجمة وذلك لان العجمى نقل الى العربية كما ان التانيث نقل عن التذكير وليست التاء فى هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب والموازج
السادس ان تدخل ايضا على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده منسوب كالاشاعثة والمشاهدة فى جمع اشعثى ومشهدى وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا
المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء النسب لان ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال فى النسبة الى رجال رجالى بل رجلى كما يجئ فى النسب
فحذف ياء النسب ثم جمع بالتاء فصار التاء كالبدل من الياء كما ابدلت من الياء فى نحو فرازنة وجحاجحة كما يجئ وانما ابدلت منها لتشابه
الياء والتاء فى كونهما للوحدة كثمرة ورومى وللمبالغة كعلامة ودوارى ولكونهما زائدتين لا لمعنى كظلمة وكرسى وقد يحذف ياء النسب اذا جمع الاسم

جمع السّلامة بالواو والنون لكن لا وجه لإلحاقه بجمع التكسير وانما يكون هذا فى اسم يكسر لو جمع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرون و
والاعجمون فى جمع اشعرى واعجمى وكذا المقتوون والمقاتوة فى جمع مقتوى قال متى كنا لامك مقتوينا والتاء فى مثل هذا المكسر لازمة
لكونها بدلا من الياء ولو كان جمع المعرب وجمع المنسوب غير الاقصى لم يأت فيه بالتاء فلا تقول فى جمع فارسى ولجام فوسلة ولجمة بل فرس
ولجم وكان اختصاص الاقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء الى اصله من الانصراف وقد يجئ له مزيد شرح فى المنسوب السابع
ان تدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا من الياء المحذوفة قبل الآخر كجحاجحة فى جحاجيح واما فرازنة وزنادقة فيجوز ان يكون عوضا من الياء
المحذوفة وان يكون علامة لتعريف الواحد التاء والياء فى نحو جحاجحة لا تسقطان معا ولا تثبتان معا فالتاء لازمة مع حذف الياء الثامن
ان تدخل لتاكيد تأنيث الجمع وذلك اما واجب الدخول وهو فى بنائين افعلة كاغربة وفعلة كغلمة اوجائزة وهو فى ثلثة ابنية فعالة كجمالة وقد
يلزم فى هذا البناء كما فى حجارة وذكارة وفعولة كصفورة وبعولة وخيوطة وقد يلزم كعمومة وخؤلة والجمع الاقصى كصياقلة وملائكة ولا يلزم التاسع
دخولها لتاكيد معنى التانيث كما فى ناقة ونعجة وارمية وهذه التاء لازمة قيل وقد جاء لتاكيد التانيث فى الصفة كعجوز وعجوزة فان عجوزا
موضوع للمونث والتاء فيه غير لازمة العاشر دخولها لا لمعنى من المعانى بل هو تانيث لفظى كما فى غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهى لازمة الحادى
عشر دخولها عوضا من فاء الفعل كما فى عدة وزنة او عين الاسم كما فى كرة وظبة وهى لازمة الثانى عشر دخولها عوضا عن ياء الاضافة وهو فى يا ابت
ويا امت فقط الثالث عشر دخولها امارة للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة
وهذه التاء اكثرها غير لازمة والاولى ان الياء فى حلوبة وركوبة وحمولة وكل فعولة بمعنى مفعولة هكذا لانها لا يذكر معها الموصوف البتة
كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعلة نحو امرأة شكور وصبور وكما لحقته هذه التاء المذكورة فى هذا القسم يستوى فيه المذكر والمونث قال ابو عمر
وقد يكون التاء عوضا من الف التانيث كما فى حبيرة تصغير حبارى وعند غيره لا يبدل منها التاء بل يق حبير كما يجئ فى باب التصغير قال الزمخشرى
يجمع هذه الوجوه انها للتانيث وشبه التانيث والاصل فى الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين مذكرها ومونثها بالتاء ويغلب فى الصفات المختصة بالاناث
الكائنة على وزن اسم فاعل ومفعل ان يلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع ومطفل فان قصد فيها معنى الحدوث
فالتاء لازمة كحاضت فهى حائضة وطلقت فهى طالقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كمرضعة وحاملة وربما جاء مجردة عن التاء
صفة مشتركة بين المذكر والمونث اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر وناقة ضامر ورجل او امرأة عاشق وفى تجريد هذه الصفات عن التاء
مع عدم قصد الحدوث ثلثة اقوال احدها قول الكوفية وهو انها يؤتى بها للفرق بين المذكر والمونث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول
الاشتراك وهذه العلة غير مطردة فى نحو ضامر وعاشق ويقتضى تجرد الصفات المختصة بالمونث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضى تجرد الفعل ايضا
اذا لم يشترك نحو حاضت وطلقت لان اصل العلة الاطراد ويقتضى ايضا ان لا يقال امرأة مرضع وقد ثبت انه يق مرضعة ايضا بلا قصد للحدوث
وقال سيبويه وهو مؤول بنحو انسان حائض او شئ حائض كما ان ربعة مؤولة بنفس ربعة واتفاقهم على انه يلحقه التاء مع قصد الحدوث
دليل على ان العلة شئ آخر غير هذا التأويل وقال الخليل انما جردت عن التاء لتاويلها بمعنى النسب قال المصنف فى شرح كلامه ما معناه ان اصل
التاء فى الاسماء ان يكون فى الصفات فرقا بين مذكرها ومونثها وانما تدخل على الصفات اذا دخلت فى افعالها فالصفات فى لحاق التاء بها فرع
الافعال تلحقها اذا الحقت الافعال نحو قامت فهى قائمة وضربت فهى ضاربة فاذا قصد فيها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهى حائضة لان
الصفة ح كالفعل فى معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل بل هى بمعنى النسب وان كانت على صورة اسم الفاعل
كلابن وتامر فكان معناها ذو لبن وذو تمر لا بمعنى الحدوث اى لبن وتمر كذلك معنى حائض وطالق ذات طلاق وحيض اى طلاقية وحيضية
قلت غاية مرمى كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن فى المعنى كالفعل الذى مبناه على الحدوث فى احد الازمنة الثلثة فلم

له القنو الخدمة قنوت اقنو قنوا ومقتى ويسمى الخادم مقتو منسوب الى المصدر ص سره
٢ي ق للاجل اذا كانت ذكورة لم يكن فيها انثى هذه جمالة بنى فلان من سره
٢ه الركوب والركوبة ما يركب يقصد ركوبة والحلوبة والحمولة التى يحمل عليه ويحلب من سره
٣٦ رضى الشارح طاقية ٢ج المطفل الظبية ... بالنتاج
٥ ولد لك الناقة من سره
٧ع العمر والعمر مثل العسر والعسر اذا انقضى العمر من سره
فسقت الجارية تفسق بالضم عفوب ... اذا الحال ... فهى عاشق ... ادرك ما يدرك ... من الاكابر ... ولا يحتفى الرجل
زوجته وطلاق عنه ... فهى عاشق ... من سره

يؤنثوه تانيث الفعل الحرام مشابهته له مع مشابهته له لفظا وهذا ينتقض عليهم بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا الحدوث و
لا يشابه الفعل لفظا ايضا وكانت احرى بالتجريد عن التاء ولا تجرد وايضا فان الاسم المنسوب بالياء الذى مثل حائض وطالق محمول عندهم
عليه يؤنث مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس له فعل الا من حيث المعنى والتاويل فان معنى بصرى منسوب الى البصرة وامى ابن عمران
المنسوب الذى على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر ونبال وقواس اذا قصد به المؤنث لا يدخله التاء بل يقى امرأة ناشبة ونبالة
وكيف صار حكم نابل الذى هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسبة ظاهرة فى الامتناع من تاء التانيث وقولهم عيشة
راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للمبالغة كما فى علامة خلاف الظاهر وايضا مذهبهم ان نحو حائض وطامث من ابنية
النسب كما ان نحو نابل وناشب منها اتفاقا لان معناهما نبلى ونشابى ولا فعل لهما حتى يقى انهما اسما فاعل منه كيف يجوز ان يقى ان نحو
منفطر مرضع فى قوله تعالى السماء منفطر به وقولك فلانة مرضع من باب النسبة ولم يثبت كون مفعل ومنفعل من ابنية النسب المتفق
عليهما حتى نحملهما عليهما كما حملنا حائضا على نحو نابل والاقرب فى مثله ان يقى ان الاغلب فى الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل الاستقراء
ثم حمل اسما الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى كما يجيء فى بابيهما فالحقا التاء للتانيث كما يلحق الفعل ثم جاء ما هو على وزن الفاعل
ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فاتوا بتاء التانيث فيما قصدوا فيه الحدوث الذى هو معنى
الفعل كتانيث الفعل لمشابهته له معنى بخلاف ما قصدوا فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب
بالياء فلم يقصد فى شئ منهما مرة الحدوث ومرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق التاء فى احدهما دون الاخر بل كانا ابدا للاطلاق فان
قلت فالقياس اذن تجريدهما عن التاء كتجريد الفاعل المقصود به الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التاء بهما لمشابهتهما للفعل لكن
الحاق التاء بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل والمفعول لا للفعل فى ذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسمى الفاعل والمفعول ولذلك جمعا
جمع سلامة المذكر كما فى اسمى الفاعل والمفعول ومما لا يلحق به تاء التانيث غالبا مع كونه صفة فيستوى فيه المذكر والمؤنث مفعال ومفعل
ومفعيل وفعال وفعال كمعطار ومحرب ومنطيق وحصان وقد حكى سيبويه امرأة جبان وجبانة وناقة دلاث ومثلها فعول بمعنى فاعل
وقد قالوا عدوة الله ومسكينة واما فعول بمعنى مفعول فيستوى فيه ايضا المذكر والمؤنث كالركوب والقتوب والجزور لكن كثيرا ما يلحقها
التاء علامة للنقل الى الاسمية لا للتانيث فيكون بعد الحاق التاء ايضا صالحا للمذكر والمؤنث ومما يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يلحقه
التاء فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريحته ولتشبيهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه
التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امرأة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد من جد بمعنى قطع عند
البصرية وقال الكوفية هو بمعنى مجدود من جده اى قطعه وقيل ان قوله ان رحمة الله قريب منه وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته
غير مقيس فلا يجيء بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اى المحكم على تأويل وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والخليط وربما لم يلحق التاء فى فعيل نحو
ناقة ريض واما الف التانيث المقصورة فاعلم انه يعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء والالف المقصورة الزائدة فى اخر الاسم على ثلثة اضرب
اما للالحاق كارطى ولتكثير حروف الكلمة كالقبعثرى وللتانيث والتى للتكثير لا تكون الا سماسية ويلحقها التنوين نحو قبعثرى كمثرى وتميز الف
الالحاق عن الف التانيث خاصة بان تزن ما فيه الالف وتجعل فى الوزن مكان الالف لاما فان لم يجئ على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف
للتانيث نحو اجلى وردى فانه لم يأت على فعلل اسم حتى يكون الاسمان ملحقين به ومعنى الالحاق كما يجيء فى التصريف ان تزيد فى كلمة
حرفا فى مقابلة حرف اصلى فى كلمة اخرى حتى تصير مساوية لها فى الحركات والسكنات بشرط ان يكون المزيد فيها فى جميع تصاريفها
مثل الملحق بها ومقصودهم الاهم فى ذلك اقامة الوزن والسجع او غير ذلك من الاغراض اللفظية وليس المقصود اختلاف المعنى بل يجيء

النشاب السهم الواحدة نشابة والناشب صاحب النشاب وقوم نشابة
العربية ... من لفظهما والنبال ... صاحب النبل
عفت فهى عاصن
حصان ... التعب بالتحريك

۳۶۵

رجل صغير على قدر سنام البعير والقتوب الابل التى تقتب بالقتب ۱۲ الجزور من الابل تقع على المذكور والانثى ۱۲

۵

ان يختلف وان لم يختلف ويجوز ان لا يكون للكلمة قبل الزيادة فيها للالحاق معنى كجبنّل فنحو قطع يقطع واقبل يقبل وقاتل يقاتل ليس بملحق بل حرج بل حرج لمخالفة مصدرهما المصدرة فمن الاوزان التى لا يكون الفها الا للتانيث فعلى فى الغالب وانما قلنا فى الغالب لما حكى سيبويه فى بهمى بهماة وروى بعضهم فى رؤيا رؤياة وهما شاذان ففعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعل التفضيل كالافضل والفضلى وهى قياس او لا كالانثى وخنثى وحبلى وغير الصفة اما مصدر كالبشرى والرجعى واسم كبهمى وحزوى بهماة ورؤياة الحاقا لفهما عند سيبويه للتانيث ايضا كما عند الاخفش مع انه لا يثبت فعللا كبرقع وذلك كما يجيء فى التصريف فى باب ذى الزيادة و منها فعلى ولم يأت فى كلامهم الا اسماء قيل لم يأت منه الا ثلثة اسماء شعبى وادمى فى موضعين وارنى للداهية وقال بعضهم جنفى فى اسم موضع ورواه سيبويه بفتح الفاء مع الدال ومنها فعلى بفتح الفاء والعين وهى اما مصدر كالبشكى والجمزى واما وصف كفرس وثبى وناقة زلجى اى سريعة واما اسم كدفرلى ونملى واجلى اسماء مواضع ومنها افعلى كاجفلى للكثرة ومنها فعالى كجبارى لطائر وفوعالى كحولايا الموضع وفعارى كشفارى بنت وفعالى كججبى قبيلة من الانصار وفعيلى كبقيرى لعبة وفعيلى كخليفى وفعلوى كرحموتى وفعولى كجبوكرى للداهية وفوعلى وفيعلى كخوزلى وخيزلى لمشية فيها تفكك ويفعلى كيهبرى للباطل ومفعلى كمكورى للئيم ومفعلى كمرعزى وفعللى كهربذى لمشية فى شق وفعلايا كبرحايا الموضع وفعليا كذربيا للداهية وفعليا كزكريا والظاهر انه اعجمى وفعلنى كعرضنى وفعلى كزفقى لنوع من السير وفعلى كجلندى اسم رجل وجاء بضم اللام وفعلى كسمهى للباطل وفعالى كصحارى وفعللى كهندبا وفعلى كسبطرى مشية فيها تبختر وافعيلى كاهجيرى للعادة فهذه احد ثلثون مثالا ولعلها يحيط باكثر ابنية المؤنث بالالف المقصورة المختصة بالتانيث واما فعلى وفعلى فمما مشتركان فى التانيث والالحاق ففعلى اذا كان مؤنث فعلان او مصدرا كالدعوى او جمعا كمرضى وجرحى فالفها للتانيث واذا كان اسما غير ذلك فقد يكون الالف للالحاق كعلقى لنبت فيمن نون وقال علقاة وكذا تترى فيمن نون وقد يكون للتانيث كالشروى واما فعلى فان كان مصدرا كالذكرى او جمعا كحجلى وظربى ولا ثالث لهما فلا يكون الفه الا للتانيث واذا كان صفة قال سيبويه فلا يكون الا مع التاء فالفه للالحاق نحو رجل عزهى وامرأة سعلاة وقال فى ضيزى وحيكى اصلها ضم الفاء وحكى ثعلب عزهى منونا بلا تاء وهو مخالف لما ذهب اليه سيبويه واذا كان غير الاوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع فقد يكون للالحاق نحو معزى بالتنوين وقد يكون للتانيث كالدفلى والشعرى وقد يكون ذا وجهين للالحاق والتانيث كترى منونا وغير منون وكذا ذفرى ومن الاوزان التى لا يكون الفها الممدودة الا للتانيث فعلاء وهو قياس فى مؤنث افعل الصفة نحو احمر وحمراء وقد يجيء صفة وليس مذكره افعل كامرأة حسناء وديمة هطلاء وحلة شوكاء وداهية دهياء والعرب العرباء ويجيء مصدرا كالسراء والضراء واللاواء واسما مفردا غير مصدر كالهيجاء والصحراء واسم جمع كالطرفاء والقصباء وقد يقصر بعض الممدود للضرورة فالمحذوف من الالفين اذن الاولى لا الاخيرة لانها المعنى ولانها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال الف التانيث كما ينصرف جارى اذا صغرتها بحذف الف التانيث نحو جبير فاذا حذفت الاولى رجعت الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب قلبها همزة هو اجتماعهما كما ذكرنا قبل ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين ولم يأت عليها الا اربعة احرف فلان بن ثاداء اى ابن الامة والسحناء بمعنى السحنة وجنفاء وقرماء بالقاف عند سيبويه وبالفاء عند الجوهرى موضعان ومنها فعلاء ولم يأت عليها الا السيراء وقال الفراء اصله ضم الفاء كسرت للياء وفعلاء اما مفردا كالعشراء والرحضاء او جمعا كالفقهاء والعلماء واما افعلاء وفعلاء كبرياء وخششاء فلحقان بقرطاس وقرطاس ومنها فاعلاء كقاصعاء وفعلياء ككبرياء وفعالاء وهو اما مصدر كالبراكاء بمعنى الثبات فى الحرب واما اسم كالثلاثاء واما صفة كطباقاء وفعولاء كبروكاء بمعنى البروكاء وفعللاء كهندباء بكسر الدال وفتحها وفعللاء كعقرباء وفعللاء كخنفساء وفعيلاء كقريثاء ضرب من التمر وفعللاء كزمكاء وقد يقصر وليس الالف للالحاق بسمار لانه لا ينون وافعلاء اما مفرد كاربعاء واما جمع كانبياء وهو كثير وافعلاء بضم العين كاربعاء وقد يفتح الباء وفيها ثلث لغات

وفعلاء

ای سمّیت عروی اسم موضع من بيان الرهنا قال سيبويه نحو واحدة وجمعا الفها للتانيث ... وقال قوم الفها للالحاق والواحدة بهماة وقال المبرد لا يعرف ولا يكون الف فعلى بالضم الا للتانيث ۱۲ اشکی

۲ فى الصحاح الجفار اسم ماء ... حذيفة بن بدر الفزارى واسم ماء والجفاف اسم ماء والجفاف اسم موضع حمار حزوى اى اسم موضع

وجوم مرجى معروف ۱۲ ... ناقة زلجى اى سريعة وقد زلجت اى سرعت

بشکاس سره ... وهى اشوكاء

366

اى حلة خشنة الملمس لكونها جديدة ... حاصی شرح کافیه ۱۲

۵ الثاداء الامة وكان الفراء يقول الثادا والسحناء لمكان الحرف الحلق قال ابو عبيدة لم اسمع احدا يقولها بالتحريك غيره قال ابن السكيت ليس فى الكلام فعلاء بالتحريك الاحرف واحد وهو الثاداء وقد جاءت حرفان اخران وانا فى الاسماء فقد جاء فيها حرفان الصفات وجنفاء وقرماء موضعان ۶ المختار العظم الثانى خلف الاذن واصله الخششاء على فعلاء ... ذي بيشاره

وفعلياء كزكرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء كمعبوراء وفعالاء كجحاداباء نوع من الجراد وفعلاء كبرناساء بمعنى الناس وفعللاء كقرفصاء

قوله وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كامرأة وناقة واللفظي بخلافه كظلمة وعين مما قال من الحيوان لئلا ينتقض بنحو الانثى من النخل

فان بازائه ذكرا منها وتانيثه غير حقيقي اذ تقول اشتريت نخلة انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامرأة ونفساء وحبلى وبلا علامة كأتان وعناق

ولو قال الحقيقي ذات الفرج من الحيوان كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي قوله واللفظي بخلافه اي الذي ليس

بازائه ذكر من الحيوان كظلمة وعين وقد يكون اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر اذ ليس بازائه ذكر فيجوز ان يقال غردت حمامة ذكر وعندي ثلث

من البط ذكور ويجوز ان يكون التاء في قوله تعالى قالت نملة ذكرا واعتبر لفظه فأنث ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي

فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء قاض عليه ولعل السر في اعتبار التانيث

في منع صرفه لا في الاسناد اليه ان التذكير الحقيقي لما طرء عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره وينعدى اليه ذلك واما منع الصرف فمحاله يختص

به لا بغيره واذا كان المونث اللفظي يعني التذكير وليس بعلم كشاة ذكر جاز في ضميره وما اشير به اليه التذكير والتانيث نحو عندي من الذكور حمامة

حسنة وحسن قال طرفة كساه مغنى شاة بجول مفرد ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير نحو غرفة حسن ولا يجوز ان يقول صاح دجاجة انثى على

انك القيت تانيث دجاجة بالتاء لكونها للوحدة لا للتانيث لانك وان القيتها بقي التانيث الحقيقي فيكون كقام هند وهو في غاية الندرة

كما يجي

قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير

العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا والنساء والايام فعلت وفعلن قوله اذا اسند اليه الفعل اي الفعل او شبهه الى المونث مطلقا سواء كان

مظهرا او مضمرا حقيقيا او لفظيا الظاهر العلامة او لا فذلك الفعل او شبهه مع التاء للايذان من اول الامر بتانيث الفاعل قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي

بالخيار وانما قال ظاهر احترازا عن المضمر وغير الحقيقي احترازا عن الحقيقي لان تانيث المسند اليهما واجب على بعض الوجوه كما يجي ثم اعلم ان الفاعل المونث اما جمع

السلامة بالالف والتاء او جمع التكسير او اسم الجمع او غيرها اعني المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع فيجي حكمها وغيرها اما ظاهر او مضمر والظاهر اما حقيقي او غيره

والحقيقي اما متصل برافعه او لا فالاغلب في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه الحاق علامة التانيث برافعه نحو ضربت هند وضربت الهندان وحكى

سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمونث الظاهر عن علامته وانكره المبرد ولا وجه لانكار ما حكى سيبويه مع ثقته وامانته وان كان الرافع

نعم وبئس فكلا واحد من الحذف والاثبات فصيح نحو نعم المرأة هند ونعمت المرأة لمشابهتهما للحرف بعدم التصرف ولا يلحق في نحو اكرم بهند في التعجب

عند من اسند الكرم الى هند كما لا يلحقه الضمائر في نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر لكون الفعلين غير متصرفين وايضا للزوم كون الفاعل في صورة

المفعول والفعل في صورة ما يطلبه بالمفعولية اما نحو كفى بك وما جائتني من امرأة وكفت بهند فليس الجار الفاعل بلازم ولا الفعل في صورة

ما يطلب المجرور بالمفعولية وان كان منفصلا عن رافعه فان كان بالا نحو ما قام الا هند فالاجود ترك التاء في الرافع لان المستثنى منه المقدر هو الذي

كان في الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى قام مقامه في الارتفاع مع الفصل بالا ونقول المسند اليه هو الاسم المستثنى

من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى كما ذكرناه في باب الاستثناء وان كان بغير الا نحو قامت اليوم امرأة فالالحاق اجود لان المسند اليه

في الحقيقة وهو المرتفع الظاهر اما الحذف فانما اغتفر لطول الكلام ولكون الاتيان بالعلامة مناذن وعدا بالشيء مع تاخير الموعود وان كان

ايضا غير حقيقي التانيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة

احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما

فان كان متصلا فالعلامة لازمة لرافعه سواء كان التانيث حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس طلعت الا لضرورة الشعر نحو قوله فلا مزنة

ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها على تاويل الارض بالمكان وانما لزم العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعا وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر

٣٦٧

والضمير المنفصل وان كان منفصلا فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه واما الجمعان المذكوران فان استندا الى ظاهرهما سواء كان احد
الكسر حقيقي التذكير والتانيث كرجال ونسوة او مجازى التذكير والتانيث كايام ودود وكذا واحد المجموع بالالف والتاء بينقسم هذه
الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات والجبيلات والغرفات فحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند الى ظاهر المونث غير الحقيقي الا في شئ
واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال والنساء والزينبات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تانيثه
بالتاويل وهو كونه بمعنى جماعة وانما لم يعتبر والتانيث الحقيقي الذي كان في المفرد نحو قال النسوة لان المجازى الطارى ازال حكم الحقيقي كما ازال
حكم التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه وكان قياس هذا
ان يبقى التانيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان يتغير ذلك المفرد والعلامة
اما بحذف فهما ان كانت تاء نحو العرفات او بقلبها ان كانت الفا كما في الجبليات والصحراوات كان ذلك التغير كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد
تدا الزوال علامته ثم حمل التاء مقدر فيه فلا يظهر التغير عليه كالزينبات والهندات لان المقدر عندهم في حكم الظاهر والدليل على ان تانيث
نحو الزينبات مجازى قول الحماسي خلقت هدي مشعر بكراته تخب بصحراء الغبيط درادقه وحكم البنين حكم الابناء وان كان بالواو والنون لعدم
بقاء واحده وهو ابن قال لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا وكذا حكم المجموع بالواو والنون المونث واحدة كالسنون
والارضون حكم المجموع بالالف والتاء لان حقه الجمع بالالف والتاء كما يجئ قالوا والنون فيه عوض من الالف والتاء ويساوى التاء في اللزوم
وعدمه تاء مضارع الغائبة ونون التانيث الحرفية في نحو يعصرن السليط اقاربه فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم
حكم ظاهر غير الحقيقي واما ان المسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين الى اخر الباب فتقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين ولا والعاقلون
اما بالواو والنون اولا وضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو والاخير نحو الزيدون قالوا الاجهور قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي وانما خصوا العاقلين
بالواو دون النون لان ما بازائه حروف اللين والالف اخذه المثنى والجمع بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب للكثرة التي في الجمع وكانت
الواو لاصالته في الجمع بالعاقلين اولى لاصالتهم لغير العاقلين وصارت الياء للواحد المونث في تفعلين وافعلي فلم يبق لجمع غير العاقلين من حروف
المد شئ فجئ بالنون لمناسبة بين الواو وبينهما في الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما ونحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى العقل واما
ضمير المونث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت وتفعل فاعلة نظرا الى طريان تانيث معنى الجماعة على اللفظ واما غير العاقلين وهو ثلثة اقسام مذكر
لا يعقل كالايام والجبيلات ومونث يعقل كالنسوة والزينبات ومونث لا يعقل كالدور والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد المؤنث الغائب
للتاويل بالجماعة وان يكون النون لكونه لجمع غير العاقلين وقد تقدم ان النون موضوع له فتقول الايام والجبيلات والنساء والزينبات
والدور والغرفات فعلت وفعلن وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جار في جميع الضمائر على اختلافها فتقول في المرفوع المتصل انتم وانتن
وهم وهن وفي المنصوب المتصل ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب المنفصل اياكم واياكن اياهم واياهن وفي المجرور لكم ولكن لهم ولهن والاصل
انتموا وضربكموا واياكموا ولكموا واما اسم الجنس فيجرى اجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر او المؤنث وضميرهما والممتنع اجراء ضميره مجرى
ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت النخل والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن واما اسم الجمع فبعضه واجب التانيث كالابل والخيل والغنم فحاله
كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب قال مع الصبح ركب من احاصة محفل فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت
الركب والركب مضى ومضت ومضوا قوله المثنى ما الحق لاخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة تدل على ان معه مثله من جنسه يريد
بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب وضعا لما كثر من فرد بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ماهيتاهما مختلفة
كالابيض للانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتهما التي اشتركا فيها او متفقة كما تقول

الابيضان للانسانين والفرسين والبيض للافراس سواء كان الواضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين فان نظر كل واحد من الواضعين
فى وضعه لفظ زيد ليس الى ماهيته ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى اى ماهيته كان متميزة بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمى زيد انسان و
سمى به فرس فالمنظور فى الوضعين الى شئ واحد كما فى الابيضين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذى ذهب اليه المص
خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون فى الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون
جنسا وعند المصنف ره فى جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك القرأن للحيض والطهر والعيون لعين الماء
وقرص الشمس وعين الذهب وغيره ذلك منع من ذلك فى شرح الكافية لانه لم يوجد مثله فى كلامهم مع الاستقراء وجوزه على الشذوذ فى شرح
الفصل وذهب الجزولى والاندلسى وابن مالك الى جواز مثله قال الاندلسى يقال العينان فى عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون فى
التثنية والجمع الاتفاق فى اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعى وهو انه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم
نحو قولك الاقراء حكمها كذا او فى موضع العموم كالنكرة فى غير الموجب نحو ما لقيت عينا فانها تعم فى مدلولاتها المختلفة كالفاظ العموم سواء و
لا يصح ان يستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بان يقال نسبة العلم الى مسمياته
كنسبة المشترك الى مسمياته لكون كل واحد منهما واقعا على معانيه الابوضع واحد اما عند المص فلانه يشترط فى التثنية والجمع كون
المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد او اكثر ومعانى المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام كما مر واما عند غيره فقال المصنف
لو سلم ايضا ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته فبينهما فرق وذلك ان المشترك له اجناس يؤخذ احادها فتثنى وتجمع
كالقرئين للطهرين والقروء للاطهار فلو ثنى وجمع باعتبار معانيه المختلفة لادى الى اللبس وليس للعلم جنس يوخذ احاده فتثنى وتجمع حتى
اذا ثنى وجمع باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس وقد يثنى غير المتفقين فى اللفظ كالعمرين وذلك بعد جعلهما متفقى اللفظ بالتغليب
والنص لحقيقة تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شئ واحد كتماثل ابى بكر وعمر فقالوا العمران وكذا القمران والحسنان وينبغى ان يغلب الاخف لفظا كما
فى القمرين والحسنين لان المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو ابلغ فى الخفة وان كان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر
كالقمرين فى الشمس والقمر ولزوم الالف فى المثنى فى الاحوال لغة بنى الحارث بن كعب قال ع واحب منك الانف والعينانا ؛ وقال ع ان اباها وابا اباها
قد بلغا فى المجد غايتاها ؛ وقيل ان قوله تعالى ان هذان لساحران على هذه اللغة وفتح نون التثنية لغة كما فى قوله العين اذا قوله يارب خال
لك من عربيتين لا ينقضى قسوته شهرينه ؛ شهرى ربيع وجمادينيه وقرئ فى الفعل ايضا فى الشواذ تعدانتى وقد يضم نون المثنى وقرئ فى
الشواذ فى الفعل ايضا تزدانه قيل اصل المثنى والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر قال ع ليث وليث فى محل ضنك ؛ كلاهما ذو اشر و
محك ؛ وقال ع كان بين فكها والفك ؛ فارة مسك ذبحت فى سك ؛ وقد يجئ العطف نثرا فى الشذوذ واما اذا قصد التكثير كما فى قوله
لو عد قبر وقبر كان اكرمهم ؛ بيتا وابعدهم عن منزل الذام ؛ او فصل بينهما بفصل ظاهر نحو جائنى رجل طويل ورجل قصير او بفصل
مقدر نحو جائنى رجل فاكرمت الرجل والرجل الذى ضربته اى الرجل الجائى والرجل الذى ضربته فيجوز العطف كما رأيت من غير شذوذ و
قد يكرر للتكثير من غير عطف نحو قوله تعا صفا صفا ودكا دكا وقد يثنى ايضا للتكثير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين وقولهم
لبيك وسعديك ومذهب الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس للاختلاف فيهما اعرابا عنده بل كل واحد
صيغة مستانفة كما قيل فى اللذان وهذان عند غيره وليس بشئ لانه لم يحذف المعطوف فى نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمنه
المعطوف فبنى اما فى المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فان قال بل
المفرد الذى لحقته علامتا التثنية والجمع تضمن معنى حرف العطف لوقوعه على الشيئين او الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واوا

واحد او علامة الجمع دليل تضمنه اكثر من واو فهو مثل تضمن من همزة الاستفهام وان الشرطية قلنا بل هل معنى العطف لو سلمنا ان اصله
كان ذلك فجعل المفرد في المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظ كلا سواء الا ان كلا لم يقع على المفرد فلم يحتج الى علامة المثنى
بخلاف زيد فانه لحتاج عند تثنيته الى علامتها لئلا يلتبس بالواحد وكذا نقول جعل المجموع جمع السلامة واقعا على اشياء كلفظ كل فاحتيج
الى علامة الجمع رفعا للبس فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على ذى اجزاء متضمنا الواو العطف والا وجب بناء عشرة وخمسة وغير
ذلك من الفاظ العدد نحو كل وجميع ورجال بل نقول وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين في نسبة الحكم اليهما او على الاجزاء المتساوية فيها على
وجهين اما بواو العطف ظاهرا نحو جاءني زيد وعمرو او مقدرا كخمسة عشر وذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة صالحة
للمجموع وضعا وهذا على ضربين اما ان يوضع الكلمة للمجموع بعد وضعها للمفرد كلفظ المثنى والمجموع او يوضع للمجموع اولا كلا وكل وجميع وما
فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشرة ويبطل مذهب الزجاج اعراب مثل مسلمات ورجال اتفاقا مع اطراد ما ذكر فيهما ايضا قوله

والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فالياء والممدود ان كانت همزته اصلية تثبت وان كانت للتانيث قلبت
واوا والا فالوجهان يعنى بالمقصور ما اخره الف لازمة احترازا عن نحو زيد في الوقف وسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس
من الحركات والقصر الحبس فان كانت الفه عن واو اى عوضا عن واو وهو ثلاثي اى المقصور ثلاثي قلبت واوا اعلم ان الكلمة قد يلحقها
التغيير عند التثنية فتعرض المصنف لذكر ذلك وهو في ثلثة انواع المقصور والممدود والمحذوف اخره احتياطا فالمقصور ان كان
ثلاثيا والفه بدل من الواو رد الى اصله ولم يحذف للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا رد الى الاصل
سلمت الواو والياء ولم يقلب الفا لئلا يعاد الى ما فر منه وانما جاز رد الواوى من الثلاثى الى اصله دون الواوى مما فوقه لخفة الثلاثى
فلم يستثقل معه الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شئ كمتى وعلى والى واذا اعلاما فان الالف في الاسماء العريقة البناء
اصل او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع في متمكن له اصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير
انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم يسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء في النوعين اولى سمعت الامالة فيها
او لا لكونها اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمونة الاول كالضحى او مكسورته
كالزواء وجب قلبها ياء لئلا يتثاقل الكلمة بالواو وفي المجز مع الضمة او الكسرة في الصل فيميل مثل هذه الالف ويكتبها ياء وعموم
قلب كل ثالثة اصلها واو واوا الاشهر قوله والا فبالياء اى ان لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثا وعن واو وذلك اما بان يكون ثالثا
عن ياء كالفتى والرحى او رابعا فصاعدا واما عن واو كالمغزى والمصطفى والمستصفى او عن ياء كالمرقى والمرتمى والمستسقى او رابعا
فما فوقه زائد للتانيث كالحبلى والقصرى والخلتفى او للالحاق كالارطى والحبنطى او للتكثير كالقبعثرى والكمثرى وقد يحذف
الالف الزائدة خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والياء كما في زبعرى والقبعثرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين
وانما قيل مذروان لانه مذر بان لانهم انما يقلبون الالف الثابتة في المفرد ياء عند التثنية وههنا لم يثبت الالف قط
حتى تقلب ياء اذ هو منتع لم يستعمل واحده قوله وان كان ممدود الممدود على اربعة اضرب لان الهمزة اما مبدلة من الف التانيث
كحمراء او للالحاق كعلباء او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء او اصلية كقراء جمع القراءة فالتى للتانيث يقلب في الاشهر
واوا اما القلب فلكونها زيادة محضة فهى بالابدال الذى هو اخو الحذف اولى من غيرها مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء
فلو قوعها بين الفين فبالغوا في الهرب من اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو او لكون الواو والهمزة متقاربين
في الثقل وربما صح فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف في الاصلية بقاؤها في التثنية همزة وحكى

قال في بناء المثنى والمجموع بالواو والنون فيهما ايضا

ابو علي عن بعض العرب قليهاوا والحو قراوان واما التي للالحاق والمنقلبة عن الواو والياء الاصليتين فيجي قلبهما واوا وابقاؤهما همزة
لان عين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء واحدهما منقلبة عن اصلية والاخرى عن واو او ياء ملحقة بالاصل فشابهتاهمزة قراء
الا ان ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا من اصل بل هي عوض من زائد ملحق بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة و
اما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب نسبتها من الاصلية لانها بدل من اصل وقد يقلب المبدلة من اصل ياء ولا يقاس عليه خلافا
للكسائي وانما صحح اثنا بيرلانهم انما يقلبون الواو والياء المتطرفة بعد الالف الزائدة همزة كما في كساء ورداء ثم في التثنية اما ان يصحح الهمزة او يقلبوها
واوا وههنا لم يتطرف الياء حتى يقلب همزة اذ لم يستعمل واحد ثنايان والالف والنون ههنا لازمان كما في مذروان فثنايان كسقايا ركسقاية وعماية و
وجاء حذف زائدتي التانيث اذا كانتا فوق الاربع نحو قاصعان وخنفسان للطول وليس بقياس خلافا للكوفيين واما حذف اخره اعتباطا فان كان
المحذوف يرد في الاضافة وجب رده في التثنية ايضا وهو اب واخ وحم وهن لا غير تقول ابوان واخوان وحموان وهنوان وربما قيل ابان واخان اما فم فلم يرد اللام في التثنية
كما لم يرد في الاضافة وانما لم يقلب واوه ميما كما في الافراد نحو فمان اما لم يقل فوان كما قيل ذو ولما لا اذ في الافراد الاضافة بخلاف فم فواوه متحصن من الحذف لامنه من
التنوين فاجرى مثنى كل منهما مجرى مفرده لعروض التثنية وقد جاء في الشعر فموان قال ؎ هما نفثا في في من فمويهما :: على النابح العاوي
اشد رجام :: فقيل هو جمع بين العوض والمعوض منه فيكون ضرورة وقيل هو مما اعتقب على لامه الواو والهاء كسنيهة وسنية فلا
يكون اذن ضرورة وقد جاء فميان وهو ابعد ورد لام ذات في التثنية لام ذو فقالوا ذواتا مال وقد جاء ايضا ذاتا مال وهو قليل
واما نحو غد ويد ودم مما لم يرد لامه في الاضافة فلا يرد ايضا في التثنية نحو يدان ودمان واما يديان فقال عبد يان بيضاوان
عند محلم قد يمنعان لغة من قال يدى كرحى وجاء دميان ودموان ؎ فلو انا على حجر ذبحنا :: جرى الدميان بالخبر اليقين :: قال الجوهري
لامه واو وانما قالوا دميان كرضى يرضى مع انه من الرضوان ولعل ذلك لان ذوات الواو اكثر ودميان شاذ عنده قال سيبويه وهو
ساكن العين لجمعه على دماء ودمي كظباء وظبي ودلاء ودلي ولو كان كعصا لم يجمع على ذلك فدميان او دموان عنده مثنى دمي لانه لغة
في دم ومثنى دم دمان فقط وقال المبرد اصله فعل متحرك العين ولامه ياء فدموان شاذ عنده قال ودليل تحرك عينه تثنيته على دميان
قال الاخرى ان الشاعر لما اضطر اخرجه على اصله في قوله ؎ فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا :: ولكن على اقدامنا تقطر الدما :: فان قيل قد
جاء يديان كدميان مع ان يد ساكنة العين اتفاقا فالجواب انه مثنى يدي وهي لغة في يد لا مثنى يد قلت ولسيبويه ايضا ان يقول دمي
لغة في دم كيدي في يد والمشهور ان يدي في الاصل ساكن العين لان الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الا بثبت ولم يستبعد السيرافي
ان يكون اصل يد فعل متحرك العين كقوله ؎ يا رب سار بات ما توسدا :: الا ذراع العيس او كف اليدا :: فاما حذف لامه لعلة موجبة
فهو اما مقصور منون وقد ذكرنا واما منقوص كقاض ولا يحذف الياء في تثنية المنقوص مع ان بعده ساكنا كما حذف مع التنوين لان يائه

واجب الفتح مع ذلك الساكن فلا يلتقي ساكنان كما لم يلتقيا مع التنوين في حال النصب نحو رأيت قاضيا وقاضيين قوله ويحذف نونه

للاضافة وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان انما يحذف النون في الاضافة لما مر في اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة وقد يسقط
للضرورة كقوله ؎ هما خطتا اما اسار ومنة :: واما دم والقتل بالحر اجدر :: برفع اسار اما اذا جر فبالاضافة واما فصل وقد يسقط لتقصير
الصلة كالضاربان زيدا بالنصب على ما يجيء في اسم الفاعل قوله وحذفت تاء التانيث في خصيتان اعلم انه يجوز خصيتان واليتان على القياس
اتفاقا قال ؎ متى ما تلق فردين ترجف :: روانف اليتيك وتستطارا :: وقال ابو الحمار وخصيتاه :: احب الى فزارة من فزار :: واما خصيان
واليان فقال ابو علي الوجه في ذلك انه لما كان الخصيتان لا ينفرد احدهما عن صاحبته صار اللفظ الدال عليهما معا اي لفظ التثنية
موضوعا وضعا اوليا على التثنية كما في مذروين وكلا اليان وليس خصية واليه بمفردين لخصيان واليان بل مفردهما خصي والي في التقدير

ومنه خصية وألية خصيتان وأليتان وقيل بل أليان وخصيان من ضرورات الشعر فانهم لم يأتيا الا فيه ع قال ترتج الياه ارتجاج الوطب ☆
وقال ع كأن خصييه من التدلدل ☆ ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ☆ وفي غير الضرورة لا يحذف التاء منهما وقال بعضهم خصى وألى مستعملان
وهما لغتان في خصية وألية وان كانتا أقل استعمالا منهما واعلم انه اذا أضيف لفظا ومعنى الجزآن الى متضمنيهما فان كان المتضمنان
بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف أولى من لفظ التثنية قال ع كأنه وجه تركيين قد غضبا ☆ والاضافة معنى كقولك حيا الله
وجها الزيدين ثم لفظ الجمع فيه أولى من افراده كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم في الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال
اجتماع مثنيين مع اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف اليه مع عدم اللبس بترك
التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية فان أدى الى اللبس لم يجز الا التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما يجيء تقول قلعت عينيهما اذا قلعت
من كل واحد عينا واما قوله تعالى فاقطعوا أيديهما فانه أراد ايمانهما بالخبر والاجماع وفي قراءة ابن مسعود فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع على الافراد
لمناسبة التثنية في انه ضم مفرد الى شيء آخر ولذلك قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق سيبويه بين ان يكون الاول متحدا في كل
واحد منهما نحو قلوبكما أو لا يكون نحو ايديكما استدلالا بقوله تعالى فاقطعوا أيديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين ان الجمع في مثله لا يجيء
الا مع قرينة ظاهرة كما في الآية وقد جمع بين اللغتين من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين فان فرق المتضمنان بالعطف اختير الافراد على
التثنية والجمع نحو نفس زيد وعمرو وليكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزء المضاف اليه بل كانا منفصلين
فان لم يؤمن اللبس نحو لقيت غلامي الزيدين فتثنية المضاف واجبة فان أمن جاز جمعه قياسا وفاقا للفراء ويونس خلافا [illegible]هما فانهم
يجوزونه سماعا نحو ضع رحالهما واذا أمن اللبس لانه لا يكون للبعيرين الا رحلان والضمير الراجع الى كل ما ذكرناه مما لفظه يخالف معناه يجوز
فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو نفوسكما العجبتاني والعجبتني وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان
كالرجلين والعينين تقول عيني لا تنام اي عيناي وقريب منه قوله ع وعيناي في روض من الحسن ترتع ☆ وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله
تعالى ويكونون عليهم ضدا وقوله وهم لكم عدو وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد وكقوله ع المؤمنون كنفس واحدة
ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص وقد يقوم افعلا مقام افعل كقوله تعالى القيا في جهنم
اما على تأويل الق الق اقامة لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل للملابسة التي بينهما ومثله عند قوله تعالى رب ارجعون
اي ارجعني ارجعني واما لان اكثر الرفقاء ثلاثة فيخاطب كل واحد منهم صاحبيه في الاغلب فيخاطب الواحد ايضا مخاطبة الاثنين لتمرن السنتهم
عليه وقد يقع لتسمية جزء باسم كل فيقع الجمع مقام واحد او مثناه نحو قولهم جبة مذاكير وبعير اصهب العثانين وقطع الله خصاه ويجوز تثنية
تمت اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى على تأويل فرقتين قال لنا ابلان فيهما ما علمتم وقال ع لاصبح الحي اوبادا ولم يجدوا عند التفرق في الهيجا جمالين
والجيد لنا مساجدان قوله المجموع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما قوله ما دل على آحاد يشمل المجموع وغيره من اسم الجنس كتمر ونخل واسم الجمع
كرهط ونفر والعدد كثلاثة وعشرة ومعنى قوله مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما اي يقصد تلك الآحاد ويدل عليها بان يؤتى بحروف مفرد
ذلك الدال عليها مع تغيير ما في تلك الحروف اما بتغيير ظاهر او مقدر فالظاهر اما بالحروف كمسلمون او بالحركة كاسد في اسد او بهما كرجال وغرف
والتغيير المقدر كهجان وفلك قوله بتغيير اي مع تغيير وهو حال من قوله حروف مفردة اي كائنة مع تغيير ما ودخل في قوله تغيير ما جمعا السلامة
لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وخرج بقوله مقصودة بحروف
مفردة بتغيير اسم الجمع نحو ابل وغنم لانهما وان دلتا على آحاد لكن لم يقصد الى تلك الآحاد بان اخذت حروف مفردها وغيرت تغييرا ما بل
آحادها الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل فنحو ركب في راكب وطلب في طالب وجامل وباقر في جمل وبقر داخل فيه اذ آحادها من

الوبر شدة العيش وسوء الحال ... يوصف به ويقال رجل ... فيه الواحد والجمع كقولك رجل عدل ... الجمل زوج الناقة ... الابل مع رعاته ... الليل ... والبقرة تقع على الذكر والانثى ... من البقر

رضی شرح کافیه ج ۲
۲۷۲

لفظها كما رايت اخذت راكب مثلا وغيرت حروفه فصار ركب قلت ليس ركب مفرد ركبان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية
وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الاحاد لم يكن جموع قلة لان اوزانها محصورة كما يجيئ بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على
لفظه بل يرد الى واحده كما يجيئ في باب التصغير وهذه لا ترد نحو ركيب وجويمل وايضا لو كانت جموعا لرددت في النسب الى احادها
ولم يقل ركبي جاملي وايضا لو كانت جموعا لم يجز عود الضمير الواحد اليها قال لها جامل لا يهدا الليل سامره وقال مع الصبح ركب من احاضة
مجفل ويخرج ايضا اسم الجنس الذي يكون الفرق بينه بين مفرده اما بالتاء نحو تمر وتمرة او بالياء نحو رومي وروم وذلك لانها لا تدل على
احاد اذ اللفظ لم يوضع للاحاد بل وضع لما فيه المهية المعينة سواء كان واحدا او مثنى او جمعا ولو سلمنا الدلالة عليها فانه لا يدل عليها
بتغيير حروف مفرده فان قيل اليس احاده اخذت وغيرت حروفها بحذف التاء او الياء قلت ليس ذو التاء ولا ذو الياء مفردين لاسم الجنس
للاوجه الثلثة المذكورة في اسم الجمع ويزيد عليها ان اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات وكذا
الروم فان اكلت تمرة او تمرتين وعاملت روميا او روميين جاز لك ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم ولو كانا جمعين لم يجز ذلك
كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين بلى قد يكون بعض اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك
بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم وعند الاخفش جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافا لسيبويه
وعند الفراء كل ماله واحد من تركيبه اسم جمع كان كباقر وركب او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع والا فلا فنحو ابل عنده مفرد واما اسم الجمع
واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقا نحو ابل وتراب وانما لم يجيئ لمثل تراب وخل مفرد بالتاء اذ ليس له
فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير
ولا الخاصة بالجمع كافعلة وافعال ولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة ان اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان
الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز اما بالياء او بالتاء بخلاف اسم الجمع فان قيل فقد خرج بقولك مقصودة
بحروف مفرده بعض الجموع ايضا اعني جمع الواحد المقدر نحو عبابيد وعباديد بمعنى الفرق ونسوة في جمع امرأة فينبغي ايضا ان يكون
من اسماء الجموع كابل وغنم قلت ان اسماء الجموع كما مر هي المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة
فيه ونحو عباديد وعبابيد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه فوزنها اوجب ان تكون من الجموع فيقدر لها واحد كعباد
وعبود ونساء كغلام وغلمة فكانه لمفرد اغير تغييرا ما وقد الحق بجمع الواحد المقدر نحو مذاكير في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن
ومشابه في جمع شبه وان كان لها واحد من لفظها لما لم يكن قياسيا فكان واحدها مذكارا ومذكورا ومحسن ومشبه وكذا
احاديث النبي صلى الله عليه وسلم في جمع الحديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها للشيء الطفيف الرخي حوشي صلى الله عليه وسلم عن مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد
ايضا مما ليس في الاصل مصدرا او صفة به يعرف كونه لفظا مشتركا بين الواحد والجمع او كونه اسم جنس بان ينظر فان لم يثن الا لاختلاف النوعين
فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان ثني لا لاختلاف النوعين فهو جمع مقدر تغييره كهجان بمعنى الابيض وكالفلك والدلاص يقال في التثنية
هجانان وفلكان ودلاصان فهجان ودلاص في الواحد كحمار وكتاب وفلك كقفل وفي الجمع كرجال وخضر والحركات والحرف المزيد غير حركات
الواحد وحرفه تقديرا واما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وغور فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
قال تعالى هل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين وقال نبؤ الخصم اذ تسوروا المحراب ويجوز اعتبار حاله المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان
عدلان ورجال عدول واما تاء التانيث فلا تلحقه لانها لا تلحق من الصفات الا ما وضع وصفا واما قوله تعالى وهم لكم عدو ويكونون عليهم
ضدا فليس باسم الجنس اذ يقال عدوان وضدان لا لاختلاف النوعين ولا مشتركا بين الواحد والجمع كهجان لانهما ليسا على وزن الجمع

ولا اسم جمع كابل لو قوعهما على واحد ايضا ولا هما هو فى الاصل مصدر اذ لم يستعملا مصدرين بل هما مفردين اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل قوله وهو صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر ومؤنث المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة

ليدل على ان معه اكثر منه فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون وان كان مقصورا حذفت الالف وبقى ما قبلها مفتوحا نحو مصطفون قيل قد يكسر نون الجمع ضرورة كما قال عرفنا جعفرا وبنى رياح وانكرنا زعانف آخرين ويمكن ان يكون جعل النون معتقب الاعراب اى زعانف قوم آخرين فلا يخرج المفرد فى جمع المذكر السالم ان يكون صحيحا او لا وقد مضى حكم الصحيح والمعتل اما ان يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك فما هو غير ذلك فى حكم الصحيح كظبيون ودلوون فى العاقل المسمى بظبى ودلو والمنقوص يحذف يائه وذلك لانها تنضم قبل الواو وتنكسر قبل الياء والضم والكسر مستثقلان على الياء المكسور ما قبلها طرفا كما فى جائنى القاضى ومررت بالقاضى وهذه الياء مع واو الجمع ويائه فى حكم الطرف لعدم لزومهما فحذفا فالتقى ساكنان فحذفت اولهما كما هو القياس فى الساكنين اللذين اولهما حرف مد فضم ما قبل الواو لمناسبتها للضمة كما فى الصحيح ولو ابقيت الكسرة مع بقاء الواو بعدها لتعسر النطق بها ولو قلبت الواو ياء لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر فان قيل فكذا فى نحو مسلمى قلت ذلك ياء الاضافة التى هى على شرف الزوال واما فى حال النصب والجر فحذفت الياء وبقى الكسر على حاله ليكون ياء الجمع بعدها ولم يحذف ياء المنقوص فى المثنى لانها تنفتح كما ذكرنا قبل الف المثنى وبائه والفتحة لا تستثقل على الياء كما فى رأيت القاضى وان كان الاسم مقصورا حذفت الالف فى الاحوال للساكنين نحو مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين وانما حذفت فى الجمع وقلبت فى المثنى مع التقاء الساكنين فيه ايضا وكون اولهما حرف مد اما لانه لو حذفت ايضا لالتبس فى الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جائنى اعلا اخوتك فانك تقول فيه اعلوا اخوتك واعليهم فلا يلتبس به واما لان فتحة الواو والياء قبل الالف والياء فى نحو عصوان وعصوين ورحيان ورحيين اخف من ضمتهما او كسرتهما قبل الواو والياء ومن ثم لا ترى فى الطرف نحو غزووت ورميت كما ترى فى نحو نزوان وغليان واذا لم يأت ذلك فى الطرف مع كون الواو المضمومة فى غزووت والياء المكسورة فى رميت فى حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدهما كما فى سبروت وعفريت فما ظنك بنحو علوون وعليين مع عدم لزوم واو الجمع ويائه بل يجيء مثله فى الوسط نحو قوول وطويل وغيور وتبيع والكوفيون يلحقون ذا الالف الزائدة بالمنقوص جوازا

فيقولون العيسون بضم السين والعيسين بكسرها قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون

افعل فعلاء مثل احمر ولا فعلان فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث نحو صبور وجريح ولا بتاء تانيث مثل علامة قوله وشرطه اى شرط الجمع المذكر السالم اذا كان اسما اى غير صفة قال فى الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام فى جمع المذكر وانما ذكره ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم كاللقب الذى يطلق على الشئ وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقع جمع المذكر لغير جمع المذكر او ليرفع وهم من يذهل عن تقدم التذكير والاشتراك فى برودة هذين العذرين ثم قال او يظن ان طلحة داخل فى جمعه على طلحون وهذا ايضا ليس بشئ لان نحو طلحة ان خرج بقوله فمذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج بالثانى ايضا وكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحمزة واعلم ان شروط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات وخاص باحدهما فالعام لهما شيئان احدهما التجرد عن التاء للتانيث فلا يجمع نحو طلحة فى الاسماء وعلامة فى الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فى الاسم ذى التاء فانهم اجازوا طلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحها نحو طلحون قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والجمرات وذلك لان حقه الالف والتاء كما قالوا ارضون بفتح الراء لما كان حقه الالف والتاء والذى قالوه مخالف القياس والاستعمال اما الاستعمال

نحو قوله نضوالله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا
التانيث والتذكير وان حذفت كما عملوا حذف الشئ مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه جمع المجرد عنها اكثرة جمع المجرد عنها بالواو
والنون ولو جاز فى الاسم لجاز فى الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا ذا التاء على ذى الالف فليس لهم ذلك لان
الممدودة تقلب واوا فتمحى صورة علامة التانيث وانما قلبوها واوا دون الياء لتشابههما فى الثقل كما قيل صحراوات والالف المقصورة
تحذف وتبقى القرينة دالة عليها وانما لم يحذف الممدودة والمقصورة نسيا كحذف التاء للزومهما الكلمة فكانهما لامها وذكر ان المازنى
كان يجيز فى ورقاوون الهمزة فى الواو لاجل الضمة قال السيرافى هذا سهو لان انضمامها للواو والجمع بعدها كضمة الواو للاعراب فى نحو
دلوك اوللساكنين فى نحو مصطفوا البلد ولا يجوز الهمز فيهما اتفاقا وانما يجوز همز الواو المضموم مضمة لازمة كما يجئ فى التصريف
واذا سمى بسعاد وزينب وهند مذكر عالم جمعت ايضا بالواو والنون كما يجمع نحو زيد بالالف والتاء اذا سمى به مؤنث وكذا
اذا سمى باحمر مذكر عالم قلت احمرون واحامر وان سمى به مونث قلت احمرات واحامر والثانى من الشرطين العامين ان يكون
من اولى العلم فلا يجمع نحو اعوج وفرس طويل بالواو والنون وقد يشبه غير ذوى العلم بهم فى الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات
من افعال العلماء كقوله تعالى اتينا طائعين وقوله فظلت اعناقهم لها خاضعين ورأيتهم لى ساجدين ومثله فى الفعل وكل فى
فلك يسبحون وقول المص علم يعقل ومذكر يعقل الاولى فيه ان يقول بعلم ليشمل نحو قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى
انه عاقل لان العقل المنع من القبائح الجائزة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وانما خص اولو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم
اشرف من غيرهم والصحة فى الجمع اشرف من التكسير واما اختصاصهم بالواو فلما مر فى تعليل تخصيص ضمير العقلاء فى نحو الرجال ضربوا
بالواو وخص بهذا الجمع من بين العلماء الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم فتصيينا له بالتصحيح عن جمع التكسير لانه
يكثر التصرف فى الاسم باعتباره وعادة العلم جارية بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يخفه الوهن بالجمع بسبب زوال
التعريف العلمى كما مضى فيجبر بالتصحيح كما جبر فى نحو ثلون وكرون واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه معللا باعلاله مصححا
بتصحيحه كاتبين فى التصريف اريد ان يكون العلامة الدالة على صاحبه الذى يجرى الوصف عليه فى الجمع كعلامة الفعل وهى فى الفعل واو
نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت ايضا فى الوصف واوا وان كانت واو الفعل اسما وواو الاسم حرفا ولتناسب الواوين قبح قام رجل قاعدون
غلمانه كما قبح يقعدون غلمانه ولما لم يكن فى غير الوصف والعلم ما اختصا به من المقتضيين للتصحيح لم يجوز تصحيحه والوصف الذى يجمع بالواو
والنون اسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة الا ما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون الا ان المصغر يخالف
لسائر الصفات من حيث لا يجرى على الموصوف جريها وانما لم يجر كان جرى الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين
كالضارب والمضروب والطويل والبصرى فانها لا تدل على الموصوف المعين واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى
رجيل رجل صغير فوزانه وزان نحو رجل ورجلين فى دلالتهما على المعدود والعدد معا فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلهما كما تقدم وكل صفة
تدل على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة ويفارقها ايضا من حيث انه لا يعمل فى الفاعل عملها لان الصفات ترفع باتفاق
ما هو موصوفها معنى والموصوف المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله فلما لم يعمل فى الفاعل وهو اصل معمولات
الفعل لم يعمل فى غيره من الظرف والحال وغير ذلك واما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون فشيئان العلمية وقبول تاء التانيث
فالعلمية مختصة بالاسماء لما ذكرنا وقبول تاء التانيث مختص بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء ولا فعلان فعلى وما يستوى
مذكره ومؤنثه كما ذكرنا فى باب التذكير والتانيث وانما اعتبر فى الصفات قبول التاء لان الغالب فى الصفات ان يفرق بين مذكرها

٣٧٥ على وهذا اشارة بان العلم المجموع هذا الجمع وباب كرون جواز جمع النون معتقب كالاعراب

ومؤنثها بالتاء لتاديتها معنى الفعل في الفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قام والمرأة قامت وكذا في المضارع التاء وان كان في الاول نحو تقوم والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة بكل منهما كعير واتان وجمل وناقة وحصان وحجر ويستوي مذكرها ومؤنثها كبشر وفرس هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضاً في كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكامرء وامرأة ورجل ورجلة في الاسماء فكل صفة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلى وفعلان فعلى واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله فما وجدت بنات بني نزار حلائل احمرين واسودينا وهو عند غيره شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر والاصل ممنوع فكذا الفرع وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك جبر لما فاته من عمل الفعل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة كما جبر النقص بالواو والنون في نحو قلون وكرون وارضون كما يجيئ واجاز سيبويه قياساً لا سماعاً ندمانون لقبول التاء كندمانة وكذا سيفانون لقولهم سيفانة قال سيبويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب في فعلان الصفة ان لا يلحقه التاء فندمانة وسيفانة كانهما من قبيل الشذوذ فالاولى ان لا يجمع هذا الجمع حملاً على الاغلب الاعم واما نحو عريانون وخمصانون فيجوز اتفاقاً لان فعلان الصفة بضم الفاء ليس اصله عدم لحوق التاء لما ندرت من بين الصفات التي يستوي مذكرها ومؤنثها عدوة حملاً على صديقة ومسكينة حملاً على فقيرة قال بعضهم فيجوز في مسكين وعدو مسكينون وعدوون ثم يجوز في المؤنث مسكينات وعدوات حملاً على المذكر وهذا قياس لا سماع كما قال سيبويه في ندمانون وشذت من هذا الاصل صفة على خمسة احرف اصلية كصهصلق فانه يستوي مذكره ومؤنثه مع انه يقال صهصلقون وصهصلقات لان تكسير الخماسي مستكره كما يجيئ في بابه فلم يبق الا التصحيح قوله وشرطه ان كان اسماً فمذكر علم عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسماً فمذكر شرطاً وجزاء خبراً لقوله شرطه لان المبتدأ المقدر بعد الفاء ضمير راجع الى اسماً اي فهو علم فيخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسماً فشرطه ان يكون علماً فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه فمذكر وفيه محذورات الاول دخول الفاء في غير المبتدأ امع خلوه من معنى الشرط كقوله ع وقائلة خولان فانكح فتاتهم عند الاخفش وفيه ما فيه والثاني ان الشرط كونه مذكراً وليس في الخبر ما يجعله بمعنى الصفة والثالث ان الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع كما يجيئ في بابه فلا يقال زيد ان لقيته يكرمك ويمكن ان يعتذر بكون الشرط والجزاء خبر المبتدأ والتقدير فهو حصول مذكر على ان الضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر محذوف مع تعسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فمذكر قوله ولا مستوياً فيه مع المؤنث عبارة اسخف من الاولى لان مستوياً عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستوياً في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستوياً فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئاً قوله ويحذف نونه بالاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين قد يحذف النون للضرورة كما في المثنى ولتقصير الصلة كما في قوله الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وربما اسقطت قبل لام ساكنة اختياراً كما جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب تشبيهاً لها بالتنوين في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المائي قوله وقد شذ نحو سنين الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها ابينون قال زعمت تماضر انني اما امت يسدد ابينوها الاصاغر خلتي وهو عند البصريين جمع ابين وهو تصغير ابني مقدراً على وزن افعل كاضحى فشذوذه

عندهم لانه جمع لمصغر لم يثبت مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابين وهو تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كادل في جمع دلو فهو عندهم
شاذ من وجهين كونه جمعاً لمصغر لم يثبت مكبره ومجيئ افعل في فعل وهو شاذ كاجبل وازمن في جبل وزمن وقال الجوهري شذوذه
لكونه جمع ابين تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعاً وقال ابو عبيدة هو تصغير بنين على غير قياس ومنها دهيدهون وابيكرون
في قوله قد شربت الا الدهيدهينا وقليصات وابيكرينا فهما جمع دهيدة مصغر دهداه وهو صغار الابل وجمع ابيكر مصغر ابكر
مقدراً كاضحى عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون في غير العقلاء والثاني كونه جمع مصغر لمكبر مقدر
وهو عند الكوفيين جمع تصغير ابكر جمع بكر فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيدهين ومنها اولوا فانها جمع ذو على
غير لفظه ومنها عليون فانها اسم لديوان الخير على ظاهر ما فسر الله تع في قوله كتاب مرقوم فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه
يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهي الغرفة والقياس ان يق في المنسوب اليها علي ككرسي المنسوب الى كرسي وان قلنا ان
عليون غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى الاماكن المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير في
قوله تعالى كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز
ان يكون فيه على جهة التغليب بكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو الذي يعلم منه ذات موجدة ويكون
دليلا عليه فهو بمعنى الدال ومنها اهلون وشذوذه لانه ليس صفة ويجوز ان يتمحل له ذلك لانه في الاصل بمعنى الانس واما قوله
ولي دونكم اهلون سيد عملس وارقط ذهلول وعرفاء اجيل فانما جمع بالواو والنون مع عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط
والعرفاء بدل اهليه ومنها ارضون وانما فتحت الراء لان الواو والنون في مقام الالف والتاء فكانه قيل ارضات وللتنبيه على
انها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز اسكان راء ارضون ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ومنها ابون واخون وهنون وشذوذها
لكونها غير صفة ولا علم واما ذو مال فوصف ومنها بنون في ابن لان قياسه ابنون وانما جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام
نسياً منسياً في الجمع كما حذفت في الواحد ومنها قولهم بلغت مني البلغين والبرحين بضم الفاء فيهما ولقيت منه البرحين
بضم الفاء وكسرها وكذا الفتكرين كلها بمعنى الدواهي والشدائد وقولهم ليث عفرين يجوز ان يكون شاذا من هذا الباب وجعل
النون معتقب الاعراب واعلم انه قد شاع الجمع بالواو والنون مع انه خلاف القياس فيما لم يأت له تكسير من الاسم الذي عوض
من لامه تاء التأنيث المفتوح ما قبلها مغيرا اوائل بعض تلك الجموع تنبيها على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة وقالوا في
المفتوح الفاء نحو سنة سنون بكسر الفاء وقد جاء سنون بضمها وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين وجاء في بعض
ما هو مضموم الفاء مع الضم الكسر كالقلون والثبون وليس بمطرد اذ الظبون والكرون لم يسمع فيهما الكسر واما المكسور الفاء
فلم يسمع فيه التغيير كالعضين والمائين والفئين والرئين ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة وجاء قليلا مثل هذا الجمع
لما ثبت تكسيره ايض كالشبين والاثابي في الشبة وربما جاء في المحذوف الفاء ايض كرقة ورقين ولدة ولدين وفيما قلب لامه الفا
كالاضاة والقناة لكن لا يحذف لامه نسيا منسيا حتى يصير كالسنة فيق اضون قنون ولو اعتبرت لامهما لقيل السنون فانه
مفتوح العين بدليل سنوات والقنون والاضون لكونهما بعد حذف التاء مقصورين كالاعلون وعلى هذا قال ولكني اريد به الذوينا
ولو اعتبر اللام لقال الذوين كالاعلين فان ذو مفتوح العين عند سيبويه كما مر في باب الاضافة لكن لما حذف لامه في المفرد
نسياً منسياً لم يعتبرها في الجمع وربما جاء هذا الجمع في المضعف ايض كاوزين وحرين وحكى عن يونس احرون بفتح الهمزة وكسرها قيل
قد جاء احرة في الواحد وقيل لم يجئ ذلك ولكن زيد الهمزة في الجمع تنبيها على كونه غير قياسي وعلل النحاة جمع ما حذف لامه او فائه

هذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجموع كما ذكرنا فجبر بهذا الافضل ملحق الاسم من النقصان بالحذف نسيا فالوا وا ماحرون واوزون
فلما لحقهما من الوهن بالادغام وبعضهم يقول للنقص المتوهم وذلك ان حرف العلة قد يبدل من احد حرفي التضعيف كما في تظنيت
وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب تنبيها على مخالفته للقياس فكانه مكسر
فيجري فيه اعراب المكسر فيدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال ذراني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا وقال
وماذا يبتغي الاقوام مني وقد جاوزت رأس الاربعين وقال ع عرات الوشيح صامتة البرين وقال وان لنا ابا حسن عليا اب بر ونحن
له بنين ويلزمها الياء اذن كما قلنا في المسمى بجمع سلامة المذكر في باب العلم واكثر ذلك في الشعر وهذا قبل العلمية واما بعدها فكون
النون معتقب الاعراب سائغ في الاختيار في هذا النوع كما في الجموع القياسية مع العلمية وحكى عن ابي عبيدة وابي زيد جعل نون
مقتوين معتقب الاعراب ولعل ذلك لان القياس مقتويون بياء النسب فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كقلون فقولهم
متى كنا لامك مقتوينا الالف فيه بدل من التنوين ان كان النون معتقب الاعراب والا فالالف للاطلاق وحكيا جميعا رجل
مقتوين ورجلان مقتوين ورجال مقتوين قال ابو زيد وكذا للمرأة والمرأتين والنساء ولعل سبب تجريهم على جعل مقتوين للمثنى والمفرد
في المذكر والمؤنث مع كونه في الاصل جمع المذكر كثرة مخالفته للجموع وذلك من ثلثة اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف
ياء النسب الذي في الواحد وهو مقتوي والحاق علامة الجمع بما بقي منه وهو مقتو مع عدم استعماله ولو استعمل لقلب واوه الفا فقيل
مقتى ويجمع على مقتون كاعلون لا على مقتوون وانما قلنا ان واحده مقتو المحذوف الياء كما قال سيبويه في المهلبون والمهالبة انه سمي
كل واحد منهم باسم من نسب اليه فكان كل منهم مهلب لان الجمع في الظاهر المحذوف منه ياء النسب ويجوز ان يقدر ان ياء النسب في مثل
مقتوون والاشعرون والاعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون وكان الاصل مقتويون واشعريون واعجميون وحكى ابو زيد في
مقتوين فتح الواو وقبل الياء فيمن جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين وذلك ايضا لتغيره عن صورة الجمع بالكلية لما خالف
ما عليه جمع السلامة واعلم ان التذكير غالب للمؤنث كما تقدم في المثنى والمجموع فيكفي كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان
وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل في بعضهم كاف نحو زيد والحمير مقبلون وشذ ضبعان في الضبع التي للمؤنث والضبعان الذي للمذكر
والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب يقول للمذكر ايضا ضبع والعلم المركب الذي يبنى جزؤه الاول
للتركيب ان لم يكن جزؤه الثاني مبنيا كبعلبك ومعدي كرب يثنى ويجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين كلمة معربة والتثنية
والجمع للمعربات واما اللذان واللتان واللذين واللتين وذان وتان وذين وتين فصيغ مستانفة وان كان الثاني مبنيا للتركيب
كخمسة عشر او لغيره كسيبويه فالقياس ان يقال ذوا سيبويه وذوو سيبويه وكذا ذوا خمسة عشر وذوو خمسة عشر وهذا كما يقال في الجمل
المسمى بها ذوا تابط شرا وذوو تابط شرا اتفاقا وهو من اضافة المسمى الى اسمه نحو ذات مرة وتقول في انا شاب قرناها وذوات شاب قرناها لان الجمل
يجب حكايتها فلا يلحقها علامة التثنية والجمع وكذا يلزم ان تقول في المثنى والمجموع المسمى بهما اذا لم تجعل نونيهما معتقب الاعراب
نحو جائني ذوا مسلمين وذوو مسلمين لئلا يجتمع على آخر اسم اعرابان بالحرف وشذ في الاثنين الاثانين واضافة ذو ومتصرفاتها
ههنا من اضافة المسمى الى اسمه كما في ذات مرة والمبرد يجوز في نحو سيبويه السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني وكذا يلزم
تجويزه في نحو خمسة عشر علما واما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في بعلبك ومعدي كرب في العلم المركب
تركيبا اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو عبدا مناف وعبدو مناف وعبدو مناف واذا كان كنية جاز تثنية المضاف والمضاف اليه
معا كقولك في ابو زيد ابوا الزيدين واباء الزيدين والاقتصار على تثنية المضاف وجمعه فيها ايضا اولى واما جمع ابن كذا وذو كذا علما ابن

كانا اولا فان كانا للعاقل قلت بنو كذا وذوو كذا وابناء كذا واذواء كذا وان لم يكونا للعاقل سواء جاء لمؤنثه بنت كذا وذات كذا نحو ابن اللبون وبنت اللبون وجمل ذو عشون وناقة ذات عشون اولم يات لمونثه ذلك نحو ابن عرس وذى القعدة جمع على بنات كذا نحو بنات عرس وبنات لبون وعلى ذوات كذا نحو جمال ذوات عثانين وذوات القعدة الحاقا لغير العقلاء فى الجمع بالمؤنث على ما يجيئ كما مر من قولهم الايام مضتين وحكى الاخفش بنو عرس وبنو نعش ايضا اعتبارا للفظ ابن وان كان غير عاقل قال ع اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا كانه جعله جمعا لابن نعش وان لم يستعمل **قوله** المؤنث ما لحق اخره الف وتاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون مذكره جمع بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا كحائض والا جمع مط قوله المؤنث اى الجمع المؤنث السالم ولا ينتقض حده بنحو سلقاة لان قوله قبل وهو صحيح ومكسر والصحيح لمذكر ومونث يبين ان المؤنث ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغيرما وعلى هذا كان مستغنيا ايضا فى حد المذكر عن قوله ليدل على ان معه اكثر منه والاولى ان يق انه ليس من الحد وانما جلب له علامتان لتكونا كزيادتى جمع المذكر وانما اختص الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية وتانيث غير حقيقى وكل واحد من الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما فى رجال وسكرى والجمالة والضاربة قوله شرطه ان كان صفة الخ ينظر الى المؤنث اما ان يكون صفة اولا فان لم يكن صفة قال المص جمع مط اى لا يشترط بشرط وهو قوله والا جمع مط وليس بسديد لان الاسماء المؤنث بتاء مقدرة كقدر ونار وشمس ودلو وعقرب ويمين ونحوها من الاسماء التى تانيثها غير حقيقى لا يطرد فيه الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكاسات والشمالات فى الرياح وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة فلا يجمع اذن هذا الجمع قياسا من الاسماء المؤنثة الا علم المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كعزة وسلمى وخنساء او مقدرة كهند وذو تاء التانيث الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة اولا كغرفة ومنه قولك الاكرامات والتخريجات ونحوهما لان الواحد اكرامة وتخريجة بتاء الوحدة لا اكرام وتخريج وجمع المجرد اكاريم وتخاريج عند اختلاف الانواع فالاكرامات كالضربات والقتلات والاكاريم كالضروب والقتول فلذا يق ثلث اكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء وثلثة اكاريم وتخاريج اذا قصدت ثلثة انواع من الاكرام او ذو الف التانيث اذا لم يسم به المذكر الحقيقى كالبشرى والضراء واذا سمى به المذكر الحقيقى جمع بالواو والنون كما مر او ما يصح تانيثه وتذكيره اذا لم يات له مكسر ولم يجز جمعه بالواو والنون كالالفات والباءات الى آخرها وذلك لانسداد ابواب المجموع الا هذا ويجمع هذا الجمع ايضا مطردا وان لم يكن مؤنثا علم غير العاقل المصدر باضافة ابن وذو نحو ابن عرس وابن مقرض وذو القعدة وذو الحجة كما ذكرنا ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان من الاسماء احدهما جنس مذكر لا يعقل اذا لم يات له تكسير كحمامات وسرادقات وكذا كل خماسى اصلى الحروف كسفرجلات لان تكسيره مستكره كما يجيئ وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا جاء له تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات لقولهم جواليق واما بوانات مع ثبوت بون فشاذ وثانيهما الجموع التى لا تكسر نحو رجالات وصواحبات وبيوتات فلا يق اكلبات لقولهم اكالب وان كان المؤنث صفة فلا يخ من ان يكون فيه علامة التانيث اولا فان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء كان صفة لمذكر حقيقى كرجال ربعات وعلامات اولا كضاربات وجلبات وبشريات ونفساوات الا ان يكون فعلى فعلان او فعلاء افعل فانهما لم يجمعا بالالف والتاء حملا على مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا واجاز ابن كيسان كما ذكرنا حمراوات وسكرانات كما جاز فى المذكر احمرون وسكرانون فان غلبت الاسمية على احديهما جاز اتفاقا كقوله ع ليس فى الخضراوات صدقة وكذا كل فعلاء او فعلى سميت عن المذكر الحقيقى وان لم يكن فى الصفة المونثة علامة التانيث ظاهرة ولم تكن خماسية اصلية الحروف ولم يجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر يشاركه فى اللفظ كجريح وصبور وسائر ما يستوى مذكره ومؤنثه حملا لها على مذكراتها الممتنعة من الجمع بالواو والنون

٣٧٩

٥ البون بضم والكسر عمود من عمدة الخيمة ١٢ منه

او لم يكن له مذكر اصلا كحائض وطالق ومطفل فرقا بين ما جرد من التاء وبين ذي التاء فان ذا التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى
الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المونث نحو يضربن فالحق ذو التاء ايضا علامة جمع المونث اي الالف والتاء واما المجرد فلم يكن فيه معنى
الفعل فلم يجر مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو حوائض وحيض ومطافل وان كان المؤنث المجردة عن
العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمونث او اختصت بالمونث خماسية اصليه الحروف كالرجل والمرأة الصهصلق والمرأة
الجحمرش جمعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فيقال نسوة صهصلقات وجحمرشات ويجمع ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر
الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سجلات اي ضخمات وسبطرات اي طوال على وجه
الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات عثانين في ابن اللبون وجمل ذو عثنون او غير حقيقي التذكير كالايام الخاليات وكذا المصغر
مما لا يعقل كجميلات وحميرات وكتيبات لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف وانما جمع المذكر في الموضعين جمع المونث
لانهم قصدوا فيهما الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المؤنث فرع للمذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه
قوله ان كان صفة وله مذكر فان يكون اي فهو ان يكون والضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرطه والجملة الشرطية مع الجزاء في محل
خبر المبتدأ ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون
مجردا عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون خرج بهذا القيد فعلاء افعل وفعلى فعلان
وجميع الامثلة التي يستوي مذكرها ومونثها كصبور وجريح وثيبات شاذ ووجهان فعيلا قياسه لحاق التاء في المؤنث كسيدة وميتة
وخرج ايضا الوصف ذو التاء الذي يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة ويفعة وعلامة ومعطارة ونحوها ولا يجوز لانه يجمع بالالف والتاء
وتقول في جمع بنت وابنة بنات وهي جمع اصلها لان الاصل بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن اي بنو على حذف اللام نسيا في الجمعين كذا
اخوات جمع اصل اخت اي اخوة بغير حذف اللام واخون جمع اخ على حذف اللام نسيا والثلاثي المحذوف اللام المعوض منها التاء
على ثلثة اضرب اما مفتوح الفاء ورد اللام في جمعه بالالف والتاء اكثر كهنوات وسنوات وضعوات في هنة وسنة وضعة وذلك لخفة
الفتحة وجاء بحذف اللام ايضا كذوات وهنات وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون ولا بالالف والتاء استغناء بجمع
التكسير وذلك كامة وشاة وشفة واما مكسور الفاء وترك الرد فيه اكثر كمئات وريئات لثقل الكسرة وقد جاء عضوات واما
مضموم الفاء ولم يرد فيه الرد كثبات وظبات وكرات لكون الضم اثقل الحركات وجاء في بعض اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء
في حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم وجاء في الشاذ انفروا اثباتا ولعل ذلك لاجل توهمهم تاء الجمع عوضا من اللام كالتاء في الواحد كالواو
والنون في كرون وثبون وقال ابو علي بل هو تاء الواحد والالف قبلها اللام المردودة فمعنى سمعت لغاتهم اي لغتهم وذلك لان سيبويه
قال ان تاء الجمع لا تفتح في موضع وفيما قال نظر اذ المعنى في سمعت لغاتهم وانفروا اثباتا الجمع وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام استاصل
الله عرقاتهم بفتح التاء وكسرها اشهر فاما ان يتوهم انه مفرد والالف للالحاق به درهم او يتوهم انه جمع فتح تاؤه شاذا والعرق اذن كالبوان
مذكر له جمع مكسر وهو العروق جمع بالالف والتاء مثله ولنذكر شيئا من احكام المجموع بالالف والتاء وان كان المص يذكره في قسم التصريف
فنقول كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرة او ظاهرة كدعد وجفنة فان كان صفة كصعبة او مضاعفا كمدة او معتل العين
كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه فيه كتمرات ودعدات والتزم
في جمع لجبة لجبات بفتح العين لان في لجبة لغتين فتح العين واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع على المفرد المشهور وقيل لما لزم التاء في
نحو لجبة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها يقال شاة لجبة اذا قل لبنها صار كالاسماء في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة واجاز المبرد

في شرط المؤنث الذي له مذكر

٣٨٠

قوله ... عضواة كشفاه ولم يجئ فيه الا ترك الرد لنقصانه الهاء وقيل نقص الواو لانه تجمع على عضوات ١٢

اسكان عين الجبات قياساً لاسماً او غلب الفتح فى جمع ربعة لتجويز بعضهم فتح عين الواحد وقيل لانها كانت فى الاصل اسماً ثم وصف به فلوحظ فيه الاصل كما فى جمع امرأة كلبة نسوة كلبات بفتح العين نظراً الى عروض الصفة وندر فى جمع كهلة كهلات بفتح العين لا يقاس عليه غيره نحو ضخمات وصعبات خلافاً لقطرب ويجوز اسكان ما استحق الفتح من عين فعلات للضرورة قال ذو الرمة ابت ذكر عودن احشاء قلبه خفوقاً ورفصات الهوى فى المفاصل وجاء فى معتل اللام نحو لخوات وجدبات بسكون عينهما وقد يقاس عليهما فصل للتخفيف لاجل الثقل الحاصل من الاعتلال اللام ويجوز ايض فى القياس ان يبقى نحو نسوة كلبات اعتباراً للصفة العارضة كما تقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة واهل فى الاصل اسم دخل معنى الوصف فقيل فى جمعه اهلون وادخلوه التاء فقالوا اهلة قال واهلة ود قد تبريت ودهم وابليتهم فى الحمد جهدى ونائلى اى وجماعة مستأهلة للود وقال فهم اهلات حول قيس بن عاصم اذا ادلجوا بالليل يدعون كوثراً ويق اهلات ايض بسكون الهاء اعتداداً بالوصف العارض ويفتح هذيل العين المعتلة كجوزات وبيضات قال اخو بيضات رائح متأوب رقيق بمسح المنكبين سبوح وقرأ فى الشواذ ثلث عورات وانما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقاً وكان الصفة بالسكون اليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها الفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف وسكن المضاعف والمعتل العين فراراً من الثقل وانما لم يقلب العين فى نحو جوزات وبيضات عند هذيل الفاً لعروض الحركة فى الجمع كما لم يقلب واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض الضمة واما فعلة بضم الفاء وسكون العين كغرفة وكذا افعل المؤنث كحلى فان كانت مضاعفة فالاسكان لازم مع الالف والتاء كعدات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا بالواو كسورة فلا يجوز الاتباع اجماعاً وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما فى بيضات وروضات لانهم عللوه بخفة الفتحة على حرف العلة وبكونها عارضة لكن سيبويه قال لا يحرك الواو فى دولات والظ انه اراد بالضم وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان كانت اسماً فان لم يكن اللام ياء جاز فى العين الاسكان والفتح والاتباع سواء كان اللام واواً كخطوات او لا كغرفات والاتباع ههنا اكثر منه فى فعلة وان كان الكسر اخف وذلك لان نحو عنق اكثر من نحو ابل وان كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقاً للثقل واما الفتح فالمبرد نص على جوازه وليس فى كلام سيبويه ما يدل عليه واما ام فلفظة امهات فى الناس اكثر من امات وفى غيرهم بالعكس والهاء زائدة بدليل الامومة وقيل اصلية بدليل تامهت على وزن تفعلت قال امهتى خندف والياس ابى ووزنها فعلة بحذف اللام والكلام فى زيادة الهاء واصالته يجيء فى التصريف واما فعلة بكسر الفاء وفعل مؤنثاً كهند فان كانت مضاعفة فلا يجمع بالالف والتاء الا بسكون العين نحو قدات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا ياء اما اصلية كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز الاتباع اجماعاً ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل وغيرت فى جمع غير شاذ عند غير هذيل وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فالاسكان كعلجات وان كانت اسماً فان كانت اللام واواً امتنع الاتباع اتفاقاً للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نص المبرد كرشوات ومنع الاندلسى الفتح وان كانت اللام ياء كلحية جاز الفتح والاسكان واما الاتباع فمنعه سيبويه لقلة باب فعل فى الصحيح فكيف بالمعتل اللام واجازه السيرافى لعروض الكسر وقياساً على خطوات وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان والفراء يمنع ضم العين مط فى المضمومة الفاء وكسرها فى المكسورة الفاء صحت العين او لا الا فيما سمع كخطوات وعرفات **قوله** جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس

وجمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون يتغير بناء واحده ايض بسبب الزيادتين لانك بنيته بهما بناء مستأنفاً فالمفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلاً اذا ضممت اليها الاثنين صارت عشرة ويكون المجموع الثانى غير المجموع الاول وهذا هو التغيير وقد تغيرا ايضاً فى جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال فى حد الجمع تغيير ما فدخل فيه جمع السلامة وكذا الكلام فى الجمع بالالف والتاء بل التغير فيه اظهر لان علامات التانيث لتلك تغير فيه ويبقى على حالة الا ما التاء فيه

مقدرة فالاولى فى حد جمع السلامة ان يق هو الجمع الذى لم يغير مفرده الا بالحاق آخره علامة الجمع وجمع التكسير ما غير بغير ذلك وآما التغيير فى نحو تمرات بفتح العين وفى نحو خطوات وسدرات بفتحها واتباعها فبعد حصول هذه التغييرات بعد سكون عينا تها لغرض وان لم يثبت نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء فى المجموع بالالف والتاء بعد لحاقهما لاجتماع التائين فجميعها من باب جمع السلامة باعتبار الاصل **قوله** وجمع القلة افعل الخ مطلق الجمع على ضربين قلة او كثرة والمراد بالقليل من الثلثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة قالوا وجمع القلة من المكسر اربعة افعل افعال افعلة فعلة وزاد الفراء فعلة كقولهم هم اكلة راس اى قليلون يكفيهم اى يشبعهم راس واحد وليس بشئ اذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم باكل راس لا من اطلاق فعلة ونقل التبريزى ان منها افعلاء كاصدقاء وجمعا السلامة عندهم منها ايضا استدلالا بمشابهتهما للتثنية فى سلامة الواحد وليس بشئ اذ مشابهة شئ بشئ لفظا لا يقتضى مشابهته له معنى ايض ولو ثبت ما نقل ان النابغة قال لحسان لما انشده قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما قللت جفانك وسيوفك كان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع قلة وقال ابن خروف جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة انظر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما واستدلوا على اختصاص امثلة التكسير الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها فى تمييز الثلثة الى العشرة واختيارها فيه على سائر الجموع ان وجدت واعلم انه اذا لم يات للاسم الا بناء جمع القلة كارجل فى الرجل او الا جمع الكثرة كرجال فى الرجل وكذا كل جمع تكسير للرباعى الاصلى حروفه ولما لا يجمع الا جمعه كاجادل ومصانع فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تع ثلثة قروء مع وجود اقراء **قوله** المصدر اسم الحدث الجارى على الفعل يعنى بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى او لم يصدر كالطول والقصر والجرى فى كلامهم يستعمل فى اشياء يق هذا المصدر جار على هذا الفعل اى اصل له وماخذ اشتق منه فيق فى حمد حمدا ان المصدر جار على فعله وفى نحو تبتل اليه تبتيلا ان تبتيلا ليس بجار على ناصبه ويق اسم الفاعل جار على المضارع اى يوازنه فى الحركات والسكنات ويق الصفة جارية على شئ اى ذلك الشئ صاحبها اما مبتدأ لها او ذو حال او موصوف او موصول الاولى صيانة الحد عن الالفاظ المبهمة ولو قال اسم الحدث الذى يشتق منه الفعل لكان حدا تاما على مذهب البصرية فان الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون سمى مصدرا لكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر نحو قعدت مقعدا حسنا اى قعودا او المصدر بمعنى الفاعل اى صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدل الكوفيون على اصالة الفعل بعمله فى المصدر كقعدت قعودا او العامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل فى وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع فى ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل فاين احد التقدمين من الاخر وينتقض ما قالوا بنحو ضربت زيدا وبزيد ولم يضرب فانه لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون كل فرع يصاغ من اصل ويوخذ منه ينبغى ان يكون فيه ما فى الاصل مع زيادة هى الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التى هى الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل فى نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان وسيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا فاذا انتصب بفعل او بمعناه يسمى مفعولا مطلقا كما مر فى بابه قوله الجارى على الفعل احتراز من نحو العاملية والقادرية **قوله** وهو من الثلاثى سماع ومن غيره قياس تقول اخرج اخراجا واستخرج استخراجا ترتقى ابنية مصادر الثلاثى الى اثنين وثلثين فى الاغلب كما يجيئ فى التصريف واما غير الثلاثى فياتى قياسا كما تقول مثلا كل ما ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما ماضيه على فعل فمصدره على تفعيل وكل ما ماضيه على فعلل فمصدره على فعللة ويجوز ايضا

٣٨٢

ان يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه وهو ان يق ننظر الى الماضي وتزيد قبل اخره الفا فان كان قبل الاخر في الماضي متحرك كان
كسرت اوليها فقط كما تقول في فعلل فعلال وفي فعلل فعلال وفي فعلى فعلاء وفي فاعل فيعال وفي فعل فعال وان كان ثلث متحركات كسرت
الاولين تقول في انفعل واستفعل افتعل وافعل اذ اصله افعلل وافعال اذ اصله افعالل وتفعل نفعال واستفعال افتعال وافعلال
وافعيلال وتفعال وليس ما ذكرت بناء على ان المصدر مشتق من الفعل بل ذلك لبيان كيفية مجئ المصدر قياسا ان اتفق اسبق
علم بالفعل والاشهر في مصدر فعل وفعلل وفاعل وتفعل خلاف القياس المذكور وهو تفعيل وفعللة ومفاعلة وتفعل واما فعال في
مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياسى اذ اصله فيعال ولم يات في تفعلل وتفاعل و ما الحق بتفعلل من تفوعل وتفيعل ونحوهما
الاخلاف القياس كالتفعلل والتفاعل ويجئ احكام هذه المصادر في شرح مقدمة التصريف انشا تعالى **قوله** ويعمل عمل فعله
ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه ولا يضمر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى
المفعول واعماله باللام تليل فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان اعلم ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل
يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدى ولبعضها من الالة كالضرب لكنه وضع الواضع لذلك الحدث مطلقا
من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزمه في اللفظ ما يقتضى معنى ذلك اللفظ
معناه الا ترى انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها في اللفظ الالفاظ الدالة على محالها فقول اذ
قصد تبيين زمان الحدث الذي هو احد الازمنة الثلثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به او زمانه الخاص
غير الازمنة الثلثة او مكانه او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع لساذج الحدث صيغة اما بمجرد تغيير حركاته
وسكناته كضرب في الضرب او بتغييرهما مع الحذف كاستخرج في الاستخراج او بتغييرهما مع الزيادة كيضرب واضرب في الضرب بحيث يدل
تلك الصيغة بنفسها على احد الازمنة الثلثة معينا او يقتضى وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها ويسمى تلك الصيغة فعلا
مبنيا للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلا او يقتضى وجوب ذكر لوازمه الاخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر
والمساء ونحو ذلك او المكان او ما وقع عليه او الالة او غير ذلك وعلى الجملة كل ما كان عند المتكلم ذكره اهم من باقي لوازمه فتسمى تلك الصيغة
فعلا مبنيا للمفعول وذلك اللازم المذكور مفعول ما لم يسم فاعله فالمقصود من وضع الفعل ذكر شيئين احد ازمنة الحدث الثلثة معينا
وبعض لوازمه الاخر الاهم عند متكلم وما امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفى بها ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم في الاغلب
فيجيئ بما كان ذكره منها اهم بعدها وانما قلت في الاغلب لانه امكن في بعضها ذلك كاضرب ونضرب ولكنه لما كان الاغلب ما لم يمكن فيه
ذلك اضمر هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها طردا للباب فاضمرنا بعد اضرب ونحن بعد نضرب بدلالة العطف عليهما في اضرب
انا وزيد وانما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة اعنى المبنى للفاعل وبباقي اللوازم صيغة مشتركة بينها اهتماما بمحل الحدث فان الحدث
الى محله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا كان المبنى للفاعل اكثر استعمالا من المبنى للمفعول فرفع كل ما يرفعه الفعل دليل على
كون ذكره اهم من بين لوازم الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امامك بالسوط او تاخر
عنها كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه اذا تاخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة
فرسخان فظهر ان ما قيل ان تقديم المفعول على الفاعل وحده او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشئ بل المرفوع اهم على كل حال ففائدة
تقديم المنصوب على الفاعل وحده التوسع في الكلام فقط وفائدة تقديمه على الفعل اما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه
به كقوله تعالى بل الله فاعبد اى من دون الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى منه بسائر ما تعلق به نحو زيدا ضربت وبكرا وعمرا

فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل اتصل به او انفصل فثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدره مسندا الى شئ مذكور بعده لفظا بخلاف نفس المصدر فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شئ فى اللفظ وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كما مر والمقتضى مرتبته التقدم على مقتضاه وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا لطلبه كالمصدر لكنه عمل فى غير المسند اليه من المفعولات التى لم يقم مقام الفاعل تبعا لاقتضائه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه فتح له باب الطلب و العمل فصار الفعل اصلا للعمل فى المسند اليه وغيره وغير الفعل من المصدر و اسم الفاعل واسم المفعول و الصفة المشبهة فروعا عليه و ان دل كل واحد منها ايضا على المصدر الذى بسببه كان الفعل يطلب الفاعل و المفعول و يعمل فيهما وذلك لان طلب الفعل للمرفوع وضعى وطلبه للمنصوب تابع للوضعى كما بينّا واما طلب المصدر و اسم الفاعل و اسم المفعول لهما فليس بوضعى ولا تابع للوضعى بل هو عقلى و قد طرأ الوضع على العقل وازال حكمه لان الواضع نظر فى المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذن فى نظره لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه فى نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظا اخر دالا عليه و كذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا تعمل لا فى الفاعل ولا فى المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهة اسم الفاعل و المفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما مر فى باب الاضافة فلزم عملهما فى جميع المواضع عمل الفعل والزما المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما كالفعل و الاصل فى اضمار المسند اليه الفعل اذ طلب له كما ذكرنا وضعى فجاز ان يتصل به غاية الاتصال وهو اضماره مستترا ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسمى الفاعل والمفعول لا لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع موقعه بلا ضميمة كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقدير ان لم يلازم عمل الفعل ولا يلزم مجيئ المسند اليه بعده ولا جوز الاضمار فيه واما اشتراط الحال او الاستقبال فى نصب اسم الفاعل و المفعول دون نصب المصدر فلما مر فى باب الاضافة فان قلت فاذا كان مشابهته للفعل ناقصة لفظا و معنى كان حقه ان لا يعمل قلت الا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا فبادنى مشابهة لطالبهما وضعا اعنى الفعل يتحرك ذلك الوجد الكامن فجاز ان يطلبهما و يعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازما كما فى اسمى الفاعل و المفعول ولا ذلك العمل و اسم الفاعل و المفعول يطلبانهما لتضمنهما المصدر و طلب المصدر عقلا اقوى من طلبهما و قد مر شطر صالح من هذا فى باب الاضافة فليرجع اليه اعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف المصدر و الفعل و ذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا وذلك لانه لا يصلح اذا كان مفعولا مط تقديره بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربة او ضربا شديدا ضربت ان ضربت واما قولك ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مط فى الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف والتقدير ضربا مثل ضرب الامير اللص وتقديرهم للمصدر بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضى فانه يبقى معها على معنى المضى لكنهم قدروه بان دون ما وكى وان كان فى الحال ايض نحو ضربك الان زيد شديد لكونها اكثر و اشهر استعمالا منهما ولتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم وظن انه لا يعمل حالا لتعذر تقديره اذن بان قوله ولا يتقدم معموله عليه قيل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدرى مع الفعل والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر فى باب الموصولات قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله باجنبى نحو اعجبنى ضربك اليوم امس زيدا على ان امس ظرف لاعجبنى لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز فقوله تع كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما معدودات بمعنى صوموا اياما قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوى عليه فيكون كالمذكور فى المفعول معه هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك

لعله

اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تاخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعي وفي نهج البلاغة قلت عنكم نبوته
ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل ما اول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا منع من تاويله بالحرف المصدري من جهة
المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بلى لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في
غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله وبحمده منك
الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا تقول لم اقم لك لما سمعت لا هنيك بتركك قيامي فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام وكذا يعمل
الضمير فيهما كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في
الظرف اعني يومئذ في قوله تعالى فذلك يومئذ يوم عسير اسم الاشارة لان المراد به النقر ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله باجنبي على هذا
فلا يقدر الفعل لقوله تعالى اياما معدودات وكذا يجوز اعماله مضمرا مع قيام الدليل عليه قوله ولا يضمر فيه يعني كما يضمر في الصفة وقد ذكرناه
وقد علل المص ترك الاضمار في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر لاضمر المثنى والمجموع ايضا ولو اضمر فيه المثنى والمجموع لجمع المصدر وثنى
والا لالتبس ضمائر المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثنى المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك باعتبار مدلوله لم يخل
من ان يؤتى فيه بعلامتي التثنية والجمع وهو مستثقل او يحذف احدهما وهو مؤد الى اللبس ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما
اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما وجمعه تثنية الاخر وجمعه ولقائل
ان يقول يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف قوله ولا يلزم ذكر الفاعل قد تقدم علته قال المص
انما ذلك لان التزامه كان يؤدي الى الاضمار فيه اذا كان لنائب متقدم ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
ولقائل ان يمنع القياس لاداء القياس فيه الى الاضمار الممتنع على زعمه بخلاف الفعل وغيره قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله
الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من فصله ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل شديد من
حيث العقل لانه محله الذي به يقوم وعمله ضعيف لضعف مشابهته للفعل فلم يبق الا الاضافة فلهذا الاضافة الى الفاعل جائزة في المصدر
دون اسم الفاعل وسيجيء الكلام فيه في اسم الفاعل ليس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل
لكون الفاعل اذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا قامت القرينة
على كونه مفعولا اما بمجيء تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او بمجيء الفاعل بعده صريحا كقوله ع من رسم
دار مربع ومصيف لعينيك من ماء الشؤون وكيف ع او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز ويجوز ان يؤول بفعل مبني للمفعول فيرفع
المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو اعجبني اكل خبز اي ان اكل خبز فيجوز الاضافة اليه مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه
مرفوع المحل كما يجيء المجرور بتابع مرفوع نحو يعجبني اكل الخبز النقي واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت
من ضرب اليوم زيد عمرا قوله واعماله باللام قليل انما قل استعماله لتعذر دخول اللام على ما يقدر المصدر العامل به وهو الحرف المصدري
وليس كذا اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول لانها موصولة داخلة على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة فلم يضعف بها الا ان
عملها لمشابهة اسم الفاعل كما يجيء لا لمشابهة الفعل قيل ولم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول
صريح بل قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول ويجوز ان يكون الا من ظلم فاعل المصدر اي ان يجهر
على البناء للفاعل والاستثناء متصل ويجوز ان يقال ان التقدير ان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز
ان يكون هو متصل والمضاف محذوف اي الا جهر من ظلم وسيبويه والخليل جوزا اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله ع

٣٨٥

ضعيف لنكاية اعدائه يخال الفرار يراخى الاجل وقوله قصه لقد علمت اولى المغيرة اننى كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فينبغى

على هذا ان يجئ نحو عجبت من الضرب زيدا على ان الكاف مفعول والمبرد منعه قال لاستعجال الاسمية فيه وقال فى قوله اعدائه

اى فى اعدائه قال او يكون منصوبا بمصدر منكر مقدر اى ضعيف لنكاية نكاية اعدائه فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه

قوله وان كان مط اى مفعولا مطلقا فالعمل للفعل انما كان العمل للفعل المقدر لما ذكرنا من تعذر تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل

سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جائز الاظهار واما ان كان واجب الاضمار فيجئ الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه فوجهان

اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله كما مر فى باب المفعول المطلق فلم ينتصب بل يكون

بدلا من الفعل اذا صار اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه

وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا احذفت الفعل حذفا لازما فعند سيبويه الناصب هو المصدر لكونه

كالقائم مقام الفعل نحو ضربك زيدا اى اضرب زيدا ضربا فالمصدر عمل فى المفعول لكونه كالفعل لا لتأويله بان والفعل ودليل

كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا فى المفعول المط قال السيرافى بل العامل هو ذلك

المقدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل لا بتقدير ان وهو المانع من تقديم المعمول او اما غير عامل قال المص

وان لم يكن الفعل حذفا لازما كما فى ضربا زيدا اذ يجوز اضرب ضربا زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظ من كلام النحاة ان المفعول المطلق

المحذوف فعله لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل والاولى ان يقال العمل للفعل على كل حال لان

المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل واسم المفعول

لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذى لا يدخل الافعال ومن ثم يعزل الوصف ثلاثتها عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر

على اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة فى ظاهر الاعراب وانما يصار الى المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ والظ كما مر فى باب الاستثناء

ويحمل التوابع على محل المجرور ايضا خلافا للجرمى فى الصفة قال لان الصفة هى الموصوف فى المعنى والعامل فيهما واحد قال ابو جعفر هذه

العلة موجودة فى التاكيد وعطف البيان ايضا بخلاف البدل فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل فى الاول عنده فكذا فى عطف

النسق قال الاندلسى الظ من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر وان جاء ما يوهم

الحمل على المحل اضمر له رافعا او ناصبا اما فعلا او منونا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذه الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذى

ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظ الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظ من حيث كونه اعرابا والظ حركة بناء كما فى يا زيد الظريف

واذا تعذر الحمل على الظ كما مر فقوله طلب المعقب حقه المظلوم انما ارتفع المظلوم فيه لكونه فاعل حقه على انه فعل اى غلبه المظلوم

بالحق ويعمل اسم المصدر عمل المصدر وهو شيئان احدهما ما دل على المعنى المصدرى مزيدا فى اوله ميم كالمقتل والمستخرج والثانى اسم العين

مستعملا بمعنى المصدر كقوله اكفرا بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المائة الرتاعا اى اعطائك والعطاء فى الاصل اسم لما يعطى

ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور اى غائر وبمعنى اسم المفعول كقوله دار السعدى اذه من هواكا فيستوى فيه المذكر

والمؤنث والمثنى والمجموع اعتبار الاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكون محذوف المضاف اى ماء ذو غور ومن ذوات

هواك وفى التقدير الاول مبالغة كان ذا الحدث تجسم من الحدث لكمال اتصافه به قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن

قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثى المجرد على فاعل ومن غير الثلاثى على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الاخر

قوله ما اشتق من فعل اى مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والدليل على انه لم يرد بالفعل

لاستعمال

لقيامه مقام الفعل و العامل الفعل لا يشترط لقيامه المصدر مقام الفعل وجوب حذف كما هو ظاهر كلام السيرافى والاندلسى ١٢

٣٨٦

صفحه ٣٦

عقب ان الامر اذا ... الطلب مجرد ... نار ... بجاز ... تهجر بالرواح معاجها طلب المعقب حقه المظلوم

قوله

نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافى ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر ان الضمير
فى قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث قوله لمن قام الاولى ان يقول لما قام وذلك لما ذكرنا ان المجهول امره يذكر بلفظة
ما ولعله قصد التغليب ويخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والالة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا يشمل
جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا مقترب من فلان او متبعّد عنه ومجتمع معه لان هذه الاحداث نسب بين الفاعل
والمفعول لا يقوم باحدهما معيناً دون الاخر قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث
ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فتقول فى حسن حاسن الان او غدا قال تعـ وضائق به صدرك
وهذا مطرد فى كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر وشازب
ومقول وعذرة ان يقـ ان قصد الاستمرار فيها عارض فوضعها على الحدوث كما فى قولك الله اعلم وكائن ابدا او زيد صائم النهار قائم
الليل قوله الثلاثى المجرد اى غير المزيد فيه نحو اخرج واستخرج قال المصو بر سمى اى بلفظ الفاعل الذى هو وزن اسم الفاعل
من الثلاثى لكثرة الثلاثى فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل وفيما قال نظر لانه ليس القصد بقولهم
اسم الفاعل اسم الصيغة الاتية على وزن الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشئ ولم يات المفعل والمستفعل والمنفعل ونحو ذلك
بمعنى الذى فعل الشئ حتى يقـ اسم المفعل بلى لو قال اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والضامر
لان الاغلب فيما بنى له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج لكان شيئا قوله ومن غير الثلاثى
يشمل الثلاثى ذا الزيادة والرباعى المجرد والملحق بالرباعى ومنشعبة الرباعى يكون جميعه على وزن مضارعه المبنى للفاعل
بميم مضمومة فى موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الاخر ان لم يكن فى المضارع مكسورا كمتدحرج ومتضارب وربما كسر ميم
مفعل اتباعا للعين او بضم عينه اتباعا للميم قالوا فى مُنتِن مِنتِن ومُنتُن وربما استغنى عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب
واورس فهو وارس وايفع فهو يافع ومنه قوله تعـ وارسلنا الرياح لواقح على بعض التاويلات وقد استغنى عن مفعل بكسر العين
مفعل بفتحها نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن والفج اى افلس فهو ملفج قالوا وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق
اى مدفوق وعيشة راضية اى مرضية والاولى ان يكونا على النسب كنابل وناشب اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذى بمعنى
النسب مما لا فعل له كنابل بل يجوز ايضا كونه مما جاء منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل فى اللفظ وكذا قيل يكون
اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعـ انه كان وعده ماتيا اى اتيا والاولى انه من باب اتيت الامر اى فعلته فهو بمعنى قوله
كان وعده مفعولا قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما فان كان للماضى
وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائى وان كان معمول اخر فبفعل مقدر نحو زيد معطى عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل
مررت بالضارب ابوه زيدا امس استوى الجميع انما اشترط فيه الحال والاستقبال للعمل فى المفعول لا فى الفاعل كما ذكرنا
فى باب الاضافة انه لا يحتاج فى الرفع الى شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه اذا
كان بمعنى الماضى شابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازنه مستمرا قوله والاعتماد على صاحبه اعلم ان اسمى الفاعل والمفعول مع
مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا فى الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما
لانهما وضعا على ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر اما قائما بها كما فى اسم الفاعل او واقعا عليها كما فى اسم المفعول والذات التى
حالها كذا لا يقتضى لا فاعلا ولا مفعولا فاشترط للعمل اما تقويتهما بذكر ما وضعا محتاجين اليه وهو ما يخصصهما وذلك لانهما

وضع للذات مبهمة متصفة بالحدث الذي اشتقا منه مذكور قبلها ما يخصصها كرجل ضارب و مضروب بخلاف الآلة والموضع
والزمان كالمضرب والمضرب فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدثها غير المختصة بما يعينها قبل و اما وقوعهما بعد حرف
هو بالفعل اولى كحرف الاستفهام وحرف النفي و يعني بصاحب المبتدأ اما في الحال نحو زيد ضارب اخواه او في الاصل نحو كان
زيد ضاربا اخواه وظننتك ضاربا اخواك وان زيدا ذاهب غلاماه والموصوف نحو جاءني رجل ضارب زيدا او ذو الحال
نحو جاءني زيد راكبا جملا و قال ابن مالك هو حال كونه خبر المبتدأ او حالا ايضا معتمد على الموصوف لكنه مقدر وفيه
تكلف و لا سيما في الحال فان مجيئ الحال جامدا موصوفا بمشتق كقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا قليل وهو الذي يسمى الحال
الموطئة قوله الهمزة وما الاولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام او حرف النفي ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك
ولا مضروب ابوك ولا ضاربا زيدا ان قائم ابوك وقد يكون النفي غير ظاهر بل مؤول به نحو قولك انما قائم الزيدان اى ما قائم الا
الزيدان ويقدر الاستفهام نحو قائم الزيدان ام قاعدان والاخفش يجوز عمله من غير اعتماد على شيء من الاشياء المذكورة نحو قائم
الزيدان كما مر في باب المبتدأ قوله وان كان للماضي وجبت الاضافة معنى يعني يجب ان يضاف الى ما يجيئ بعده مما يكون
في المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس ويكون اضافة معنوية لهذا ان جاء بعده ذلك والا جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس
ويرفع مع كونه ماضيا كما تذكره ولا ينصب الا الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رائحة الفعل
فيعمل فيهما اتفاقا واجاز الكسائي ان يعمل بمعنى الماضي مطلقا كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء وتمسك بجواز نحو زيد معطي عمرو امس
درهما وظان زيد امس كريما وقال تعالى جاعل الليل سكنا قال السيرافي الاجود ههنا ان يقال انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني
ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل
قال ولا يجوز الاعمال من دون مثل هذه الضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره ۳۸۸
في الكلام وقال ابو علي و جماعة معه بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه لما قال معطي زيد قيل وما اعطى قال درهما
اى اعطاه درهما كقوله في الفاعل ليبك يزيد ضارع فيتخلص بهذا التأويل من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي قال
الاندلسي رداً على الفارسي لا يستقيم ذلك في مثل هذا ظان زيد امس قائما للزوم حذف احد مفعولي ظان وللفارسي ان يرتكب
جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجيئ في افعال القلوب وجواز قولك هذا ضارب زيد امس وعمرا بنصب المعطوف يقوي
مذهب ابي علي في انتصابه بمقدر لا باسم الفاعل المضطر الى اعماله كما هو في مذهب السيرافي لانه لا اضطرار ههنا الى النصب كما ادعى
السيرافي في معطي عمرو درهما ويضعف مذهب السيرافي بقولهم هذا ضارب زيد امس وعمرا اذ لا اضطرار ههنا في نصب عمرو
لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى ولا استدلال للكسائي في نحو قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه لانه حكاية الحال الماضية
قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يريدون
به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الان على ما تلفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة
لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون
انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب و تصوره ليتعجب منه تقول رأيت الاسد
فاخذ السيف فاقتل فاذا تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت ان اضافته تكون معنوية يتعرف المضاف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك
امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه في باب الاضافة قوله فان دخل اللام استوى الجميع يعني يعمل اذن

بمعنى الماضي والحال والاستقبال قال ابو علي في كتاب الشعر والرماني ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس عمرو ولم يوجد في كلامهم عاملا الا ومعناه المضي ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فيتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره ونقل ابن الدهان ذلك عن سيبويه ايضا ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تفسيره بذلك انه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما وجوز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال واستدلوا بقوله ‌ فبت والهم يغشاني طوارقه ‌ من خوف رحلة بين الظاعنين غدا ‌ ويحتمل انتصاب غدا برحلة وبين الظاعنين والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كلامنا فيما ينصب مفعولا به والظرف يكفيه رائحة الفعل وانما عمل ذو اللام مطلقا لكونه في الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما نصب ذو اللام بمعنى الماضي تشبيها للمنصوب بالمفعول لا لانه مفعول به كما في زيد الحسن الوجه وضعف ما قال ظاهر ونقل عن المازني ان انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما مر في الموصولات فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فعلا واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعديين بانفسهما الى المفعول به ان يعملا باللام نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وقولك لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص الذي لتعلق الفعل بالمفعول وعمل ما كان من نحو علم وعرف ودرى وجهل بالباء نحو انا عالم به لجواز زيادتها

مع افعالها ايضا كما يجيء في بابه وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله والمثنى والمجموع مثله ابنية المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلثة وهذه الثلثة مما حول اليها اسماء الفاعلين التي من الثلاثي عند قصد المبالغة قال فيا زرام رشحوا بي مقدما على الحرب خواضا اليها الكرائها ‌ وفي كلامهم انه لمنحار بوائكها اي سمانها وقال ضروب بنصل السيف سوق سمانها ‌ اذا عدموا زادا فانك عاقر ‌ وبابنى فعال ومفعال وفعول من افعل نحو حساس من احس ودراك من ادرك وقال سماعا وبين ابدان الجزور مخاميص العشيات لا خور ولا قزم ‌ ونحو مهوان من اهان قال سيبويه فاما اذا حول الى فعيل او فعل فيعمل ايضا وانشد سيبويه حتى شاها كليل موهنا عمل ‌ باتت طرابا وبات الليل لم ينم ‌ فكليل مبالغة كال يعني البرق وشاؤها اي سائقها والضمير للاتن ومنع ذلك غير سيبويه وقال ان موهنا ظرف لشاها لان كليل لازم ولو كان لكليل ايضا فلا استدلال فيه لانه ظرف يكفيه رائحة الفعل واعتذر له بان كليلا بمعنى مكل فموهنا مفعوله على المجاز كما في اتعبت يومك ففعيل اذن مبالغة مفعل قلت لا استدلال بالمحتمل ولا سيما اذا كان بعيدا واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله ‌ حذر امورا لا تخاف وامن ‌ ما ليس منجيه من الاقدار ‌ ومنعه غيره وقال ان البيت مصنوع يروى عن اللاحقي ان سيبويه سالني عن شاهد في تعدي فعل فعملت له هذا البيت اما اذا لم يكن فعيل وفعل مما حول اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وطبن وفطن فلا خلاف في انهما لا ينصبان اذ كلامنا في ابنية المبالغة لا في الصفات المشبهة وقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله تعالى عذاب اليم على راي وقوله ‌ امن ريحانة الداعي السميع ‌ يؤرقني واصحابي هجوع ‌ واما الفعيل بمعنى الفاعل كالجليس والحبيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شيء من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما يعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان وايضا فانها فرع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن ابشاذ لا يعمل بمعنى الماضي

الصيغ التي وضعت للمبالغة

٣٨٩

کاسم الفاعل والابیات المنشدة ظاهرة فی کونها للاطلاق المفید للاستمرار ویعمل مثنی المبالغة ومجموعها صحیحا کان او مکسرا قال
ثم زادوا انهم فی قومهم * غفر ذنبهم غیر فخر * وتقدیم منصوب ابنیة المبالغة علیها جائز کما فی اسم الفاعل ومنعه الفراء لضعفها
وهذا دلیل علی ان العمل لها عنده قوله والمثنی والمجموع مثله ای یعملان عمل اسم الفاعل اما المثنی وجمع السلامة فظاهر لبقاء الصیغة
الواحدة التی بها کان اسم الفاعل یشابه الفعل واما جمع المکسر فلکونه فرع الواحد قال * ممن حملن به وهن عواقد * حبک
النطاق فشب غیر مهبل * قوله ویجوز حذف النون مع العمل والتعریف تخفیفا یعنی بالتعریف دخول اللام وبالعمل النصب
کقوله الحافظو عورة العشیرة لا * یاتیهم من ورائهم نطف * وذلک لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول
فجاز التخفیف بحذف النون کما حذفت فی الموصول فی قوله * ابنی کلیب ان عمی اللذا * قتلا الملوک وفککا الاغلالا * وقال
ان الذی حانت بفلج دماءهم * هم القوم کل القوم یا ام خالد * واما حذف النون مع الجر کالضاربو زید فللاضافة ویشترط فی عمل
اسمی الفاعل والمفعول ان لا یکونا مصغرین ولا موصوفین لان التصغیر والوصف یخرجانه عن تاویله بالفعل ولم یخرجه التثنیة والجمع
وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قیاسا علی المثنی والمجموع ولیس بشیء لما ذکرنا واما قولهم انا مرتحل فسوین فرسخا فانما جاز لکون
المعمول ظرفا یکفیه رائحة الفعل واعلم انه قد جاء فی الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف الی مفعوله بظرف قال * کرار خلف
المجحرین جواده * اذا لم یحام دون انثی حلیلها * ای کرار جواده وقد شذ ایضا الفصل بالمفعول نحو معطی الدرهم عمرو وکما جاء فی المصدر
نحو قوله تعالی قتل اولادهم شرکائهم فان عطفت علی المجرور باسم الفاعل فان کان بمعنی الماضی نحو هذا ضارب زید امس وعمرو
فالمختار جر المعطوف حملا علی اللفظ والنصب جائز لکن باضمار فعل تفسیره لفظ اسم الفاعل ان لم یعمل ولذلک ضعف ولا یکون ذلک المقدر الا ماضیا لیوافق المفسر
الا ان یکون هناک ما یدل علی خلافه نحو هذا ضارب زید امس وعمرو غدا وان کان بمعنی الحال والاستقبال جاز النصب والجر مع ان الحمل علی اللفظ اولی ویبقی ههنا الخلاف فی
ان النصب حملا علی المحل او بعامل مقدر فان کان بعامل مقدر کما هو مذهب سیبویه فتقدیر اسم الفاعل اولی من تقدیر الفعل لیوافق المقدر لفظا وانشد سیبویه
هل انت باعث دینار لحاجتنا * او عبد رب اخا عون بن مخراق * قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع علیه وصیغته من الثلاثی علی مفعول کمضروب ومن غیره
علی صیغة اسم الفاعل بمیم مضمومة وفتح ما قبل الآخر کمستخرج ومخرج وامره فی العمل والاشتراط کامر اسم الفاعل نحو زید معطی غلامه درهما قوله وقع علیه یعنی وقع علیه
او جری مجری الواقع علیه لیدخل فیه نحو اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت علم خروجک فهو معلوم ویسمی اسم المفعول مع ان اسم المفعول فی الحقیقة هو المسکن
اذ المراد المفعول به یعنی فعلت به الضرب ای اوقعته علیه لکنه حذف حرف الجر فصار الضمیر مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور
کان مفعول ما لم یسم فاعله وکان قیاسه ان یکون علی زنة مضارعه کما فی اسم الفاعل نحو ضُرِبَ یُضْرَبُ فهو مضرب لکنه لما ادّاهم حذف
الهمزة فی باب افعل الی مُفعل قصد والتغییر احدهما للفرق فغیروا الثلاثی لما ثبت التغییر فی اخیه وهو اسم الفاعل لانه وان کان فی مطلق
الحرکات والسکنات کمضارعه لکنه لیس الزیادة فی موضع الزیادة ولا الحرکات فی اکثرها کحرکاته نحو ینصر فهو ناصر ویحمد فهو
حامد واما اسم الفاعل من افعل فهو کمضارعه فی موضع الزیادة وفی عین الحرکات فغیروا بزیادة الواو وفتحوا المیم لئلا یتوالی
ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل قلیل کعفرود وملمول وعصفور فبقی اسم المفعول من الثلاثی بعد التغییر المذکور کالجاری علی فعله
لان ضمة المیم مقدرة والواو فی حکم اللاشی من الاشباع کقوله ادنو فانظور وصیغته من جمیع الثلاثی علی وزن مفعول ومن
غیر الثلاثی علی وزن اسم الفاعل سنة الا فی فتح ما قبل الآخر لانه کان فی مضارعه الذی یعمل عمله اعنی المضارع المبنی للمفعول
وقد شذ اضعفت الشیء فهو مضعوف ای جعلته مضاعفا قوله وامره فی العمل والاشتراط کامر اسم الفاعل یعنی ان حاله فی عمله
عمل فعله ای المضارع المبنی للمفعول کحال اسم الفاعل فی عمله عمل فعله الذی هو المضارع المبنی للفاعل وحاله فی اشتراط الحال

هبلته الثکول اذا لم تعلیه ربک بعضه بعضا وابیله یقال رجل مهبل فدس سره
الحجرة ای الجائیة الی لن وغل محجرة فدس سره
المغرود فرید من الکماة
السیل الکثیر
فدس سره

والاستقبال والاعتماد على صاحبه او حرف الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل فلا وجه لاعادته نحو زيد معطى غلامه درهماً
فلا يحتاج في عمل الرفع الى شرط زمان كما بين في باب الاضافة وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في
اسم المفعول لكن المتاخرين كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل فان كان الفعل متعديا بني اسم المفعول منه
بلا قيد حرف جر كما مر في باب المفعول به وان كان الفعل لازما فان لم يتعد بحرف جر لم يجز بناء اسم المفعول منه كما لم يجز بناء الفعل المبني
للمفعول منه اذ المسند لا بد له من المسند اليه فلا يقال المذهوب كما لا يقال ذُهِب وان تعدى الى الجار والمجرور جاز بناء اسم المفعول منه مسندا
الى ذلك الجار والمجرور نحو سرت الى البلد فهو مسير اليه وكذا في متعد حذف منه ما هو المفعول به وعدي بحرف الجر نحو رميت عن القوس
فهي مرمي عنها والمرمي هو الشخص ومنه قولهم اسم المفعول اي المفعول به والمفعول هو المصدر كما ذكرنا وان اسند اللازم الى الظرف
فلا يطلق عليه الا مع الحرف نحو سير اليوم فرسخا فاليوم مسير فيه وكذا الفرسخ وان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه
فلا تقول في ضُرِب ضَرْبٌ شديدٌ ان الضرب الشديد مضروب ثم ان اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعول سواء كان مفعول
ما لم يسم فاعله كمؤدب الخدام او لا نحو زيد معطى درهم غلامه اي معطى درهما غلامه فاضافته غير حقيقية لانه مضاف الى معموله وان لم يضف
الى معموله فاضافته حقيقية سواء كان المضاف اليه فاعلا من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمرو او لا كقولنا الحسين عليه السلام قتيل
الطف اخزى الله قاتله **قوله** الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قوله من فعل اي مصدر قوله لازم يخرج
اسمي الفاعل والمفعول المتعديين قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المعدى بحرف الجر كمعدول عنه واسم الزمان والمكان والآلة قوله
على معنى الثبوت اي الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج
عنه نحو ضامر وشازب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه في الاصل للحدوث وذلك لان صيغة فاعل موضوعة للحدوث ولهذا اطرد
تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث والذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة
للحدوث ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى
نحو حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهو حقيقة في القدر
المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن مطلقا لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة
لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان يقوم قرينة على تخصصه ببعضها كما تقول كان
هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الان فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا **قوله** وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل
على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول ويجيء في
مقدمة التصريف وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وابيض وادعج واعور على وزن افعل وانما عملت الصفة
وان لم يوازن صيغها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظا ومعنى كما مر لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة
ما قام به الحدث المشتق هي منه فهي بمعنى ذو مضافا الى مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل الحدث المشتق هو منه فضارب
بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث في احدهما وضعا والاطلاق في الاخر كما ذكرنا وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل
بكونها صفة تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل صفة تثنى وتجمع وتؤنث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه
من وما دام معه من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصدوا ان تثنية الصفة المشبهة وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه
وتانيثه سواء لانه لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب لانك لا تقول ابيضون وابيضة كما تقول ضاربون وضاربة مع عمل افعل فعلاء

كما كان في اسم الفاعل وهو غلبة استعماله في الحدوث ومن ثم تحول الصفة عند قصد الحدوث اليه فجعلها حقيقة في احدهما تحكم فالاصل ان تقول

الدعج شدة سواد العين مع سعتها ١٢ س سره

عمل سائر الصفات المشبهة فان قيل المشابهة التى ذكرتها انت حاصلة فى افعل التفضيل لانه يشابه اسم الفاعل المبنى من باب المغالبة

نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اى ذو طول اى ذو غلبة بالطول فاطول منه بمعنى طائل المبنى من باب المغالبة الا فى معنى الحدوث

كما ذكرت فى سائر الصفات المشبهة قلت اول ما يرد ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثى الذى يبنى منه افعل التفضيل

ثم ان الذى ورد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدى الافعل الى المفعول بنفسه او باللام كاسم الفاعل من

باب المغالبة لان جميعه متعد فكان ينبغى ان يجوز انا اطول القوم او انا اطول للقوم كما تقول انا طائل القوم وانا طائل للقوم نحو انا ضارب زيدا

وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل التفضيل الى مفعوله المغلوب الا بمن الابتدائية بخلاف اسم الفاعل من باب المغالبة فعلمنا

انه ليس بمعناه وان لزم منه الغلبة على مفعوله كما فى باب المغالبة فليس معنى اطول من القوم ذو طول اى ذو غلبة بالطول بل معناه

اخذ فى الزيادة فى الطول من مبدأ القوم بعد مشاركته اياهم فيه ومخالفة تعديه لتعدى اسم الفاعل من المغالبة دليل مباينة معناهما

وقال المص لم يعمل لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة انما كانت تعمل لما امكن تقديرها بفعل منها يفيد فائدتها

فيعمل عمل ذلك الفعل وليس لافعل التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه فان قيل ففعل المغالبة يفيد فائدته فالجواب ما مر

قوله وتعمل عمل فعلها يعنى من غير شرط زمان من الازمنة الثلثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق واما الاعتماد على احد الاشياء

الخمسة فلا بد منه لما قلنا فى اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها قوله وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة باللام او مجردة

ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول فى كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر

فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول فى المعرفة وعلى التمييز فى النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه

ثلثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجه

واختلف فى حسن وجهه والبواقى ما كان فيه ضمير واحد فهو احسن وما فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها

فلا ضمير فيها فهى كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى وتجمع واسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعديين مثل الصفة

فيما ذكر اعلم ان الصفة المشبهة لا تخلو اما ان تكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة وانما لم يقسمها بحسب اعرابها فى نفسها لان

ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك فى باب النعت والكلام ههنا فى عملها لا فى ايرادها فى نفسها ثم معمولها المذكور

بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت ستة اقسام الصفة باللام مع الثلثة من اقسام

المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلثة ثم المعمول فى كل واحد من الاقسام الستة اما مرفوع او منصوب او مجرور صارت ثمانية عشر

لان الستة صارت مضروبة فى الثلثة وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المفعول ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك

حسن وجه كذلك فهذه تسعة مع تجرد الصفة عن اللام وكذلك الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنتان من هذه المسائل

الثمانى عشرة ممتنعتان باتفاق احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا اذا كان

المعمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه غلامه والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانها لم تفد الاضافة فيه خفة والمطلوب

من الاضافة اللفظية ذلك انما قلنا بعدم حصول الخفة لان الخفة تحصل فى اضافة الصفة المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف

من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره فى الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه ابى الغلام

واما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجه واما بهما كالحسن الوجه ولم يحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن

فى الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير فى وجهه باق لم يحذف واما فى المثنى والمجموع نحو الحسنا وجهيهما والحسنو وجوههم فالتخفيف

يقال طاولني فطلته ... كنت اطول منه من الطول الوائل جميعا ١٢ س سره

تقسيم مسائل الصفة المشبهة الى ثمانية عشر

رضى شرح كافيه ٣٩٢

فى نفسها

حاصل

٣٩٣

حاصل فى الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما فى حسن وجهه على ما يجئ من الخلاف والثانية من الممتنعتين ان تكون الصفة
باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والاضافة كالحسن وجه او وجه غلام وانما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير
من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم تكن مثلها بجواز تعريف
المضاف والمضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هى عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه
ومسئلة منها مختلف فيها وهى الصفة مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه
وجميع البصريين يجوزونها على قبح فى ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح فى السعة وليس استقباحهما لاجل اجتماع الضميرين
فان ذلك زيادة على القدر المحتاج اليه وليست بقبيحة كما فى رجل ضارب اباه بل لكونهم شرعوا فى الاضافة لقصد التخفيف فيقتضى الحكمة
ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعنى حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع الامكان وهو حذف الضمير
مع الاستغناء عنه بما استكن فى الصفة والذى اجازها بلا قبح نظر الى حصول شئ من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين ومنها ابن
بابشاذ مستدلا بنسيج العنكبوت وهو انه اضافة الشئ الى نفسه فان اراد به انه اضيف حسن الى وجه وهو هو فى المعنى وذلك انما
منعه من منع فى الاضافة المحضة وكان ينبغى على ما قال ان لا يضاف الصفة الى ما هو فاعلها فى المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع
انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه فى صورة المفعول الذى هو اجنبى عن ناصبه ثم اضيفت اليه حتى
لا يستنكر فى الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن فكانك اضفت حسنا الى ضمير نفسه وذلك
لا يجوز فليس بشئ لان ذلك لو امتنع لامتنع فى المحضة ايضا وقد قيل فيها واحد امه وعبد بطنه وصدر بلده وطبيب مصره ونحو ذلك
وانشد سيبويه للاستدلال على مجيئها فى الشعر قول الشماخ، اقامت على ربعيهما جارتا صفا، كميتا الاعالى جونتا مصطلاهما، وقال المبرد
بل الضمير فى مصطلاهما للاعالى اذ هو جمع فى معنى المثنى اذ هو للجارتين وليس للجارتين الا اعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله ع
روانف اليتيك وتستطارا، فالالف فى تستطارا راجع الى روانف لانه بمعنى رانفتين فكانه قال جونتا مصطلى الاعالى فليس فيه
الا ضمير واحد وهو المستكن فى جونتا كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اى فعل الغلام ويعنى بمصطلى الاعالى ما تحت الاعالى
وهو الموضع الذى اصابه الدخان اكثر فاصل الحجر ابيض واعلاه كميت وما بينهما جون اى اسود وما ذهب اليه المبرد تكلف والظ
مع سيبويه ومن المسائل المذكورة مسئلتان اخريان قبيحتان عند النحاة استحسنهما المص وهما الحسن وجهه وحسن وجهه
بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما ان النصب فى معمول الصفة المشبهة اذا كان معرفة انما جاز مع كونه فى المعنى فاعلا ليبرز فى
صورة المفعول فلا يستقبح الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعها قبيحة فى الظ لان الصفة الرافعة للظ
هى المرفوع بها فى المعنى كما فى قولك زيد ضارب غلامه عمروا فالضارب هو غلامه فكان كاضافة الشئ الى نفسه التى هى مستقبحة فى
المحضة وهى اصل لغير المحضة فجعلوا المرفوع فى صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها فى المعنى الا يرى ان الضارب
غير عمرو فى المثال المذكور فاذا اضيف اليه بعد نصبه كان كاضافة الشئ الى الاجنبى فنصب معمول الصفة اذن لاجل توطئة الجر
فلما كان الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا وكما لم يجز حسن وجهه بالجر الا فى الشعر كان القياس امتناع حسن
وجهه بالنصب ايضا الا فى الشعر اذ هو تمهيد الجر وليس مقصودا بذاته لكنهم جوزوهما على قبح فى السعة ايضا ليظهر النصب فيما كان
فاعلا سواء جازت الاضافة اليه او لا غاية الظهور فيتبين فى المجرور انه كان قبله منصوبا قال النعتها انى من نعاتها، كوم الذرى وادقة
سراتها، ثم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسئلتان الحسن وجهه وحسن وجهه برفع المعمول فيهما فهما حسنتان كثيرتا الاستعمال

[Margin note:] الروانف جمع رانفة الالية وطرفها الذى يلى الارض من الانسان اذا كان قائما ١٢

واغا كانتا اصلين لان الوجه فاعل فى المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا ارتفع بها فلا بد من الضمير فى متعلق الصفة اذ ليس فى الصفة ثم لكل واحد
منهما فرعان حسنان فى القياس كثير الاستعمال الحسن وجهًا وحسنٌ وجهًا على التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على
الاضافة اما حسن انتصاب المعمولين فى القياس فلانك قصدت المبالغة فى وصف الوجه بالحسن فنصبت وجها على التمييز
ليحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع فى النفس للابهام اولا ثم التفسير ثانيا كما مر فى باب التمييز فى نحو نصبت يد عرقا
فحصل التخفيف اللفظى بحذف الضمير واستتاره فى الصفة والمبالغة المعنوية واما حسن انجرار الوجه مع اللام فيه فلان فى
حسن الوجه تخفيفين حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها واستتاره فيها وفى الحسن الوجه تخفيفا واحدا وهو
حذف الضمير وفيهما معا تعريف الوجه باللام التى هى اخف من الضمير مراعاة للاصل فى التعريف وهذه فائدة لفظية واما من حيث
المعنى ففيهما الابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما فى الاوليين والدليل على انتقال الضمير فيهما الى الصفة
قولك هند حسنة الوجه وفى المثنى والمجموع الزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنوا الوجوه ولا يأتى هذه العلامات
فى الصفة الا وفيها ضمائر مستترة الا فى الندرة نحو قام رجل قاعدون غلمانه وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب بعد اسنادها
الى السبب لكونها فى اللفظ جارية على المسبب خبرا او نعتا او حالا وفى المعنى دالة على صفة له فى نفسه سواء كانت هى الصفة المذكورة
كما فى زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه اولا نحو زيد غليظ الشفتين اى قبيح وزيد ابيض اللحية اى شيخ
وكثير الاخوان اى متقو بهم فيحسن اذن ان يجعل صفة سبب كصفته فيستحق ضميره فى صفة سببه كما يستحق فى صفة نفسه
فيخرج السبب اذن عن ظاهر الفاعلية الى النصب او الى الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعا على ان يكون بدلا
من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم يجر فى اللفظ على المسبب نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له
فى ذاته نحو زيد احمر ثوره لم يجز استتار ضمير المسبب فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثور وزيد احمر غلاما الا انه يحسن معنى
للجميع الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة
سببه على صفة نفسه فان قيل ليس تدل الصفة فى نحو زيد ابيض ثوره على صفة له فى ذاته وهى كونه صاحب ثور لكن اقلت معنى كونه
صاحبه مفهوم من كون الثور سببا لزيد لا من صفة السبب انما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه اى هو كريم قال الحزن باب
والعقول كلبا فعليك العبرة بما ذكرت ومسئلة لا قبيحة ولا فى غاية الحسن وهى حسن وجه اذ كل ما ذكرنا فى حسن الوجه حاصل
فيه الا مطابقة المعمول للاصل فى التعريف واربع مسائل قبيحة قبحا لا ينتهى الى منعها فى حال السعة وهى الحسنُ وجهُه وحسنٌ وجهُه
والحسن الوجه وحسنٌ الوجهُ برفع المعمول فى جميعها والاوليان اقبح من الاخريين لعدم موافقة المعمول فيهما للاصل فى التعريف ووجه
قبح الاربع خلو الصفة من عائد الى الموصوف وحذف الجار مع المجرور قليل قبيح اى وجه منه والوجه منه وقال ابو على الوجه
بدل من الضمير المستحق فى الصفة قال فى قوله تعالى مفتحة لهم الابواب وهذا غسل الدم بالدم لان بدل البعض وبدل الاشتمال لا يخلو ان
من الضمير المبدل منه فى الاغلب وقال الكوفيون اللام فى الوجه بدل من الضمير كما فى قوله لحاف المصيف البردة بردة فالوجه باق
على الفاعلية كما كان وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين ومسئلتان فيهما وجه حسن
لكن قل استعمالهما لاستنكار فى الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنهما فلكون النصب توطئة للجر
وهو حسن كما مر واما استنكار ظاهرهما فلنصب ما هو فاعل حقيقة لا على التمييز وعند الكوفيين نصب المعرف فى مثله على التمييز
لتجويزهم تعريف المميز كما مر فى بابه وثلث مسائل قبيحة لا يجوز الا فى ضرورة الشعر عند البصريين جائزة فى السعة بلا قبح عند الكوفيين

رضى شرح كافية ج ٢

وهى الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب وجهه فيهما وحسن وجهه بجر وجهه كما مر ومسئلتان باطلتان اتفاقا الحسن وجهه والحسن وجه
بجر المعمول فيهما كما تقدم المجموع ثمانى عشرة مسئلة ولنا ان نعلل استقباح المسائل الثلث القبيحة الممنوعة فى السعة بعلة واحدة
فنقول لما استكن ضمير المسبب فى صفة السبب لما ذكرنا من الامرين اعنى جريها على المسبب واستلزامها صفة له فى نفسه فصارت صفة
السبب كصفة المسبب صار السبب كالفضلة لمجيئه بعد الفاعل اى الضمير المستتر فنصب تشبيها بالمفعول فى نحو الضارب زيدا او
جر بالاضافة لزوال المانع من الاضافة الى السبب لان المانع منها انما كان رفعه كما ذكرنا فلما استتر ضمير المسبب فى الصفة استقبح مجيئه
فى السبب ايضا لان الضمير فى السبب انما كان محتاجا اليه ليتبين كونه سببا واضمار الضمير فى الصفة دال على انه سببه لانك
لم تضمره فيها الا لدلالة صفة سببه على صفة نفسه كما تقدم فاغنى الضمير فى الصفة عن الضمير فى السبب فلو اتى به فيه لكان قبيحا وليس
نحو زيد ضارب غلامه كذلك لان الضمير فى ضارب ليس لدلالة صفة سببه على صفة نفسه وانضم هذا القبح المذكور فى الحسن وجهه
بجر المعمول الى عدم حصول التخفيف فى الاضافة اللفظية فيتأكد امتناعها قوله والنصب على التشبيه بالمفعول فى المعرفة
وعلى التمييز فى النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول
فى الجميع والاولى التفصيل قوله ما كان فيه ضمير واحد احسن وما فيه ضميران حسن قد ذكرنا ما عليه قوله ومتى رفعت
بها فلا ضمير فيها المكان معرفة الحسن والاحسن والقبيح على ما ذكرنا مبنية على الضمير مهد قاعدة يتبين بها الضميران و
الضميران والتجرد عن الضمير فقال الضمير اما ان يكون فى الصفة او فى معمولها فان كان فى المعمول فهو ظاهر البروز نحو وجهه
او الوجه منه فان كان فى الصفة فذلك اذا لم ترفع ظاهرا فتؤنث لتانيث الضمير وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعه فان رفعت ظاهرا
فهى كالفعل تؤنث لتانيث الفاعل وتفرد عند افراده وتثنيته وجمعه كما ذكرنا فى باب النعت ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان
معرفا باللام حكمه اذا كان مضافا الى المعرف باللام او مضافا الى المضاف اليه باللام ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه و حسن
وجه الغلام وحسن وجه ابى الغلام وكذا الى وزدت وكذا حكم المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضاف الى المضمر وهلم
جرا فحكم مررت برجل حسن وجهه حكم برجل حسن وجه غلامه وبرجل حسن وجه ابى غلامه وكذا الى وزدت وكذا ان كان فيه ضمير
ولم يكن مضافا اليه كقوله رحيب قطاب الجيب منها او برجل حسن وجه يصونه وكذا حكم المجرد عن اللام والاضافة الى المضمر حكم
المضاف الى المجرد عنهما بالغا ما بلغ فحكم مررت برجل حسن وجه حكم برجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابى غلام وكذا الى وزدت
قوله واسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر يعنى باسم المفعول غير المتعدى اسم المفعول من الفعل المتعدى
الى واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدى الى اثنين هو المتعدى الى الواحد نحو زيد معطى غلامه درهمان
ومن المتعدى الى ثلثة هو المتعدى الى اثنين نحو زيد معلم اخوه عمرا كريما تقول فى اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشاسع النسب
وفى اسم المفعول اللازم مضروب الغلام ومودب الخدام سواء كانا بمعنى الماضى او بمعنى المضارع او للاستمرار او للاطلاق فان
رفعهما للمسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان كما مر فى باب الاضافة فاذا جاز فى معمولها الرفع جاز النصب والجر ايضا لانهما فرعاه كما مر
فيجيء فى كل واحد منهما ثمانى عشرة مسئلة وكذا انما يجوز استتار الضمير فيهما منتقلا من معمولها ثم نصب المعمول وجره اذا كان يحصل
لصاحبهما المتقدم وصف باتصاف مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا فى الصفة المشبهة سواء فلا يجوز نحو زيد قائم ابا ولا قائم ابن العم بجر المعمول
ولا مضروب مملوك الاخ ولا مشروب ماء الاخ بجر المعمول هذا واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا و
معطى اخوه درهما او معطى عمرو ثوبه فان حذفت المفعول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا لئلا يشتبه بالمفعول فان له مفعولا بخلاف

الصفة المشبهة واسمى الفاعل والمفعول للازمين فانه لا مفعول لها حتى يشتبه المنصوب بالمجرور به وان ذكرت المفعول منصوبا
بعد الفاعل فامن التباس المنصوب والمجرور بالمفعول لم يمتنع عند ابى على نصب الفاعل او جرّه اجراء له مجرى حسن الوجه ومنعه غيره
وقد يجرى بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه اى حسن الوجه فيجيئ فيه المسائل المذكورة وهو قليل
قيل لا يعمل الصفة المشبهة فى الاجنبى كما يعمل اسم الفاعل والمفعول بل تعمل فى السببى فقط وليس اطلاقهم على هذا القول بوجه بل تعمل
فى غير السببى اذا كان فى معمول اخر لها ضمير صاحبها نحو برجل طيب فى داره نومك وكذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او النفى نحو احسن الزيدان
وما حسن الزيدون فانه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل فى سببيه واما نحو ما زيد قائم الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه او ولا حسنا وجهها
برفع الوجه فان وجهها وان لم يكن سببا لزيد لانه سبب للجارية التى هى سببه فجاز خلو الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع
الى صاحبها لان الضمير الذى اضيف وجه اليه راجع الى جارية التى هى مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل ما زيد حسنا وجه جاريته فهو حمل
على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة وبرجل قائم غلاماه لا قاعدين ومن هذا الباب عند المبرد جونتا مصطلاهما كما مر لان
اصله جون مصطلاهما اى مصطلى الاعالى اى مصطلى اعاليهما فلما قصد الاضافة حذف الضمير الذى اضيف اليه اعالى واستتر فى جون فصار
جونتا وادخل اللام فى اعالى ليتعرف باللام كما كان متعرفا بالاضافة ثم اقام موضع الاعالى ضميرا راجعا اليه لتقدم ذكره وجعله مثنى لكون
الاعالى ههنا فى معنى الاعليين فليس عنده اذن من باب حسن وجهه بالاضافة لانك لا تحذف الضمير ههنا من وجه كما حذفت من اعاليهما
قوله اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره ينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب لو احترز عن مثله بان قال ما اشتق
من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه اى فى الفعل المشتق منه لا ينتقض بنحو طائل اى زائد فى الطول على غيره وشبهه من اسم فاعل المبنى
من باب المغالبة والاولى ان يقال هو المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره فى الفعل اى فى المصدر المشتق هو منه فيدخل فيه خير وشر ٩٦ س
لكونهما فى الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل **قوله** وشرطه ان يبنى من الثلاثى المجرد ليمكن
ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا
وعمى وقياسه للفاعل وقد يجيئ للمفعول مثل اعذر والوم واشغل واشهر شرط افعل التفضيل ان يبنى من ثلاثى مجرد جاء منه فعل تام غير لازم
للنفى متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا جاء منه فعل احتراز من ايدى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم احنك الشاتين اى
اكلهما من الحنك واول شاذ وكذا قولهم ابل من حنيفة الحناتم لم يستعمل منه فعل على ما قال سيبويه وقال الجوهرى ابل يابل ابالة
مثل شكس يشكس شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من الفروسية ولم يستعمل منه فعل ايضا وقولنا تام احتراز عن
الافعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال اكون واصير كما قيل ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم
والافعل موضوع للتفضيل فى الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا كما سيجيئ فى بابها فلا منع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منك
منطلقا وهو اصير منك غنيا اى اشد انتقالا الى الغنى وقولنا غير لازم للنفى احتراز عن نحو ما انبس بكلمة فانه لا يقال هو انبس منك لئلا
يصير مستعملا فى الاثبات فان قيل فقل لا انبس قلت ليس لا انبس لنفى الحدث الذى هو التكلم ونبس موضوع له بل هو لنفى المفضل فى
التكلم وقولنا متصرف احتراز عن نحو نعم وبئس وليس اذ لا يقال انعم وابأس واليس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت
فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس ولا اطلع ويصح ان يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور واعمى **قوله** ثلاثى احتراز عن
الرباعى نحو دحرج **قوله** مجرد احتراز عن ثلاثى ذى زائد نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها **قوله** ليمكن اى لو لم يكن ثلاثيا بل
كان رباعيا كدحرج او لم يكن مجردا كاستخرج واخرج لم يمكن بناء افعل منه اما ان اردت بنائه من غير حذف شئ منه فواضح

استعماله

الاستعمال لان افعل ثلاثى مزيد فيه الهمزة للتفضيل واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فلانه يلتبس المعنى اذ لو
قلت دحرج في دحرج او حرلم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو قلت في تركيب اخرج اخرج بحذف الهمزة لالتبس باخرج من الخروج وكذا في غيره
من المنشعبة وكل هذا بناء على انه لا صيغة للتفضيل الا افعل وانما اقتصروا عليه اختصارا قوله ليس بلون ولا عيب صفة ايضا لقولنا ثلاثي
وقوله لان منهما افعل لغيره يعني انما لم يبن من باب الالوان والعيوب لانه جاء منهما افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بنى منهما افعل التفضيل
لالتبس احدهما بالآخر ولو قلت زيد الاسود مخبرا على انه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى الزائد في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا
بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة في الصفة على الآخر
والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغي ان يبقى من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد
من فلان واحمق وارعن واهوج واخرق والد واشكس واغبى واعجم وانوك مع ان بعضها يجيء منها افعل لغير التفضيل كاحمق وحمقاء
وارعن ورعناء واهوج وهوجاء واعجم وعجماء وانوك ونوكاء فلا يطرد ايضا تعليله بان منهما افعل لغيره والاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل
من الالوان والعيوب الظاهرة دون الباطنة لان غالب الالوان يأتي افعالها على افعل وافعال كابيض واسود واحمر واصفر فحمل كل
ما جاء من الثلاثي عليهما واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا فيه من غيره كاحول واعور
فانهما اكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم تقلب الواو فيهما حملا على احول واعور وما لم يجيء منه افعل ولا افعال كالبجر والفقم والعرج
والعمى لم يبن منه لكون بعضها يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقي محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع واجاز الكوفيون
بناء افعل التفضيل من لفظ السواد والبياض قالوا لانهما اصلا الالوان قال ابيض من اخت بني اباض وقال ع لانت اسود في عيني من الظلم*
وهما عند البصريين شاذ قوله فان قصد غيره يعني قصد التفضيل من معاني الاشياء التي تعذر بناء افعل التفضيل من الفاظها وهي
ذو الزيادة والرباعي والالوان والعيوب الظاهرة بنى افعل يتفضل من فعل يصح بناء افعل منه من حسن او كثرة او غير ذلك على حسب
غرضك الذي تقصده ثم يؤتى بمصادر تلك الافعال التي امتنع بناء افعل منها فنصب على التمييز ليتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها
نحو اقبح عورا واشد بياضا واكثر دحرجة واسرع انطلاقا ونحو ذلك وعند سيبويه هو قياس من باب افعل مع كونه ذا زيادة ويؤيده كثرة
السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف وانت اكرم من فلان وكثير ومجوزه قلة التغيير لانك تحذف منه الهمزة وترده الى
الثلاثي ثم تبنى منه افعل التفضيل فتخلف همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته ونقل عن المبرد والاخفش جواز بناء
افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل
قوله وقياسه للفاعل يعني قياسه ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل كاضرب اي ضارب اكثر ضربا من سائر الضاربين
ولا يقال اضرب بمعنى مضروب اكثر مضروبية من سائر المضروبين وانما كان القياس في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا
بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطراده واما سائر الالفاظ المشتركة فاغتفر فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية
فارادوا جعلها في احدهما اظهر دون الآخر فجعلوه في الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس
وانما قلنا في الاغلب احترازا عن نحو مجنون ومبهوت فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى التفضيل
الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وقد استعملوا في المفعول ايضا على غير قياس نحو اعذر واشهر والوم واشغل اي اكثر معذورية
ومشهورية وملومية ومشغولية ومنه اعنى في قول سيبويه وهم لشانه اعنى قوله ويستعمل على احد ثلثة اوجه مضافا او بمن
ومعرفا باللام فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم

٣٩٧

في كيفية استعماله

٣٩٨

نحو زيد افضل الناس فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم والثانى ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف

احسن اخوته ويجوز فى الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثانى والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة والذى بمن مفرد

مذكر لا غير فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم اعلم انه يلزم استعمال افعل التفضيل مع احد الثلثة المذكورة ولا يخلو عن الجميع ولا يجتمع اثنان منها الا نادرا وانما لم يخل من الجميع لان وضعه لتفضيل الشئ على غيره ومع من والاضافة يذكر المفضل عليه ظاهرا ومع اللام هو فى حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما كما ذكرنا فى اللام العهدية فى بابها فيكون اللام اشارة الى افعل المذكور ومعه المفضل عليه كما اذا طلب شخصا افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى ذلك الافضل اى الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز ان يكون اللام فى افعل التفضيل فى موضع من المواضع الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضل عليه رأسا فلو خلا عن ذكر الثلثة لخلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم به فهم المقصود من وضعه فاذا علم المفضول جاز حذفه غالبا اذا كان افعل خبرا كما يقال لك انت اسن ام انا فتجيب بقولك انا اسن ومنه قوله تع الله اكبر وقوله ان الذى سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وقوله سيعلم اينا للموت ادنى اذا دنيت الى الاسل الحرار ويجوز ان يقع فى مثل هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شئ واعز دعائمه ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستبشع ذلك واما نحو جوارٍ فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه ويجوز ان يكون من مع مجروره محذوفا اى اكبر من كل شئ ويقل الحذف فى غير الخبر نحو جاءنى رجل افضل فى جواب من قال ماجاءك رجل افضل من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف الوصف والحال كان حذف بعضه ايضا اكثر من حذف بعضها وانما لم يجمع من الثلثة المذكورة شيئان لان كل واحد منها يغنى عن الاخر فى افادة ذكر المفضول كما ذكرنا ولا فائدة فى واحد منها الا ذلك فكان ذكر الاخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست بتفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول مثلا اريد شخصا من قريش افضل من عيسى فيقع محمد الافضل من قريش اى افضل من عيسى من بين قريش ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما فى قوله ورثت مهلهلا والخير منه زهيرا نعم ذخر الذاخرينا ويجوز فى التبيين على ما قيل ان يقدر افعل آخر عاريا من اللام يتعلق به من اى بالاكثر اكثر منهم والخير خير منه ولا منع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كقولك زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضافته الى البصرة للتوضيح كما يقول شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه لان هذه الاضافة دالة على ان صاحب افعل مفضل على غيره مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يخ المجرور بمن التفضيلية من مشاركة المفضل فى المعنى اما تحقيقا كما فى زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول على لان اصوم يوما من شعبان احب الى من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذى يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل يوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندى ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال ع اللهم ابدلنى بهم خيرا منهم اى فى اعتقادهم لا فى نفس الامر فانه ليس فيهم خير وابدلهم بى شرا منى اى فى اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه ع شر ومثله قوله تع اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا موجب النار اختاروا النار ويقع فى التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما فى شئ معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن فى مثله ليست تفضيلية بل هى مثل ما فى قولك بنت من زيد وانفصلت منه تعلقت بافعل المستعمل بمعنى

متجاوز و بائن بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز على من ان اضربك اى بائن من ان اضربك من فرط عزتك على وانما جاز ذلك لان من التفضيلية

متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز فى الفضل عن مرتبة عمرو فمن

فيما نحن فيه كالتفضيلية الا فى معنى التفضيل ومنه قول على وطى بما تعدك من نزول البلاء بجسمك والنقص فى قوتك اصدق واوفى من

ان تكذبك او تغرك اى هى متجاوزة من فرط صدقها عن الكذب ويجب ان تلى من التفضيلية افعل التفضيل لانها من تمام معناه

او تلى معموله قال فقالوا اتينا العرض اجوح ساعة الى الصون من ريطة يمان مسهم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك هى احسن

لو انصفت من الشمس وقد يتقدم عليه فى الشعر كقوله واستترك الذباء فسراوهى من عقاب لوح الجو اعلى منتمى ويلزم ذلك ان كان

المفضول اسم استفهام نحو ممن اعلم زيد او مضافا اليه نحو قولك من غلام ايهم اكرم انت قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر

ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه انما كان هذا لان وضع افعل لتفضيل الشئ على غيره فالاولى ذكر المفضول وليس قوله على من اضيف اليه

بمرضى لانه مفضل على ما سواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل

الشئ على نفسه وقول المص فى دفع هذه الشبهة ان زيدا لم يذكر فى الناس فى قولك زيد افضل الناس لغرض التفضيل عليه معهم بل لغرض

التشريك معهم فى اصل الفضل ليس بشئ لانه لا يحتاج لحصول هذا الغرض اى التشريك فى اصل الفضل الى واسطة لان لفظ افعل

يكفى فى هذا الغرض لما ذكر المص بعد هذا وهو قوله لافعل جهتان ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله ولا يحصل الفرع

الا بعد الاصل فنقول لفظ الافضل يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل فلا يحتاج لاجله الى شئ آخر والاولى فى تعليل دخوله فى جملة

المضاف اليه ما مر فى باب الاضافة فليرجع اليه وقوله بعد هذا فى الشرح ان لافعل جهتين الخ الكلام قد مضى الكلام فيه فى باب الحال قوله

والثانى ان تقصد زيادة مطلقة اى تقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا على المضاف اليه وحده وانما تضيفه الى شئ لمجرد التخصيص والتوضيح كما

تضيف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى

جماعة هو احدهم كقولك نبينا عليه السلام افضل قريش بمعنى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا

فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل فى جملة اخوة يوسف بدليل انك لو سألت عن عدة اخوة يوسف لم يجز لك

عده فيهم لانه قد خرج عن جملتهم بالاضافة الى ضميره بل يدخل لو قلت احسن الاخوة او احسن بنى يعقوب وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد

اى اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأه ومسكنه وان قدرت المضاف اى اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله يجوز

فى الاول الافراد الخ يعنى اول معنيى المضاف اعلم ان الاصل فى افعل التفضيل ان يذكر معه ما يقتضيه وضعه وهو من التفضيلية لانه مصوغ على هذه

الصيغة المفيدة لهذا المعنى تعدى الى المفعول بمن الابتدائية كما ذكرنا فافعل التفضيل يتميز عما يشاركه فى هذه الصيغة من الوصف كاحمر

والاسم كافكل فى بدء النظر بمن التفضيلية فصارت كانها من تمام الكلمة فلهذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك ايضا قليل فما دام

معه من لا يطابق به صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم فى الاحوال صيغة المفرد المذكر نحو زيد او الزيدان او الزيدون او الهند او الهندان

او الهندات افضل من كذا اذ لو ثنى وجمع وانث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله فاذا اضفت واردت تفضيل صاحبه

على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن فى لزومه صيغة واحدة وذلك لكونه مثله فى كون المفضول مذكورا بعده

مجرورا ولا سيما ان افعل المصاحب لمن مضارع للمضاف كما تبين فى باب المنادى ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان المجرور

بمن مفضول بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة بجميع اجزائه مفضول الا صاحب افعل الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من فى

احدهما دون الآخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن للمشابهة التى بينهما وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتانيثه لفوات لفظة

٣٩٩

قوله فى درة الغواص يقولون زيد افضل اخوته ... افعل الذى للتفضيل لا يضاف الا الى ما كان داخلا فيه ...

فمثلو قلت كذا فان من اخوة زيد تعدد بهم ويخرج من ان يكون داخلا فيهم امتنع ان يقال زيد افضل اخوته كما لا يقال زيد افضل النساء لخروجه من جنسهن وخروجه عن ان يعد فى جملتهن وتصحيح هذا الكلام ان يقال زيد افضل الاخوة او افضل بنى امية ١٢ قدس سره

من المانعة من التصرف و قال ابن السراج وابن الدهان وابن يعيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز
مطابقته لصاحبه لانه مثله فى ذكر المفضول بعده ومذهب الجمهور ما ذكرنا اولا واما اذا اقصد بالمضاف المعنى الثانى فلا يشابه
المصاحب لمن اذ لم يذكر بعده المفضول وكذا ذو اللام لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحا فجاز التصريف فيهما تثنية
وجمعا وتانيثا فوجب مطابقتهما لصاحبهما وقيل انما لم يتصرف فى الذى بمن لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعلى غير المتصرف
اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شئ الا وهو مفضل فلهذا يبنيان من اصل واحد كما يجيئ فى افعل التعجب واما ذو اللام
والمضاف بالمعنى الثانى فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل اى من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها افعل
التعجب الفعلى مشابهة تامة ودخلهما اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فرجح جانب الاسمية فلم يمتنعا من التصرف واما المضاف
بالمعنى الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التى هى من خواص الاسماء والى تجرده عن علم التفضيل وجاز الافراد ايضا مع التذكير لانه
وان تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذى كان مصاحبا له اى لعلم التفضيل قوله انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة
ومن مجردا عن معنى التفضيل مأولا باسم الفاعل والصفة المشبهة قياسا عند المبرد سماعا عند غيره وهو الاصح قال قبحتم يا ال زيد
نفرا الام قوم اصغرا واكبرا اى صغيرا وكبيرا وقال الاخر ملوك عظام من ملوك اعاظم اى عظام وتقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن
والفاضل قيل ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اى ليس شئ عليه تعالى اهون من شئ وما كان بهذا المعنى فلزوم صيغة
افعل فيه اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذى هو الاصل اى افعل التفضيل مع من اما اول فمذهب البصريين انه افعل ثم
اختلفوا على ثلثة اقوال فجمهورهم على انه من تركيب و ل كددون ولم يستعمل هذا التركيب الا فى اول ومتصرفاته وقال بعضهم اصله اوءل
من وأل اى نجى لان النجاة فى السبق وقيل اصله اءول من آل اى رجع لان كل شئ يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر واحمد فقلبت
الهمزة فى الوجهين واوا فقلبا شاذا وقال الكوفيون هو فوعل من وال فقلبت الهمزة الى موضع الفاء وقال بعضهم فوعل من تركيب و و ل فقلبت الواو
الاولى همزة وتصريفه كتصريف افعل التفضيل واستعماله بمن مبطلان لكونه فوعلا واما قولهم اولة واولتان فمن كلام العوام وليس بصحيح
وانما لزم قلب واو اولى همزة على مذهب جمهور البصريين بخلاف واو ورى فانه جائز القلب للبناء على جمعها وهو اول فانه لازم القلب كما
لزم فى نحو اواصل جمع واصلة على ما يجيئ فى التصريف وعند من قال هو افعل من وال اصل اولى وولى قلبت الواو همزة كما فى اجوه ثم قلبت
الهمزة الثانية الساكنة واوا كما فى اومن ولهذا رجع الى اصل الهمزة فى قراءة قالون عادا الولى لانه حذفت الاولى وحركت لام التعريف
بحركتها فزال اجتماع الهمزتين فاول كاسبق معنى وتصريفا واستعمالا تقول فى تصريفه الاول الاولان الاولون الاوائل والاولى الاوليان
الاوليات الاول وتقول فى الاستعمال زيد اول من غيره وهو اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ الاول مشتقا من شئ مستعمل على الصحيح لانهما استعمل منه فعل
كاحسن ولا مما استعمل منه اسم كاحنك خفى فيه معنى الوصفية وهى انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كاعلم
اى ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اى ذو حنك اشد من حنك غيره وانما يظهر وصفية اول بسبب تاويله بالمشتق وهو اسبق فصار
مثل مررت برجل اسد اى جرئ فلاجرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية بعده
ظاهرة اذ هى دليل على ان افعل ليس اسما صريحا كافكل وايدع فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر
لخفاء وصفيته كما مر وذلك كقول على رض احمده اولا باديا واوثق ما تركت له اولا ولا اخرا ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبناؤه على الضم
اذا كان مأولا بظرف الزمان نحو قوله لعمرك ما ادرى وانا لاوجل على اينا يعدو المنية اول اى اول اوقات غدوها ويق ما لقيته منذ عام
اول برفع اول صفة لما اى عام اول من هذا العام وبعض العرب يقول منذ عام اول بفتح اول وهو قليل حكى سيبويه عن الخليل انهم

اول اجزاء عامك

جعلوه ظرفا فانه قيل منذ عام قبل عامك وفى تاويل اول يقبل اشكال لان اول الشئ اسبق اجزائه فمعنى اول عامك أسبق اجزائه امامر البيانى
اوالايام اوالاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذى يتقدم جميع اجزائه ولوكان بمعنى قبل ذلك لكان محذوف المضاف اليه فوجب بناؤه
على الضم ويجوز ان يكون اول ههنا بمعنى اول من عامك ويكون الظرف صفة لعام اى عام كائن فى زمان اسبق من عامك جعل للزمان
زمان توسعا ولا يبعد ان يق انه جرّ صفة المرفوع على توهم الجر فى الموصوف لان ما بعد مذ قد يجر فيكون كقوله ع ولا ناعب الا ببين غرابها
وقوله تعالى فاصدق واكن من الصالحين فعلى هذا يكون اول مجرورا لا منصوبا وتقول اذا لم تر زيدا يوما قبل امس ما رأيته مذ اول من
امس فان لم تره مذ يومين قبل امس قلت ما رأيته مذ اول من اول من امس ولا يتجاوز ذلك واما اخر فقد انمحى عنه معنى التفضيل بالكلية
كما ذكرنا فى باب ما لا ينصرف فلا يستعمل لا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل اما مجردا من اللام او مع اللام ولما لم يكن معنى من مقدرا مع
المجرد طابق ما هو له تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وقد يجرد الدنيا والجلى عن اللام اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة والجلى بمعنى
الخطة العظيمة قال ع فى سعى دنيا طالما قد مدت وقال ع وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا وانما جاز ذلك لانهما
غلبتا فى الشيئين المذكورين فانمحى عنهما معنى التفضيل واما حسنا فى قوله تعالى وقولوا للناس حسنا فيمن قرء بالالف والسوى فى قوله
ولا يجوزون من احسن ليسوى ولا يجوزون من غلظ بلبيس فليسا بتانيث احسن واسوء بل مصدران كان الرجعى والبشرى قوله ولا يعمل
فى مظهر الا اذا كان لشئ وهو فى المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا نحو ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى
عين زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا الفصلوا بينه وبين معموله باجنبى وهو الكحل ولك ان تقول احسن فى عينه الكحل من عين زيد
فان قدمت ذكر العين قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل قول الشاعر مررت على وادى السباع ولا ارى كوادى السباع
حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تاية واخوف الا ما وقى الله ساريا اعلم ان مشابهة افعل التفضيل للفعل صيغة وكذا الاسم الفاعل ايضا
كما تقدم فى الصفة المشبهة ولا يرفع الاسم الظاهر فى الاعرف الاشهر الا بشروط كما يجئ وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار تلك
الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه وليس ذلك بمشهور ويرفع المضمر المستتر الذى هو فاعله لان مثل هذا العمل
لا يحتاج الى قوة العامل واما المفعول به فكلهم متفقون على انه لا ينصبه بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال تع
هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل احد يعلم من يضل عن سبيله وكذا قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا ولا ينصب شبه
المفعول كالاحسن الوجه اما لانه لا ينصب المفعول به فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك فى الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة
للاضافة الى ما كان مرتفعا به وهو لا يرفع الفاعل الظاهر بالشرائط التى تجئ وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا ويتعدى افعل التفضيل
الى المفعول به الذى كان للفعل قبل بناء افعل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته الفعل واسم الفاعل اذا جاز
لك ان تدعم اسم الفاعل والمصدر باللام اذا تعديا الى المفعول نحو ضربى لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب ذلك فى
الافعل لضعفه وان كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى اليه افعل المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به وكذا ادرى
واعرف واجهل وذلك لان افعالها ربما زيدت فى مفعولها الباء نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا عالم به وجاهل
وان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف الجر تعدى اليه الافعل بذلك الحرف ايضا نحو انا امر منك بزيد وارمى منك بالنشاب
ويتعدى الى اول مفعولى باب كسوت وعلمت باللام ويبقى ثانيهما فى البابين منصوبا نحو انا اكسى منك لعمرو الثياب واعلم منك
لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثانى ايضا باللام الا ان الفعل لا يتعدى بحرف جر متماثلين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع
واحد كمفعول بهما او زمانين او مكانين وان لم يكونا من نوع كقولك مررت فى البلد فى يوم الجمعة جاز وقولك اقمت فى العراق

ان افعل التفضيل اخف مشابهة للفعل معنى باسم الفاعل ايضا

٤٠١

فى البغدادفى رمضان فى الخامس بدل الجزء من الكل واستغنى عن الضمير لشهرة الجزئية فان اختلف معنيا الحرفين نحو مررت

بزيد بعمرو اى مع عمرو اولفظاهما نحو سرت من البصرة الى الكوفة جاز انتصاب ثانيهما المذكور عند الكوفيين بافعل نصبه بنفسه

للاضطرار اليه وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه بافعل فيكون ثانى مفعولى افعل والفعل مع مفعوله الاول محذوفين اى

انا اكسى منك لعمرو اكسوه الثياب واعلم منك لزيد اعلمه منطلقا ولايجوز اظهار المفعول المحذوف لافعل لوجه لامنصوبا ولامع

اللام امامع اللام فلماذكرنا واما منصوبا فلانه لاينصب المفعول كمامر وقال صاحب المغنى لايجوز حذف احد المفعولين دون الاخر

فى باب علمت فالاولى ان يق هواشد منك علما زيد منطلقا او علما بان زيد امنطلق قلت اخصر من هذا كلمة وابعد من التكلف اعلم منك

بانطلاق زيد وان كان الفعل يفهم منه الحب والبغض تعدى الى ماهو الفاعل فى المعنى اى المحب والمبغض بالى نحو هذا احب الى واشهى الى

واعجب الى وابغض اليك وامقت اليك واكره اليك لان افعالها تتعدى الى المبغض والمحب بالى ايضا كقوله تعالى حبب اليكم الايمان

وكره اليكم الكفر وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واحق وقد مرانه غير قياسى يتعدى الى المفعول من اى فعل كان بمن كما تقدم

وهذا هو المفعول الحاصل لافعل المصوغ على هذه الصيغة وينصب افعل التفضيل الظرف لاكتفائه برائحة الفعل والحال لمشابهته له

نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز نحو احسن منك وجها لانه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو راقود خلا قوله الا اذا كان

لشئ الخ هذا شرط رفع فعل التفضيل لفاعله الظاهر كما رفع احسن الكحل فى قولك مارايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد

فيعمل الرفع اذا قياسا مستمرا بلاضعف قوله الشئ هو رجلا فى المثال المذكور وذلك لانه صفته قوله وهو اى افعل فى المعنى لمسبب

اى لمتعلق لذلك الشئ والاشهر فى اصطلاحهم ان يق فى المتعلق السبب لا المسبب واحسن فى مثالنا من جهة المعنى لمتعلق الرجل

وهو الكحل فان الاحسن فى الحقيقة هو الكحل لا الرجل قوله مفضل صفة لمسبب اى ذلك المتعلق الذى هو الكحل اذا اعتبرت الاول

اى صاحب افعل وهو رجلا فى مثالنا مفضل قوله على نفسه الضمير للمسبب اى هو اذا اعتبرت غير ذلك الاول مفضل واذا

اعتبرت الاول وهو فى مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله منفيا صفة مصدر محذوف اى مفضل تفضيلا منفيا اى لم يكن ذلك

المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثانى مفضولا بل هو باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول مفضول وحاله باعتبار الاول مباينة

لحاله باعتبار الثانى والمراد فى مثل هذا المثال انه باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول مفضول فالكحل الذى فى عين زيد يفضل الكحل

الذى فى اعين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ رجلا فى المثال المذكور مفرد لانه نكرة فى سياق النفى فتكون عامة ان قيل

كيف يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على انه لايتعدى الفعل وشبهه بحرفى جر متفقين لفظا

ومعنى فلا يق مررت بزيد بعمرو بلا حرف عطف كما مر قلت باعتبار الاول وباعتبار الثانى حالان الاول من الضمير المرفوع فى مفضل

والثانى من قوله نفسه اى متلبسا باعتبار الاول ومقترنا به كما تقول فضلت زيدا راكبا على عمرو راجلا ومعنى قوله باعتبار الاول

اى بالنظر اليه يقال اعتبرت الشئ اى نظرت اليه وراعيت حاله قوله لانه بمعنى حسن قال المص انما لم يعمل افعل لانه لم يكن له فعل

من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعنى

حسن اذ المعنى مارايت رجلا احسن فى عينه الكحل حسنا مثل حسنه فى عين زيد فعمل افعل لان له فى هذا المكان فعلا بمعناه قلت هذه العلة

التى اوردها تطرد فى جميع افعل التفضيل فيلزم اذن جواز رفعه الظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه اى حسن ابوه

الكثر من حسنه كما ان معنى احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد حسن الكحل فى عينه مثل حسنه فى عين زيد قوله مع انهم لو رفعوا هذا

تعليل سيبويه وهو ان افعل انما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل

المفعول الثانى لافعل محذوف او الفعل محذوف مع المفعول الاول

الفعل الحاصل المصوغ

بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع واحد

۴٠٢
تتمة البحث فى المسئلة الكحلية

رضى شرح كافية ٢

هذا الكحل وذ
كونه مثبتا

مبتدأ كما فی قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجلا ولا یجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن
فتكون قد فصلت بین العامل الضعیف ومعموله باجنبی ولا یجوز ذلك بلی قد یجوز ذلك فی العامل القوی نحو زیداً كان عمرو ضاربا واعنی
ههنا بالاجنبی ما لا یكون من جملة معمولات ذلك العامل لا الذی لا تعلق له بذلك العامل بوجه كیف والكحل مبتدأ وافعل خبره فله به
تعلق من هذا الوجه وعند الكسائی والفراء لیس الفصل ههنا باجنبی لان المبتدأ معمول عندهما للخبر كما ذكرنا فی اول الكتاب فان قلت قدم
منه علی الكحل حتی لا یلزم الفصل بین العامل والمعمول عند سیبویه باجنبی قلت یبقی الضمیر فی منه راجعا الی غیر مذكور وهو لا یجوز وتعلیل
سیبویه یطرد مع كون الكلام مثبتا ایضا نحو مررت برجل احسن فی عینه الكحل منه فی عین زید ونقل عن الرمانی جواز ذلك فی المثبت
والسماع لم یثبت الا فی المنفی ولا منع ان یستعمل فی ذلك ما یفید النفی وان لم یكن صریحا فیه نحو قلما رأیت رجلا احسن قوله ولك
ان تقول یعنی ان لك فی مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجها اخصر من الاول وهو ان تحذف المفضول المجرور بمن وحرف
الجر الداخل علی الاسم الذی ذكرنا انه غیر الاول فتقول بدل قولك منه فی عین زید من عین زید وهو علی حذف المضاف ای من كحل
عین زید لانه یفضل الكحل علی الكحل لا الكحل علی العین ومن التفضیلیة تدخل علی المفضول قوله وان قدمت ذكر العین ای لك
عبارة ثالثة اخصر من الثانیة وهو ان تقدم الاسم الذی قلنا انه غیر الاول علی افعل التفضیل داخلا علیه كلمة التشبیه وتحذف
ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغیره فتقول ما رأیت كعین زید احسن فیها الكحل وجازت هذه المسئلة وان لم یكن فیها
فصل ظاهر او رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولی ولان من التفضیلیة مع مجرورها مقدرة ههنا ایضا بعد السبب المرفوع وقولك
احسن فی هذه العبارة بدل من قولك كعین زید ای عینا كعین زید عینا احسن فیها الكحل وذلك ان معنی ما رایت كعین
زید ای كعین زید لا زائدة علیها ومعنی ما رایت احسن منها ای احسن منها ولا مثلها بحذف المعطوف فی الموضعین اعتمادا علی وضوح المعنی فقولك
رأیت كعین زید ای رأیت كل عین انقص من عین زید وقولك ما رأیت احسن من عین زید ای رأیت كل عین انقص من عین زید
فی الحسن فهذا بدل الكل من الكل اتی به للبیان لان الاول مبهم لانك ذكرت ان العیون انقص من عین زید لم تذكر ان النقصان
فی ای شیء ولا یجوز ان یكون احسن فیها الكحل صفة لقولك كعین زید لانه یكون المعنی ما رایت مثل عین زید فی حسن الكحل فیها
زائدة علیها فی حسن الكحل فیها وكیف یكون مثل الشیء فی الوصف زائدا علیه فی ذلك الوصف فی حالة واحدة وانما استغنیت فی هذه
العبارة عما بعد المرفوع لدلالة قولك كعین زید علیه لان معناه كما قلنا ان كل عین دونها فی حسن الكحل فیها وهذا هو المستفاد
بعینه من قولك احسن فیها الكحل منه فی عین زید قوله كوادی السباع وادیا انتصاب وادیا علی انه مفعول لا اری وقوله
كوادی السباع حال منه لان صفة النكرة اذا تقدمت علیها انتصب علی الحالیة ویجوز ان یكون عطف بیان لقوله كوادی
والكاف اسمیة ویجوز ان یكون تمییزا كقولك عندی مثل زید رجلا ویجوز ان یكون موصوفا باقل بدلا من كوادی السباع كما كان
احسن فی عینه الكحل بدلا من كعین زید والتقدیر اقل به ركب منهم بوادی السباع واخوف به ركب منهم بوادی السباع قوله
ولا اری الواو اعتراضیة قوله حین یظلم ظرف لمعنی الكاف ای وادیا یشبه وادی السباع وقت اظلامه وما فی قوله ما وقی الله مصدریة
علی حذف المضاف ای وقت وقایة الله وهو ظرف لاخوف وهو بمعنی المفعول كاشهر واحمد قوله تایئا ای تبا ثا او توقفا وهو تفعلة من
تركیب ابی یحیی یتایا ای تلبث وهو منصوب علی التمییز من اقل كما فی قولك هو احسن منك ثوبا فیكون فی المعنی فاعلا مضافا الی
المرفوع بافعل ای احسن ثوبه واقل تایئة ركب اتوه ولو عبرت بالعبارة الاولی قلت ولا اری وادیا اقل به ركب منهم بوادی السباع كقوله
علیه الصلوة والسلام ما من ایام احب الی الله تعالی فیها الصوم منه فی عشر ذی الحجة ولو عبرت بالعبارة الثانیة قلت ولا اری وادیا

٢٠٣

اقل به ركب تايه من وادى السباع تم قسم الاسماء والحمد لله رب العالمين قوله الفعل ما دل على معنى فى نفسه مقترن باحد

الازمنة الثلثة ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تاء التانيث الساكنة وتاء فعلت قوله فى نفسه يخرج الحروف وقوله مقترن باحد الازمنة الثلثة اى الماضى والحال والاستقبال يخرج الاسم وكل اعتراض ورد على طرد حد الاسم اى على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعنى الاعتراض بباب الغبوق واسم الفاعل العامل فهو وارد على عكس حد الفعل اعنى على قولنا كل مقترن فهو فعل وما ورد على عكس حد الاسم اى على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع والافعال غير المتصرفة كعسى وشبهه فهو وارد على طرد حد الفعل اى على قولنا كل فعل فهو مقترن والجواب عن الاعتراضات ما تقدم فى حد الاسم وانما اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق التقريب والتوقع فى الماضى ومع التقليل فى المضارع واما السين وسوف فسماهما سيبويه حرفى التنفيس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق فى الحال يق نفست الخناق اى وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين ويخفف سوف بحذف الفاء فيق سو وقد يق سى بقلب الواو ياء وقد يحذف الواو ويسكن الفاء التى كان تحريكها لالتقاء الساكنين وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة على تاخر الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم فى الاسماء وانما لم يدخلها الجزم لان الاسم لاصالته فى الاعراب استوفى الحركات فارادوا ان ينقصوا من الافعال المعربة بمشابهة الاسم حركة للدلالة على فرعيتها فنقصوها الحركة التى لا تحتملها وهى الكسر اذ هى ابعد منها بخلاف الضم والفتح فانها توجد هما فى الفاعل والمفعول فلما نقصت الجر ولم يبق بعد الرفع والنصب حركة اخرى بقى الكلمة على اصلها من السكون فسمى ذلك السكون الجزم لما ذكرنا انهم وفوا الاسماء لاصالتها فى الاعراب الحركات الثلث ونقصوا الفعل لفرعيته على الاسماء فى الاعراب ما لا يكون من عمله وهو الجر فلما نقص الجر لم يحرك بشئ بدل الجر فيبقى مجزوما اى ساكنا ولولا كراهة الخروج من اجماع النحاة لحسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزوما مبنيا على السكون لان عمل ما سمى جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسما كانت او فعلا او حرفا ان تكون ساكنة الاخر ومن ثم لا يطلب العلة للبناء على السكون وانما سمى العامل عاملا لكونه غير اخر الكلمة عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا ثم نقول على ان نحو لم يغزو لم يرم ولم يخش مبنى كاغز وارم واخش وانما حذف الاخر ليكون فرقا بين المعرب المقدر اعرابه والمبنى وذلك لانك تحذف الفعل محل الاعراب اذا كان حرفا يوهم سكونه انه لاستثقال الحركة عليه لا للبناء اى حرف العلة ليكون تنبيها على انه كما ليس الاعراب فيه بظاهر ليس بمقدر ايضا لزوال محل الاعراب اى الحرف الاخير بلا علة بخلاف نحو يا شجى ولا فتى فانك القيت حرف الاعراب ليكون الاعراب مقدرا فان قيل لا نم ان العامل انما يكون عاملا لتغيير اخر الكلمة عما هو اصله بل انما يكون عاملا لتغييره عن حالة الى اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا لاخر الكلمة اى السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فنحن انما سمينا الجازم عاملا لنقله اخر المضارع من الرفع الذى هو محل وقوعه موقع الاسم او تجرده عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع فى المضارع مقدم على عامل النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما وهو وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم طاريا على الرافع قلنا ليس زوال الرفع اثر الجازم وهو منسوب الى التبدل هو منسوب الى زوال عامل الرفع اى الوقوع او التجرد على ما قيل ان علة العدم عدم العلة فان قيل فيكون زوال الرفع اثر زوال عامل الرفع وزوال عامل الرفع اثر الجازم واثر الاثر اثر فزوال الرفع اى الانجزام اثر الجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثر الناصب ايضا فيلزم ان يكون الناصب جازما واقصى ما يمكن فى تمشية قول النحاة ان يق ان الناصب يزيل الرفع الى بدل وهو النصب والجازم يزيله لا الى بدل فلم يسموا الناصب جازما لان تعريفه باثره الوجودى اولى من تعريفه باثره العدمى ولما لم يكن للجازم اثر وجودى عرفوه بالعدمى فسمى جازما الا انه يلزم

على هذا ان يكون الناصب فى نحو ان يضربا وان يضربوا او ان تضربي جازما لازالته الرافع لا الى بدل ولو اخترنا مذهب الكسائى
وهو ان ارتفاع المضارع بحرف المضارعة فيكون الجازم الطارى مسقطا للرفع الثابت بثبوت عامله وما نعاله بعد ذلك
من ايجاد رفع فينسب زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال الرفع لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله
لم يرد الاعتراض المذكور قوله ولحوق تاء فعلت يعنى به اتصاله بضمير الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق مثناه ومجموعه
جمع السلامة الالف والواو فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع فى المثنى الفان وفى الجمع واوان فان لم يحذف احدهما استثقل الاخر
وان حذفت التبس قوله وتاء التانيث الساكنة لانها انما اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون
من الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل قوله الماضى ما دل على زمان قبل زمانك مبنى على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو
قوله ما دل اى فعل دل حتى لا ينتقض بامس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح بلفظ الفعل لانه فى قسم الافعال قوله قبل زمانك
اى قبل زمان تلفظ المتلفظ به لا على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت فى قولك اليوم يقول زيد بعد غد خرجت امس
فخرجت ماض وان لم يدل ههنا على زمان قبل زمان تلفظك به لانك حاك وزيد يتلفظ به لا على وجه الحكاية فيدل
على زمان قبل زمان تلفظه به ويخرج ايضا نحو اخرج فى قولك اليوم قال زيد اول من امس اخرج غدا فانه دال على زمان
قبل زمان تلفظ الحاكى به واكثر ما يستعمل فى الانشاء الايقاعى من امثلة الفعل هو الماضى نحو بعت واشتريت والفرق بين
بعت الانشائى وابيع المقصود به الحال ان قولك ابيع لا بد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد بهذا اللفظ مطابقته
لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو كذب واما بعت الانشائى فانه لا خارج له يقصد
مطابقته بل البيع يحصل فى الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلهذا قيل ان الكلام الانشائى لا يحتمل الصدق
والكذب وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن هناك خارج فكيف يكون
المطابقة وعدمها واعلم ان الماضى ينصرف الى الاستقبال بالانشاء الطلبى اما دعاء نحو رحمك الله واما امرا نحو قول على
عليه السلام فى نهج البلاغة اجزء امرءا قرنه اسى اخاه بنفسه وينصرف اليه ايضا بالاخبار عن الامور المستقبلة مع
قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى ونادى اصحاب الجنة وسيق الذين والعلة فى الموضعين انه من حيث ارادة المتكلم لوقوع
الفعل قطعا كانه وقع ومضى ثم هو يخبر عنه وينصرف اليه ايضا اذا كان منفيا بلا اوان فى جواب القسم نحو والله لا فعلت
وان فعلت فلا يلزم تكريره كما يلزم فى الماضى الباقى على معناه قال ع والله لا عذبهم بعدها سقر وينقلب اليه ايضا بدخول
ان الشرطية وما يتضمن معناه وبدخول ما النائبة عن الظرف المضاف نحو ما ذر شارق وما دامت السموات لتضمنها
معنى ان اى ان كانت كثيرا او قليلا وقد يبقى معها على المضى كقوله وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ويحتمل المضى والاستقبال
بعد همزة التسوية نحو سواء على اقمت ام قعدت وبعد كلما وحيث لان فى الثلثة رائحة الشرط وكذا بعد حرف التحضيض اذ يحتمل
الطلب والتعريض كما يجيئ فى بابه وكذا اذا كان صلة لموصول عام هو مبتدأ او صفة لنكرة عامة كذلك نحو الذى اتانى فله درهم
او كل رجل اتانى فله درهم لان فيهما رائحة الشرط كما ذكرنا فى باب المبتدأ قوله مبنى على الفتح اما بناؤه فعلى الاصل لما ذكرنا
فى اول الكتاب واما بناؤه على الحركة فلمشابهة الاسم بوقوعه موقعه نحو برجل ضرب اى ضارب فالمضارع لما شابهه المشابهة
التامة استحق الاعراب وهو لمشابهته مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة وايضا لوقوعه موقع المضارع فى المواضع المذكورة
قبل وخص بالفتح لثقل الفعل لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى بدلالته على المصدر والزمان بطلبه

٢٠٥

رضی شرح کافیہ ج٢

غ ل
كلم المجازات غير لو واذا كانت مع كان فقد يبقى معها على المضى نحو قوله تعالى ان كنت قلته وينقلب اليه ايضا بدخول

المرفوع عدا انما او المنصوب كثير لهذا اذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن آخره كراهة اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لان الضمير المتصل هو كالجزء مما قبله كما مر فى باب المضمرات ولاسيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون فى كلمة واحدة بين اربع متحركات على الولاء ولهذا قالوا الاصل هدبد وعلبط هدابد وعلابط قوله الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب نحو ضربك وضربنا فانه لا يسكن قوله المتحرك احتراز من المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه لعدم توالى اربع متحركات واذا اتصل به الواو انضم آخره لمجانسة الواو

قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نأيت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين اوسوف فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب والمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغائب غيرهما وحرف

المضارعة مضموم فى الرباعى مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث قوله ما اشبه اى الفعل الذى اشبه الاسم وانما عرف المضارع بمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا ومعنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع قوله احد حروف نأيت ليس بيانا لوجه المضارعة لان بيانها هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين والباء ههنا للسببية اذ زيادة هذه الحروف على اول الماضى مع تغيير بعض حركاته سبب يحصل لجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكر فالباء فيه كما فى قولك بزيد صرت كقارون فى الثروة قوله باحد حروف نأيت يخرج الماضى قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع المطلق الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله كما تقدم قوله لوقوعه مشتركا اى هو حقيقة فى الحال والاستقبال وقال بعضهم هو حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كما للاخويه وقيل هو حقيقة فى الاستقبال مجاز فى الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان للتضعيف تثليثا وليس بشئ لان الحال عند النحاة غير الآن المختلف فى كونه زمانا بل هو ما على جنبتى الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ومن ثم تقول ان يصلى فى قولك زيد يصلى حال مع ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة فى الآنات الكثيرة المتتالية واقعة فى الحال وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج ولا يقال ان زيدا لخرج فان هذه اللام الداخلة فى خبر ان اصلها ان تدخل فى المبتدأ ثم تاخرت عن الابتداء لدخول ان فحقها ان تدخل على الاسم او على ما اشبه الاسم مراعاة لاصلها وهو الابتداء واما قولهم ان زيدا لفى الدار فلقيام الظرف مقام حاصل كما يجئ فى باب ان وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع مخلصة له للحال كما ان السين تخصصه بالاستقبال فلا يكون دخولها وجها آخر للمشابهة بل كالسين فى التخصيص فلذلك لا يجوزون ان زيدا لسوف يخرج للتناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التاكيد فقط كما كانت تفيده اذا دخلت على المبتدأ اقول لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين يعنى ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص باحدهما بالسين فالمضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لاجل توارد المعانى المختلفة عليه كما فى الاسم وقال الكوفيون اعراب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد ايضا عليه المعانى المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى الاعراب ليتبين ذلك الحروف المشترك ويتعين لاحد المحتملات فيتعين المضارع

تبعًا لتعينه وذلك كقولك لا تضرب رفعه مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تاكل السمك
وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه دليل على كونها للعطف ونحو قولك ما بالله حاجة فيظلمك نصب
يظلم دليل على كون الفاء للسببية ورفعها على كونها للعطف ونحو ليضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها
لام كي او لام الجحود ويتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب
ولم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم او
في الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل او مساوية لها فانه قد يطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت علته في الاقل كحذف الواو في نعد
وتعد واعد لحذفهم لها في يعد وكذا حذفوا الهمزة في تكرم ونكرم ويكرم لحذفهم لها في اكرم قوله فالهمزة للمتكلم مفردا تبيين لمعاني حروف المضارعة
ليعلم انها لا تكون للمضارعة الا باعتبار معانيها والا ففي اول اكرمت ايضا همزة وليست للمتكلم لثبوتها مع الغائب والمخاطب ولا يكون
الفعل بسببها مضارعا فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا مذكرين او مؤنثين او مختلفين وكذا
يصلح للجمع بالاعتبارات الثلث ويقول الواحد المعظم ايضا نفعل وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ للواحد الغائب
والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم المعتد به وانما هو استعمال المولدين والتاء للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان
او مثنى او مجموعا وللمؤنث الغائب وللمؤنثين ايضا والياء للغائب غيرهما اي غير المؤنث والمؤنثين فيكون للاربعة الواحد المذكر ومثناه
ومجموعه وجمع المؤنث قوله وحرف المضارعة مضموم في الرباعي سواء كان حروفه اصلية كدحرج او فيه زائد كيكرم واصله يأكرم
ويقطع ويقاتل واصل الافعال ثلاثي ورباعي فتحت حروف المضارعة في الثلاثي لان الفتح لخفته هو الاصل فكان بالثلاثي الاصل اولى
ولان الرباعي اقل فاحتمل الاثقل الذي هو الضم وتركوا الكسر لان الياء من حروف المضارعة يستثقل عليها وكسر حروف المضارعة الا
الياء لغة غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسور العين كما يجيئ في التصريف ويكسرون الياء ايضا اذا كانت بعدها ياء اخرى فلما
ضموا في الرباعي الاصلي حروفه حمل عليه الرباعي المزيد فيه كيفاعل ويفعل ويفعّل وبقي غير الرباعي على اصل الفتح لخفته واما اهراق يهريق
واسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس كما يجيئ في التصريف قوله ولا يعرب من الفعل غيره قد تقدم علته قوله
اذا لم يتصل به نون تاكيد اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نون التاكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركبه مع النون وصيرورته
معه كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط واما النون فحرف ولا حظ له في الاعراب فبقي الجزءان مبنيين فان قيل فلما امتزجا فهلا
اعرب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء لما تركبا او هلا اعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم
بالتنوين على ما قبلها قلت اما لان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولاسيما
والنون من خواص الافعال فترجح جانب الفعلية وضعفت مشابهة الاسم وهذا على مذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل
ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجع الى البناء لادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان
للمعرب داعيا اخر الى ترك اعراب ما قبل النون كما اعربوا ما قبل التنوين فرجحوا ذلك الداعي موجب البناء مع ضعفه وهو اشتغال
ما قبل النون الموكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد المؤنث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا
في الثالث لاجل الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وايضا لم يكن للتنوين معه امتزاج
قوي الا ترى الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع اللام ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على تاء التانيث وقال
بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة

٢٠٧

اهراق يهريق
اهرياق
فهو مهريق
والشئ مهراق
ومهراق ايضا
بالتحريك
من سره

[illegible]

قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي على مذهب المصـ وقال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب
الا اذا اسند الى الالف نحو هل يضربان او الى الواو نحو هل يضربون او الياء نحو هل تضربين لان الضمائر البارزة يمنع التركيب لفصلها
بينهما والمحذوف للساكنين في حكم الثابت فنحو تضربُنّ وتضربِنّ كتخشَوُنّ وتخشَيِنّ فالمسند الى احدى الاحرف الثلث معرب مقدر
الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معربة فلم لم يعوض النون من الحركة كما عوض في نحو يضربان ويضربون وتضربين
لما اشتغل محل الاعراب اى لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر قلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يدر الاعراب عند
هؤلاء على نون التاكيد كما دار على ياء النسب وتاء التانيث لمشابهتها للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليها ولتشابهها
تقلب الفا في نحو لنسفعا قوله ولا نون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على ان الفعل يبنى للحاقه قال سيبويه ان يضربن شابه ضربن يعني
انه لما سكن اخره وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا جاز ذلك تشبيه الفعل بالاسم واخراجه
عن اصله من البناء فالاولى الفعل المشابه للفعل ان يرد الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بنائه وهو الزامهم لمحل الاعراب
الاسكان لمشابهة نحو ضربن وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لالزامهم محله السكون ولم يعوض النون
من الاعراب خوفا من اجتماع النونين قوله وهو اعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب
المؤنث بالضمة والفتحة والسكون نحو يضرب والمتصل به ذلك بالنون وحذفها مثل يضربان ويضربون وتضربين والمعتل بالواو
والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف قوله فالصحيح المجرد تفصيل لانواع الافعال
باعتبار الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسماء فنحى نحو تبيينه في الاسماء وبين ههنا اللفظي والتقديري
في كل واحد من تلك الانواع لسهولة امره بخلاف الاسماء فانه بين هناك التقديري ولم يبين اللفظي لعدم انحصاره قوله فالصحيح
احتراز عن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى فانه ليس بالضمة لفظا والسكون جزما قوله المجرد عن ضمير بارز احتراز عن المتلبس بالضمير
البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى والمجموع والمخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربون وتضربين وانما
احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا تكون بالضمة والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يجيء وانما قيد الضمير بالبارز لانه لو قال المجرد
عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب واضرب ونضرب بالضمة والفتحة
والسكون قوله والمتصل به ذلك اى المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرتفع
بالنون وينتصب وينجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب
الالف وبالكسرة لتناسب الياء لم يمكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهتها
في الغنة للواو وانما اختص هذا الابدال بالفعل اللاحق به الواو والياء والالف دون نحو يدعو ويرمي ويخشى والقاضي وغلامي وان كان
الاعراب في جميعها مقدرا للمانع مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف
يضربان مشابها لالف ضاربان وواو يضربون مشابها لواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحمل الياء في
تفعلين على اخويها الالف والواو في الحاق النون بها وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والالف والياء لان الضمير المرفوع المتصل
كالجزء خاصة اذا كانت على حرف ولا سيما اذا كانت تلك الحروف حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور وعمار ومسكين وسقوط النون
في الجزم ظاهر بكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا تكون في حال النصب الا ان الرفع في الواحد زال مع الناصب وجاء
الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لا الى بدل نصا النصب في الامثلة الخمسة اذن في صورة الجزم ويحذف هذه النونات

اذا شابه الفعل بالفعل

في اعراب الفعل

٢٠٨

الخمسة اذن فى صورة الجزم ويحذف هذه النونات الخمسة مع نونى التاكيد اما عند من قال الفعل معهما مبنى فظاهر واما عند
من قال باعراب الفعل معهما فلاجتماع النونات فيكون الاعراب معهما مقدرا كما فى قاضٍ وبكسر النون بعد الالف غالبا لان
الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقرء فى الشواذ اتعدانني وتفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع فى الاسم وندر حذفها للاشباع
المذكورة نظما ونثرا قال ابيت اسرى وتبيتى تدلكى جلدك بالعنبر والمسك الذكى قوله والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا
استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم يستثقل الفتحة بعدها لخفتها وربما يظهر فى الضرورة الرفع فى الواو والياء كما يظهر فى الاسم جر الياء
ورفعها قال كجوارى يلعبن فى الصحراء ويقدر لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو والياء كقوله ابى الله ان اسمو بام ولااب وكذا فى الاسم
قال كان ايديهن بالقاع القرق ايدى جوار يتعاطين الورق وقد يقدر فى السعة ايضا كثيرا كقولهم فى المثل اعط القوس باريها وكذا
يقدر فى الضرورة رفع الحرف الصحيح وجره قال فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل وانما جاز حذف الواو والياء والالف
فى الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع فى الاخر والرفع فى المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد فى اخر الكلمة
الاحرف علة مشابهة للحركة فحذفها وقد لا يحذف الاحرف الثلثة فى الضرورة قال ولا ترضاها ولا تملق وقال الم ياتيك والانباء
تنمى فيقدر انها كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم اويقال ان الحروف حذفت للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع كما فى قوله
من حيث ما سلكوا ادنوا فانظور وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة وربما جاء نحو لم ياتى فى السعة **قوله** ويرتفع اذا تجرد عن
الناصب والجازم مثل يقوم زيد هذا وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء فى رفع المضارع كالايماء الى ذلك
المذهب ولعل اختيار الفراء لهذا لحتى يسلم من الاعتراضات المذكورة الواردة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم
سواء وقع موقع اسم مرفوع كما فى زيد يضرب اى ضارب او مجرورا او منصوب نحو برجل يضرب ورأيت رجلا يضرب انما ارتفع
بوقوعه موقع الاسم لانه يكون اذن كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وتلك الاعتراضات كارتفاعه فى مواضع
لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب لان الصلة لا تكون الا جملة وفى نحو سيقوم وسوف يقوم لان حرف التنفيس
من خواص الافعال وفى خبر كاد ككاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذى يضرب ويقوم الزيدان بان يقال
هو واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا اقائم الزيدان ويكفينا وقوعه
موقع الاسماء وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع
قائم لا يقوم وحده والسين كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما فى قوله وما كدت
ائبا وانما عدل عن ذلك الاصل لما يجيئ فى باب افعال المقاربة قال الكسائى عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها دخلت فى
اول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضى واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف
فاحالته عليها اولى من احالته على المعنوى الخفى كما هو مذهب البصريين والفراء وانما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها
كجزء الكلمة فعزلها الطارى المنفصل ويتعين المضارع للحال بالان وانفا وما فى معناهما من الظروف الدالة على الحال وبلام الابتداء
عند الكوفيين كما مر وقال بعضهم يتعين لها بنفيه بليس نحو زيد يقوم وبما نحو ما يقوم زيد او ما زيد يقوم وبان نحو ان يقوم زيد عند
المبرد وقال ابو على ان لمطلق النفى وما لنفى الحال وقد مضى الكلام على ما فى بابها وسيجيئ الكلام على ليس فى بابه ويتخلص للاستقبال
بظرف مستقبل كاضرب غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كتقوم القيمة وباقتضائه طلب الفعل وذلك فى الامر والنهى والدعاء والتحضيض
والتمنى والترجى والاشفاق لان طلب الحاصل محال وبكونه وعدا كقولك واعدا اكرمك واحسن اليك وبنونى التاكيد ولام القسم

في نواصب المضارع

اذ الثلثة توكيد وهو انما يليق بما لم يحصل نحو والله لاضرب على ضعف ولا ضربن واما الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد
وذلك بان يخبر المخاطب ان الحاصل في الحال متصف بالتاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن المخاطب في الاغلب ان يطلع على ضعفه
او قوته لم يوكد واذا كان جواب القسم بما هو للحال لظهور ما في الحالية كما مضى في بابها وينصرف الى الاستقبال بكل جازم او ناصب فلذا
كانت اذن الناصبة علامة للاستقبال واذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال وينصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو وَدّوا لو تدهن وكذا
بكل اداة شرط وان لم يعمل الا لو فانها موضوعة للشرط في الماضي ويجب ايضا كون الجزاء مستقبلا لانه لازم الشرط الذي هو مستقبل
ولازم الشيء واقع في زمانه ويتخلص ايضا بحرف التنفيس قال سيبويه ومن تبعه وبلا النفي ايضا وقال ابن مالك بل يبقى على
صلاحية الحال وليس ببعيد لقولك نعم لا اقول لكم عندي خزائن الله ونحوه كثير وينصرف الى المضي بلم ولما الجازمتين وقال بعضهم
بل هما تدخلان على لفظ الماضي فتقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان والاول اولى لان قلب المعنى اظهر في كلامهم
وينصرف ايضا الى المضي بلو غالبا وباذ وربما فانهما موضوعان للماضي قوله وينتصب بان ولن وكي واذن وبان مقدرة
بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو وان مثل اريد ان تحسن الي وان تصوموا والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة
وليست هذه مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي بعد الظن فيها الوجهان ولن معناها نفي المستقبل مثل لن ابرح واذن
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء فوجهان وكي مثل اسلمت كي
ادخل الجنة ومعناها السببية ذكر النواصب جملة ثم ذكر ما يعمل منها مضمرا ثم اخذ يفصل وهو قوله فان مثل اريد ان تحسن الخ قوله
والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة اعلم ان الثقيلة يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان
معمول الفعل او لا نحو عندي انك قائم ولولا انك قائم وسواء كان معمول فعل التحقيق كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول
فعل الشك نحو شككت في انك مسلم وقال سيبويه انه يضعف ان يقع ارجو واطمع او اخشى واخاف انك تفعل وقال جار الله ان الفعل
الذي يدخل على ان المفتوحة مشددة كانت او مخففة يجب ان يشاكلها في التحقيق وفيه نظر لقوله ع وددت وما تغني الوداده
انني بعا في ضمير الحاجبية عالم وفي نهج البلاغة ع وددت ان اخي فلانا كان حاضرا وكذا في تعليل المص للمنع من ذلك بقوله لو قلت
اتمنى انك تقوم لكان كالمتضاد قال لان التمني يدل على توقف القيام وان على ثبوت خبره وتحققه وذلك انا لا نم ان ان دال على ثبوت
خبره وتحققه بل على ان خبره مبالغ فيه مؤكد فيصح ان يثبت هذا المؤكد نحو قولك تحقق انك قائم وان ينفي نحو قولك لم يثبت ان زيدا
قائم وانا شاك في انه قائم ولو كان بين معنى التمني ومعنى ان تنافيا او كالتنافي لم يجز ليت انك قائم رجعنا الى المقصود فنقول ان المخففة
المشددة تقاصرت خطاها فلا تقع مجرورة الموضع كالمشددة لا تقول عجبت من ان ستخرج ولا تقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي
معناه كالتبين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري والالجاء والنداء ونحو ذلك او بعد فعل الظن بتاويل ان يكون ظنا غالبا
متاخما للعلم فلا تقول عجبني ان ستخرج ولا وددت ان ستخرج ولا رجوت ان ستخرج كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك انها بعد التخفيف شابهت لفظا
ومعنى ان المصدرية اما لفظا فظ واما معنى فلكونهما حرفي المصدر واريد الفرق بينهما فالزم قبل المخففة فعل التحقيق او ما يؤدي مؤداه
او ما يجري مجراه ليكون مؤذيا من اول الامر انها مخففة لان التحقيق بان المخففة التي فائدتها التحقيق انسب واولى ولهذا لم يجئ بعد
فعل التحقيق الصرف بان المصدرية واما بعد فعل الظن وما يؤدي معنى العلم فيجيئ المصدرية والمشددة والمخففة ولم يقنعوا بهذا لان
الاولوية لا تفيد الوجوب فنظروا فان دخلت المخففة على الاسمية كقوله ع ان هالك كل من يحفى وينتعل او الفعلية الشرطية
نحو ان اذا سمعتم وان لو استقاموا لم يحتاجوا الى فرق اخراذ المصدرية يلزم الفعلية المثق ولا معها بالمصدر فلا يحتمل ان يدخل

٤٩

على الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله تعـ ام لم ينبأ اى لم يعلم الى قوله
وان ليس الآية وقوله تعـ اولم ينظروا اى يتفكروا الى قوله وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لم يحتاجوا ايضا الى فرق آخر لان ان المصدرية
لا تدخل على الافعال غير المتصرفة لانها تكون مع الفعل بعدها ابدا ويلى المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان كان ذلك الفعل متصرفا
وجب ان يفصل المخففة من الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكون او سوف او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا او بحرف النفى نحو علمت ان لم يقم و
لن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شئ من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل
بتاويل المصدر معنى فلا يفصل بينهما بين ما يؤثر فيها لضعفها ولكن لا يفصل بين لو وكى المصدريتين والفعل كما يجيئ بل
قد تفصل لا بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها فى الكلام تدخل فى مواضع لا يدخلها اخواتها نحو قولك جئت بلا مال فاذا
اتفق وقوع لا بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم يلتبس بالمصدرية لما قدمنا ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم
وان كان بعد فعل الظن جاز ان يكون ان مخففة ومصدرية كما فى قوله تعـ وحسبوا ان لا تكون فتنة قرء بالرفع والنصب فالرفع على
ان الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما على هذا الا فى مثل هذا الموضع ويسمى النحاة هذه الحروف التى بعد ان المخففة حروف
التعويض لانها كالعوض من احدى نونى انّ وكما جاز ان يؤول الظن بالظن الغالب القريب من العلم فيقع بعده المخففة وذلك
كثير كذلك قد يشتد الخوف او الرجاء حتى يلحق بالمتيقن فيقع بعدهما ايضا المخففة لقوله فلا تدفننى بالفلاة فاننى اخاف اذا ما مت
ان لا اذوقها وجوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فيقع علمت ان يخرج زيد بالنصب اى ظننت وجوز الفراء وابن الانبارى
وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مأول فيجوز ان يكون قوله فلما راى ان ثمره الله ماله واثل موجودا او سد مفاقره من هذا ويجوز ان
تكون مخففة من غير عوض كما حكى المبرد عن البغداديين علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فيقول ان ان التى
ليست بعد العلم وما يؤدى معناه ولا ما يؤدى معناه ولا ما يؤدى معنى القول ولا بعد الظن فهى مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل الترقب
كخشيت وطمعت ورجوت واردت او فعل غيرها كقوله تعـ اولم يكن لهم آية ان يعلمه واعجبنى ان قمت وما كان جواب قومه
الا ان قالوا ولا بعد فعل كقوله تعالى لولا ان كتب الله عليهم الجلاء وان يقوم خير من ان يقعد وقد يجيئ المصدرية ولا تنصب
المضارع كقوله ان تقرأن على اسماء ويحكما منى السلام وان لا تشعرا احدا وفى حرف مجاهد لمن اراد ان يتم وذلك اما
للحمل على ما المصدرية او على المخففة التى بعد الظن ان كانت بعدها غيرها من حروف العوض فمخففة لا غير وكذا ان كانت
بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية
والتى بعد العلم مخففة لا غير وكذا التى بعد ما يؤدى معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كتحققت ونظرت وانكشف وظهر
وكذا ان كان فيه معنى القول كامر ونزل واوحى ونادى فان فيها معنى اعلم وقال معا فنقول ان وليها فعل غير متصرف
كناديت ان ليس عندنا شئ فهى مفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت ان تكون مصدرية
وان تكون مفسرة ولا تحتمل المخففة لعدم العوض وذلك كقوله تعـ نودى ان بورك من فى النار اى بورك او بمعنى بالمباركة
ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعاء فهى مفسرة لا غير وكذا فى نحو امرته ان قم وذلك لان صلة المخففة كما لا يكون امرا ولا نهيا
ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا فكذا صلة المصدرية ايضا على الاصح كما يجيئ فى الحروف المشبهة بالفعل واجاز سيبويه
كون المصدرية ذلك على ان يكون معنى امرته ان قم اى بان قم اى بالقيام وقال ابو على فى قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى
به ان اعبدوا الله يجوز ان تكون مصدرية فتكون بدلا من ما او من الهاء فى به او خبر مبتدأ محذوف اى هو ان اعبدوا الله

٢١١

يجوز ان تكون مصدرية فتكون بدلا من ما او من الهاء فى به او خبر مبتدأ محذوف اى هو ان اعبدوا الله وان تكون مفسرة وفى
حكمه ناديته ان يا زيد قم لان الفصل بالنداء كلا فصل كان الفعل ولى ان واذا وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف
مصدر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو امرته ان لا يفعل واوحى اليك ان لا تفعل فان كانت مخففة فلا للنفى ولا يجوز
ان تكون للنهى لان المخففة كالمثقلة لا تدخل على الطلبية فيرتفع الفعل وان كانت مفسرة جاز كون لا للنفى او للنهى فيرتفع الفعل او
يجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل اى امرته بان لا تفعل ولا يجوز ان يكون لا نهيا فينجزم الفعل الا عند ابى على كما تقدم فان وليت
ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف وتصدر بغير لا من حروف العوض نحو اوحى اليك ان ستفعل فمخففة ومفسرة وكذا اقول وناديناه
ان يا ابراهيم لان الفصل بالنداء كلا فصل وان وليت ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل الصريح بل وليها اسمية نحو ناديته ان زيد فى الدار
فهى ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل وكذا ان وليتها الشرطية كقوله تعالى وقد نزل عليكم فى الكتاب
ان اذا سمعتم وقوله قل اوحى الى الى قوله ان لو استقاموا واجاز الاخفش ان تنصب ان الزائدة وجوز الكوفيون كون ان شرطية بمعنى ان
المكسورة كما ذكرنا فى قولك اما انت منطلقا انطلقت وقالوا فى قوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى
واحد ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان النافية المكسورة ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها كما تقدم فى
باب الموصولات واجاز الفراء ذلك مستشهدا بقوله ع كان جزائى بالعصا ان اجلدا وقوله ع وشفاء عيك جابرا ان تسألى وهما نادران او
نقول لا يتعلق بالعصا بان اجلد بل خبر مبتدأ مقدر او متعلق باجلد مقدرا وكذا جابرا منصوب بتسألين مقدرا قوله ولن معناها نفى
المستقبل هى تنفى المستقبل نفيا موكدا وليس للدوام او التابيد كما قال بعضهم قال الفراء اصل لم ولن لا فابدل الالف نونا فى احدهما
وميما فى الاخر وقال الخليل اصل لن لا ان قال ع يرجى المرء ما لا ان يلاقى ويعرض دون ادناه الخطوب اى لن يلاقى وقال سيبويه انه مفرد
اذ لا معنى للمصدرية فى لن كما كانت فى ان ولانه جاء تقديم معمول معموله عليه حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب والخليل ان
يقول لا منع ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف ولا دليل على قول الفراء ونقل المص فى لا منع
تقديم معمول ما بعدها عليها فلا يجوز عمرا لا اضرب والاصل جواز تقديم ما فى حيز حروف النفى عليها الا ما كما ذكرنا فى المنصوب
على شريطة التفسير قوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها الذى يلوح لى فى اذن ويغلب فى ظنى ان اصله اذ حذفت الجملة
المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلثة بعد ما كان مختصا بالماضى وذلك انهم ارادوا
الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذى هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضى وجعلوه
صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك
الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اى اذ تزرنى اكرمك اى وقت
زيارتك لى اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع فى الاصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا انهما معربان واذ مبنى
واذن على ما تقرر صالح للماضى كقولك اذن لقام بنصرى وللمستقبل نحو ان جئتنى اذن اكرمك وللحال نحو اذن اظنك
كاذبا واذن ههنا هى اذ فى قولك حينئذ ويومئذ الا انه كسر ذلك فى نحو حينئذ ليكون فى صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم
واذا لم يكن قبله ظرف فى صورة المضاف فكسره نادر كقوله ع نهيتك عن تلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح والوجه فتحه
ليكون فى صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب فى المبنى على الفتح تضمن معنى الشرط وهو المعنى بقول سيبويه اذن
جزاء وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كاذ بأوحيثما فى حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب الاضافة الى الجملة يقطع

٣١٣

عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة توجد فى المضاف تخصيصا لكن لما كانت الجملة
المضاف اليها اذ ثابتة من حيث المعنى ومبدلة منها التنوين فى اللفظ بخلاف اذما وحيثما لم يجزم ما هو جوابها نحو اذن
اكرمك كما جزمت اذما وحيثما وانما قلنا بكون الغالب فى اذن تضمن معنى الشرط ولم نقل بوجوبه فيه كما اطلق النحاة لانه لا معنى
للشرط فى قوله نعم فعلتها اذن وانا من الضالين واذا كان للشرط جاز ان يكون للشرط فى الماضى نحو لو جئتنى اذن لاكرمتك
وفى المستقبل نحو اذن اكرمك بنصب الفعل فاذا كان بمعنى الشرط فى الماضى جاز اجراؤه مجرى لو فى ادخال اللام فى جوابه
كقوله نعم اذن لاذقناك اى لو ركنت اليهم شيئا قليلا لاذقناك وكذا قوله اذن لقام بنصرى وليس اللام جواب القسم المقدر كما
قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط فى المستقبل جاز دخول الفاء فى جزائه كما فى جزاء ان قال ع ما ان اتيت بشىء انت تكرهه ٭ اذن
فلا رفعت سوطا الى يدى ٭ اذن فعاقبنى ربى معاقبة ٭ قرت بها عين من ياتيك بالحسد ٭ فادخل الفاء لان المعنى ان اتيت
بشىء فلا رفعت ثم قد يستعمل بعد لو وان توكيدا لهما لان اذن مع تنوينه الذى هو عوض من الفعل بمعنى حرفى الشرط المذكورين مع فعلى
الشرط نحو لو زرتنى اذن لاكرمتك وان جئتنى اذن ازرك وكانك كررت كلمتى الشرط مع الشرطين للتوكيد ثم كما يجوز تاخر كلمة
الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك ان اكرمتنى واكرمتك لو اكرمتنى جاز تاخر اذن الذى هو كلمة الشرط مع الشرط عن
جزائه نحو اكرمك اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئى ما هو جزاؤه معنى تقول انا اذن خارج وان كان نحو ذلك لا يجوز فى كلمة
الشرط الا ضرورة قال ع والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب ٭ كما يجىء وذلك لضعف معنى الشرط فى اذن وكذا تقول والله اذن
لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقدم ذلك اما فى كلام المتكلم
باذن نحو قولك ان جئتنى اذن اكرمتك قال تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذن لا يلبثون واما
فى كلام متكلم آخر كقولك اذن اكرمك او انا اذن اكرمك فى جواب من قال انا ازورك ثم اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمل
ان يكون للشرط فى المستقبل كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن اظنك كاذبا فانه لا معنى
للجزاء ههنا اذ الشرط والجزاء اما فى المستقبل او فى الماضى كما مر فى الظروف المبنية ولا مدخل للجزاء فى الحال فيكون اذن مع الحال كما
قلنا فى قوله نعم فعلتها اذن وانا من الضالين فلما احتمل اذن التى يليها المضارع معنى الجزاء والمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى
مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء فى اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال
فيحمل اذن على الغالب فيها اعنى كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء وذلك بسبب النصب الحاصل بان التى
هى علم الاستقبال وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة فى جواب الاشياء الستة كما يجىء فانه لما قصد النص على كون
الفاء للسببية دون العطف اضمر ان بعدها لينتفى عن المضارع معنى الحالية المانعة للفاء من السببية ومثله ايضا انهم لما قصدوا
بالواو معنى مع وباو معنى الا او الى نصب الفعل بعدهما لان النصب بام النواصب اى ان المصدرية اولى فيكون معنى المصدرية مشعرا بكون
الواو بمعنى مع التى لا تدخل الا على الاسماء فيكون او بمعنى الا او الى اللتين حقهما الدخول على الاسماء واذا جاز لك اضمار ان بعد الحروف
التى هى الفاء والواو وحتى فهلا جاز اضمارها بعد الاسم وانما لم يجز اظهار ان بعد اذن لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها ولم يجز الفصل بين
اذن والمنصوب بعده لان المقتضى لنصبه لما كان قصد التنصيص على ان اذن للجزاء صار اذن لاقتضائه النصب كانه عامل
النصب كما ان فاء السببية وواو الجمعية صارتا كالعاملين فى الفعل فلم يجز الفصل بينها وبين الفعل فصار الفاء والواو واذن كنواصب
الفعل التى لا يفصل بينها وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسما بخلاف اخواته جاز ان يفصل بينه وبين اخواته باحد ثلثة اشياء

دون الفاء والواو وللقسم نحو اذن والله اكرمك والدعاء نحو اذن يرحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة
دوران هذه الاشياء فى الكلام ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا يقال اذن عندك يفصل الامر ولا بالحال نحو
اذن قائما اضربك لان الظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذى هو صلة ان ولا يتقدم على الموصول ما فى حيز صلته
بخلاف القسم والدعاء والنداء وانما اشترط فى نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتصدر لان نصب الفعل على ما قلنا لغرض التنصيص على
معنى الشرط فى اذن والشرط مرتبته الصدر فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية فمن ثم تقول والله ان اتيتنى
لا اضربنك فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فحصل مما تقدم ان شرط وجوب
انتصاب الفعل فى الافصح بعد اذن ثلثة اشياء تصدره وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء
والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى واذن لا يلبثون خلافك
وكقولك تاتينى فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث
كون اذن فى اول جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط
حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا لم يقرء واذن لا يلبثوا الا فى الشاذ لانه
غير متصدر فى اللفظ ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالصدر مبتدأ خبره محذوف وجوبا فمعنى اذن اكرمك اذن اكرامك
حاصل او واجب الخ وانما وجب حذف خبر المبتدأ لان الفعل اذا التزم فيه حذف ان التى بسببها تهيأ ان يصلح للابتدائية لم يظهر فيه
معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لا وهم كون الفعل مبتدأ واما قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فشاذ وانما ارتكب ادعاء ان اذن
زمانية محذوف الجملة المضاف اليها لظهور معنى الزمان فيها فى جميع استعمالاتها كما فى اذن فان معنى ان جئتنى اذن اكرمك فى وقت المجيئ
اكرمك وكذا الوزرتنى اذن اكرمتك ولا سيما فى قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متمحضة
للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها فى الوقف الفا يرجح جانب اسميتها ونقل عن المازنى انه كان لا يرى الوقف عليها بالالف لكونها حرفا
كان واجاز المبرد الوجهين وقال الفراء اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واذا اعملتها
فالعمل يميزها عنها وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء يقوى كونها غير ناصبة اما بنفسها كان ولن اذ لا يفصل
بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله واما قولهم فى الشرط ان زيدا تضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر كما يجيئ بعد واما نحو قوله ع
فان يجيبها اخاك مصاب القلب فلقوة شبه ان بالفعل هذا ومذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه
ويروى عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرا وضعفه سيبويه بانه لو كان ان مقدرا لجاز تقديره فى نحو زيد اذن اكرمه
كما جاز فى اذن اكرم زيدا اذ المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انها اسم منون ويروى ايضا عن
الخليل ان اصل اذن مركبا كما قال فى لن اصله لا ان ووجهه ان يقال تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليها الحال وانما قلنا
قبل ان النصب مع حصول الشرائط افصح لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك فى الجواب بالرفع
فاخبرت يونس بذلك فقال لا تبعدن ذا ولم يكن يروى غير ما سمع هذا كلام سيبويه قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها يعنى بالاعتماد ان يكون
ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك فى ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك وانى اذن اكرمك وقد جاء
منصوبا مع كونه خبرا عما قبلها قال ع لا تجعلنى فيهم شطيرا انى اذن اهلك او اطيرا بتاويل ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون
اذن مصدرة كما تقول زيد لن يقوم قال الاندلسى يجوز ان يكون خبر ان محذوفا اى انى اذل او لا احتمل ثم ابتدأ وقال اذن اهلك قال والوجه رفع اهلك وجعل

لكان كانه اخبر عن الفعل وكذا القول فى المنصوب بعد الفاء عبد ... حاشية

٢١٣

وبمعنى لا الموضع الثانى ان يكون جزاء للشرط الذى قبل اذن نحو ان تاتنى اذن اكرمك وقول الشاعر ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا
اذن يرد وقيد العير مكروب يجوز على مذهب الكسائى ان يكون لا يرتع مجزوما بكون لا فيه للنهى لا انه جواب الامر ويرد مجزوما لا منصوبا
بكونه جوابا للنهى كما هو مذهبه فى نحو قولك لا تكفر تدخل النار اى ان تكفر تدخل النار فيكون المعنى لا يرتع ان يرتع يرد وعند غيره يرد منصوب واذن منقطع
عما قبله مصدر كان المخاطب قال لا ازجره فاجاب بقوله ان يرد الثالث ان يكون جوابا للقسم الذى قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله
لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها وامكننى منها اذن لا اقيلها ولا يقع المضارع بعد اذن فى غير هذه المواضع الثلثة معتمدا على ما قبلها
بالاستقراء بل يقع متوسطة فى غير هذه المواضع نحو يقتل اذن زيد عمرا او لبئس الرجل اذن زيد ونحوه يجوز فى نحو قولك ان تاتنى اتك
واذن اكرمك ثلثة اوجه الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستيناف وعطف اذن مع الفعل وهما كالجملة الشرطية
كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضمار المبتدأ بعد اذن اى اذن انا اكرمك قوله وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية
اعلم ان مذهب الاخفش ان كى فى جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد يظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكى
ان اكرمك قال فقلت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا وقال اردت لكيما ان تطير بقربتى فتتركها شنا ببيداء بلقع
ويعتذر لتقدم اللام عليها نحو لكيلا تأسوا وتاخره عنها فى قوله نحو كى لتقضينى رقية ما وعدتنى بان كى المتاخرة فى الاول البدل من اللام
المتقدمة واللام المتاخرة فى الثانى بدل من كى المتقدمة وقد يبدل الحرف من مثله الموافق له فى المعنى قال فهم اذا اصبحت اصبحت غاديا ابدل ثم
من الفا عند بعضهم وعند الخليل ان الناصب مضمر بعدها بناء على مذهبه وهو انه لا ناصب سوى ان ومذهب الكوفيين انها فى جميع
استعمالاتها حرف ناصبة مثل ان ويعتذرون فى نحو كيما ان تغر بان ان زائدة او بدل من كى وفى كى لتقضينى بزيادة اللام كما فى ردف لكم
وفى كيمه بان الفعل المنصوب بكى مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قيل لك جئتك فتقول كيمه اى كى افعل ماذا وفى اعتذارهم هذا
مخالفة لعدة اصول احدها حذف الصلة وابقاء معمولها والثانى نصب ما الاستفهامية متاخرة عن الفعل المقدر ولا ينتصب الا متقدمة
عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان كى يكون اذا متقدما على كلمة الاستفهام مع انه لا يكون مركبا معه ككلمة واحدة للاستفهام
كما فى لمه وبمه فان الجار والمجرور ككلمة واحدة فيستقط ما بهذا الوجه عن التصدر اللفظى والثالث حذف الف ما الاستفهامية غير
مجرورة ولا نظير له فى كلامهم وعند البصريين هى قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمرا بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو لكيلا
تأسوا فهى ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهى جارة لا غير بمعنى اللام
للتعليل وهكذا فى كيمه ولا يجر الاسم الصريح الا فى كيمه وفى غير هذه المواضع نحو جئتك كى تكرمنى يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى
التعليل ان تكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام فى كى لتقضينى زائدة عندهم او بدل عندهم من كى الجارة وان عندهم فى كيما
ان بدل من كى لان كى بعد اللام بمعنى ان كما مر ولا يتقدم على كى معمول الفعل المنصوب بعدها فلا تقول جئتك زيدا كى تضرب لانها
اما جارة او ناصبة فلا يتقدم عليهما معمول ما بعدهما واجاز الكسائى تقديم منصوب كى عليها واما قول الشاعر اذا انت لم تنفع فضر فانما
يراد الفتى كيما يضر وينفع برفع يضر فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكى جارة اى للمضرة والمنفعة وجوز المبرد والكوفيون نصب المضارع بعد كما
على انها بمعنى كيما والياء محذوفة للتخفيف وانشد وع لا تظلموا الناس كما لا تظلموا وقيل بل الناصبة ما تشبيها له بان والكاف للتشبيه
والبصريون يمنعون ذلك وينشدون لا تظلم الناس كما لا تظلم بالتوحيد وعلى مذهب الخليل لا ينتصب المضارع الا بان ظاهرة
او مقدرة فيمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع اعرابه اما رفع او نصب اعرب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه لان الرفع
اقوى من النصب ووقوعه موقعه بنفسه اقوى من وقوعه موقعه مع غيره واعرب بالنصب لما وقع مع ان موقع الاسم وهو المصدر

٢١٥

فصل في بيان الحروف التي ينتصب الفعل بعدها

واما اذا لم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ما يسمى جوازم فلم يعرب اذن لضعف المشابهة كما اخترنا قبل قوله وحتى اذا كان
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها بمعنى كي والى ان نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس
فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فترفع وتجب السببية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع في
كان سيري حتى ادخلها في الناقصة واسرت حتى تدخلها وجاز في التامة كان سيري حتى ادخلها وايهم سار حتى يدخلها
ابتداء بالحروف التي ينتصب الفعل بعدها باضمار ان اعلم ان هذه الحروف مختلف فيها اذا انتصب الفعل بعدها فعند البصريين
حتى ولام كي ولام الجحود حروف جر والفاء والواو واو حروف عطف ولا ينصب شيء منها عندهم بنفسه لان الثلثة الاول حروف جر
وهي من عوامل الاسماء والثلثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل الاختصاص وجاء ان ظاهرة بعد لام كي خاصة في بعض المواضع
فتبين بذلك انها غير عاملة بنفسها وعند الكوفيين ان حتى واللامين تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب فاللام قامت
مقام كي فعملت عملها وكذا حتى التعليلية واما اذا كانت بمعنى الى فيعمل عمل ان وفيما قالوا بعد لان الاصل عدم خروج الشيء عن اصله
واعتقاد بقائه على اصله اولى ما لم يضطر الى اعتقاد خروجه عن ذلك الاصل وفيما تاول البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارة
حتى تبقى على اصلها من الجر منه وحذو عن اعتقاد خروجها عن اصلها ولا سيما قد ثبت تقدير النواصب في نحو قولها ع للبس عباءة وتقر
عيني ثوفي قوله ع الا ايهذا اللائمي احضر الوغى على ان لام الجحود ليست بمعنى كي ولا بمعنى ان وحتى للغاية ليست بمعنى ان فكيف تحملان في
النصب على ما ليستا بمعناه وقال الكسائي من بين الكوفيين ان حتى ليست في كلام العرب حرف جر وان الجر الذي بعدها في نحو حتى
مطلع الفجر بتقدير حرف الجر اي حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض في حتى بان عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال كما ورد على سائر
الكوفية بل يرد عليه بانها غير مختصة بقبيل لكن في مذهبه بعد لان حذف الجار وابقاء عمله في غاية القلة فكيف اطرد بعد حتى وايضا كيف
اطرد حذف الفعل بعدها مع الخبر او الاسم وعند الجرمي ان الفاء والواو واو ناصبة بانفسها وقال الفراء الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة
على الخلاف اي ان المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى مخالفة في الاعراب كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول
معه لما خالف ما قبله وانما حصل التخالف ههنا بينهما لانه طرء على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى النهاية
او الاستثناء وقولهم في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن انه نصب على الصرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء وكذا زعموا ان انتصاب
الظروف في نحو زيد عندك على الخلاف لانه خالف المبتدأ او الخبر اذ لا يطلق على زيد انه عند كما اطلق في زيد قائم ان زيدا هو القائم
كما مضى في باب المبتدأ والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف امرا معنويا ناصبا كما ان الابتداء في عند اكثر النحاة دافع ولو اوجب الخلاف
الانتصاب لم يجز العطف في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو وجائني زيد لا عمرو ولا يرد على الجرمي الاعتراض بوجوب اختصاص العامل باحد القبيلين
لانه يقول ان هذه الحروف بهذه المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع واما نحو قوله تع فانتم فيه سواء فقليل وهو من باب وضع الاسمية
موضع الفعلية كما في قوله ع لو بغير الماء حلقي شرق وقوله ع فهلا نفس ليلى شفيعها ولهذا جعل ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب
البصريين قالوا حتى حرف جر فلا تدخل الا على اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقدير الفعل اسما الا بان او كي او ما او لو ولا يصح تقدير ما
ولو لانهما لا ينصبان ظاهرين فكيف ينصبان مقدرين مع ان لو لا تجيء مصدرية الا بعد فعل التمني كما يجيء ولا يصح تقدير كي
لانها لا تستعمل الا في مقام السببية سواء كانت بمعنى ان نحو لكي اقوم او بمعنى اللام بل قد جاءت بمعنى ان من غير سببية
لكن بعد الارادة نحو قوله ع تريدين كيما تضمد بيني وخالد وهل يجمع السيفان ويحك في غمد كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل
لغير السببية بعد الارادة ايضا كقوله تع انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وبعد فعل الامر كقوله تع وامرت لاعدل بينكم

فيكون اللام زائدة كما في ردف لكم واذا كان في كي معنى السببية لم يصح تقديرها في نحو اسير حتى تغيب الشمس فلم يبق الا ان التي هي الى النبأ
ولانه يثبت تقديرها في غير هذا الباب ايضا لقوله وتقر عيني واحضر الوغى وحمل مشكوك فيه على ما ثبت اولى قوله حتى اذا كان مستقبلا
بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى ادخلها يعني ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون
مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند السير
مترقبا بلا ريب فيجوز النصب سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون
منك السير اما الدخول على ان حتى بمعنى كي او الى الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول
في احد الازمنة الثلثة قوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصلح ان يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه
لان حتى التي يقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو اما ان يكون بمعنى كي او بمعنى الى[2] فما بعدها اما مسبب عما قبلها او
انتهاء له والمسبب بعد السبب والنهاية بعد البداية فالاولى كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض يورد
تقريره ان يقال انك اذا جوزت في نحو سرت حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا او حالا عند الاخبار كما تجوز كونه
مستقبلا فكيف انتصب الفعل بان التي هي علم الاستقبال فيجاب عنه بان الفعل مستقبل بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى
حال التكلم فمن ثم جاز انتصابه بان ثم اذا اردنا ان نبين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا ذلك الى
قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال
الماضية وجب الرفع سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين نحو ان زيدا سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين نحو اظن عبد الله
سار حتى يدخلها او يعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن او سار حتى يدخلها بلغني بدخولها لا ادري لانك قد تحكم بحصول الشيء
على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدي
حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل به نحو رأى مني
العام الاول شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه العام بشيء فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سبب الحصول ما بعده فلا يجوز ما سرت حتى
ادخلها بالرفع واسرت حتى تدخلها لان السبب منتف في الاول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في الثاني فكيف يمكن الحكم بحصول
مسببه وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم يتكلم به وقد غلط فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها لانك
حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السائر واذا قلت قلما سرت حتى ادخلها او اقل رجل سار حتى يدخلها
وقل رجل سار حتى يدخلها فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف ذلك لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي
المصرح به وان اردت بهذه الكلمات النفي الصرف وهو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا في باب الاستثناء وجب النصب واما
نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظ انما يستعمل بمعنيين اما تحقير الشيء كقولك انما سرت وقعدت اذا احقرت سيره فيجوز الرفع
على قبح لان التحقير كالنفي واما الاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع اي فيك هذه
الخصلة فقط يجوز الرفع اذن بلا قبح ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير لا يكون سبب الغروب فيجوز ما سرت
الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا هذا كله في رفع ما بعد حتى وان قصد المتكلم ان مضمون ما بعد حتى
سيحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب وكذا يجب ان لم يقصد لا حصوله في احد الازمنة الثلثة ولا عدم حصوله فيها بل قصد
كونه مترقبا مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلثة او عرض مانع من حصوله

[2] ك
وفي كلا
الوجهين لا بد ان
يكون ما بعدها مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها لان
المسبب لا بد ان يكون
بعد السبب والنهاية
بعد البداية
فالاولى
ان يجعل كون ما
بعدها مستقبلا
بالنظر الى
ما قبلها
٢١٧

ومع النصب يجوز ان يكون بمعنى كى وحتى بمعنى الى فنحو سرت حتى تغيب الشمس متعين لمعنى الانتهاء ونحو اسلمت حتى ادخل
الجنة متعين لمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما فلا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الامع اعادة حتى في
نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس قال الجزولى ونعم ما قال اذا كان بمعنى كى لم يدخل على صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للانتهاء
نحو حتى مطلع الفجر بل وجب دخولها فى المضارع كما ان كى التى بمعناها لا تدخل الا على لفظة واحدة وهى ما الاستفهامية نحو كيمه على
خلاف فيها ايضاً وقال الاندلسى لم يثبت حتى بمعنى كى بل لا يأتى الا للانتهاء واول نحو قولهم كلمته حتى يامر لى بشئ بان معناه كلمته واكلمه حتى
يامر لى بشئ اى الى ان يامر وبجواز وقوع صريح الاسم فى موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امر لى بشئ لانه بمعنى الى وما ذكره
تكلف لا يتمشى له فى نحو اسلمت حتى ادخل الجنة **قوله** كانت حرف ابتداء اى حرف استيناف اى ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق من حيث
الاعراب بما قبلها كما تعلق المنصوب لان حتى المنصوب ما بعدها من الفعل حرف جر متعلق بما قبلها ولا يعنى بذلك ان ما بعدها مبتدأ
مقدر اى انا ادخلها لان ذلك لا يطرد فى نحو قوله تع حتى يقول الرسول بالرفع بل معنى كونها حرف ابتداء ان ما بعدها جملة مستانفة
مثل قوله تعالى حتى اذا جاء امرنا استونف بعدها الجملة الشرطية قال المصنف وانما وجب مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظى زال
بسبب الاستيناف فشرط السببية التى هى موجبة للاتصال المعنوى فان السبب متصل بالمسبب معنى حتى يكون جبر الما فات من الاتصال
اللفظى قال ع ولا صلح حتى تضبعونا ونضبعا فعدم الصلح سبب للضبع اى مد الايدى بالسيوف قوله ونضبعا[٥١] عطف على تضبعون
على توهم النصب على نحو قوله تعالى فاصدق واكن ورفع قوله ونضبعون وان كان مستقبلا لانه مع العزم الجزم عليه
كانه حاصل او قد حصل ومضى **قوله** ومن ثم امتنع الرفع اى من جهة كون حتى المرفوع ما بعدها حرف استيناف امتنعت المسئلة
المذكورة لانه يبقى كان الناقصة بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع وامتنع اسرت حتى تدخلها لما ذكرنا وهو انك لم تحكم بالسير الذى
هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول واما فى ايهم سار حتى يدخلها فانت حاكم بحصول السير سائل عن تعيين السائر واعلم
ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب بعدهما بالشرط نحو انتظر حتى ان قسم شئ تاخذ بنصب تاخذ ولو جئت
بالشرط مجزوما فليس لك فى تاخذ الا الجزم وكذا بعد او نحو لا والله او اذا قلت لك اركب تركب بنصب تركب واستقبح ابن السراج
الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل نحو سكت حتى اذا اردنا ان يقول يقول واقم حتى متى اكلنا ناكل فالظرف مفصول لا به
على قبحه اسهل من حروف الشرط اعنى ان واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انتظر حتى لمن اخذ تاخذ فلا يجوز بل يجب جزم تاخذ
ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكى وبين منصوباتها لانها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل الحرفى ومعموله وكذا
لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد **قوله** ولام كى مثل اسلمت لادخل الجنة
ولام الجحود لام تاكيد بعد النفى لكان نحو وما كان الله ليعذبهم انظر ان تقدر ايضاً بعد اللام الزائدة التى تجيئ بعد فعل الامر
والارادة نحو امرت لاعدل ويريد الله ليذهب والتى لتاكيد النفى تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية
لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكان هذه اللام فى الاصل هى التى فى نحو قولهم انت لهذه الخطة
اى مناسب لها وهى تليق بك فمعنى ما كنت لافعل ما كنت مناسبا الفعل ولا يليق بى ذلك ولا شك ان فى هذا معنى التاكيد
وقوله تع وما كان هذا القرآن ان يفترى كان اصله ليفترى فلما حذفت اللام بناء على جواز حذف الجار مع ان وان جاز اظهار ان الواجبة
الاضمار بعد ها لو ذلك لانها كانت كالناشية عن ان **قوله** والفاء بشرطين احدهما السببية والثانى ان يكون قبلها امر او نهى
او استفهام او نفى او عرض والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك واو بشرط معنى الى ان ترك التحضيض وهو من

[٥١] ضبعت الرجل مددت له ضبعى للضرب قال ابو عمرو يضبعون للصلح والصلح ١٢ س سره

جملة الاشياء المذكورة نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك وترك الترجي ايضا قال تع
لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب وقال تع لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب على قراءة حفص واما الدعاء
فهو داخل في باب الامر والنهي عند النحاة لا عند الاصوليين كما يجيء في باب الامر نحو اللهم لا تواخذني بذنبي فاهلك واللهم ارزقني
مالا فاتصدق منه والكسائي والفراء جوزا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله لك فيدخلك الجنة قوله ان يكون قبلها
امر اذا كان الامر صريحا نحو ايتني فاشكرك فلا كلام في صحته وان لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلولا عليه بالخبر نحو اتقى الله امرؤ
فعل خيرا فيثاب عليه وحسبك الكلام فينام الناس او اسم فعل نحو نزال فاقاتلك وعليك زيدا فاكرمك او يكون الامر مقدرا نحو الاسد
الاسد فتنجو فالكسائي يجري جميع ذلك مجرى صريح الامر وقد وافقه ابن جني في نحو نزال بناء على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب
سيبويه واما النصب في قراءة ابي عمرو واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون فلتشبيهه بجواب الامر من حيث مجيئه بعد الامر وليس
جوابا له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد اضرب يضرب اي اضرب ان تضرب يضرب اي يضرب زيد واما النهي
نحو لا تشتمني فتندم والنفي نحو ما تاتينا فتكرمنا وهو اما صريح كما ذكرنا وما اول نحو قلما تلقاني فتكرمني وكذا قل رجل واقل
رجل لان هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي الصرف فلتستعمل في اللفظ ايضا استعماله واما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري
في استعمالهم مجراه فلا ينتصب جوابه كقولك انت غير امير فتضربني وكذا التقليل بقد في المضارع لا يقال قد تجيئني فتكرمني وقد جوز قوم نصب
جواب كل ما تضمن معنى النفي او القلة قياسا لا سماعا وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي اي منصوب الجواب نحو كانك
وال علينا فتشتمنا اي لست بوال واما ان قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه حسبته شتمني فاثب
عليه اي لو شتمني لوثبت عليه وقد يضمر ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد الشرط قبل الجزاء نحو ان تاتني فتكرمني او وتكرمني
اتك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تاتني اتك فاكرمك او واكرمك وذلك لمشابهة الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي اذ الجزاء
مشروط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة وعليه حمل قوله تعالى ان يشأ يسكن
الريح فيظللن الى قوله ويعلم على قراءة النصب وقد جاء بعد الحصر بانما نحو انما يجيئني فيكرمني زيد لما قلنا في حتى ان فيه معنى التحقير
القريب من النفي واما بعد الحصر بالا نحو ما قام الا زيد فتحسن اليه فلا يجوز اتفاقا لانه بعد اثبات صريح بل ان لم يرجع الضمير الذي
فيما بعد الفاء بواسطة او غير واسطة الى المستثنى المثبت بل الى شيء في حيز النفي نحو ما قام احد الا هند فاحسن اليه او فاكرمه
والضمير لاحد جاز لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا هند على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن متعلق بما قبل الا وقد تقدم في
باب الفاعل ان متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصرية الا الاشياء المعدودة هناك وقد جاء بعد الفاء منصوبا في ضرورة
الشعر فيما ليس فيه معنى النفي اصلا كقوله ع ساترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا + والتمني نحو ليتك عندنا فنكرمك والعرض
نحو الا تزورنا فنعطيك والاستفهام نحو هل تزورنا فنحسن اليك وكان الاصل في جميع الافعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع
على انها جملة مستانفة لان فاء السببية لا تعطف وجوبا بل الاغلب ان يستانف بعدها الكلام كاذا المفاجاة ومعناهما ايضا متقاربان
ولذلك تقعان في جواب الشرط الا ان اذا المفاجاة مختصة بالاسمية وقد يبقى ما بعد فاء السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى
ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله ع الم تسال الربع القواء فينطق وقوله ع ولم ندر ما جزع عليك فنجزع + وكذا لا منع من ابقاء الرفع
فيما بعد الواو والجمع اذا لم يلتبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو اضربني واضربك بالرفع وكذا في او قال تعالى تقاتلونهم او
يسلمون معنى الرفع فيه معنى النصب اي الى ان يسلموا جاز لك ان لا تصرف في المواضع المذكورة الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى

والاكثر الصرف اليه بعد الاحرف الثلثة وانما صرفوا مابعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها
سببية لان المضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال وللاستقبال ظاهر فى معنى الحال كما تقدم فى باب المضارع فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن
ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التى قبل الفاء نصرفا الى النصب منه فى الظ على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد
وقبل الفاء المذكورة جمل ومخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية كما ذكرنا فى المنصوب بعد اذن فكان فيه شيئان دفع جانب
كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء فيكون اذن مابعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا كما ذكرنا فى اذن وانما اخترنا هذا
على قولهم ان مابعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المقدم تقديرا فتقدير زرنى فاكرمك لكن منك زيارة
فاكرام منى لان فاء السببية ان عطفت وهو قليل فهى انما تعطف الجملة على الجملة نحو الذى يطير فيغضب زيد الذباب ولكن انقول فى
الفعل المنصوب بعد واو الصرف انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سبق الكلام المتقدم
مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف فهى اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها فى تقدير مبتدأ
محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم قم وقيامى ثابت اى فى حال ثبوت قيامى واما بمعنى مع وهى لا تدخل الا على الاسم قصدوا
ههنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا مابعدها فمعنى قم واقوم قم مع قيامى كما قصدوا فى المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم
فنصبوا مابعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة اى لكن منك قيام وقيام منى
لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن فى تقديرهم فى الفاء معنى السببية بل كون واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته
والاولى فى قصد النصوصية فى شئ على معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه وانما شرطوا فى نصب مابعد
فاء السببية كون ماقبلها احد الاشياء المذكورة لانها غير حاصلة المصادر فيكون كالشرط الذى ليس بمتحقق الوقوع ويكون
مابعد الفاء كجزائها ثم حملوا ماقبل واو الجمعية فى وجوب كونه احد الاشياء المذكورة على ماقبل فاء السببية التى هى اكثر استعمالا
من الواو فى مثل هذا الموضع اعنى فى انتصاب المضارع بعدها وذلك لمشابهة الواو للفاء فى اصل العطف وفى صرف مابعدهما
عن سنن العطف لقصد السببية فى احدهما والجمعية فى الاخرى ولقرب الجمعية من التعقيب الذى هو لازم السببية ثم اعلم
انه لما كان مابعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع مابعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية
فجاز فى هذا الجواب ما لا يجوز فى الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذى قبل الفاء ومفعوله نحو هل تعطى فياتيك
زيد ويتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التى هى هل او الظرف او كيف او لم وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل فاتيك تخرج ومتى
فاكرمك تزورنى وكيف فاستقبلك تجيئنى ولم فاسير تسير ويجوز ايضا حذف الفعل المستفهم عنه للوضوح ولقيام هذا الجواب
مقامه لانه فى اللفظ كالجزء مما هو كالشرط تقول متى فاسير معك اى متى تسير فاسير معك ولا يجوز شئ من ذلك فى صريح الشرط
والجزاء لان كل واحد منهما فى اللفظ جملة ظاهرة والواو لا جواب للجواب بالفاء ولا يجاب ايضا الشئ الواحد بجوابين فقوله تعالى
ولا تطرد الذين يدعون ربهم جوابه قوله فتكون من الظلمين وقوله تعالى ما عليك من حسابهم من شئ وما من حسابك
عليهم من شئ فتطردهم جملة متوسطة بينهما ويجوز ان يكون فتكون عطفا على تطرد وانما لم يجب بجوابين لانه كالشرط والجزاء
ولا يجاب كلمة الشرط بجوابين ومعنى النفى نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ان تاتنا تحدثنا انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان
كقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا هذا هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسه ان يجعل الفعل المتقدم الذى هو غير موجب موجبا
ويدخل عليه كلمة ان ويكون الفاء مع مابعده من الفعل جزاؤه كما تقول فى قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى ان تطغوا

فيه التقدير

الذى [illegible]

مطلوب

۴۲۰

نحو لو النصب حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفى راجعا الى الحديث فى الحقيقة لا الى الاتيان اى ما يكون منك اتيان بعده
حديث وان حصل مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس فى الفاء معنى السببية وحق الفعل ان لا ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما
انتصب على تشبيهها بفاء السببية كما يجيئ وانما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك ان اتيتنى حدثتنى محال لعدم
فى المعنى لقولك ما تاتينى فلا تحدثنى بل انما يعطى هذه القاعدة معنى فاء العطف الصرف اما عاطفة للاسم على الاسم نحو
ما كان منك اتيان فحديث على ما يؤولون به مثل هذا المنصوب واما عاطفة للفعل على الفعل نحو ما تاتينى فتحدثنى
بالرفع فيكون النفى فى الموضعين شيئا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون مجموع الاتيان المقيد
بقيد تعقيب الحديث اياه منفيا والمركب من الجزئين ينتفى بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه اى نفيه على
الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث معه ويجوز ان يكون قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى ونفيه على
الجزء الثانى فقط يكون المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده ومنه قوله عليه السلام فى نهج البلاغة لا يخرج لكم من امرى
رضى فترضونه ولا سخط فتجمعون عليه ولا يجوز ان ينفى الاول فقط لان الحديث الذى يكون بعد الاتيان لا يكون من دون
الاتيان بلى ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تاتينا
فانت تحدثنا بما تحدث به الجاهل بحالنا كما قال غير انا لم تاتنا بيقين فنرجى ونكثر التاميلا اى فنحن نرجى ويجوز مع الرفع
ايضا ان يكون الفاء للسببية والمبتدأ محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يصرفه الى النصب لعدم الالتباس كما
ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون اى فهم يدهنون وكذا قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون اى فهم يعتذرون
فكانه قال نيدهنوا وفيعتذروا كما ان قوله تعالى فانتم فيه سواء بمعنى فتستووا وكذا قوله الم تسال الربع القواء فينطق ولم تدر
ما جرع عليك فتجزع ولا ارى باسا من ان لا يقدر فى مثله المبتدأ لان فاء الجزاء قد تدخل على المضارع المثبت والمنفى بلا من
غير تقدير مبتدأ كما يجيئ فى المجزوم لكن الاستيناف والسببية مع تقدير المبتدأ اظهر وقال سيبويه المعنى فهو مما ينطق على كل
حال وذلك بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم رجع وقال وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق وقد لا يصرف بعد واو الجمعية ايضا
الى النصب امنا من اللبس كما ذكرنا فى نحو ائتنى واكرمك بالرفع لان واو الحال قد تدخل على المضارع المثبت كما ذكرنا فى باب الحال
نحو قمت واصك وجهه اى وانا اصك وكذا ربما لا تصرف كما ذكرنا بعد او الى النصب نحو تقاتلونهم او يسلمون مع انه بمعنى
الا امنا من اللبس فان او فى الاصل لاحد الامرين والمعنى لا بد من احد الامرين القتال او الاسلام وفيه ايماء الى معنى الى والا فللرفع
بعد الفاء اذن اربعة معان كما تقدم وللنصب معنيان عند سيبويه وانما اجاز النصب عنده فى المعنى الثانى مع ان الفاء ليست
للسببية تشبيها للفاء بفاء الجزاء لكونه فاء بعده مضارع كائنا بعد النفى كما شبه فى كن فيكون والنفى بالمعنى الثانى كثير الاستعمال
كقولهم لا يسعنى شئ فيعجز عنك اى وان وسعنى شئ لم يعجز عنك وقال وما قام منا قائم فى ندينا فينطق الا بالتى هى اعرف وقال
وما حل سعدى غريبا ببلدة فينسب الا الزبرقان له اب اى يحل ولا ينسب ولولا ان ما بعد الفاء فى البيتين منفى لما جاز الاستثناء
اذ المفرغ لا يكون الا فى الموجب وقد يستانف بعد الواو من غير معنى الجمعية كقولك دعنى ولا اعود اى وانا لا اعود على كل
حال وبعد او من غير معنى الى او الا كما تقول انا اسافر او اقيم حكمت اولا بالسفر ثم بدا لك فقلت او اقيم اى وانا اقيم اى بل انا
اقيم وجوز سيبويه الرفع فى قوله نحاول ملكا او نموت اما على العطف على نحاول او على القطع اى نحن نموت وقوله او نرسل
رسولا بالرفع مقطوع اى نحن نرسل وقوله ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل عند الخليل محمول على المعنى

421

اى اتركبون او تنزلون كقوله ع ولا ناعب الا ببين غرابها ؛ وقال يونس هو على القطع اى بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما يجيء فى
حروف العطف كما فى قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون اى بل هم يزيدون وقد يقطع بعد الواو غير الجمعية قال على الحكم المأتى بيننا
اذا قضى قضيته ان لا يجوز ويقصد ۞ لم ينصب يقصد لانه احتمل مع النصب ان يكون معطوفا على يجوز المنفى فيكون المعنى
على الحكم ان لا يجوز ولا يقصد وهو متناقض ويحتمل ان يكون عطفا على لا يجوز الكائن بمعنى يعدل بمعنى على الحكم ان لا يجوز
وان يقصد فترك العطف خوفا من اللبس ورفع على القطع اى وهو يقصد كما تقول زيد يجيئ اذا اشتهيت مجيئه وتمنيته
اى ينبغى ان يجيئ فالمعنى ينبغى له ان يقصد اى ان لا يجوز وقد يقطع مع الفاء التى لغير السببية كما ذكرنا فى قوله ع فنرجى
وننكر الاسماء ميلا ؛ ومثله قوله ع وما هو الا ان اراها فجاءة ۞ فابهت حتى ما اكاد اجيب ۞ يروى بنصب ابهت ورفعه على القطع اى
فانا ابهت قوله والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اى يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها فى زمان واحد
ويكون قبلها امر نحو زرنى وازورك او نهى نحو ع لا تنه عن خلق وتاتى مثله ۞ عار عليك اذا فعلت عظيم ۞ او الاستفهام نحو
هل تزورنى وتعطينى او تمنٍ نحو ليتك عندنا وتكرمنا او تحضيض نحو هلا تزورنا وتكرمنا او عرض نحو الا تزورنا وتكرمنا
والنحاة يقولون هذا بواو العطف نحو ليكن زيارة منك واكرام منى وقد ذكرت ما عليه فى الفاء قوله واو بشرط معنى
الى ان معنى او فى الاصل احد الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اى يعمل احد الشيئين ولا بد له من احدهما فاذا قصدت
مع افادة هذا المعنى الذى هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب الاخر وان الاول يمتد الى حصول الثانى
نصبت ما بعدها وسيبويه يقدره بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شيء واحد فان فسرته بالا فالمضاف بعده محذوف وهو
الظرف اى لالزمنك الا وقت ان تعطينى فهو فى محل النصب على انه ظرف لما قبل وعند من فسره بالى اول ما بعده بتاويل مصدر مجرور بالى والتى بمعنى
الى هذا قال سيبويه فى قول الشاعر ع وما انا للشيء الذى ليس نافعى ۞ ويغضب منه صاحبى بقوول ۞ يجوز رفع يغضب ونصبه اما الرفع فللعطف على الصلة اعنى
قوله ليس نافعى وقال ابو على فى كتاب الشعر بل هو عطف على نافعى وليس بشيء لانه يكون المعنى اذن ما انا بقوول للشيء الذى
ليس يغضب منه صاحبى اى لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبى وهذا ضد المقصود واذا انصبته فهو على الصرف قال المبرد
لا يجوز ذلك لان فيه اذن نفى النفع والغضب معا وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذى يغضب منه صاحبى لا اقوله قلت
الذى قاله انما يلزم لو جعلنا هذا الصرف فى سياق قوله ليس نافعى لانه يكون المعنى اذن لا اقول قولا لا يجمع نفعى وغضب صاحبى
منه وهذا عكس ما ينبغى لانه ينبغى ان لا يقول قولا يجمع نفعه وغضب صاحبه اما اذا جعلناه فى سياق النفى الذى هو وما انا فلا يفسد
المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون القول الذى لا ينفعنى مع غضب صاحبى منه وذلك اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما لان المركب
ينتفى بانتفاء احد جزئيه كما ينتفى بانتفاء مجموعهما فتقدم الواو وعلى ما هو منفى حقيقة اعنى بقوول كتقدم الفاء على الفعل المستفهم
عنه فى قولك متى فاكرمك تكرمنى على تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه وتبعه ابو على ان يغضب المنصوب معطوف على الشيء اى
الذى غضب صاحبى اى لسبب غضب صاحبى وفيه نظر لان الضمير فى منه يرجع الى الشيء غير النافع فيكون المعنى وما انا بقوول للشيء
منه يحدث غضب صاحبى من الكلام الذى لا ينفعنى ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف المقدر لانك انما
اضفته الى الغضب ليعلم ان الغضب منه فلا يحتاج الى لفظ منه كما بيننا فى الظروف المضافة الى الجمل قوله ۞ والعاطفة اذا كان
المعطوف عليه اسما عطف على حتى فى قوله وحتى اذا كان مستقبلا اى العاطفة يقدر بعدها ان نحو قولها ع للبس عباءة وتقر
عينى ۞ احب الى من لبس الشفوف ۞ ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو اعجبنى ضرب زيد فيشتم وضرب زيد

اى فانه تقطع فى غير جملة الباب وفى الباب غير الجمعية كسره

فى بيان حروف العاطفة

ثم يشتم وضرب زيد او يشتم والواو والفاء واو فى مثل هذه المواضع لايشوبها معنى السببية والجمعية والانتهاء قوله ويجوز

اظهار ان مع لام كى والعاطفة ويجب مع لا فى اللام اخذ يبين المواضع التى يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع الذى يعرض فيه ما يوجب اظهار ان فالذى يبقى بعد القسمين هو الموضع الذى لايجوز فيه اظهارها فنقول انما جاز اظهارها مع لام كى والعاطفة واللام الزائدة نحو امرت لان اكون لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك نحو ردف لكم فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لم يظهر بعدها لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كى وهى بهذا المعنى لاتدخل على اسم صريح كما مر وحمل عليها التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب فى التى بعدها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما تقدم صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها وقد ظهر ان بعد او فى الشعر قال ع او ان يلوم بحاجة لوامها واما وجوب الاظهار مع لام كى اذا وليها لا فلاستكراه اللامين المتوالين واما قول المص لانهم لايدخلون حروف الجر على حرف النفى لاستحقاقها صدر الكلام ففيه نظر لان لا من بينها تدخلها العوامل نحو كنت بلا مال وحسبوا ان لاتكون فتنة والكوفيون جوزوا اظهار ان مع لام الجحود بدلا من اللام وتاكيدا له لان مذهبهم ان اللام هى الناصبة بنفسها ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر ع لقد عذلتنى ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لاسمعا لان اللام عندهم هى الناصبة وليست فى مصدر به وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب اى ماكنت اسمع مقالتها ثم كرر لاسمعا مفسرا للمضمر واعلم ان الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس فى تلك المواضع فلا تعمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه ومنه عسى ان تفعل كذا على رأى كما مر فى المضمرات ونقل ذلك اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما فى تسمع بالمعيدى لاسيما اذا كان فاعلا وقد جاء قوله ع وحق لمثلى يا بثينة يجزع لانه فى الاصل مفعول وقد تنصب مضمرة شذوذا كقوله ع الا ايهذا الزاجرى احضر الوغى يروى رفعا ونصبا

والكوفيون يجوزون النصب فى مثل قياسا قوله ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا فى النهى وكلم المجازاة وهى ان ومهما واذما وحيثما واين ومتى

ومن وما واى وانى واما مع كيفما واذا فشاذ وبان مقدرة هذا ذكر الجوازم مط قوله فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها

وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل ولام الامر المطلوب بها الفعل ولا النهى المطلوب بها الترك اخذ فى التفصيل قوله تقلب المضارع ماضيا قد ذكرنا فى باب المضارع ان بعضهم يقول ان لم تدخل على الماضى فتقلب لفظه الى المضارع وقد جاء لم فى الشعر غير جازم كقوله ع لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وجاءت ايض فى الضرورة مفصولا بينها وبين مجزومها قال ع فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل قوله ولما مثلها يعنى لقلب المضارع ماضيا ونفيه اى نفى الماضى قوله وتختص بالاستغراق اعلم ان لما كما قالوا كان فى الاصل لم زيدت عليها ما كما زيدت فى اما الشرطية وايضا فاختصت بسبب هذه الزيادة باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقد فى ايجاب الماضى فهو يستعمل فى الاغلب فى نفى الامر المتوقع كما تخبر بقد فى الاغلب عن حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب او لما يركب وقد تستعمل فى غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم واختص لما ايض بامتداد نفيها من حين الانتفاء الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع الاندلسى من معنى الاستغراق فيه وقال هى مثل لم فى احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر فيها الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد امس لكن ضرب اليوم واختصت لما ايض بعدم جواز

٥٢

دوات الشرط عليهما فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب فكان ذلك لكونهما فصلا
قوية بين العامل الحرفى او شبهه ومعموله واختصت ايض بجواز الاستغناء بها فى الاختيار عن ذكر المنفى ان دل عليه دليل
نحو شارفت المدينة ولما اى لما ادخلها كما جاء ذلك فى قد التى هى نظيرها قال ع ازف الترحل غير ان ركابنا * لما تزل
برحالنا وكان قد * وقد جاء ذلك فى لم ضرورة كقوله ع احفظ وديعتك التى استودعتها * يوم الاغارة ان وصلت وان لم *

دخول همزة الاستفهام على لم لما

واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهى للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار
بامر يعرفه كقوله تعالى الم نشرح لك والم نربك وقول المتنبى الم تعرفوا منا اليقينا قوله ولام الامر المطلوب بها الفعل يدخل فيها لام
الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة وفتحها لغة وقد يسكن بعد الفاء والواو وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا
وثم ليقضوا وهو مع الفاء والواو اكثر لان اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما
وحرف المضارعة ككلمة على وزن فخذ وكتف فخفف بحذف الكسرة واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما ويلزم اللام
فى النثر فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول نحو لاضرب انا ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف
واما فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند وهما كثيران واما فعل المتكلم كقوله ع قوموا فلاصل لكم وقال تعالى ولنحمل
خطاياكم وهذا اى امر الانسان لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلابد من اللام كما رايت فان كان المامور جماعة بعضهم حاضر
وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا الحاضر وغائب وافعلوا لمن بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال اللام فى المضارع
المخاطب ليفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ بمجموع الامرين نصا على كون بعضهم غائبا كقوله عليه السلام لتاخذوا
مصافكم وفى الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجاء فى النظم حذف هذه اللام فى فعل غير الفاعل المخاطب قال ع محمد تفد نفسك كل نفس * اذا ما خفت
من امر تبالا * واجاز الفراء حذفها فى النثر فى نحو قل له يفعل قال الله تعالى قل لعبادى الذين امنوا يقيموا وانما ارتكب ذلك لاستبعاده
ان يكون القول سبب الاقامة والاولى ان يق فى مثله انه جواب الامر كانه لما كان يحصل اقامتهم للصلوة عند قوله لهم صلوا
جعل قوله كالعلة فى اقامتها وقال بعضهم جزمه لكونه شبيه الجواب كما قلنا فى قوله كن فيكون بالنصب ولو كان كما قال الفراء
لم يختص هذا بجواب الامر ثم اعلم انه كان القياس فى امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايض كالغائب لكن لما كثر استعماله
حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبنى لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لانه لما شابه الاسم بسبب
عروض موازنته له عند زيادة حروف المضارعة فى اوله وقد جاء فى الحديث امر المخاطب باللام نحو لتزره ولو بشوكة وفى
اخر لتقوموا الى مصافكم وهو فى الشعر اكثر قال ع لتقم انت يا ابن قريش فتقضى حوائج المسلمينا * والذى غر الكوفيين حتى قالوا انه
مجزوم والجازم مقدر هو القياس المذكور وايض مجيئه باللام فى الشعر وايض معاملة اخره معاملة المجزوم كما يجئ وايض الحمل على
النهى فانها تعمل فى المخاطب كما تعمل فى الغائب قوله ولا النهى المطلوب بها الترك وهى تجزم بخلاف لا فى النفى وقد سمع عن العرب
الجزم بلا النفى ايض اذا اصلح قبلها كى نحو جئته لا يكن له على حجة ولا يكون ولا منع ان يجعل لا فى مثله للنهى ولا النهى يجئ للمخاطب
والغائب على السواء ولا يختص بالغائب كاللام وقد جاء فى المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا ارينك ههنا لان النهى فى الحقيقة
ههنا هو المخاطب اى لا تكن ههنا حتى لا اراك قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثانى ويسميان

كلم المجازاة

شرطا وجزاء فان كانا مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثانى فالوجهان اعلم ان ام الكلمات الشرطية الجازمة ان ومن ثم قد يحذف
بعدها الشرط والجزاء فى الشعر خاصة مع القرينة قال ع قالت بنات العم يا سلمى وان * كان فقيرا معدما قالت وان * وقد يحذف فى السعة

شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقاء لا نحو قولك ائتني والا اضربك اى وان لا تاتني اضربك وقد يحذف بعد اما الشرطية مع بقاء لا اذا تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك افعل هذا اما لا اى اما لا تفعل ذلك فافعل هذا وعند الكوفيين يجيء ان بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب انما بمعنى اذ لان ان مفيدة للشك تعالى الله عنه والجواب ان ان ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها لا للشك ولو سلمنا ذلك قلنا انه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين وان كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى بضرب من التاويل كقوله تعالى ليبلوكم لما كان التكليف من حيث التخيير في صورة الابتلاء وقال لعلكم تتقون لما كانوا في صورة من يرتجى منهم ذلك وقال يضل من يشاء اى يترك الالطاف لمن يعلم الله انه لا ينفعه ذلك وكذا قال ان كنتم مؤمنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وضده وللارتياب وضده لا بالنسبة الى علم البارى تعالى قوله مهما اختلف فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن فعلى فحقها على هذا ان تكتب بالياء ولو سمي بها لم تنصرف لكون الالف زائدة ولو قيل انها للتانيث لم تنصرف بعد تنكيرها ايضا وقال الخليل هي ما الحقت بها ما كما تلحق بسائر كلمات الشرط نحو متما واما ثم استكره تتابع المثلين فابدل الف ما الاولى هاء لتجانسهما في الهمس وقول الخليل قوى قياسا على اخواتها وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية وفيه بعد اذ لا معنى للكف مع معنى الشرط الا على بعد وهو ان يقال في مهما تفعل افعل انه رد على كلام مقدر كانه قال لك قائل لا تقدر على ما افعل فقلت مه ما تفعل افعل ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب مهمن بمعنى من كما في قوله اماوى مهمن يستمع في صديقه اقاويل هذا الناس ماوى يندم لكان مقويا لمذهب الزجاج وقد جاء مهما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره مهما لى الليلة مهما ليه اودى بنعلى وسربالية ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال تعالى مهما تاتنا به من اية وقال الشارح ومهما وكلت اليه كفاه وقد جاء ما ومهما ظرفى زمان تقول ما تجلس اجلس ومهما تجلس اجلس اى ما تجلس فيه من الزمان اجلس فيه واما اذما فهو عند سيبويه حرف كان ولعله نظر الى ان لفظة ما تدخل على اذ اسم ان فيه معنى الشرط وهى للمستقبل وان دخلت على الماضى كان فتصير جازمة معها فكيف باذ الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضى فاذما عنده غير مركبة وقال السيرافى ما علمت احدا من النحاة ذكر اذما غير سيبويه واصحابه ويستشهد سيبويه ببيتين احدهما قوله اذ ما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمأن المجلس والاخر قوله اذما تريني اليوم ازجى ظعينتى اصعد سيرا في البلاد وافرع وقال بعض النحاة اصلها اما وهو لا يجيء الا بنون التاكيد بعده كقوله تعالى اما ترين فلما كان ينكسر البيت بالنون غير ضرورة اما بقلب الميم الاولى دالا ولا يتم له هذا في قوله اذما دخلت وقال المبرد اذما باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرط والجزم كما في حيث فانها صارت بما بمعنى المستقبل وجازمة واما الاعتراض باذا ما فلا يلزم اذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم بلا مرجح الا ترى ان حيث مثل اذا متضمن لمعنى الشرط بل اذا اقعد فيه وتجزم حيث مع ما دون اذا واما حيثما فنقول ما فيها كافة لحيث عن الاضافة لا زائدة كما في مهما واما وذلك ان حيث كانت لازمة للاضافة فكانت مخصصة بسبب المضاف اليه فكفتها ما عن طلب الاضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط وانما وجب ابهام كلمات الشرط لانها كلها تجزم لتضمنها معنى ان التي هي للابهام فلا تستعمل في الامر المتيقن من المقطوع به لا يقال مثلا ان غربت الشمس او طلعت فجعل العموم في اسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا والشرط بعد هذه الاسماء ايضا كالشرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذه الكلم العامة معنى ان اذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا في من ضربت ضربت ان ضربت زيدا ضربته وان ضربت بكرا ضربته الى ما لا يتناهى وكذا ما ومتى وسائر اخواتها ويجوز اتصال ما الزائدة

٣٢٥

بلن وای وایان واین ومتی وامافی حیثما واذ ما کانئذ کما ذکرنا وقد اختلف فی العامل فی الشرط والجزاء فقال السیرافی العامل
فیهما کلمة الشرط لاقتضائها الفعلین اقتضاء واحدا وربطها الجملتین احدیهما بالاخری حتی صارتا کالواحدة فهی کالابتداء العامل
فی الجزئین وکظننت وان واخواتها لاقتضائها لهما وذهب الخلیل والمبرد الی ان کلمة الشرط تعمل فی الشرط وهما معا یعملان فی الجزاء
لارتباطهما معا وصیرورتهما کشیء واحد وحرف الشرط ضعیف لایقدر علی عملین وهذا کما قیل ان الابتداء والمبتدء یعملان فی الخبر
واجیب عن ضعف الحرف عن عملین بان ذلك یجوز اذا اقتضی شیئین کان وما ولا وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة
والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الاداة عن عملین والشرط طالب للجزاء فلایستغرب عمله فیه واجیب باستغراب عمل
الفعل الجزم وقال الکوفیون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار کما انه جر بالجوار فی قوله ع کبیر اناس فی بجاد مزمل
والجزم اخو الجر ولیس بشیء لان العمل بالجوار للضرورة وایضا ذلك عند التلاصق و یجزم الجزاء مع بعده عن الشرط ویجزم بدون
الشرط وقال المازنی الشرط والجزاء مبنیان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشترکین مختصین وهو قریب علی
ماذکرنا قبل وکلمة ان لاصالتها فی الشرطیة وکونها ام الباب جاز ان تدخل اختیارا علی الاسم بشرط ان یکون بعده فعل نحو
ان زید ضرب وان زیدا ضربت وکذلك فی لو فی نحو لو انتم تملکون بخلاف سائر کلمات الشرط فانه لایجوز ذلك فیها الا فی الضرورة
قال ع فمتی واغل ینبهم یحیوه ویعطف علیه کاس الساقی وقال ع اینما الریح تمیلها تمل وقال ع ومن نحن نؤمنه یبت وهو
آمن وذلك کما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة الاستفهامیة لما کانت اصلا فی الاستفهام وسواء ههنا ولی ذلك الاسم فعل نحو ازید
ذهب اولا نحو ازید ذاهب ولم یجز ذلك فی سائر کلمات الاستفهام اذا کان بعد ذلك الاسم فعل نحو متی زید تلقی او تلقاه ومن
زید ضربه ومتی زید خرج وهل زیدا ضربت او ضربته الا اضطرارا فان لم یکن بعد ذلك الاسم فعل نحو متی زید خارج وهل زید
ذاهب جاز وحق الفعل الذی یکون بعد الاسم الذی یلی ان وما تضمن معناها من الاسماء ان یکون ماضیا سواء کان ذلك الاسم
مرفوعا او منصوبا نحو ان زید ذهب وان زیدا لقیت او لقیته وقد یکون مضارعا علی الشذوذ نحو قوله ع یثنی علیك وانت اهل ثنائه
ولدیك ان هو یستزدك مزید وقوله ع اینما الریح تمیلها تمل وانما ضعف مجیء المضارع لحصول الفصل بین الجازم مع ضعفه وبین معموله فان کان ذلك
الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر یفسره ذلك الفعل الظاهر ولایجوز کونه مبتدأ لامتناع ان زید لقیته الا ما حکی
الکوفیون فی الشاذ ان منفس اهلکته وهو ایضا عندهم لیس مبتدأ بل هو مرفوع بمقدر یفسره الفعل الناصب ای ان هلك او اهلك
کما مر فی المنصوب علی شریطة التفسیر وذهب بعض الکوفیین الی ان رفعه علی الابتداء لکنه مبتدأ یجب کون خبره فعلا لطلب
کلمة الشرط الفعل سواء ولیها اولا ونقل عن الاخفش ایضا فی مثله انه مبتدأ لکن العامل عنده فی المبتدأ هو الابتداء وعند الکوفیین
الخبر والضمیر فی الخبر کما تقدم فی باب المبتدأ وان کان ذلك الاسم منصوبا فان کان الفعل بعده مشتغلا بضمیره او متعلقه فهو
عند البصریین منصوب بالمقدر وعند الکوفیین بالظاهر کما مر فی المنصوب علی شریطة التفسیر وان لم یشتغل ذلك الفعل
بضمیره ولا متعلقه نحو ان زیدا ضربت فهو ایضا عند الکوفیین منصوب بالظاهر وعند البصریین بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم
من قوة طلب کلمة الشرط للفعل حتی لم یجز الفصل بینهما لفظا الا فی لفظ ان لکونها ام الباب ولم یجز ان یدخل کلمة الشرط علی
اسم لا فعل بعده کما جاز ذلك فی کلم الاستفهام وعند البصریین حکم المنصوب والمرفوع المتقدمین علی جواب الشرط حکمهما متقدمین
علی الشرط فیجوز عندهم ان قمت زید یقم وان لم یأتنی زیدا اضرب فهما معمولان لمقدرین یفسرهما جواب الشرط اما الکوفیون
فلایجوزون جزم جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذی هو اجنبی من الشرط

٤٢٦

وقوع کلمة الشرط

في تقديم معمول الشرط على اداته

اما لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا يعد فصلا اما نعا من الجوار نحو ان يضربني زيد اضرب فان تقدم المنصوب فالفراء يمنع ايضا
جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع للعلة المذكورة والكسائي يفصل الفاصل فان كان ظرفا للجزاء الغوا جزم الجزاء لانه كلا فصل نحو ان
تاتني اليوم غدا آتك وان تاتني اليك اقصد وان لم يكن ظرفا لم يجز للعلة المذكورة واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي
وللخيل ايام فمن يصطبر لها ويعرف لها ايامها الخير يعقب والقصيدة مكسورة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتدأ فيجب اذن
رفع المضارع اتفاقا وتصدير المبتدأ بالفاء نحو ان قمت فزيد يقوم وكذا الاكثر تصدير المنصوب بالفاء فيرتفع المضارع اتفاقا
نحو ان ضربتني فزيدا اضرب ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزاء نحو ان تاتني والله
آتك وان تاتني غفر الله لك آتك وان تاتني يا زيد آتك وان تاتني ولا فخر اكرمك ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول
الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب يضربك وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيدا ان جئتني اضرب بالجزم بل انما تقول اضرب
مرفوعا فيكون الشرط متوسطا او زيدا اضرب دالا على جزائه اي ان جئتني فزيدا اضرب وعلة ذلك كله ان لكلمة الشرط صدر
الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا زيدا ان جائك فاكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان ما لا ينصب بنفسه لا يفسر
واما اذا قلت زيد اذا جائك تضرب او تضربه وزيدا حين جائك تضرب او تضربه فان لم تجر اذا وحين مجرى كلمات الشرط
بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك زيدا يوم الجمعة تضرب وتضربه فنصب زيد اولى اذا لم يشتغل الفعل بالضمير لقبح زيد ضربت على
تاويل ضربته فان قيل اليس يكفي الضمير في اذا جائك وحين جائك قلت لو لم يكن الفعل واقعا على زيد نحو زيد حين جائك
تضرب عمرا لكفى لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الخبر في الحقيقة كان اظهار الضمير فيه اولى واما اذا اشتغل الفعل بالضمير
فرفع زيد اولى لما تبين في المنصوب على شريطة التفسير ان زيد زرته بالرفع اولى من النصب وان اجريت اذا وحين مجرى
كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغل تضرب اذن بالضمير اولى ان كان واقعا على زيد لان جواب
الشرط هو الخبر في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا يعتبر الضمير الذي فيه فقولك زيد ان جائك فاكرمه اولى من فاكرم وان كان
واقعا على غير المبتدأ من حيث المعنى نحو زيد ان جائك فاكرمني او اذا جائك فاكرمني كفى الضمير في الشرط واما الكوفيون فجوزوا
تقديم جزء المجزوم على اداة الشرط قالوا لان حق الجواب التقديم فنحو ان تضرب اضرب كان عندهم في الاصل اضرب ان
تضرب فلما تاخر الجواب انجزم على الجوار قالوا والدليل على ان مرتبته التقديم قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان
يصرع اخوك تصرع رفع الجواب مراعاة لاصله من التقديم ورد بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الاداة لان الجزاء من حيث المعنى
لازم كما مر في الظروف المبنية ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقولك تصرع ضرورة اما على حذف الفاء كقوله من يفعل
الحسنات الله يشكرها وقوله هذا سراقة للقران يدرسه والمرء عند الرشى ان يلقها ذيب وقوله فاني متى اشرف الى الجانب
الذي به انت من بين الجوانب ناظر فانه لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر الا ضرورة فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال
فكريم اي فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ واما تعليقه بين القسم وجوابه نحو والله ان جئتني لاكرمنك
فسيجئ وانما جاز تعليق اذا مع شرطه بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى انما قولنا لشئ اذا اردناه ان نقول له كن فيكون
فلعدم عراقة اذا في الشرطية واما على التقديم والتاخير للضرورة اي انك تصرع ان يصرع اخوك ويجوز ان يكون البيتان
المذكوران هكذا واما تقديم معمول الشرط على اداته فاجازه الكسائي دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث
المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا لان للشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض عنه وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ

ايضا لم يجزم ولم يصدر بالفاء فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا انما يجزم على الجوار اذا تأخر عن الشرط وذلك نحو ان ضربتني
فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا الحكم بالاقرار في قولك لك علىّ الف درهم
ان دخلت الدار وعند البصرية ايضا لا يقدّر مع هذا المتقدم جواب آخر للشرط وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم يغني عنه فهو مثل
استجارك المذكور الذي هو كالعوض عن المقدر اذا ذكرت احدهما لم تذكر الآخر ولا يبعد عندي ان يقال هذا المقدم هو الجواب الذي
كان مرتبته التأخر عن الشرط تقدم على اداته لانه لو كان هو الجواب لوجب جزمه ولزم الفاء في نحو انت مكرم ان اكرمتني واجاز
ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد فمرتبة الجزاء عند البصرية بعد الشرط وعند الكوفية قبل الاداة كما مر وقد
يدخل الواو على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا تدخل الا اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن
الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني فالشتم بعيد من اكرامك الشاتم وضده وهو المدح اولى بالاكرام وانسب
وكذا تقول اطلبوا العلم ولو بالصين والظاهر ان الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط
بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات كقوله ع فانت طلاق والطلاق الية وقوله ع ترى كل من
فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله ع انا سيد ولد آدم ولا فخر فتقول في الاول زيد وان كان غنيا بخيل وفي الثاني
زيد بخيل وان كان غنيا وجواب الشرط في مثله مدلول الكلام اي ان كان غنيا فهو بخيل فكيف اذا افتقر والجملة كالعوض عن الجواب
المقدر كما تقرر ولو اظهرته لم تذكر هذه الجملة المذكورة ولا الواو الاعتراضية لان جواب الشرط ليست جملة اعتراضية وقال الخبري
هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذي قلنا انه هو الاولى بالجزاء المذكور والتقدير عنده زيد
ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فبخيل وقد تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة لكنه يلزمه ان يأتي
بالفاء في الاختيار فتقول زيد وان كان غنيا فبخيل لما تقدم من ان الشرط لا يلغى بين المبتدأ والخبر اختيارا واما على ما اخترنا من
كون الواو اعتراضية فيجوز لان الاعتراضية تفصل بين اي جزئين من الكلام كانا بلا تفصيل اذا لم يكن احدهما حرفا وعن الزمخشري
ان الواو في مثله للحال فيكون الذي هو كالعوض عن الجزاء عاملا في الشرط نصبا على انه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم في متى
النصب على انه ظرفه ومعنى الحال والظرف متقاربان ولا يصح اعتراض الخبري عليه بان معنى الاستقبال الذي في ان
يناقض معنى الحال الذي في الواو لان حالية الحال باعتبار عامله مستقبلا كان العامل او ماضيا نحو اضربه غدا مجردا وضربته
امس مجردا واستقباليتها باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما واعلم انه اذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى فالشرط
لا يكون اذن الا ماضيا لفظا او معنى نحو اضربك ان ضربتني واضربك ان لم تعطني وانما ذلك حتى لا يعمل الاداة في الشرط لفظا
كما لا يعمل فيما هو كالجزاء عند البصرية او ما هو جزاء عند الكوفية وقد يجيء في الشعر مضارعا نحو آتيك متى تأتني انشد سيبويه فقلت
تحمّل فوق طوقك انها ٭ مطبّعة من يأتها لا يضيرها ٭ كانه قال لا يضيرها من يأتها كقوله ع والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب اي المرء
ذئب على احد التقديرين فان تقدم ما هو الجواب معنى على الظروف الزمانية او المكانية من كلمات الشرط كمتى واذما وايان
واين وحيثما وانى فلا شبهة في تضمنها للشرط اذ لا يصلح للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام في هذه الكلمات الصالحة
لهما واما ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة ايضا نحو من وما واي فان جاء بعدها ماض احتمل عند سيبويه كونها موصولة
وشرطية نحو آتي من اتاني فان كانت موصولة فمنصوبة بالفعل المتقدم وان كانت شرطية فمبتدأة والخبر مختلف فيه كما ذكرنا
في باب المبتدأ والتقدير من اتاني آته ولا محل للفعل الذي بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة وهو في محل الجزم ان كانت شرطية

وابن السراج قطع بكونها موصولة عملا بالظ لان جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزاء عند البصرية وجعل المتقدم كالعوض عنه
وان جاء بعدها مضارع نحو اتى من ياتنى فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح فيجزم المضارع وذلك لما تقدم من
ان الشرط يكون ماضيا فى الاختيار اذا تقدم ما هو جوابه معنى وان جئت بالظروف قبل من وما واى على تقدير اضافة الظروف
الى الجمل فالواجب كما ذكر سيبويه جعلها موصولة سواء ولى الكلم المذكورة ماض نحو اتذكر اذ من اتانا اكرمناه او مضارع نحو
اتذكر حين ما تفعل افعل وقد يجوز فى ضرورة الشعر جعلها شرطية قال لبيد على حين من يلبث عليه ذنوبه يجد فقدها اذ
المقام تداثر فان قيل لم جاز الجزم فى السعة فى نحو غلام من تضرب اضرب ولم يجز فى نحو اتذكر اذ من ياتينا نكرمه واذ مضاف الى
ما بعده كما ان الغلام كذلك قلت لان غلام اتحد بكلمة الشرط بسبب اضافته اليها فصارا كلمة واحدة فيها معنى الشرط اذ سرى معنى الشرط
من المضاف اليه الى المضاف فلذا لم يلزم تصدر المضاف واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى من وهو فى الحقيقة مضاف الى مضمون
تلك الجملة كما مر فى الظروف المبنية وذلك المضمون ههنا مصدر نكرمه واقعا على معنى من اى اتذكر وقت اكرامنا من ياتينا
فلم يصر مع من ككلمة الواحدة ولم يكتسب منه معنى الشرط اذ ليس مضافا الى من كما كان غلام مضافا اليه فلذا لم يلزم تصدره اذ كما
لزم تصدر غلام بل هو معمول لتذكر المقدم عليه فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا تسقط عن التصدر بتقدم اذ عليه فان قلت
فمن مع دخول اذ عليه فى صدر الكلام ويكفى كلمات الشرط والاستفهام كونها فى صدر كلام ما نحو زيد من يضربه اضربه
وجاءنى التى من يضربها اضربه قلت قد مر فى باب المبتدأ ان كلمة الشرط والاستفهام لا تتقدم عليها ما يصير من تمام جملتها
اذ اثر فى تلك الجملة وزاد فى معناها شيئا وزيد ههنا شرحا فاقول لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امرين
احدهما ان يتصل بتلك الكلمات بلا فصل والثانى ان يحدث فى الجملة التى هى من تمامها معنى من المعانى وذلك كان وكان
وظن واخواتها وما النفى لا تقول ما من تضرب اضرب وما ان تقعد نقعد واما لا فليست كما لانها تلغى فى اللفظ نحو كنت
بلا مال ومررت برجل لا كريم ولا شجاع فلذا تقول لا من يعطك نعطه ولا من يكرمك نكرمه وكذا تقول لا ان اتيتنا اثبناك
اعطيتنا ولا ان قعدنا عندك سالت عنا والظروف المضافة الى الجمل لا شك فى احداثها فى الجمل معنى وهو تصييرها بمعنى المصدر
فلا يبقى كلمة الشرط فى الحقيقة فى صدر الكلام لان المصدر مفرد وليس الصلة وخبر المبتدأ كذا فان قيل خبر المبتدأ ايضا اذا كان جملة يصير
بسبب المبتدأ فى تقدير المفرد قلت لا نسلم وما الدليل على ذلك فان هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها بلا برهان عليها قطعى سوى
انهم قالوا الاصل هو الافراد فيجب تقديرها بالمفرد وهم مطالبون بان اصل خبر المبتدأ الافراد بل لو ادعى بان الاصل فيه الجملة
لم يبعد لان الاخبار بالجمل اكثر وكونها فى محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل يكفى فى تقدير الاعراب فى الجمل وقوعها موقعا يصح
وقوع المفرد فيه وتقول ما انا ببخيل ولكن ان تاتنى اعطك لان لكن لا تغير معنى الجملة التى بعدها بل هى لاستدراك ما قبلها كما يجئ
فى الحروف المشبهة بالفعل قال ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم ارفد وما قوله وماذاك ان كان ابن عمى ولا اخى
ولكن متى ما املك الضر انفع برفع انفع لان القوافى مرفوعة فعلى التقديم والتاخير لضرورة الشعر كما مر فى قوله انك ان يصرع اخوك
تصرع ومتى شرطية بلا شبهة فيجزم املك اذ لا يجئ موصولة كما من واى واما اذا المفاجاة فيصح مجئ ما ومن واى شرطية بعدها
نحو مررت به فاذا من ياتيه يعطه كما يجوز فاذا من ياتيه يعطيه على ان من موصولة وذلك لان اذا المفاجاة لا تغير ما بعدها عن معناه
على الصحيح اذ ليست مضافة اليه اما عدم وقوع نحو متى واين من الظروف بعدها فلاختصاصها بالجملة الاسمية ومن كان مذهبه ان
اذا المفاجاة مضافة الى الجمل بعدها يلزمه ان لا يجيز وقوع كلمة الشرط بعدها الا على اضمار المبتدأ بعدها اى فاذا هو من ياته يعطه

المضاف

فيجب ذكر صدارة كلمات الشرط والاستفهام

٤٢٩

عنك

لط

الرفد بالفتح الاعانة وكذا الاسترفاد والاستعانة من سره

لما ذكرنا فی امتناع اتذکر اذمن یاتنا نکرمه والاضمار بحیس بعد اذا المفاجاة الا تری الی حذف الخبر فی مثل خرجت فاذا السبع واما
اما فان کان بعدها من او ما او ای وبعدها فعل مضارع فانه یقبح جعلها شرطیة لان الجواب لاما دون کلمة الشرط التی بعدها کما
یجئ فی حروف الشرط ویقبح جزم الشرط مع انه لا جواب له ظاهرا کما قلنا فی اتیك ان تاتنی فالاولی جعلها موصولة نحو اما من
یاتینی فانی اکرمه وان کان بعدها ماض جاز جعلها شرطیة وموصولة نحو اما من اتانی فانی اکرمه قال تعالی واما ان کان من
المقربین فروح وریحان و لا تکون بعدان لنواسخ کان واخواتها وظن واخواتها وهل الا موصولة لتاثیرها معانی فیما بعدها وکان قیاس همزة
الاستفهام ان لا تدخل علی کلمات الشرط لکن لها فی الاستعمال سعة الا تری الی دخولها علی الواو والفاء وثم فجاز امن یضربك فاضربه
واین لقیته شتمته فان قدرت فی کان ضمیر الشان جاز دخولها علی کلمات الشرط وکذا لو حذفت ضمیر الشان بعد ان علی قبح فیه کما
یاتی فی الحروف المشبهة بالفعل کقوله ان من لام فی بنی بنت حسان المه واعصه فی الخطوب وذلك لان کلمة الشرط لم تل اداة
تلك النواسخ فی الحقیقة وکذا جاز کون المعمول الثانی لهذه النواسخ جملة مصدرة بکلم الشرط نحو کان زید من یضربه اضربه
ولو قدمت ههنا الجزء الثانی علی الاول فقلت کان من یضربه اضربه زید لم یجز لانه ولی اداة الشرط المؤثر فی الجملة واما قولك
علمت ایهم زید وعلمت ازید فی الدار ام عمرو فقد ذکرنا الاعتذار عنه فی باب المبتدأ واعلم ان الجزاء یحذف عند قیام القرینة
یقال ان اتیتنی اکرمك فتقول وانا ان اتیتنی وکذا فی لو قال تعالی ولو ان قرانا سیرت به الجبال الایة واذا حذف جواب
اداة الشرط الجازمة فالواجب فی الاختیار ان لا ینجزم الشرط بل یکون ماضیا لفظا او معنی نحو ان لم افعل لئلا یعمل الاداة فی الشرط
کما لم تعمل فی الجزاء قوله فان کانا مضارعین والاول یعنی او کان الاول مضارعا والثانی غیر مضارع نحو ان تزرنی زرتك او فانا
مکرم فان کانا مضارعین فهما مجزومان لا غیر واما قوله انك ان یصرع اخوك تصرع فقد تقدم الجواب عنه وان کانا ماضیین
فهما مبنیان فی محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان کان الاول مضارعا والثانی ماضیا فالاول مجزوم ومثله قلیل لم یات فی الکتاب العزیز
وقال بعضهم لا یجئ الا فی ضرورة الشعر قال من یکدنی بسیئ کنت منه کالشجی بین حلقه والورید والاجود کونهما مضارعین تطبیقا للفظ
بالمعنی ثم کونهما ماضیین لفظا نحو ان ضربتنی ضربتك او ماضیین معنی نحو ان لم تضربنی لم اضربك او احدهما ماضیا لفظا
والاخر معنی نحو ان ضربتنی لم اضربك وان لم تضربنی ضربتك وان تخالفا ماضیا ومضارعا فالاولی کون الشرط ماضیا والجزاء
مضارعا کقوله تعالی من کان یرید الحیوة الدنیا وزینتها نوف وعکسه اضعف الوجوه نحو ان تزرنی زرتك لان اداة الشرط
اذن تؤثر فی الفعل الابعد بنقله الی معنی المستقبل من غیر ان تؤثر فی الاقرب شیئا بغیر المعنی ویجوز تخالف الشرط ومعطوفه
مضیا واستقبالا نحو ان زرتنی وتکرمنی وان تزرنی واکرمتنی والاولی توافقهما کالشرط والجزاء وکذا فی الجزاء نحو ان زرتنی
اکرمتك واعطك وان زرتنی اکرمك واعطیتك واذا ذکر بعد الشرط فعل لیس من ذیوله ای لا یکون مفعولا ثانیا للشرط نحو
ان جئتنی اعطك او صلة نحو ان تضرب الذی اضربه یضربك او صفة نحو ان تضرب رجلا اضربه یضربك فاما ان یتفقا لفظا ومعنی
نحو ان تزرنی تزرنی احسن الیك فیجب جزمه لکونه توکیدا لفظیا واما ان یختلفا لفظا ومعنی نحو ان تاتنی تسال احسن الیك
فیجب رفعه حالا وان جاز ان یکون مفعول الشرط بتقدیر ان نحو ان تامرنی اذهب اطعك ای تامرنی بان اذهب فهو منصوب المحل علی انه مفعول
واما ان یتفقا معنی لا لفظا نحو ومن یفعل ذلك یلق اثاما یضاعف فهو بدل من الاول واما ان یتفقا لفظا ومعنی نحو ان تضرب تضرب
تضرب ای تسیر وحکمه حکم المخالف للاول لفظا ومعنی وکذلك الحکم ان جاء الفعل بعد الجواب فالمتفقان لفظا ومعنی نحو ان تاتنی تاتنی
احسن الیك احسن والمختلفان لفظا ومعنی نحو ان زرتنی اکرمك اسرع والمختلفان لفظا لا معنی نحو ان تعبث الی انك اسرع والمختلفان

معنى لا لفظا نحو ان تاتنى اضرب اضرب اى اسير وان جاء مع المتوسط واو او فاء او ثم فالوجه الجزم وللك النصب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا فى فاء السببية وواو الجمعية وكذا فى الفعل المتاخر ويضاف الى ذلك فى المتاخر جواز استينافه ايضا نحو ان تقم اقم فاحسن اليك او واحسن فيكون النصب على السببية والجمعية والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اى فانا احسن اليك قال ابن السراج اذا قلت تجهد ان تامر بالمعروف فعطفت فعلا عليهما فان كان من شكل الاول رفعته لا غير نحو تجهد ان تامر بالمعروف وتوجر عليه وان كان من شكل الثانى نحو تجهد ان تامر بالمعروف وتنه عن المنكر فلك فيه اى فى المعطوف ثلثة اوجه الجزم على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستيناف وان عطفت ما يصلح للاول والثانى نحو تجهد ان تامر بالمعروف وتشكر ففيه اربعة اوجه الرفع على وجهين على العطف على الاول وعلى الاستيناف والنصب على الصرف والجزم عطفا على الثانى قوله وان كان الثانى فالوجهان اى ان كان الثانى اى الجزاء مضارعا والشرط ماضيا ففى ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثانى اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم فى الجواب للجوار فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب وعند النحاة الرفع فى ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه فى نية التقديم واما لنية الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا فى حال السعة والاولى ان يقال تغير عمل ان وضعفت فى هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة الماضى بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل فى الشرط لم تعمل فى الجزاء فيكون الاداة جازمة لشئ واحد وهو الشرط تقديرا كما يجزم سائر الجوازم عملا واحدا كلم ولما ولام الامر ولا النهى وهكذا يقول المبرد فيما تقدم عليها ما هو الجزاء معنى يقول هو جزاء غير معمول فيه وذلك لضعفها عن العمل فى المتقدم عليها فثبت انها قد تنعزل عن جزم الجزاء بشيئين بكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وبكون الجواب مقدما وهذا عن المبرد واما الكوفيون فيقولون انما لم ينجزم الجواب المتقدم لانه انما يجزم عندهم للجوار

قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او تقديرا لم يجز الفاء واذا كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفاء اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معناه اولا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشئ من الحروف لشدة طلبها للافعال بل يجئ مضارعا مصدرا من جملتها بلا او لم اما لا فلانها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل نحو جئت بلا مال واما لم فلانها لتغييرها معنى المضارع الى الماضى صارت كجزئه مع قلة حروفها واما لما اختها فكثيرة الحروف ولا يصدر الماضى شرطا بلا فلا يجوز ان لا ضربت ولا شتمت لقلة دخولها فى الماضى فعلى هذا لا تقول ان لا استفعل وان لن تفعل وان ما تفعل وان قد فعلت وان قد تفعل وان ما فعلت ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان تجعل الخبر الذى يليها مفروض الصدق واما فى الماضى نحو لو جئتنى اكرمتك او فى المستقبل نحو ان زرتنى اكرمتك واما الجزاء فليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت حر ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعها اسمية وفعلية مصدرة باى حرف كان فنقول ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحيته وقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابطة بينهما واولى الاشياء به الفاء لمناسبة للجزاء لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذا فى خفتها لفظا واما اذا فاستعمالها قبل الاسمية اقل من الفاء لثقل لفظها وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى الفاء وذلك لتاويلها بان وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء ومتهجم عليه فثبت بهذا ان الجزاء ان كان جملة طلبية كالامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب مقارنتها لعلامة الجزاء وكذا اذا كانت انشائية كنعم وبئس وكل ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية سواء تصدرت بالحرف نحو من يضلل الله فلا هادى له وان تعذبهم فانهم عبادك او لا نحو ان جئتنى فانت مكرم واما

عدم ذكر الفاء فى الجزاء اذا كان ماضيا بغير قد

٤٣١

قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فلتقدير القسم كما يجيء في بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان
حجتهم مثله اى بتقدير القسم ويجوز ان يكون اذ لمجرد الوقت من دون ملاحظة الشرط كما لم يلاحظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم
البغي هم ينتصرون وقوله اذا ما غضبوا هم يغفرون وقد يحذف علامة الجزاء ضرورة في موضع اللزوم كقوله ع من يفعل الحسنات
الله يشكرها + وروى من يفعل الخير فالرحمن يشكره فلا ضرورة اذن واجاز الكوفية حذف العلامة اختيارا استدلالا بقوله تعالى
اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع وهي شاذة ويجب الفاء ايضا في كل فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع فيجب في
الماضي مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت او مصدرا بما
او لا نحو ان زرتني فما اهنتك وان زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك وفي المضارع مصدرا بلن وسوف والسين وما هذا كله لان
هذه الاشياء لم تقع شرطا فلا تقع ايضا جزاء الا مع علامة الجزاء بقي الماضي غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر والمصدر بلا او لم
اما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر بلم فلا يدخلهما الفاء اصلا نحو ان ضربتني ضربتك او لم اضربك لان لهما مع مناسبتهما لفظا
للشرط على ما بينا تعلقا بكلمة الشرط معنويا وذلك بانقلابهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا اذن الى العلامة بقي المضارع المجرد
والمصدر بلا فنقول يجوز فيهما الفاء وتركه اما الفاء فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا
كما اثرت في فعلت او لم افعل واما تركه فلتقدير تاثيرها فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم في المضارع ان
لا صالحة لها على الصحيح فالاداة خلصتهما للاستقبال وهو نوع تاثير قال تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقال فمن يؤمن بربه
فلا يخاف بخسا وقال ابن جعفر يجوز دخول الفاء وتركه في لم ولم يثبت وقال تعالى في المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا وقال ومن عاد فينتقم
الله منه مذهب سيبويه تقدير المبتدأ في الاخير ليكون جملة اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه قال ابن جعفر مذهب سيبويه
اقيس اذ المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر مبتدأ لم يدخل عليه الفاء وما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط
هذا التوجيه المذكور للاقيسية وان ثبت نحو قولك ان غبت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ
الا ضمير الشان ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وبعد ان واخواتها للضرورة واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت
الجملة فعلية او اسمية لم يدخل الفاء لان الهمزة من بين جميع ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على
اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك اتكرمني كانك قلت ائن اكرمتك تكرمني قال تعالى ارايت ان كذب وتولى الم يعلم ويجوز
حمل كلمات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال تعالى ارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وقال ارايتم
ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها في الاستفهام قال تعالى ارايتم ان كنت على
بينة من ربي واتاني منه رحمة فمن ينصرني وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني والمص قال وقد احسن مع ان على بعض ما ذكره كلاما انما يدخل
الفاء اذا لم يؤثر الاداة من حيث المعنى في الجزاء معنى ويعني بالتاثير تخليصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا
فتدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن لتمحضه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الانشائية لتجردها عن الزمان
وفي الطلبية لتمحضها للاستقبال وتدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة لان اذن متمحض
للماضي وذلك لان قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما تاكد ورسخ لم ينقلب ولم ينقلع عن مكانه قد جاء
قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال قال ح انما دخل على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على
ماذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفي فقال ان لا ان كانت للاستقبال فقد تجرد للنفي نحو جئت بلا مال فيكون

الاداة اثرت في الفعل المضارع بلا تخصيصا للاستقبال ولن لم يجرد للنفي افادت الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان
على قياس ما قال جواز عدم دخولها في الاسمية نحو ان جئتني فانت مكرم لان الاداة اخصت بتضمن الاسمية بالاستقبال ثم اعلم
ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله ان كنت قلته وان كان قميصه
وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي يستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط وذلك لانه يدل على الزمن الماضي
ومطلق الحدث الذي يعلم تخصيصه من خبره نحو كان زيد قائما فمطلق الحدوث لا يستفاد من غيره لانه يدل على تعيين الحادث
ويحيل تعيين الحادث من دون مطلق الحدوث بمعنى كان زيد قائما في الزمن الماضي زيد قائم فكان مدلوله هو الزمن
الماضي فقط ومع النص على المضي لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة لان
صار يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه وكذا باقيها ثم ان كان اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي نحو ان كنت
قلته وان كان قميصه وقد يكون محقق الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل وقد يستعمل الماضي في الشرط محقق الوقوع
وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان كقوله ع اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا نحو قولك انت وان اعطيت مالا
بخيل وانت وان صرت اميرا لا اهابك وقال المصنف التقدير ان ثبت حز اذن اذنيه ليكون الشرط مستقبلا وليس بشيء
لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت الثابت وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا نحو ان كنت غدا جالسا فاتني
نظرا الى ذلك الحدوث المطلق دون الزمن العارض في جميع الافعال بسبب الصيغة الطارية على جوهر الكلمة وكون كان
للشرط في الماضي مذهب للمبرد وهو الحق بدليل قوله تعالى ان كنت قلته قال ابن السراج انا لا اقول هذا ولكن اقول ان المعنى
ان اكن قلته وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما يجري يوم القيمة وكون عيسى قائلا ذلك او غير قائل انما هو في الدنيا
وابطله ايضا التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف اكافيك اليوم وقوله ان كان قميصه قد ظاهر في الماضي قوله
ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء الشرط ان لا يكون الاسمية طلبية وقد ذكرنا قبل لم قامت مقام الفاء واي مناسبة
بين معنييهما قوله وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر
تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء
يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي لان غير النفي منها طلب والنفي خبر محض والطلب اظهر في تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده
ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم به عليه وحامله على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه تقول
ضرب زيد او ما ضرب زيد اذا قصدت افهام المخاطب ضرب زيد او عدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبي فيكون المطلوب مقصودا
للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا
ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المط جوز المخاطب كون ذلك المط مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك
غلب على ظنه كون المط مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا
واما الخبر فانه اذا ورد حمل المخاطب على انه انما تكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود لنفسه او لغيره اذ قد يخبر بشيء مع ان
ذلك الشيء غير مقصود للمخبر كقولك يضرب زيد معرضا اهنتك لضربه فلو جئت ايضا بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه لم يتبادر
فهم المخاطب الى انه جزاء اذ ذلك في الطلب انما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب مقصود اما للذاته او لغيره ومع ذلك الغير فالاولى
ان يكون له فلما تقرر ان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء بعده معنى الشرط جاز لك ان تحذف فاء السببية وتجزم به الجزاء كما تجزم

في ذكر المواد التي يقدر ان فيه
٢٣٣

بان وانجزام الجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعده ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناه فعلا واحدا ثم اعلم انه يجيء جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك وكفيك اوشرعك ينم الناس واتقى الله امرء فعل خيرا تثبت عليه وكذا اسماء الافعال نحو صه ونزال والامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج وانما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الاشياء التي فيها معنى الامر بعد الفاء بل وجب للنصب صريح الامر والنهي عند غير الكسائي بخلاف الجواب المجزوم فانه لم يشترط التصريح قبله بالامر والنهي اتفاقا لان فاء السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ع ولم تدر ما جزع عليك فتجزع ومع الرفع يضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع محتمل والنصب نص فيها وقد تقدم ان الامر والنهي وسائر الاشياء الثمانية مشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها فهي اذن مقوية لمعنى السببية في الفاء فاريد ان يكون قبل الفاء صريح الامر العريق في الامرية حتى ان ضعف دلالة السببية في الفاء بان يرتفع الفعل بعدها كان صريح الامر قبلها اشد تقوية لسببيتها مما هو محمول على الامر من اسم الفعل وغيره واما الجزم فهو نص في السببية فلا يضعف معناها معه فلم يحتج الى صريح الامر بل يكفي معناه وقيل في قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم الى قوله يغفر لكم ان يغفر جواب لقوله تؤمنون لانه بمعنى آمنوا وليس بجواب هل ادلكم لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا منع من ان تقول هو جواب به كما مر في لام الامر في قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا وقال المبرد في مثله ان يقيموا جواب اقيموا مقدرا اي قل اقيموا يقيموا وليس بشيء لانه مثل كن فيكون على قراءة ابي عمرو وفيه من التكلف ما فيه هذا كله اذا قصد السببية اما اذا قصد الاستيناف نحو قم يدعوك الامير قال ع وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار او الوصف نحو وليا يرثني على قراءة الرفع والحال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون ولا تمنن تستكثر وجب الرفع وفي نحو مره يحفرها يجوز الجزم على الجزاء والرفع اما على الاستيناف اي انه ممن يحفرها وبحذف ان اي بان يحفرها ويجوز في ذرهم يقول ذلك الرفع على الاستيناف والحال والجزم وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف اما حال او قطع وكذا قوله ارسوا نزاولها ومما جاء حالا بعد الشرط الصريح قول الحطيئة ع متى تاته تعشو الى ضوء ناره تجد حطبا جزلا ونارا تاججا ويجوز في مثله البدل لان الثاني من جنس الاول بخلاف قولك ان تاتني تقرأ اعطك فانه لا يجوز فيه الا الرفع ويجيء بعد الجزاء ظاهرا كان الشرط او مقدرا الفعل المصدر بالفاء او الواو وثم نحو ان تاتني آتك فاحسن اليك واتيني آتك فاحدثك فتجزم ما بعد الفاء على العطف وترفع على القطع وتنصب على ان الفاء للسببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوبات وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء نحو من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم قرئ رفعا وجزما ولا منع في القرينتين من النصب واذا جئت بثم جاز الجزم والرفع دون النصب قال تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا وقال تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون ولما كان فاء السببية بعد الطلب واقعا موقع المجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال تعالى فاصدق واكن قال ع دعني فاذهب جانبا يوما واكفك جانبا وهذا الذي يقال انه عطف على التوهم كما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا بجر الثاني لان الاول قد يدخله الباء وجزموا الثاني لان الاول قد يكون مجزوما قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار يعني ان الكسائي يجوز عند قيام القرينة ان يضمر المثبت بعد المنفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز ان لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل المظهر نفيا

٥١ يقال مررت برجل شرعك من رجل والمعنى انه من النحو الذي تشرع فيه وتطلبه ١٢ س م

٥٢ يقال عشوت الى النار اعشو اليها اذا استدللت عليها ببصر ضعيف قاله الحطيئة ... البيت تجد حطبا جزلا ... ١٢ سم

٥٣ تاجج ... النار ... ١٢ سم

واثباتا وتوهم فى العرض الا تنزل تصيب خيرا فلان كلمة العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفى فيفيد الاثبات وليس ما ذهب
اليه الكسائى ببعيد لو ساعده نقل **قوله** مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وحكم
اخره حكم المجزوم فان كان بعده ساكن وليس برباعى زدت همزة وصل مضمومة ان كان بعده ضمة ومكسورة فيما سواه مثل اقتل
واضرب واعلم وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح فى عمومه لكل ما يسميه النحاة
امرا وذلك انهم يسمون بالامر كل ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب به الفعل على
سبيل الاستعلاء وهو المسمى امرا عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء او طلب به الفعل على سبيل الخضوع من الله تعالى
وهو الدعاء نحو اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة او لم يطلب به الفعل بل كان على الاباحة نحو كلوا واشربوا او للتهديد نحو اعملوا
ما شئتم او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمى النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه الصيغة فى طلب الفعل على
طريق الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب واكثر وذلك كما سموا نحو المائت والضائق اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة
فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقاتل اكثر وكذا الكلام فى النهى فان قولك لا تؤاخذنى فى قولك اللهم لا تؤاخذنى بما فعلت
نهى فى اصطلاح النحاة وان كان دعاء فى الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب ليخرج نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل فى مطلق الامر
بل يقال له امر الغائب وكذا ليخرج نحو لا فعل انا ولنحمل خطاياكم فان قيل الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخص
يصدق عليه الاعم قلت لا نم ان لفظ الامر فى اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب ومرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا
المطلق قيد خصصه من الامر المضاف الى شئ اخر وذلك كما يقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح سلبه عن المضاف اذ يصح
ان يقال فى ماء الباقلا انه ليس بماء اى ليس بماء مطلق قوله بحذف حرف المضارعة يخرج نحو قوله ع لتقم انت يا ابن خير قريش
وان كان قليلا ومنه القرائة الشاذة فبذلك فلتفرحوا بالتاء قوله وحكم اخره حكم المجزوم قال الكوفيون هو مجزوم
بلام مقدرة كما فى قول حسان فى امر الغائب ع محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا قالوا حذف حرف المضارعة
مع عدم اللام مطرد لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالا منه وبقى مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال البصريون
هو مبنى على السكون الا انه جعل اخره كاخر المجزوم فى حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما مر فى باب المجزوم ان يكون
مجزوما باللام كامر الغائب لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب اى الموازنة فرجع الى الاصل
من البناء وبقى اخره محذوفا للوقف كما كان فى الاصل محذوفا للجزم قوله فان كان بعده ساكن اى بعد حرف المضارعة اذا
حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين فلا يخ ان يكون بعد حرف المضارعة فى المضارع متحرك او ساكن فان كان هناك
متحرك فان كان حركته اصلية لم يفتقر الى اجتلاب همزة الوصل بل يبتدء فى الامر بذلك المتحرك نحو تكلم من نتكلم وتقاتل من
نتقاتل ودحرج من ندحرج وقاتل من تقاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده نظر فان كان حذف بعد
حرف المضارعة متحرك رد ذلك المتحرك لاجل زوال علة حذفه وهى حرف المضارعة وذلك كما تقول فى تقيم وتعبد اقم
واعد فان همزة افعل حذفت بعد حروف المضارعة اما فى اقيم فلاجتماع الهمزتين واما نقيم وتقيم ويقيم فطردا للباب
وحملا لسائر حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة متحرك ابتدأ بالمتحرك بالحركة المنقولة
نحو قل وعد وخف وبع وهب فان قيل كما حذف الهمزة المتحركة فى تقيم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة فى تعد
وتهب ايضا وذلك للحمل على يعد ويهب بالياء كما يجئ فى التصريف فلم لم ترد الساكن بعد حذف حرف المضارعة فى الامر

٤٣٥

كما ردت المتحرك قلت لانه لو رد لاجتلب له همزة الوصل فكنت تقول اوعد واوهب ثم كنت تعل اعلال المضارع
الذى هو اصله بحذف الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر نحو عدة وثقة فكان يكون السعى فى رد الساكن ضائعا فان كان مابعد
حرف المضارعة ساكنا فان كان حذف قبله متحرك لاجل حرف المضارعة رد ذلك لزوال العلة كاكرم من تكرم وان لم يحذف
هناك شئ اجتلبت همزة الوصل نحو اضرب اقتل انطلق استخرج وانما قلنا ان اصل تفعل مضارع افعل تأفعل لان قياس بناء
المضارع فى جميع الافعال ان يزاد حرف المضارعة على الماضى نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق
وانما يحذف همزة الوصل الثانية فى الماضى وفى المضارع استغناء بحركة حرف المضارع عنها فكان قياس يكرم يأكرم لان
الهمزة وان كانت زائدة الا انها همزة قطع فحذفت همزة الماضى فى أأكرم لاجتماع همزتين كما يأتى فى التصريف وحمل سائر
حروف المضارعة عليها قوله وليس برباعى يعنى به باب افعل وحده فانه هو الرباعى الذى مابعد حرف المضارعة ساكن
فقط ويعنى بالرباعى ماماضيه على اربعة احرف قوله مضمومة ان كان بعده ضمة ومكسورة فيما سواه اعلم ان اصل حركة
همزة الوصل الكسرة فى الاسماء كانت او فى الافعال او فى الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى الا لعلة كما يجى فى التصريف ان شاء
الله تعالى وانما انضمت فيما انضم ثالثه فى الامر كان كاقتل او فى غيره كانطلق واقتدر اتباعا واستثقالا للخروج من الكسرة
الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه واذا بقى الامر على حرف واحد كق فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه
فلابد من هاء السكت كما يجى فى اخر الكتاب قوله فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر
ماقبل اخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثانى مع التاء خوف اللبس ومعتل العين الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو
ومثله باب انقيد واختير دون استخير واقيم وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ماقبل اخره ومعتل العين ينقلب عينه الفا قوله
فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه بنى له ويجوز ان يريد بما لفظ الفعل فيكون
اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضى وفعل المضارع قوله هو ما حذف فاعله هذا حد مطرد عند سيبويه
واما على مذهب الكسائى فى نحو ضربنى وضربت زيدا وهو ان الفاعل يحذف فى الاول على ما مر فى باب التنازع وعلى مذهب
الاخفش وهو ما حكى عنه ابو على فى كتاب الشعر قال جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بمثل قوله تعالى
اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المصنف تاما الا ان يقال هو ما غير عن صيغته لاجل حذف فاعله قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر
ماقبل اخره هذا عام فى كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا فيه كاكرم واستخرج او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كتدحرج
وانما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير المبنى للمفعول هذا
الوزن الثقيل دون المبنى للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثى الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا فى الافعال
اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق فى اول وهلة النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون فى
الاسماء ولو كسر الاول وضم الثانى لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة
بخلاف الثانى ثم حمل غير الثلاثى عليه فى ضم الاول وكسر ماقبل الاخر قوله ويضم الثالث مع الهمزة والثانى مع التاء خوف اللبس يعنى كل ما فيه
همزة الوصل لو اقتصر على ضمها وكسر ماقبل الاخر لالتبس الماضى المبنى للمفعول بالامر من ذلك الباب اذا وقفت عليه وانصل بها قبله
نحو الا استخرج ولو لم يضم مابعد التاء ايضا فيما اوله تاء زائدة وهو نحو تكلم وتغافل وتدحرج لالتبس فى حال الوقف بصيغة مضارع
الامر مطاوع له نحو تكلم وتجاهل وتدحرج قوله ومعتل العين يعنى ما اعتل عينه من الماضى الثلاثى نحو قال وباع فيما بنى للمفعول

ثلث لغات قيل وبيع باشباع كسرة الفاء وهى افصحها واصلها قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت عند المص
ولم تنقل الى ما قبلها لان النقل انما يكون الى الساكن دون المتحرك فبقى قُول وبُيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واوا
لضمة ما قبلها فيقول قول وبوع وهى اقل اللغات والاولى قلب الضمة كسرة فى اليائى فيبقى بيع لان تغيير الحركة اقل من تغيير الحرف وايضا
لانه اخف من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل عين مثله وكسرت فائه فانقلبت الواو الساكنة ياء وعند الجزولى استثقلت الكسرة
على الواو والياء فنقلت الى ما قبلهما لان الكسرة اخف من حركة ما قبلهما وقصدهم التخفيف ما امكن فيجوز على هذا نقل الحركة الى متحرك
بعد حذف حركته اذا كان حركة المنقول اخف من حركة المنقول اليه فبقى بيع وقول فقلبت الواو الساكنة ياء لكسرة ما قبلها كما فى ميزان
قال بعضهم يسكن العين ولا ينقل الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها وتقلب الياء واوا لضمة ما قبلها وهذه اثقلها
لثقل الضمة والواو والاولى اولى لخفة الكسرة والياء وقول الجزولى اقرب لان اعلال الكلمة بالنظر الى نفسها اولى من حملها فى العلة
على غيرها والمص انما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى متحرك ولا بعد فيه على ما بيناه واما الاشمام فهو فصيح وان كان
قليلا وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها
هذا هو مراد القراء والنحاة بالاشمام فى هذه المواضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعنى ضم الشفتين فقط مع
كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا
ايضا غير مشهور عندهم قال المص الغرض بالاشمام الايذان بان الاصل الضم فى اوائل هذه الحروف وانما نبهوا على الضم الاصلى
ههنا بخلاف نحو بيض فى جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد فى الاسماء لتحصيل الغرض
المذكور قيل فاذا اسقط العين فى المبنى للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام قرينة جاز لك اخلاص الضم فى الواوى واخلاص
الكسر فى اليائى نحو عدت يا مريض وبعت يا عبد وان لم تقم نحو بعت وعدت فالاولى انه لا بد لك فى الواوى من اخلاص الكسر
او الاشمام وفى اليائى من اخلاص الضم او الاشمام لئلا يلتبس بالمبنى للفاعل وظاهر كلام السيرافى انه لا يجب الفرق بل
يغتفر الالتباس لقلته وهو مثله قوله ومثله باب اختير وانقيد يعنى ان بابى افتعل وانفعل معتل العين كباب الثلاثى
المعتل العين فى مجئ الوجوه الثلثة فيهما لمشاركتهما له فى علتها وهى استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها
الا ان ما قبل حرف العلة فى افتعل تاء وهذا الفرق لا يؤثر فى العلة واما فى انفعل فما قبل حرف العلة فاء كما كان فى الثلاثى المجرد
قوله دون استخير واقيم يعنى ان بابى استفعل وافعل معتل العين لا يجئ فيهما الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان سببهما فى
الثلاثى المجرد والبابين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها فى بابى استفعل وافعل ساكن فلا بد من نقل حركة عين
الكلمة اليه كما فى غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع ويخاف على ما يجئ فى التصريف انشاء الله تعالى واعلم ان شرط نقل حركة العين الى
ما قبلها فى المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا تنقل فى نحو طوى ولا اقوى ولا استقوى ولا انطوى على هذا
ولا احتوى وانما لم يفعل ذلك اذ لو اعلت العين فى الماضى من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا فى المضارع لانه
يتبع الماضى فى الاعلال كما فى قيل يقال وقال يقول فكنت تقول يطاى ويقاى ويستقاى وينطاى ويحتاى ولا يحتمل فى الفعل
لثقله ياء مضمومة وان كان قبلها سكون كما يحتمل فى الاسم نحو راى وراى لخفته وكسر فاء فعل للادغام نحو فى لغة والضم اكثر
لان نقل الكسرة فى المعتل العين اليائى او الواوى انما كان لاجل ان حذفها اجتمع الثقيلان الضمة والواو كبوع وقول بنقلها
يحصل الكسرة والياء وهما اخف ولا يجتمع من حذف الكسرة فى رد الثقيلان لكنه مع ذلك جاز النقل على قلة لكون الكسرة اخف

من الضمة وربما اشم فاء نحو رد ضمة ايضا وربما كسر فاء فعل المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف تقول في عُهِد عِهد كما تقول في المبني للفاعل
في شَهِدَ شِهد وفي الاسم فَخِذ في فَخِذ وجميع ذلك في الحلقي العين كما يجيء في التصريف وقد حكى قطرب ضرب زيد في ضُرِب
على نقل كسرة الراء الى الضاد وهو شاذ قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره انما ضم اول المضارع حملا على اول الماضي
وانما فتح ما قبل اخره دون الضمة والكسرة فليعتدل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو اثقل من الماضي قوله ومعتل العين
ينقلب عينه الفا اي عين المضارع في معتل العين ينقلب في المبني للمفعول الفا نحو يقال ويباع وذلك الحمل على الماضي في اسكان
العين كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وقد جاء في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل منه المبني للفاعل
والاغلب في ذلك الادواء لم يستعمل فاعلها لانه من المعلوم في غالب العادة انه هو الله تعالى فحذف للعلم به كما في قوله تعالى
قيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الامر وتلك الافعال نحو جُنّ وسُلّ وزُكم ووُرِد وحُمّ وفُئد
ووُعك قال سيبويه لو اردت نسبتها اليه تعالى لكان على افعل نحو اجنّه الله واسلّه وازكمه واورده اي فعل الله به ذلك فلعل ذلك
لان ثلاثيات من فعل المذكور كجُنّ وسُلّ فعلته صار كالم ووجع وحمي ونحو ذلك من الالام التي بابها فعل مكسور العين فصار يعدى
الى المنصوب كما يعدى باب فعل وذلك بالنقل الى باب افعل قوله المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق

في بيان الفعل اللازم والمتعدي

كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد والمتعدي يكون الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلثة كاعلم واري وانباء ونبأ
واخبر وخبر وحدث فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت والثاني والثالث كمفعولي علمت قوله متعلق مفتوح اللام وقد ذكرنا شرح
ذلك في المفعول به وعلى ما حد ينبغي ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل متعديا اذ لا يفهم معانيها الا بمتعلق بل يقال لمثل
هذه الافعال انها متعدية بالحرف الفلاني لكن لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هي لازمة وهذا كما ذكرنا في الامر وامر الغائب
ولا خلاف عندهم ان باب فَعُل كله لازم مع ان قَرُب وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي يصح
ان يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في حد المفعول به ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك واعلم انه
قيل في بعض الافعال انه متعد مرة بنفسه ومرة انه لازم متعد بحرف الجر وذلك اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا
نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك والذي ارى الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطرد اذ معناه مع اللام هو معناه من
دون اللام والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهي بلا لام متعدية اجماعا فكذا مع اللام فهي اذن زائدة كما في ردف لكم الا انها
مطردة الزيادة في نحو نصحت وشكرت دون ردف فان كان تعديه بنفسه قليلا نحو اقسمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل
كاختصاص دخلت بالتعدي الى الامكنة واما الى غيرها فيقع نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان
تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زائدة كما في القرآن بالسوق ولا تلقوا بايديكم وردف لكم واذا تعدى بحرف الجر
فالجار والمجرور في محل النصب على المفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قال تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم
بالنصب وقال الحطيئة فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل والتحقيق ان المجرور وحده منصوب
المحل لا مع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة والتضعيف في اذهبت زيدا وكرمت عمروا لكن لما كان الهمزة
والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هما في محل النصب ويجوز
حذف الجار في اختيار الكلام الا مع أنْ وأنّ وذلك فيهما ايضا بشرط تعين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه
وبالجر عند الخليل والكسائي والاول اولى لضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا حكم بشذوذ والله لافعلن ونحو قوله

٢٣٨

ان فعلا واحدا قد يتعدى مرة بنفسه الى المفعول فيسمى متعديا ومرة بحرف الجر فيسمى لازما وذلك اذا تساوى الاستعمالان وغلب كل واحد منهما نحو شكرتك وشكرت لك ونصحتك ونصحت لك هذا ما قيل والاولى جعل اللام زائدة والحكم بتعدي هذه الافعال مطلقا عل

يتبع

ذو بشخير لمن قال كيف اصبحت وقوله ع اشارت كليب بالاكف الاصابع واغا صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا
لاستطالتهما بصلتهما ولاخفش والاصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين الجار كما في خرجت الدار ولم يثبت بل
قد جاء في غيرهما اما شذ وذا كقوله ع تمرون الديار ولم تعوجوا وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك المستقيم ولا تعزموا
عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم والاولى في مثله ان يقع ضمن اللازم معنى المتعدى اى تجوزون الديار ولالزمن
صراطك ولا تنووا عقدة وترضعوا اولادكم حتى لا تحمل على الشذوذ كما تضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعدية ما ضمن
معناه قال تعالى يخالفون عن امره اى يعدلون عن امره ويتجاوزون عنه واما لكثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظروف
المختصة وكقوله تع يبغونكم الفتنة اى يبغون لكم وكسبتك الخير اى كسبت لك ووزنتك المال اى وزنت لك وكلتك
الطعام اى كلت لك ولا يالونكم خبالا اى لا يالون لكم وزدتك دينارا اى زدت لك ونقصتك درهما اى نقصت لك
ويجوز ان تضمن زدت معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا تحذف من المفعول الثاني نحو امرتك الخير واستغفر الله ذنبا
ع ومنا الذى اختير الرجال سماحة وكل ذلك مع تعين الجار ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض
المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به والذى يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به
لان الباء المعدية عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته يجوز فيه المصاحبة
وضدها فقوله تعالى لذهب بسمعهم الباء فيه عند المبرد للتاكيد كان الله سبحانه ذهب معه واما الهمزة والتضعيف المعديان
فلا بد فيهما من معنى التغيير وليس بمعروف حذف الباء المغيرة لمعنى الفعل الا في قوله تعالى اتوني زبر الحديد اى بزبر الحديد على
قراءة ايتوني بهمزة الوصل واذا دخل الهمزة والتضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا
الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر ولا ينقل من الثلاثي المتعدى الى اثنين الى ثلاثة الا علم وراى نحو اعلم واري والمفعول
الذى يزيد بسبب الهمزة والتضعيف هو الذى كان فاعلا للفعل قبل دخولهما وذلك لان معناهما تصيير الفاعل مباشرا للفعل
فلذا كان مرتبته مما زاد بهما من المفاعيل مقدما على ما كان لاصل الفعل فلذا تقول احفرت نهره زيدا وتضعيف العين يعدى
الى واحد كفرحته والى اثنين كعلمته النحو ولا يعدى الى ثلثة كالهمزة وقل تعديته للحلقى العين الا في الهمزة نحو نائيته ويجوز
ان يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الجر اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لاكرامك واما اذا اتفقت فقد
ذكرنا حكمها في اخر افعل التفضيل قوله والى اثنين كاعطى وعلم المتعدى الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولاه مبتدأ
وخبرا كاعطيت زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع من الافعال واما ان يكونا في الاصل مبتدأ وخبرا كعلمت زيدا قائما وعند
الكوفيين ثاني مفعولي باب علمت حال وكذا قالوا في خبر كان وليس بشيء اذ الحال يجوز حذفه وايضا لا يكون الحال علما ولا ضميرا
ولا اسم اشارة وغير ذلك من سائر المعارف ويجوز ذلك في هذين المنصوبين قوله والى ثلثة كاعلم واري بدخل الهمزة على فعلين
من جملة الافعال المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب اعنى اعلم واري فزيد بسبب الهمزة مفعول اخر فوضعه الطبيعي قبل
المفعولين لان معنى الهمزة المعدية حمل الشئ على اصل الفعل فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا حملتك على ان تعلم زيدا منطلقا
فلا بد ان تذكر اولا المحمول ثم تذكر متعلق اصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول والعادة جارية بان
يذكر الذات اولا ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها كما في المبتدأ والخبر والحال وذي الحال والموصوف والوصف وكذلك نحو احفرت
زيدا النهر اى حملته على حفر النهر ولم يتفق ان ينقل الى ثلثة من المتعدية الى ثنين بالتضعيف فلم يقل علمتك زيدا قائما بل لم يستعمل

المتعدی بالهمزة والتضعیف

٤٣٩

الثانی مفعولی علمت الاماهو مضمون الاول والثانی او مضمون الثانی لعلمت تقول فی علمت زیدا منطلقا علمت عمروا
انطلاق زیدا وعلمت عمروا الانطلاق قال تعالی واذ علمتك الکتاب وعند الاخفش ینقل بالهمزة الی ثلثة باقی افعال القلوب
ایضا قیاسا لاسماعا فیقول احسبتك زیدا قائما وکذا اظننتك واخلتك وازعمتك واوجدتك فلو جاز القیاس فی هذا
لجاز ایضا فی غیر افعال القلوب نحو اکسوتك عمروا الجبة واجلستك زیدا قائما ولجاز بالتضعیف ایضا فی افعال القلوب وغیرها
ولم یجز اتفاقا ولجاز نقل جمیع الافعال الثلثیة متعدیها ولازمها بالهمزة والتضعیف افعلت وفعلت نحو انصرت زیدا عمروا
وذهبت بکرا خالدا فثبت ان هذا موکول الی السماع اعنی النقل من الثلاثی الی بعض الابواب المنشعبة واما اخبر
وخبر وانبأ ونبأ وحدث ولم یستعمل احدث بمعناه فلیست مما صار بالهمزة او التضعیف متعدیا الی ثلثة بعد التعدی
الی اثنین بل لم یستعمل من ثلاثیها فعل مناسب لهذا المعنی الاخیر بکسر الباء ای علم واما حدث ونبأ ثلاثیین فلم یستعملا
مشتقین من النبأ والحدیث لکن هذه الافعال الخمسة الحقت فی بعض استعمالاتها باعلم المتعدی الی ثلثة لان الانباء
والتنبئة والاخبار والتخبیر والتحدیث بمعنی الاعلام ولم یلحق سیبویه من هذه الخمسة الا انبأ والحق البواقی غیره والحق
بعضهم اری الحلمیة باعلم سماعا نحو اَرانی الله فی النوم عمروا اسلماء ویستعمل الخمسة متعدیة الی واحد بانفسها والی
مضمون الثانی والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زید او بالخروج وهذا کما ینصب علمت المفعولین وینصب
مضمونهما الذی هو المفعول حقیقة او مضمون الثانی نحو علمت زیدا قائما وعلمت قیام زید وعلمت القیام لکن علمت یتعدی الی
المضمون المذکور بنفسه کما رأیت وانبأت وحدثت لایتعدیان الیه الا بحرف الجر فلا تقول اخبرتك خروج زید بل تقول
بخروج زید واما قولهم انبأته نبأ واخبرته خبرا وحدثته حدیثا فهذه المنصوبات اسماء صریحة اقیمت مقام المصادر ای
انباء واخبارا وتحدیثا ولو کانت مفعولا بها لجاز استعمال المفعول به مخصصا مقامها نحو حدثته خروج زید ونبأته دخول خالد ولا
یجوز فی السعة اتفاقا فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك او نبأتك او اخبرتك زیدا قائما لیس بمعنی حدثتك التحدیث
المخصوص ونبأتك هذه التنبئة المعینة وخبرتك التخبیر الخاص فانتصاب زیدا قائما لکونهما متضمنین للمفعول به ای
حدثتك بقیام زید کما ذکرنا لا لکونه مصدرا مبینا نوعه کما فی ضربت ضرب الامیر لان زیدا قائما بیان المخبر به وتعیینه ولیس
بیان کیفیة نفس الاخبار الذی هو الحدث الواقع منك ای التلفظ والتکلم المخصوص وان کان سریعا او بطیئا او غیر ذلك
من صفات التلفظ فقولك اخبرتك زیدا قائما ای اخبرتك بهذا المخبر به والمخبر به مفعول به بلا اشتباه واسم المفعول به
لایقع علی المصدر بخلاف فی ضربت ضربا ان الضرب مضروب کما مضی فی باب المفعول به فظهر بهذا ان ما قال المص وهو ان
زیدا قائما فی اخبرتك زیدا قائما خبر خاص وان خبرا فی قولك اخبرتك خبرا خبر مطلق وکلاهما منصوبان علی انه مفعول مطلق
لیس بشیء بل الاول خبر خاص بلا ریب لکن لفظ الخبر ههنا مفعول به ای مخبر به خاص والثانی خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنی
الاخبار لا المخبر به فجعل احدهما کالآخر اما غلط او مغالطة والدلیل علی کونه مفعولا به وکمفعولی علمت انك تقول اخبرتك ان
زیدا قائم کما تقول علمت او اعلمتك ان زیدا قائم فتسد الجملة بان وایضا تقول اخبرتك زیدا قائما فانا مخبر ان زیدا قائم فتضیف
اسم الفاعل الی ماکان بعد الکاف فی اخبرتك واسم الفاعل لایضاف الی المفعول المطلق فلا یقال انت ضارب ضرب الامیر
وکذا ما اعترض به المص علی نفسه من قوله قلت زید منطلق لیس بشیء اذ لیس زید منطلق بمعنی المصدر الخاص کما ذکره بل
هو بمعنی المفعول به ای المقول الخاص بخلاف قلت قولا سریعا علی انه مفعول مطلق ومنشأ الغلط ان الخبر یستعمل بمعنیین

بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول فاعرفه قوله فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت
اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولى اعطيت والثانى والثالث معا كثانى مفعولى اعطيت لانا بينا فى باب المفعول به ان هذه
الافعال فى الحقيقة متعدية الى مفعولين اولهما غير الثانى فمفعولها الثانى فى الحقيقة مضمون الثانى والثالث معا فمعنى اعلمتك
زيدا قائما اعلمتك قيام زيد فهو كاعطيت زيدا درهما سواء فيجوز لك ان لا تذكر لها مفعولا اصلا كباب اعطيت وان تذكر
جميعها وان تذكر الاول دون الثانى والثالث وان تذكر الثانى والثالث دون الاول واما ما ذكر من حذف الثانى والثالث
وترك الآخر فعلى ما يجئ فى افعال القلوب وظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكر الاول وترك الثانى والثالث لانه قال لا يجوز
ان يقتصر على واحد من الثلثة فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال
السيرافى اراد سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول لا انه لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولى اذ لا مانع وتبعه المتاخرون
فاذا قطعت النظر عن الاول فحال المفعول الثانى مع الثالث كحال اول مفعولى علمت مع الثانى لانهما هما والاول هو الذى زاد بسبب
الهمزة كما مضى قوله افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورايت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان
ما هى عنه فتنصب الجزئين اعلم ان الجمل التى تدخل عليها الافعال لا تخلو من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها او لا فالاولى
الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيد وزيد ضارب ولا يعمل فيها القول اذ القصد حكاية اللفظ فيجب مراعاة حال المحكى والثانية
اى التى المقصود منها معناها دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل الداخل عليها فى جزئيها لتعلق معناه بمضمونهما فلا يدخل اذن الا على
الاسمية لان ذلك الفعل ان خلا من المسند اليه تعذر عمله فى الفعلية لان الضرورى من عمل الفعل رفع الاسم المسند اليه
فلا يرتفع به الفعل الذى فى الجملة الفعلية ولا يرتفع به ما اسند اليه الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد عن
مؤثرين مستقلين وان كان مع المسند اليه لم يعمل الا النصب فيجب ان ينصب كلا جزئى الفعلية لتعلق معناه بمضمونهما
ولا ينتصب الفعل الا بالحرف والمسند اليه يستحيل انتصابه ظاهرا فلا يتبين فيهما اثر الفعل الداخل بل اذا كان فعل معلق عن النصب
جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن فى اللفظ كقولك علمت من ترو علمت اى يوم سرت وايهم رايت بنصب اى على انه معمول
الفعل المؤخر ثم نقول الذى يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها اما فاعل ومفعول فان اقتضى فاعلا وذلك فى باب كان
رفعنا المبتدأ تشبيها له بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيها له بالمفعول ولم يجز رفعهما لان الفعل لا يرفع فاعلين فلا يرفع شبيهين
بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز ولا نصب الاول ورفع الثانى لان طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب والفاعل
فى الحقيقة فى مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ ففى كان زيد قائما فاعل كان قيام زيد لانه هو الحادث الكائن فى الحقيقة
وكذا فى صار زيد قائما الصائر هو قيام زيد وكذا فى جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع قيد آخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن
ومعنى ما زال واخواتها كان دائما ومعنى اصبح واخواتها كان فى المساء والصبح والضحى ونحو ذلك ومعنى ليس ما كان واما افعال
المقاربة فليست من هذا اى من الافعال الداخلة فى الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مفعولها كما يجئ فى
بابها وان اقتضى مفعولا نصبنا جزئى الجملة لان ثانيهما متضمن المفعول الحقيقى واولهما ما يضاف اليه ذلك المفعول الحقيقى اذ معنى
علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فاعراب الجزئين اعراب الاسم الواحد اى ذلك المفعول الحقيقى فلذلك يدخل على هذين
الجزئين لفظا ان الجاعلة للجزئين فى تقدير جزء واحد ولم تدخل الجزئين الذين بعد كان فى اخواتها وان كان ايضا بتقدير المفرد
كهذين الجزئين المنصوبين ثم هذا المقتضى للمفعول اما افعال القلوب او غيرها فافعال القلوب على اضرب اما للظن فقط

مبحث افعال القلوب

وهی حجا یحجو بمعنی ظن وخال یخال وحسب یحسب وکذا هب غیر متصرف فاذا کانت الافعال بالمعنی المذکور ولیتها
الاسمیة مجردة من ان نصبت جزئیها فان کان حجا بمعنی غلب وقصد او غیر ذلک وخال بمعنی اختال وهب امرا من الهبة او کانت
الاسمیة مصدرة بان لم ینصب المفعولین وکذا جمیع افعال القلوب المذکورة فی المتن تنصب المفعولین اذا ولیتها الاسمیة
غیر مصدرة بان ویستعمل أری الذی هو ما لم یسم فاعله من رأی عاملا عمل ظن الذی هو بمعناه ولم یستعمل بمعنی علم وان کان
رایت بمعنی علمت وهما للیقین فقط وهو علم اذا کان بمعنی عرف ولا یتوهم ان بین علمت وعرفت فرقا معنویا کما قال بعضهم
فان معنی علمت ان زیدا قائم وعرفت ان زیدا قائم واحد الا ان عرف لا ینصب جزئی الاسمیة کما ینصبهما علم لا لفرق معنوی
بینهما بل هو موکول الی اختیار العرب فانهم قد یخصون احد المتساویین فی المعنی بحکم لفظی دون الاخر واجاز هشام الحاق عرف
وابصر بعلم فی نصب المفعولین ویستعمل دری بمعنی علم وتعلم امرا بمعنی اعلم لکن لا ینصبان المفعولین بل ترد الاسمیة بعدهما مصدرة
بان نحو دریت انک قائم وتعلم ان بعد الغی رشدا ولا یتصرف فی تعلم بمعنی اعلم فاذا قیل لک تعلم ان الامر کذا فلا تقول تعلمت بل
علمت فان کان دری بمعنی ختل وتعلم من تعلمت الشیء ای تکلفت علمه فلیسا من هذا الباب فعلم ینصب الجزئین اذا لم یصدر
بان واما للظن فی الظن مع احتماله فی بعض المواضع للیقین وهو ظن لا بمعنی اتهم قال تعالی فی الظن بمعنی الیقین انی ظننت انی ملاق
حسابیه وقد یجیء بمعنی اتهم فینصب مفعولا واحدا ومعنی الاتهام ان یجعل شخصا موضع الظن السیء تقول ظننت زیدا ای ظننت
بهانه فعل سیئا وکذا اتهمته واما للاعتقاد الجازم فی شیء انه علی صفة معینة سواء کان مطابقا او لا وهو رأی فاذا کان
بالمعنی المذکور ولیته الاسمیة المجردة عن ان نصب جزئیها نحو رایت زیدا غنیا سواء کان فی نفس الامر غنیا او لا قال تعالی
یرونه بعیدا وهو غیر مطابق ونراه قریبا وهو مطابق وقوله الم تر الی الذین خرجوا مضمن معنی الانتهاء ای الم ینته علمک الی
حالهم وقد یلحق رأی الحلمیة برأی العلمیة فی نصب المفعولین قال تعالی رایتهم لی ساجدین واما الاعتقاد کون الشیء
علی صفة اعتقادا غیر مطابق نحو عد وجعل فاذا کانا بالمعنی المذکور ولیتهما الاسمیة المجردة نصبا جزئیها نحو کنت اعده
فقیرا فبان غنیا وقال تعالی وجعلوا الملئکة الذین هم عباد الرحمن اناثا ای اعتقدوا فیهم الانوثة واما للقول بان الشیء علی
صفة قولا غیر مستند الی وثوق نحو زعمتک کریما وقد یستعمل زعم فی التحقیق قال امیة الله موف للناس ما زعموا واما لاصابة
الشیء علی صفة وهو وجد والفی وهذا من افعال القلوب لانک اذا وجدت الشیء علی صفة لزم ان تعلم علیها بعد ان لم یکن
معلوما وقوله تعالی ووجدک عائلا لا یخرج عن هذا لانه تعالی قد یستعمل من الافعال ما یستحیل مضمونه بالنسبة الیه علی
سبیل التشبیه کقوله تعالی نبتلیه ویضل ونحو ذلک فکانه تعالی قد صادفه عائلا وعلمه بعد ان لم یعلم فاصلح حاله ولا یستعمل
اصاب وصادف استعمال وجد فی نصب المفعولین خلافا لابن درستویه فهذه هی الافعال الداخلة علی الاسمیة التی مفعولها
الحقیقی مصدر الجزء الثانی مضافا الی الاول وکذا ان کان الثانی جامدا تحصل منه مصدرا فمعنی علمت اخاک زیدا علمت زیدیة
اخیک وان وقعت بعدها الفعلیة فی الندرة فضمیر الشان مقدر فیها التصییر اسمیة نحو حسبت یقول زید ای حسبته یقول زید وبعض هذه الافعال
یکثر نصبه لمفعول واحد مع کونه بالمعنی المذکور نحو علمت زیدا او علمت خروج زید ای عرفته وبعضها یقل فیه ذلک نحو ظننت وحسبت
قال ولقد نزلت فلا تظنی غیره منی بمنزلة المحب المکرم ای لا تظنی شیئا غیر نزولک کذا قال الفراء وقد یقوم الضمیر واسم الاشارة مقام
مفعولیها تقول لمن قال اظن زیدا قائما انا ایضا اظنه او اظن هذا وکذا باقی افعال القلوب قال الاندلسی لو جاز قیام لفظ ذلک
او هذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة ولیس ما قال بشیء لان مفعولی باب علمت بتقدیر المفرد علی ما قدمنا والصلة لا یقدر بالمفرد

عجی حجوت بالمکان اقمت به وحجوت بالشیء ظننت به وحجیت بالشیء ای اولعت به وتحجت الریح السفینة ای ساقتها وانا فی احجو به بعیر ای اظن ۱۲ س ره

على حال قال الاندلسى وغيره ان الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر اى ظننت الظن قلت لا منع مما قال الفراء على ما ذكرنا وتقول
ظننت به اذ جعلت موضع ظنك قال تعالى يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية اى ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق ولا منع من كونه
مفعولا به اى شيئا غير الحق كما فى قوله فلا تظنن غيره قوله تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هى عنه اى لتعيين الاعتقاد الذى
هى عنه اى تلك الجملة الاسمية صادرة عن ذلك الاعتقاد وقوله هى عنه على حذف المضاف اى حكمها عنه اى حكم المتكلم على
المبتدأ بمضمون الخبر صادر عنه ففى قولك علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذى هو مضمون الخبر على المبتدأ الذى هو زيد صادر
عن علم وفى ظننت زيدا قائما عن ظن قوله ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت ومنها جواز
الالغاء اذا توسطت او تاخرت لاستقلال الجزئين كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها انها تعلق
بحرف الاستفهام والنفى واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد
مثل علمتنى منطلقا ولبعضها معنى آخر يتعدى به الى مفعول واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى
ابصرت ووجدت بمعنى اصبت قوله اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان حذف المفعولين معا
فى باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فتجعلهما نسيا منسيا تقول فلان يعطى ويكسو اذ يستفاد من مثله
فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت وظننت فانك لا تجعلهما معا نسيا منسيا فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم
الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو فى الاغلب من علم او ظن فلا فائدة فى ذكرهما من دون المفعولين واما مع القرينة فلا باس
بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا قال بأى كتاب ام بأية سنة ترى حبهم عارا على وتحسب وهذا ايضا من خواص
هذه الافعال واما حذف احدهما دون الآخر فلا شك فى قلته مع كونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر مع القرينة
غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا كاسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة كما تكرر ذكره فلو حذفت احدهما
كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تعالى ولا يحسبن الذين
بالياء الى قوله هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا لهم واما حذف الثانى فكما فى قوله لا تخلنا على غرائك اننا طالما قد وشى بنا الاعداء اى لا تخلنا
اذلة على اغرائك الملك بنا قوله ومنها انه يجوز الالغاء الفرق بين التعليق والالغاء مع انهما بمعنى ابطال العمل ان التعليق ابطال
العمل لفظا لا معنى والالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى فالجملة مع التعليق فى تاويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كانت قبل
التعليق فلا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد قائم وبكرا فاضلا على ما قال
ابن الخشاب واما الالغاء فالجملة معه ليست بتاويل المفرد فمعنى زيد علمت منطلق زيد فى ظنى منطلق فالجملة الملغى عنها لا محل لها
لانه لا يقع مفرد موقعها والجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الآخر ان الالغاء امر اختيارى لا ضرورى والتعليق ضرورى وقيل الجملة
الملغى عنها فى نحو زيد قائم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس بشئ لان الفعل الملغى لبيان ما يصدر عنه
مضمون الجملة من الشك او اليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم فى ظنى ويمنع الظرف
كون الكلام الاول مبنيا على اليقين ويقبح الالغاء مع تاخر الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوى عند النحاة وعامل النصب لفظى
فمع تقدمهما يغلب اللفظى المعنوى وعلى ما اخترنا فى عامل المبتدأ والخبر كما شرحنا فى حد الاعراب نرافعهما ضعيف فمع تقدم عامل غيرهما
عليهما يغلبهما ومع ذلك قد جاء قوله كذاك اديت حتى صار من خلقى انى وجدت ملاك الشيمة الادب وقوله ارجو واامل ان تدنو
مودتها وما اخال لدينا منك تنويل وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها بظاهر كالعلاج وايضا

خصائص افعال القلوب

الفرق بين الالغاء والتعليق

٣٤٣

اغريت الكلب بالصيد واغريت بينهم والاسم الغراء بالفتح والمد اى لا تظن انا جازعون لاغرائك الملك بنا او قد وشى بنا قيل فى ذلك لوشاة عند الملك فلم يضرنا ١٢ س ره

معمولها فی الحقیقة مضمون الجملة لا الجملة و سیبویه لا یحمل ذلک علی الالغاء بل علی التعلیق و یقول اللام مقدرة حذفت ضرورة و قال بعضهم
ضمیر الشأن مقدر بعد الفعل و هذا اقرب لثبوت ذلک ضرورة فی غیر ذلک من نواسخ الابتداء نحو قوله ان من یدخل الکنیسة یوما
یلق فیها جآذرا و ظباء فعلی هذا الفعل عامل لا ملغی و لا معلق و یقل القبح فی نحو متی تظن زید ذاهب اعنی اذا تقدم معمول الخبر اذ هو
کتقدم الخبر و توسط فعل القلب بین المبتدأ و الخبر و هو مع ذلک ضعیف اذا توسط الفعل بین المبتدأ و الخبر جاز الالغاء بلا قبح
و لا ضعف و کذا جاز الاعمال و هما متساویان و ذلک لان الاسم القوی ای فعل القلب تقدم علی احدهما و تاخر عن الآخر و قد یقع الملغی
بین الفعل و مرفوعه نحو ضرب احسب زید و بین اسم الفاعل و معموله قال و لستم فاعلین اخال حتی ینال اقاصی الحطب الوقود*
و بین معمولی ان نحو ان زیدا احسب قائم و بین سوف و مصحوبها کسوف احسب یقوم زید و بین المعطوف و المعطوف علیه کجائنی
زید و احسب عمرو و توکید الملغی بمصدر منصوب قبیح اذ التوکید دلیل الاعتناء بحال ذلک العامل و الالغاء ظاهر فی ترک الاعتناء
به ففیهما شبه التنافی و اما توکیده بالضمیر و اسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ لیسا بصریحین فی المصدریة نحو زید احسبه او احسب
ذلک قائم و مصدر فعل القلب اذا لم یکن مفعولا مط یقوم مقام فعله فی الاعمال و التعلیق نحو اعجبنی ظنک زیدا قائما و علمک ازید
قائم و اما الالغاء فواجب مع التوسط او التاخر نحو زید قائم ظنی غالب ای ظنی زیدا قائما غالب اذ المصدر لا ینصب ما قبله
کما قیل و قد مر ذلک فی باب المصدر و اما ان کان مفعولا مطلقا فان کان الفعل مذکورا معه فالعمل للفعل کما مر فی باب المصدر
و کذا ان حذف الفعل جوازا نحو ظنا زیدا قائما ففی الصورتین یجوز الغاء الفعل و اعماله متوسطا و متاخرا لکن الالغاء قبیح کما مر
من قبح تاکید الفعل الملغی و اما ان حذف الفعل وجوبا کما اذا اضیف الی الفاعل نحو ظنک زیدا قائما ای ظن ظنا فعند من قال
العامل الفعل دون المصدر کما تقدم فی باب المصدر هو کالمحذوف جوازا یجوز الالغاء متوسطا و متاخرا نحو متی زید ظنک قائم
و متی زید قائم ظنک و یجوز الاعمال ایضا لانک تعمل الفعل لا المصدر و کذا عند من قال العامل هو المصدر لقیامه مقام الفعل لا لکونه
مقدرا بان و الفعل یجوز الالغاء و الاعمال توسطا و تاخرا لان العامل فیما تقدم علیه هو الفعل فی الحقیقة لا المصدر و لا یجوز ان یکون
ظنک منصوبا لکونه مصدرا مؤکدا لغیره کزید قائم حقا علی ما قیل کما ذکرنا فی المفعول المطلق قوله و منها انها تعلق بحرف الاستفهام
و النفی التعلیق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة ای مفقودة الزوج تکون کالشیء المعلق لا مع الزوج لفقدانه و لا بلا زوج لتجویزها
وجوده فلا تقدر علی التزویج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنی و تقدیرا لان معنی علمت لزید قائم علمت قیام زید کما کان کذا عند
انتصاب الجزئین و من ثم جاز عطف الجملة المنصوبة الجزئین علی الجملة المعلق عنها نحو علمت لزید قائم و بکرا قاعدا قوله بحرف الاستفهام
المعلق قد یکون حرف الاستفهام و هو الهمزة اتفاقا و کذا هل علی خلاف فیها کما یاتی و قد یکون اسما متضمنا لمعنی الاستفهام کقوله تع
لنعلم ای الحزبین احصی و علمت این جلست و متی تخرج و فی معناه الاسم المضاف الی کلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندک و قد
یکون لام الابتداء نحو علمت لزید عندک و قد یکون حرف النفی و هو ما و ان و لا نحو علمت ما زید قائم و ان زید قائم و لا زید فی الدار و لا
عمرو و لا رجل فی الدار انما الاستفهام و لام الابتداء و ما و ان النافیتان فللزوم وقوعها فی صدر الجمل وضعا فابقیت الجمل التی دخلتها
علی الصورة الجملیة رعایة لاصل هذه الحروف و ان کانت فی تقدیر المفرد و اما دخول لام الابتداء فی المفرد فی نحو ان زیدا لقائم فلضرورة
الجملیة التی هی اجتماع ان و اللام کما یجیء و اما لا الداخلة علی الجملة الاسمیة فانما کانت معلقة لانها لا التبرئة المشابهة لان المکسورة
اللازم دخولها علی الجمل و من المعلقات ان المکسورة اذا لم یمکن فتحها و ذلک اذا جاء فی حیزها لام الابتداء نحو علمت ان زیدا لقائم
فان اللام لا تدخل الا مع المکسورة کما یجیء و اما اذا تجردت ان عن اللام فانها لا تعلق لامکان فتحها و جعلها معمولة لفعل القلب و ذلک

لان المنصوبين بعد فعل القلب فی تاویل المصدر فاذا امکنک جعل ان مع اسمها مصدرا مسدّ مفعولا لفعل القلب بان تفتح همزتها فهو اولی
من عزل العامل بکسر ان عن عمله واما قوله ولقد علمت لتاتین منیتی ان المنایا لا یطیش سهامها فانما اجری لقد علمت مجری القسم
تاکیدا للکلام لان فیه اللام المفیدة للتاکید مع قد المؤکدة وفی علمت معنی التحقیق فصار کقوله وانی قسما الیک مع الصدود
لامیل وقد یجری نحو علم الله مجری القسم فیجاب بجواب فیجیٔ بعده ان المکسورة نحو علم الله انک قائم ای والله والفعل الملغی قد
یدخل علی الجملة الفعلیة نحو علمت بمن تمر وعلمت ایهم ضربت بنصب ایهم علی انه مفعول ضربت وعلمت ای یوم سرت وعلمت
اقمت ام قعدت واعراب الجملة المعلق عنها کاعرابها اذا لم یتقدم علیها فعل القلب فیجوز فی علمت ای یوم الجمعة رفع ای علی انه خبر
مقدم علی المبتدأ ای ای یوم یوم الجمعة ونصبه علی ان الجمعة بمعنی الاجتماع فیکون کعلمت ای یوم الخروج قال لقد علمت ای
یوم عقبتی والمنصوب ایضا خبر مقدم لکنه ظرف واذا اصدرت المفعول الثانی بکلمة الاستفهام فالاولی ان لا یعلق فعل القلب عن
المفعول الاول نحو علمت زیدا من هو وعلمت بکرا ابو من هو وجوز بعضهم تعلیقه عن المفعولین لان معنی الاستفهام یعم الجملة التی
بعد علمت کانه قیل علمت ابو من زید ولیس بقوی لاتفاقهم علی النصب فی نحو علمت زیدا ما هو قائم مع ان المعنی علمت ما زید قائما
واما قولهم ارایت زیدا ما صنع بمعنی اخبرنی فلیس من هذا الباب حتی یجوز الرفع فی زید بل النصب واجب فیه ومعنی ارایت
اخبر وهو منقول من رایت بمعنی ابصرت او عرفت کانه قیل ابصرته وشاهدت حاله العجیبة او اعرفتها اخبرنی عنها فلا یستعمل
الا فی الاستخبار عن حالة عجیبة لشیٔ وقد یؤتی بعده بالمنصوب الذی کان مفعولا لرایت نحو ارایت زیدا ما صنع وقد یحذف
نحو ارایتکم ان اتاکم عذاب الله الایة وکم لیس بمفعول کما یجیٔ بل هو حرف خطاب ولا بد سواء اتیت بذلک المنصوب او لم تات
به من استفهام ظاهرا ومقدر یبین الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو ارایت زیدا ما صنع وارایتکم ان اتاکم عذاب الله بغتة او
جهرة هل یهلک وارایتم ما تدعون من دون الله ارونی ماذا خلقوا والمقدر کقوله تعالی ارایتک هذا الذی کرمت علی لئن
اخرتن ای ارایتک هذا المکرم لم کرمته وقوله لئن اخرتن کلام مستانف وقد یکون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا
للشرط کقوله تعالی ارایتکم ان اتاکم الایة وقوله ارایت الذی ینهی عبدا اذا صلی الی قوله الم یعلم وقوله ارایتک ان کان کذا ارایت لکنتا کید
ولا محل للجملة المتضمنة لمعنی الاستفهام لانها مستانفة لبیان الحال المستخبر عنها کانه قال المخاطب لما قلت ارایت زیدا عن
ای شیٔ من حاله تسأل فقلت ما صنع فهو بمعنی قولک اخبرنی عنه ما صنع ولیس الجملة المذکورة مفعولا ثانیا لرایت کما ظن بعضهم
ویلحق الکاف الحرفیة بارایت الذی بمعنی اخبرنی لانه لما صار بمعنی اخبر کان کاسم الفعل المنقول الی الفعلیة عن شیٔ اخر نحو النجاءک
فاستغنی بتصریف الکاف تثنیة وجمعا وتانیثا عن تصریف تاء الخطاب فبقی التاء فی الاحوال مفردة مفتوحة سواء کان المخاطب
مذکرا او مؤنثا مفردا او مثنی او مجموعا وفاعل ارایتک التاء لا انت المقدر فی نحو رویدک لان مفعول یبقی منصوبا علی حاله مع
صیرورته بمعنی اخبرنی نحو ارایتک زیدا ما صنع فلا یمتنع بقاء فاعله ایضا وقال الفراء بل زیل الاسناد عن التاء الی الکاف وهو مثل
مذهبه فی نحو رویدک والنجاءک کما مضی فی اسماء الافعال اعنی ان الکاف مرفوع المحل فاذا اردت برایت فعل القلب فالکاف
الملحقة بالاسم یتصرف بتصرف المفعول الثانی وکذا التاء یتصرف بتصرفهما نحو ارایتک زیدا وارایتماکما الزیدین وارایتموکم
الزیدین وارأیتک هندا وارأیتماکما الهندین وأرأیتن کن الهندات واعلم انک اذا قلت علمت من قام وجعلت من اما موصولة
او موصوفة فالمعنی عرفت ذات القائم بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهامیة فلیس فی الکلام دلالة علی هذا المعنی بل المعنی
علمت ای شخص حصل منه القیام وربما کنت تعرف قبل ذلک ذات القائم وانه زید مثلا وذلک لان کلمة الاستفهام یستحیل

445

قوله ومعنی من الموصوف
الموصوفة اذا وقعت
بعد فعل القلب

كونها مفعولا لما تقدم لفظا عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم عنه
اعنى زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانك قلت علمت زيد الذى قام ويتبين الاستفهام
من غيره فى اى لكونه معربا تقول فى الاستفهام علمت ايهم قام برفع اى واذا كان موصولا قلت علمت ايهم قام بنصبه وليس
اداة الاستفهام التى تلى باب علم فى نحو علم زيد ايهم قام مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض فى نحو علمت ايهم قام
وذلك لان علمت المقدم على ايهم مفيد ان قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا القائم المعين لما ذكرنا ان العلم
واقع على مضمون الجملة فلو كان اى لاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرف انتساب القيام اليه لان ايهم قام استفهام عن مشكوك
فيه هو انتساب القيام الى معين ربما يعرفه الشاك بانه زيد او غيره فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد كان المعلوم هو
تلك النسبة هو تناقض فنقول اداة الاستفهام اذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذى
يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اى شخص هى وذلك الشخص فى فرضنا زيد فالمعنى عرفت قيام زيد وانما لم يصرح باسم
القائم ولم يقل علمت زيدا قائما او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام الشئ على المخاطب مع معرفته بذلك المبهم
كما يكون له داع الى التصريح به كقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين ومثله كثير فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذى
جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت ازيد قائم او هل زيد قائم والمشكوك فيه الذى يستفهم عنه ههنا انتساب القيام الى زيد
او عدم انتسابه كما كان المشكوك مع الهمزة وام ومع اسماء الاستفهام ان انتساب الفعل الى هذا المعين او الى ذاك من الاشخاص
الواقعة عليها كلمة الاستفهام ولذا يجوز علمت ازيد قام او عمرو وعلمت هل قام زيد او عمرو وجوابهما لا او نعم والمشكوك فيه المستفهم عنه
ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى فى جميع ذلك علمت هذا الذى يشك فيه فيستفهم عنه ومنع
قوم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم بعد فعل القلب مستدلا بان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا بتاويل
وهو ان يقع متعلقه ما يقع فى جواب هذا الاستفهام والذى يقع فى جواب الاستفهام بام وباسماء الاستفهام شئ معين منسوب
اليه الحكم المذكور فى الاستفهام فمعنى علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام لانه هو الذى يقع فى جوابه وذلك لان جوابه
اما زيد اى زيد قائم واما عمرو واما اذا قلت علمت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يقع ان العلم يتعلق بتلك
النسبة او نفيها وانما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة والجواب عما قالوا انا لا نم اولا ان مضمون الجملة الاستفهامية
لا يكون متعلقا للعلم بل مضمون استفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا لعلمه للتناقض المذكور فى نحو علمت ايهم قام ولو سلمنا ذلك
قلنا ان نعم او لا فى الجواب متضمن ايضا لمعنى النسبة و نفيها لان المعنى بلى زيد قائم و ما زيد بقائم فحصل المقصود اعنى المحكوم عليه والمحكوم به
فى الجواب وهو المصحح لتعلق العلم ثم اعلم ان جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور اى لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم بعد
كل فعل شك لا يترجح فيه لاحد الجانبين على الاخر لتبيين المشكوك فيه نحو شككت ازيد فى الدار ام عمرو ونسيت او ترددت اقوم
ام اقعد كما ترد بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسالت
واستفهمت وجميع افعال الحواس الخمس كلمست وابصرت ونظرت واستمعت وشممت وذقت تقول تفكرت ازيد يأتينى
ام عمرو وقد يضمر الدال على التفكر كقوله تعالى يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون ام يدسه فى التراب اى يتفكر
ايمسكه ام يدسه وفى نهج البلاغة يتخالسان انفسهما ايهما يسقى صاحبه كأس المنون اى مفكرين ايهما يسقى ولم يسمع مثل ذلك فى الظن
الذى هو لترجيح احد الجانبين على الاخر وجوز يونس تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم فى الدار وقتلت ايهم فى البيت وقد مضى ذلك

فی بیان ان الجملة بعد الفعل المعلق فی موضع النصب

فی باب الموصولات ویجوز فی نحو سالتك هل زید قائم واستفهمت اقام زید ان تنوی بعده القول والجملة مفعول لذلك المنوی
علی ما هو مذهب البصریین او یضمن السوال معنی القول فیلحق به فی الحکایة بعده علی ما هو مذهب الکوفیین کما یجی بعد من مذهب
الفریقین فنقول الجملة بعد الفعل المعلق فی موضع النصب وهی اما فی موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك بعد کل فعل یفید
معنی الشك نحو شککت آزید فی الدار ام عمرو ای شککت فی هذا الامر او فی موضع مفعول تعدی الیه الفعل بنفسه اما لاقتضاء الفعل
ایاه وضعا واما التضمنه ما یقتضیه والاول صریح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان یطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زید فی الدار
فالجملة المعلق عنها فی موضع مفعول ای عرفت هذا الامر واما ان یطلب اکثر فیکون تلك الجملة اما فی مقام المفعول الاول والثانی
نحو علمت هل زید فی الدار او فی مقام الثانی والثالث نحو اعلمتك هل زید فی الدار او فی مقام الثانی وحده نحو علمت زیدا ابو
من هو وکذا قوله تعالی وما ادراك ما یوم الدین لان ادری یتعدی الی مفعولین نحو ادریتك الحق وان کان بمعنی اعلم او فی مقام
الثالث وحده نحو اعلمتك زیدا ابو من هو واما الثانی ای المتضمن لمعنی العلم فهو کل فعل ذکر ناه انه یطلب به العلم نحو فکرت هل زید
فی الدار فان فکر لازم وضعا لکنه یتعدی الی مفعول لتضمنه معنی تعرف ای تعرفت هذا الامر بالتفکر فیه وکذا قولك انظر الیه قائم
هو ام قاعد ای تعرف هذا الحکم بالنظر الیه ورفع زید فی مثل انظر وسل زید ابو من هو لکونه بمعنی انظر وسل ابو من زید اهون
من رفعه فی نحو اعلم زید ابو من هو لان انظر الذی بمعنی تفکر وسل الذی بمعنی سل الناس لا ینصبان زیدا بالوساطتهما علیه کما ینصبه
اعلم اذا سلطته علیه وکذا الحکم ان کان الفعل المطلوب به العلم متعدیا بالوضع تعطیه من المفاعیل ما اقتضاه وضعه ثم تجی بالجملة
المعلق عنها فی موضع المفعول الزائد له بسبب تضمنه معنی التعرف نحو امتحنت زیدا هل هو کریم ای تعرفت کرمه بامتحانه وابصرت
زیدا هل هو فی الدار ای تعرفت کونه فی الدار بابصاره وکذا قوله تعالی یسالونك عن الساعة ایان مرسها ای یتعرفون وقت ارسائها
بسوالك عنها وهذا کما قلنا فی المفعول المطلق فی عمرك الله ان الکاف مفعول اصل الفعل والله مفعول الفعل المضمن وقد یکون الجملة

۳۴۷

المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شککت فی زید هل هو قائم اولا ای شککت فی قیامه فهی فی محل الجر وتقول عرفتك الحال ازید فی الدار
ام عمرو فهی فی محل النصب بدل من الحال وکذا عرفت زیدا ابو من هو الجملة بدل من زیدا هذا اذا قدا وجب الاخفش ان زیدا ظننت
اخوه قائم قال وانما لم یجز ظننت اخاه قائما لان اللام للابتداء فلا تدخل الماضی کما یجی فی باب ان فهی فی التقدیر داخلة علی اخوه
کانك قلت ظننت لاخوه قائم واما الالغاء والتعلیق فی اعلم واری عن المفعولین الاخیرین فالظ کما ذهب الیه ابن مالك انه
یجوز الالغاء والتعلیق بالنسبة الیهما کما جاز ذلك فی علم ورای فتقول اعلمتك لزید منطلق وازید قائم ام عمرو وما زید قائما
وزید اعلمتك قائم وزید قائم اعلمتك وکذا الحکم اذا بنیت باب اعلم لما لم یسم فاعله نحو اعلمت ما زید قائما او زید اعلمت قائم
وقال الاندلسی الذی اعول علیه امتناع التعلیق والالغاء بالنسبة الیهما وفی بعض نسخ الجزولیة ما یدل علی انك اذا بنیت الفعل

ذکر القول فیه بامتناع الالغاء والتعلیق اذا کان الفعل مبنیا للفاعل

للفاعل امتنع الغاؤه وتعلیقه واذا بنیته للمفعول جاز والذی اری انه لا منع من الالغاء والتعلیق سواء بنی الفعل للفاعل
او للمفعول وقال ابن جعفر لو الغیت فقلت زید اعلمتك قائم او علقت فقلت اعلمتك لزید قائم لحصل الالغاء والاعمال فی
حالة واحدة لانه لا بد من اعماله فی المفعول الاول وکذا یحصل التعلیق والاعمال فی حالة ولیس ما قال بشئ لان اعماله بالنسبة الی
شئ والغاؤه او تعلیقه بالنسبة الی شئ اخر فهو مثل زید علمت قائم اعملته فی الفاعل والغیته عن المفعول وکذا فی علمت لزید
قائم اعملته فی الفاعل وعلقته عن المفعول وایض المعمل معنی الهمزة ای التصییر والملغی او المعلق اصل علم فالملغی غیر المعمل واعلم
انه لا خلاف فی انه لا یلغی ولا یعلق عن المفعول الاول اذ هو کاول مفعولی اعطیت قوله ومنها انه یجوز ان یکون فاعلها ومفعولها

ضميرين لشئ واحد هذه الافعال المذكورة فى المتن ولفظ هب بمعنى احسب ورأى الحلمية يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى نحو علمتنى قائما وقال الله تعالى انى ارانى اعصر خمرا وكذا ان كان احدهما بعض الاخر نحو قولهم رأيتنا مع رسول الله ورأيتك

تقول كذا وقد يجرى مجراها رأى البصرية حملا على رأى القلبية وكذا عدم وفقد حملا على وجد لانهما ضداه فى اصل الوضع وانما لم يجز ذلك فى غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا منه واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلذلك لا تقول ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا اضربتنى ولا ضربتك ولا ضربتنا وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى واتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضرب زيد نفسه فصار النفس باضافته الى ضمير زيد كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فى ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين فى الظ واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول فى الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا قائما اى نفسه واما ان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز فى غير افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا او معناها او لم يقع نحو ما ضربت الا اياك وانما نقتل ايانا واياك فاضرب وما ضربك الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدهما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيدا ظن قائما وظنه زيد قائما لم يجز المثال الاول مط وجاز الثانى فى افعال القلوب خاصة وان كان المضمر منفصلا جاز مط وقد تقدم جميع ذلك بعلله فى المنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكر المص من خواص افعال القلوب ومن خواصها ايض جواز دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزئين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك لان مفعولها فى الحقيقة على ما تقدم غير مرة هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ وان المفتوحة موضوعة لهذا المعنى فنقول افعال القلوب اذا دخلت على ان المفتوحة فهى ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقى ويكثر ذلك وان كان ذلك الفعل مما يقل نصبه لمفعول واحد نصبا صريحا كحسبت وخلت وظننت كما تقدم فى اول الباب لانها لا تطلب فى ظاهر الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه سواء نصبتهما كحسبت زيدا قائما او لم تنصبهما نحو حسبت ان زيدا قائم اذ مقصود الجزئين المنصوبين هو المصرح به فى الجزئين المصدرين بان هذا مذهب سيبويه اعنى ان ان مع اسمها وخبرها مفعول ظن ولا مفعول له اخر مقدر والاخفش يجعل ان مع جزئيها فى مقام المفعول الاول ويقدر ثانيا اى علمت ان زيدا قائم حاصلا اى قيام زيد حاصلا ولا حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان مقدرا لجاز اظهاره اذ لم يسد مسده شئ حتى يكون واجب الاضمار ولا نقول ان ان مع جزئيها ساد مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها فى تقدير مفرد فى جميع المواضع كما يجئ فى الحروف المشبهة بالفعل فكيف يكون فى تقدير اسمين بل الاولى ان يق ان الاسمين المنصوبين فى نحو علمت زيدا قائما سادان مسد ان مع اسمها وخبرها ومفيدان فائدتها اذ هما بتقدير المصدر بلا الة مصدرية كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر لكونها اداة مصدرية هذا اخر الكلام فى افعال القلوب واما غير افعال القلوب من الافعال الناصبة لجزئى الجملة كما بين بتقدير المفرد فهو صير وما رادفها من جعل ووهب غير متصرف ورد وترك وتخذ واتخذ واكان واصل الباب صير ومفعولاه فى الحقيقة اسم وخبر لصار فى الاصل اذ منزلة صيرت زيدا قائما من صار زيد قائما كمنزلة احفرت زيدا النهر من حفر زيد النهر فحال المفعولين فى عدم جواز حذفهما معا بلا قرينة وجوازه معها كحال مفعولى علمت يق جعلت زيدا اكرميهما فتقول بل ما جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز ذلك اذ كل انسان لا يخلو من تصيير شئ شيئا فى الاغلب فلا فائدة فى ذكر الفعل وحده كما قلنا فى علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان مضمونهما هو المفعول لصير كما كان مضمونهما فاعلهما فى كان

قوله وهب زيدا منطلقا بمعنى احسب يتعدى الى مفعولين ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل فى هذا المعنى ١٢ اس سره

القياس بناء على ان المفعولين فی تقدير المصدر جواز تصديرهما بان كما فی مفعولی علمت الا انه روعی اصلهما حين كانا
اسما وخبر الصار فانهما لا يصدران اذن بها كما ذكرنا فی اول هذا الباب و اما الغاء صير ومرادفاتها وتعليقها فلم ياتيا كما اتيا
فی افعال القلوب لان ذلك فيها لضعفها من حيث لم يظهر تاثيرها المعنوی اذ هی افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر
اثره فی الاغلب كجعلته غنيا فهذا امر ظاهر للعيون اذ هو احداث الشئ بعد ان لم يكن ومرادفات صير قد تخرج عن هذا الباب وذلك
اذا لم تكن بمعناه كقوله تعـ جعل الظلمات والنور ای خلق ووهب ای اعطی ورد ای جعله راجعا وترك بمعنی خلی وتخذ واتخذ
بمعنی اخذ واما آكان فهو قليل الاستعمال لكنه لا يجئ الا بمعنی صير وذلك لما ذكرنا ان معنی صار كان بعد ان لم يكن ومعنی آكان
جعله كائنا فحصل من الهمزة معنی نقل غير الكائن الی الكون وهو معنی التصيير ولم يستعمل كون متعديا الی مفعولين وقد جعل بعضهم
ضرب مع المثل بمعنی صير كقوله تعـ ضرب الله مثلا عبدا مملوكا ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسی فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا
هو الاول ای جعله مثلا وصاغه مثلا من ضرب الخاتم واللبن ويجوز ان يكون معنی ضرب مثلا ای بين فهو متعد الی واحد والمنصوب
بعده عطف بيان وقال ابن درستويه يلحق غادر بصير كما الحق به ترك الذی بمعناه نحو غادرته صريعا واذا كان الثانی نكرة جاز جعله
حالا ويكون غادر بمعنی خلف وخلی واما اذا كان معرفة كما فی قولك غادرته جزر السباع فالحاق غادر بصير هو الظ ومما ينصب المبتدا
والخبر من غير افعال القلوب من غير مرادفات صير سمع المعلق بعين نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة ای سمعت
قولك ويجوز تصدير الجملة بان نحو سمعت انك تقول قالوا واذا اعمل فی المبتدأ والخبر لم يكن الخبر الا فعلا دالا علی النطق نحو سمعتك تنطق
بكذا او تتكلم وانا لا اری منعا من نحو سمعتك تمشی لجواز سمعتك انك تمشی اتفاقا قال سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح
انتجعی بلالا بنصب الناس وقد روی رفعه علی حكاية الجملة ومما يدخل علی المبتدأ والخبر القول وما يتصرف منه والاصل فی استعماله
ان يقع بعده اللفظ المحكی اما الذی مضی ذكره قبل نحو قلت زيد قائم او الذی هو واقع فی الحال نحو اقول الان زيد قائم فينبغی ان يكون
الجملة الواقعة بعد اقول فی هذا الكلام متلفظا به بلفظ اخر فی غير هذا الكلام والا لم يكن حكاية او الذی يقع بعد نحو اقول غدا زيد قائم او قل
زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ المتلفظ به فی غير هذا الكلام
لا مجردا بل مع المعنی فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذی لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قائم ای قيل هذا اللفظ
ومن حيث مراعاة المعنی الذی هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغير اليه بالمعنی المفهوم من الاصل لانه ربما يتعسر اداء
اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين فجوز تغيير اللفظ فی كلام من لا يتعسر عليه ذلك ايضا كالباری تعـ وكذا غيره ممن يسهل عليه ذلك
لكن مع تغيير اللفظ يجب ان لا يعمل القول فی شئ من اجزاء الكلام اجراء لمثل هذه الجملة مجری اصلها ای المحكية باعيان الفاظها فعلی هذا
لك ان تقول حكاية عن قال زيد قائم قال فلان قائم زيد ولهذا تری الكتاب العزيز يقتص فيه عن الامم المختلفة الالسن باللسان العربی وتقول قال
زيد انا قائم وقلت لعمرو انت بخيل رعاية للفظ المحكی ويجوز قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنی الاول اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا
وعمروا فيه غائبان ومنه قوله تعـ قال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدی
معنی القول قال تعالی تقاسموا بالله لنبيتنه بالتاء والنون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولا به لا مفعولا مطلقا علی
وهم المص كما تقدم فی باب علمواری وذلك لان معنی قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ فهو مقول وقد تقدم ان اية المفعول به ان يطلق
عليه اسم المفعول كما تقول ضربت زيدا فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربا فالضرب مضروب وكذا تقول انا قائل زيد قائم بالاضافة
والفاعل لا يضاف الی مصدره فلا يقال زيد ضارب الضرب القوی والذی اوهم المص قولهم ان معنی قلت زيد قائم قلت هذا

النجعة بالضم طلب الكلاء فی موضعه تقول منه نجعت وانتجعت فلانا اذا اتيته تطلب معروفه وصيدح ناقة ذی الرمة

وقوع المفرد بعد القول خمسة اوجه

القول ودل عن ان القول يطلق على المقول فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل فى موضع المفعول به قلنا الدليل عليه اضافة
اسم الفاعل اليه فى قولك انا قائل زيد قائم واطلاقك على تلك الجملة انها مقولة وكلاهما علامة المفعول به على ما ذكرنا فى الموضع
المشار اليه فاذا كانت منصوبة للموضع مفعولا به جاز عطف المفرد عليها منصوبا كقولك قلت اما زيد قائم او لفظا آخر
ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط ويعتبر ذلك بان تجعل مكان ذلك المفرد
جملة ثم تحمل المفرد عليها كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او كلاما حسنا اذا قلت زيد قائم ثم تقول زيد قائم كلام حق
او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد ويعتبر ذلك بان يقع خبرا
عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثالثها ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد
لفظ وزيد قائم لفظ فتنصب هذه الثلثة لانها ليست اعيان الفاظ المحكى حتى تراعى وليست ايضا جملا مغيرا لفظها اعتمادا على بقاء
المعنى كما تقدم حتى يراعى اصلها ورابعها مفرد غير معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب حكايته
ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا واما بناؤه فهل يراعى او لا ذكرناه فى باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن
مفرد ولا جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعـ قال سلام قوم منكرون اى عليكم
سلام قال ع اذا اقبلت قلت دبائة اى هى دبائة وقوله تعالى قالوا سلاما قال سلام يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة
كما يقول فلان يقرئك السلام اى سلام عليك فيكون المنصوب فى قالوا سلاما بمعنى المرفوع فى قوله قال سلام ويجوز ان يكون من
القسم الاخير من الخمسة الاوجه فيكون مفعولا مطلقا للفعل محذوف اى سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع اعنى قوله قال
سلام احسن منه على ما قال تعـ فحيوا باحسن منها وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع على ما مضى فى باب
المبتدأ والخبر ويلحق عند الكوفيين بالقول فى الحكاية ما فى معناه كقولك ناديته عجل واخبرته زيد قائم قال تنادوا بالرحيل غدا وفى
ترحالهم نفسى وعند البصريين القول مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس ملحقا به واضمار القول غير عزيز فى الكتاب العزيز فالتقدير
اخبرته وقلت زيد قائم وتنادوا بقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب وتقول ناديته سلام كما تقول قلت سلام والتاويل ذلك
التاويل وقد يحذف المحكى بعد القول لقيام القرينة كما يقول من قال زيد قائم تقول انا قلت كما يحذف القول ويبقى المحكى كما فى قوله جاؤا بمذق
هل رايت الذئب قط وعلم انه قد يجئ القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ ههناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا كما تقول كيف
تقول فى هذه المسئلة اى كيف تعتقد فيلحق بالظن فى نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض
المتاخرين قال المص والاندلسى لو كان بمعنى الظن لم يستعمل فى العلم وقد يقال لك كيف تقول زيدا قائما فتجيب اعلمه قائما بالسيف فهو
اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا وجواز الحاقه فى العمل بالظن مطلقا لغة سليم واكثر العرب لا يجوزون هذا الالحاق الا بشرط كون القول
مضارعا مخاطبا قال الاندلسى منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو ايقول
زيد عمروا قائما على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثر فى الالحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحو اتقول زيدا قائما او منفصل بظرف
نحو اقدامك تقول زيدا قائما او بالسوط تقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين كقوله ع اجهالا تقول بنى لؤى لعمر ابيك ام متجاهلينا
فان نقص بعض الشرائط رجع الى الحكاية على لغة الاكثر كما ذكرنا ويجوز عندهم الحكاية ايضا مع استيفاء الشروط قوله وبعضها بمعنى آخر
بل كلها فان حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذى فى شعره شقرة وخلت اى صرت ذا خال اى خيلاء وزعمت به اى كفلت
وهذه الثلثة بهذه المعانى تكون لازمة قوله وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت قد ذكرنا انه اذا تعدى علمت ووجدت

الدبا على وزن العصا الجراد قبل ان يطير الواحدة دباة قاموس

مبحث افعال الناقصة

الى مفعولين فهما بمعنى عرفت ايضا الا ان المصاحب المعروف مضمون الجملة ونصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلق بالاستعمال نعرفت
واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لا ينصبان المفعولين قوله الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهي كان
وصار واصبح وامسى وظل وبات واضحى وعاد وغدا وراح ومازال ومابرح ومافتئ ومانفك ومادام وليس وقد جاء ما جاءت
حاجتك وقعدت كانها حربة تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول وتنصب الثاني مثل كان زيد قائما
انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون
المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء لان كان في نحو كان زيد قائما
يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجيء اولا بلفظ دال على
حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه
كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان على ما مر في بابه مع فائدة اخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول
المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث
معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان
المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح او الانتقال ومثله اخواته
ومادام الدال على معنى الكون الدائم ومازال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث معين
لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة كان ينبغي ان
يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدرية فان زيدا في ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التامة واما الناقصة
فهي لتقريرها عليها على صفة هي متصفة بمصادر الناقصة فمعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون
اي الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة اي الحصول بعد ان لم يحصل
قوله لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته عليها قوله كان وصار الى اخرها لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس
ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما
تقول يتم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار عالما كاملا قال تعالى فتمثل لها بشرا سويا اي صار مثل
بشر ونحو ذلك وقد زيد على عدد الافعال التي ذكر المصنف ستة فالذي زيد من مرادفات صار ال ورجع وحال وحار وارتد كان
كلها في الاصل بمعنى رجع تاما وكذا استحال وتحول فانهما كانا في الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار فكان حق جميعها ان تستعمل تامة
فتتعدى الى ما هو الان مصدر لخبرها بالى ان عويت نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن لان الشخص اذا رجع
الى الفعل وانتقل اليه فذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم يكن ففاعلها في الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها
اذ معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد ان لم يكن وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لانه الراجع
والمنتقل ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاصل قال فصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلت صعبة اي اذلال
وقال ايقنت اني لا محالة حيث صار القوم صائر اي مكان انتقال القوم منتقل وقال الله تعالى ظن ان لن يحور بلى ولا بد في التامة ان
يليها الظرفان او الى ظاهرين او مقدرين لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية لا يفهم من دون المنتقل عنه والمنتقل اليه وليس
الحاق مثل هذه الافعال بصار قياسا بل سماعا الا ترى ان انتقل لا يلحق به مع انه بمعنى تحول وكذا زيد على مازال من مرادفاتها ما فتئ

وما افتأ وما انفك وماونى ومارام من رام يريم اى برح واصل مازال ومابرح وما فتئ وما افتأ وما انفك ان تكون تامة
بمعنى ما انفصل فتعدى بمن الى ماهو الان مصدر خبرها فيقع فى موضع مازال زيد عالما مازال زيد من العلم اى ما انفصل منه
لكنها جعلت بمعنى كان دائما فنصبت الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه لانه اذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلا له دائما وكذا
اصل برح ورام ان يكونا تامين بمعنى زال عن مكانه فيعديان بانفسهما وبمن نحو برحت بابك ومن بابك واصل ونى قصر فكان
الاصل ان يعدى بفى نحو ماونى زيد فى القيام فجعلت الثلثة بمعنى كان دائما لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل ولا يقصر فيه يكون
فاعلا له دائما وانما افاد دخول النفى على النفى دوام الثبوت لان نفى النفى اثبات واذا قيدت نفى الشئ بزمان وجب ان يعم ذلك
النفى جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا قيدت اثبات الشئ بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان
اذا قلت مثلا ضرب يكفى فى صدق هذا القول وقوع الضرب فى جزء من اجزاء الزمن الماضى واما قولك ما ضرب زيد فانه
يفيد استغراق نفى الضرب لجميع اجزاء الزمن الماضى وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفى والاثبات المقيدان بزمان واحد فى
طرفى نقيض فلو جعل النفى كالاثبات مفيد الوقوع اى وقوع النفى فى جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص لم يكن يناقض
ذلك الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذى يقيد الاثبات به غير الجزء الذى يقيد به النفى فلا يتناقضان فاكتفى فى الاثبات بوقوعه
مطلقا ولو مرة وقصدوا فى النفى الاستغراق اذ استمرار الفعل اقل واصعب من استمرار الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية
والسالبة الكلية اللتين تناقض احديهما الاخرى فتبين بهذا ان النهى يفيد التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فحصل من
هذا كله ان نفى النفى يكون ايضا دائما كما ان نفى الاثبات يكون دائما ونفى النفى يلزم منه الاثبات فيلزم من نفى النفى اثبات
دائم وهو المقصود ولا يجعل كل فعل مفيد للنفى داخل عليه حرف نفى بمعنى كان دائما بل ذلك موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل
او ما فارق ضاربا ولا يقال مازلت اميرا بضم الزاء ولا ما ازول اميرا وما زال الناقص واوى مضارعه ما يزال كخاف يخاف واما
زال يزول كقال يقول وقولك زال الشئ يزيله اى فرقه من الياء فتامتان وقد حكى سيبويه وابو الخطاب عن بعض العرب ما زيل
يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلهما زول وكود فنقلوا كسرة الواو فيهما الى ما قبلهما وقلبت ياء كما فعل فى المبنى للمفعول فى نحو قيل
وهو خلاف القياس والاكثر مازال وما كاد وقد يستعمل بعض هذه الافعال المصدرة بما النفى تامة نحو ما برح من موضعه قال تعالى
لن ابرح الارض وما ونى فى امره وما انفك من هذا الامر واما مازال لا يزال وما فتئ او فتأ او افتأ فلا يستعملان الا ناقصين
قال سيبويه ان به فى قولك مازلت به حتى فعل مفعول به والاولى ان يقول هو الخبر اى مازلت معه ونقص ابن مالك من
اخوات اصبح غدا وراح فقال هما لا يكونان الا تامين وان جاء بعد مرفوعهما منصوب فهو حال كقولك غدا طاويا وبعارض الريح هافيا اقول
اذا كان غدا بمعنى مشى فى الغداة كقوله تعالى ان اغدوا على حرثكم وراح بمعنى رجع فى الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح الى
بيته فلا ريب فى تمامهما واما نحو قولك يروح ويغدو واهنا يتكحل فان كانا بمعنى يدخل فى الرواح والغداة فهما ايضا تامان والمنصوب
حال وان كانا بمعنى يكون فى الغداة والرواح فهما ناقصان فلا منع اذن من كونهما ناقصين ومن الملحقات جاء فى ما جاءت
حاجتك اى ما كانت حاجتك وما استفهامية وانث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عبارة عن ذلك الضمير مؤنثا كما فى ما كانت
امك ويروى برفع حاجتك على انها اسم جاءت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضى الله عنه حين
جاء اليهم رسولا من على عليه السلام ومنها قعد فى قول الاعرابى ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اى صارت قال
الاندلسى لا يتجاوز بهذين اعنى جاء وقعد الموضع الذى استعملتهما فيه العرب قال وطرد بعضهم وقال المصنف واجاد الاولى طرد

فى استعمال بعض هذه الافعال تامة

٢٥٢

رضى شرح كافيه ج ٢

جاء في مثل جاء البر قفيزين وقيل هو حال وليس بشيء لانه لا يراد ان البر جاء في حال كونه قفيزين ولا معنى له قال واما قعد
فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه او لا يعني قول الاعرابي فلا يق قعد كاتبا بمعنى صار
بل يق قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة قوله تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها وذلك كما
قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها قوله فترفع الاول وتنصب الثاني تسميته مرفوعها اسمها اولى من تسميته
فاعلا لها اذ الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا لا يحذف اخبارها غالبا حذف خبر المبتدأ لكونه
الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم فحقها لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا
لكنهم يسمون فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما تقدم وامن ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغني عن المفعول

قوله فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشان وتكون تامة بمعنى

ثبت وزائدة وصار للانتقال واصبح واضحى وامسى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها وبمعنى صار وتكون تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار

ومازال ومابرح ومافتئ ومانفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله ويلزمها النفي ومادام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومنه ثم احتاج

الى كلام لانه ظرف وليس لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا شرع بذكر معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا مجيء بعضها
تاما او زائدا قال فكان تكون ناقصة بمعنيين احدهما ثبوت خبرها مقترنا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا
او حالا او استقبالا فكان للماضي ويكون للحال وللاستقبال وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان يدل على استمرار مضمون الخبر
في جميع الزمن الماضي وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا وذهل ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعا
بصيرا لا من لفظة كان الا ترى انه يجوز كان زيد نائما نصف ساعة فاستيقظ فاذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار
وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون ايضا للاستمرار فقول المص دائما او منقطعا رد على هذا القائل يعني ان لفظة كان لا تدل
على احد الامرين بل ذلك الى القرينة والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال بتيهاء قفر والمطي
كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها قوله ويكون فيها ضمير الشان اي يكون في كان الناقصة على اي معنى كان من معنييها ضمير
الشان مقدرا فيه تقدم المبتدأ والخبر بعدها منصوبة المحل خبرا لكان وقال بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير
اي وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة والاول اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير شان الا مبتدأ في الحال نحو قل هو الله احد
او في الاصل كاسم ان واول مفعولي ظننت نحو انه زيد قائم وظننته زيد قائم وتكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك الى
ان الناقصة ايضا تامة في المعنى وفاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فوزانها وزان علم الناصب لمفعول واحد وعلم الناصب لمفعولين
فهما بمعنى واحد ونقل ان كان يجيء بمعنى نقل وغزل قوله وزائدة اعلم ان كان تزاد غير مفيدة لشيء الا محض التاكيد وهذا معنى زيادة
الكلمة في كلام العرب كقول شاعر بني بكر تسامى على كان المسومة العراب وكذا قيل في قوله تعم من كان في المهد صبيا انها زائدة غير مفيد
للماضي والا فاين المعجز وصبيا على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم
وكذا قول الفرزدق في لجة غمرت اباك بحورها في الجاهلية كان والاسلام واما اذا دلت على الزمن الماضي ولم تعمل نحو ما كان
احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيبويه وقال المبرد ان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان
ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا ففي تسميتها زيادة نظر لما ذكرنا ان الزائد من الكلم عندهم لا يفيد الا محض
التاكيد فالاولى ان يق سميت زيادة مجازا لعدم عملها وانما جاز ان لا تعملها مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لدلالتها

الذي يجيء دائما كما في الآية ومنقطعا كما في قولك كان زيد قائما ولم تدل لفظة كان على احد الامرين

على الحدوث المطلق الذى كان الحدوث المقيد فى الخبر يغنى عنه لا لدلالتها على الزمن الماضى لان الفعل انما يطلب الفاعل
والمفعول لما يدل عليه من الحدث لا للزمان فجاز لك ان تجردها فى بعض المواضع عن ذلك الحدوث المطلق لاغناء الخبر
عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقى كالظروف دالا على الزمان فقط فلذلك جاز توسعهم فيها
لا يتسع غيرها فيه حتى الظرف تشبيها لالحاقه بالظروف التى يتسع فيها فيقع بين ما التعجب وفعله وبين الجار والمجرور نحو على كان
المسومة فثبت ان كان المفيدة للماضى التى لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدوث المطلق وقد ذكر السيرافى ان فاعلها مصدرها
اى كان الكون وهو هوس اذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت ونولع بذلك من تلك القلوص بلا معناه رأى باد المصدر بمعنى اسم الفاعل
ومذهب ابى على انه لا فاعل لها على ما اخترنا فعلى هذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كراما كانوا فيه
ليست بزائدة كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك لثبوت فاعلها بل لنا خبرها اى جيران كرام كانوا لنا وقال سيبويه هى زائدة مع
الفاعل لانها كالجزء منها والاول اولى لافادتها معنى وعملها لفظا ثم اعلم ان الزائدة والمجردة للزمان اعنى غير العاملة لا تقعان اولا
لان البداية تكون باللوازم والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق بهما الصدر وتقعان فى الحشو كثيرا وفى الاخير على رأى نحو
حضر الخطيب كان ولا تزاد ولا تجرد الا ماضية لخفتها وقد اختار ابو البقاء زيادة مضارع كان فى قول حسان كان سبيئة من بيت
رأس يكون مزاجها عسل وماء على رواية رفع مزاجها وعسل قوله وصار للانتقال هذا معناها اذا كانت تامة كما تقدم ومعناها اذا كانت
ناقصة كان بعد ان لم يكن فيفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى يصير يكون بعد ان لم يكن فيفيد ثبوت مضمون خبرها بعد
ان لم يثبت قوله واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بازمانها هذه الثلثة تكون ناقصة وتامة والناقصة بمعنيين اما بمعنى صار
مطلقا من غير اعتبار الازمنة التى يدل عليها تركيب الفعل اعنى الصباح والمساء والضحى بل باعتبار الزمن الذى يدل عليه صيغة
الفعل اعنى الماضى والحال والاستقبال واما بمعنى كان فى الصبح وكان فى المساء وكان فى الضحى فيقترن فى هذا المعنى الاخير مضمون
الجملة اعنى مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمانى الفعل اعنى الذى يدل عليه تركيبه والذى يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد اميرا
ان امارة زيد اقترن بالصبح فى الزمن الماضى ومعنى يصبح قائما ان قيامه مقترن بالصبح فى الحال او الاستقبال وتكون تامة كقولك
اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اى وصلنا الى الصبح والمساء ودخلنا فيهما وكنا اضحينا فيدل ايضا كل منها على الزمانين
وحكى الاخفش زيادة اصبح وامسى بعد ما التعجب ككان فى لفظين وهما ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها وردّه ابو عمرو وقال
السيرافى انه ليس من كتاب سيبويه وانما كان حاشية فى كتابه اقول لو ثبت ما حكى الاخفش لكان كل منهما مجردا عن الحدث للزمانين
اى الصبح والمساء والزمان الماضى كما كان لفظ كان مجرد الماضى قوله وظل وبات الخ يعنى ان معنى ظل زيد متفكرا كان فى جميع النهار كذلك
فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مستغرقا له ويقترن ايضا بزمانه الاخر المدلول عليه بالصيغة اى الماضى او الحال
او الاستقبال وتصريفه ظل يظل ظلولا قالوا ولم يستعمل ظل الا ناقصة وقال ابن مالك تكون تامة بمعنى طال او دام والعهدة عليه
وقولك بات زيد مهموما اى كان فى جميع الليل كذلك فاقترن همّ زيد بزمانى بات وهما جميع الليل والزمن الماضى ومصدره
البيتوتة ومضارعه يبيت ويبات كباع يبيع وهاب يهاب وتجئ تامة بمعنى اقام ليلا ونزل سواء نام او لم ينم وكلاهما مهم
ليلة السبت بسرّ و بت وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا من الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى ظل وجهه مسودا واما مجئ بات
بمعنى صار ففيه نظر قال الاندلسى جاء فى الحديث بات بمعنى صار وهو اين باتت يده قوله ومازال الخ قد ذكرنا ان معنى مازال
واخواته كان دائما فقولك مازال زيد اميرا اى استمرت الامارة ودامت لزيد من قبلها واستاهل لها وهو وقت البلوغ

الذي يمكن قيامه بعلفيه لا قبل ذلك قوله ويلي هما النفي ان كانت ماضية فبما ولم ولما وبلا في الدعاء وان كانت مضارعة فبما ولا ولن والاولى ان لا يفصل بين لا وما وبينها بظرف او شبهه وان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا احسن ذلك لترك حرف النفي معها لافادة الاثبات وقوله فلا وابي ودهماء زالت عزيزة شاذ وليس مما حذف فيه حرف النفي كما في قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف بتاويل لا وابي دهماء لا زالت لان حذفها لم يسمع الا من مضارعاتها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها فالح تنفك وتسمع ما حييت بهالك حتى يكونه وتحذف منها كثيرا في جواب القسم كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر وقوله فزال حبال مبرمات اعدها لها ما مشى يوما على خفه جمل لان حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم اي لا اقوم فكيف بها ولكون مازال واخواتها بمعنى الايجاب من حيث المعنى لا يتصل اداة الاستثناء بخبرها لان الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا في الفضلات كما مر في بابه وخبر المبتدأ ليس بفضلة فلا يجوز مازال زيد الا عالما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا العلم فاما خبر ليس واخبار كان وصار واخواتها اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالا اذا قصدت الاثبات وقد يمتنع ذلك فيها ايضا وذلك اذا تقدمت اخبارها عليها فلا يجوز الا قائما لم يكن زيد والا غنيا لم يصر خالد لامتناع تصدر الا كما مر في بابه وقد خطئ ذو الرمة في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا واعتذر بان تنفك تامة اي ما تفارق وطنها ومناخة حال وعلى الخسف متعلق بمناخة جعل الخسف كالارض التي تناخ عليها كقوله تحية بينهم ضرب وجيع ونرمي عطف على مناخة نحو قوله تعالى صافات ويقبضن وقيل هي ناقصة خبرها على الخسف اي معه ومناخة حال وفيه ضعف من وجهين ان كان العامل في الحال ما تنفك احدهما ان المفرغ قلما ياتي في المثبت وان كان المستثنى فضلة ايضا كالحال في مثالنا والثاني ان العامل قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا في تابعه او في المستثنى منه كما مر في بابه وان كان العامل في الحال على الخسف ففيه ضعف من ثلثة اوجه احدها ان المفرغ قلما ياتي في المثبت كما ذكر والثاني ان عامل الحال يكون الظرف المتاخر عنه ولم يجزه سيبويه خلافا للاخفش والثالث ان المستثنى اذن يكون متقدما في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم في باب الاستثناء قوله وما دام لتوقيت امر اي لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر فانت في قولك اجلس ما دام زيد قائما ابوه موقت لجلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام ابي زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو نائما قوله ومن ثم احتاج اي من اجل كونه توقيتا للشئ يكون ظرفا لذلك الشئ والظرف فضلة فلا بد معه من تقدم جملة اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات وما التي في اول ما دام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام زيد قوله وليس لنفي مضمون الجملة قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا يقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجمهور النحاة على انها لنفي الحال قال الاندلسي واحسن ما بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به هذا قوله وحكم ما حكمه ليس في كونها عند الاطلاق لنفي الحال وعند التقييد على ما قيد به وقد ذكرنا حكمها في باب المضارع واصل ليس ليس كهيب كما يقال علم في علم والزموا تخفيفها بالاسكان وتركهم قلب الياء الفا كما هو القياس في هاب لمخالفتها اخواتها في عدم التصريف ولا يجوز ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا تحذف في العين تخفيفا وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخففا فعل كصيد لعادت حركة العين على الياء عند اتصال الضمير كصيدت ولو كان كهاب لكسرت الفاء كهبت والجواب ان ذلك لمفارقته اخواته في عدم التصرف قال ابو علي ولما الحاق الضمير به في لست لستما لستم فلتشبيهه بالفعل لكونه على ثلثة وبمعنى ما كان

٣٥٥

ع
وصيد في صيد
ان يكون مفتوح الياء
اذ لم يجئ من فعل معتل
العين بالياء ولا ان
مفتوح الياء اذ الفتحة
لا تسكن فلا يقع في
ضرب ضرْب ولم
تقلب الياء الفا
به على عدم تصرفه
ومفارقته لاخواته

في بيان تقديم اخبارها على اسمائها

وكونه رافعا وناصبا كما الحق الضمير في هاوها ثيا ها ئي اما ئي ها ثيا هاثين مع كونه اسم فعل تشبيها بالفعل والاولى الحكم بفعليته لكان

اتصال الضمائر به عليها ولا يتصل بغير صريح الفعل الا نادرا كما ذكرنا في ها **قوله** ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهي في تقديمها

عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو

ليس ذكر ابن معط ان خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك في الموصولات قوله من كان الى راح

كل ما ليس في اوله ما مما ذكره المص وما لم يذكره من الافعال يجوز تقديم اخبارها عليها وفي ليس خلاف على ما يجيء ولما ما دام فلا خلاف

في امتناع تقديم خبرها عليها كما ذكرنا في الموصولات وكذا لا يفصل ما عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير ما دام مما في اوله ما من

هذه الافعال فاجاز الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها قالوا لان ما لزمت هذه الافعال الناقصة وصارت

معها بمعنى الاثبات فهي كجزئها بخلاف نحو ما فارق وما انفصل فانها لم يلزمها بل جاز حذفها لفظا ومعنى والفصل بينها وبين الفعل

ولم يجز ذلك في هذه الافعال ولم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر الكلام مثبتا بمعنى الدوام واما توسط الخبر

بين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم يجوزه واحد منهم لانها لازمت هذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قائما

زال زيد كما جاز ما قائما كان زيد وكل حكم ذكرنا في ما النفي فهو ثابت في ان النافية واما غيرهما من حروف النفي نحو لم ولن ولا فاذا

انتفى بها الافعال المذكورة لم يجز توسيط الخبر بينها وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا فيما ويجوز تقديمها عليها اتفاقا لانها ليست كما

في طلب التصدر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما ليس فالاكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفيون من ذلك

لان مذهبهم انها حرف كما فالحقوها بها كان ووافقهم المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما ولنقصان

فعليتها جاز ترك نون الوقاية معها كما في قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسى ولذلك ايضا اجاز بعضهم ابطال عملها بالا كما في قولهم

ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم قالوا لان المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث

يجوز وقوع العامل ولا يطرد هم ذلك فانك تقول زيدا لن اضرب ولا اضرب ولا منع ان يقال ان يوم يأتيهم ظرف لليس فان

الافعال الناقصة تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث واعلم انه لا يدخل الافعال الناقصة على مبتدأ واجب الحذف لما

ذكرنا في باب المبتدأ ولا على مبتدأ لازم التصدر كاسماء الاستفهام والشرط ولا على مبتدأ عادم التصرف كما التعجبية ولا

على مبتدأ يلزم الابتدائية لكونه في المثل لان الامثال لا تغير كقولهم الطعن يظأر اي يلزمها لكونه في جملة كالمثل كالجمل الاعتراضية

كقوله فانت طلاق والطلاق البتة او يلزم الابتدائية لكونه بعد اما واذا المفاجاة او لتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك

فانه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدأ ولا يقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال

كما تقدم صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيد قائما

لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما لزيد قيام له حصول في الماضي وقت الصبح وكذا سائرها اذ في كلها

معنى الكون مع قيد اخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم تخل هي من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام

لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها تدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلثة والطلب في الخبر يدل على

انه غير محكوم بالحصول في احدها فيتناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما مر تقريره فلو قلت كان زيد

هل ضرب غلامه كان ضربه لغلامه مخبرا عنه بكان ثابتا عند المتكلم مسؤلا عنه بهل غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت

ازيد عندك ام لا فقد ذكرنا ان ازيد ليس للاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال الطلبية مع اخبارها

٤٥٦

لو اضرب والفعلان لا يتقدمان على لم ولن في لمانع ان يمنع تعلق الظرف في الاية بخبر ليس وتعلقه بنفس ليس فان الافعال الناقصة لا تمنع تعلق الظروف بها لا لانها على معنى الحصول فاذا قلت كان يوم الجمعة زيد قائما فلا منع من تعلق الظرف والحال لكان لدلالتها على معنى الحدث بل هو اولى من تعلقه بخبرها المؤخر فكذا ليس لانه بمعنى ما كان وكذا سائر الافعال الناقصة ولا يصح هذه الدعوى الا للمبرد من بين المانعين لذهابه الى فعلية ليس دون الكوفيين

٤٥٧

الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف

وهى كما ذكرنا صفة للاخبار اكتفى بالطلب الذى فيها عن الطلب الذى فى اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب فى
اخبارها تقول كن قائما اى قم وهل يكون قائما اى هل يقوم وقد جاء الطلب فيهما معا فى الشعر قال ع دكونى بالمكارم ذكرينى * وان اختلف
الطلبان بان يكون احدهما امر امثلا والاخر استفهاما نحو كونى هل ضربت استحال اذ الطلب فى احدهما طلب فى الاخر فيجتمع طلبان
مختلفان على مصدر خبر واحد فى حالة واحدة وهو محال وان كان خبرها مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد
يجب تقديمه عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى
اذن فى الفعل معنى الاخبار حتى يتناقض الكلام فان قيل فيجب ان يجوز على ذلك تقديم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت نحو
ايهم ضرب كان زيد قلت لا يجوز لان كلمة الاستفهام تحدث فى الجملة التى تليها بلا فصل معنى الاستفهام لا فى جملة اخرى بعدها
فعلى هذا يجوز وقوع اسماء الاستفهام اخبارا لهذه الافعال اذا لم تكن مصدرة بما النفى فلا تقول اين ما كان زيد ولا متى ما زال
زيد لوجوب تصدرها النفى ويجوز متى لم يزل هذا واى وقت لم يكن سماحك ومنع الجزولى والشلوبين ذلك فى ليس نحو اين ليس
زيد والاولى الجواز فان منعا ذلك على منع تقدم خبر ليس عليه فقد مر الكلام عليه وان منعا لاداء الى المحال من حيث المعنى لان
زيدا لا يجوز ان يكون فى جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة ويفرض ذلك فى غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله تعالى
او علمه او قدرته ثم نقول اذا كان الخبر مفردا مشتملا على ماله صدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواتها ان لم تصدر بما وذلك اما
كلمة الشرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت وايهم كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تأخر الاسم عن الخبر نحو كان
فى الدار رجل وفى الدار كان رجل وكذا ان دخل الا على الاسم نحو لم يكن قائما الا زيد او قائما لم يكن الا زيد لما ذكرنا فى باب الفاعل ويجب ايضا
تأخيره عن الخبر اذا كان لجزء الخبر ضمير فى الاسم نحو كان فى الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندى انك قائم
وعندى كان انك قائم اذ لو تأخر الخبر لاشتبه المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضمار الشان فى الفعل ويجب تأخير الخبر عن كان واسمه معا ان دخله
الا نحو ما كان زيد الا قائما ويجب توسيطه او تأخيره اذا كان الفعل مصدرا بما يقتضى النصب وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل كهل
واسماء الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قائما ومتى كان قائما زيد اذ لا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما مضى فى المنصوب على شريطة
التفسير واما همزة الاستفهام وما النفى اذا لم تكن مع زال واخواتها فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو ما قائما كان زيد
واقائما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما ويجب تأخير الخبر ايضا عن الاسم اذا تأخر مرفوعه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا
زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذى هو كجزئه بالاجنبى واما اذا تأخر منصوبه فيجوز على قبح اذا لم يكن
المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا اذ المنصوب ليس كجزئه اما اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا كان
زيد اليوم او فى الدار اذ الظروف يتسع فيها والزم بعضهم تأخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقدمها والاصل الجواز
ولا يفصل عند البصرية بين كان واخواته وبين المرفوع بها من معمولات الخبر الا بالظرف او الجار والمجرور نحو كان امامك زيد جالسا
وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله من الاجنبيات الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز
الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون فصله بغير الظرف ايضا نحو عمرا كان زيد ضاربا واجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف
ايضا نحو كان زيدا عمرو ضاربا وفرق بعض البصريين بين الخبر العامل المتصل بذلك المعمول الفاصل وبينه اذا لم يتصل فجوز فى المتصل
نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز فى المنفصل نحو كان زيدا عمرو ضاربا وما اوهم خلاف ذلك قدر فيه البصريون ضمير الشان اسما
لكان واخواته نحو كان زيدا الحمى تأخذ او كان زيدا تأخذ الحمى قال ع قنافذ هداجون حول بيوتهم * بما كان اياهم عطية عودا * ويجوز فى البيت

زيادة كان واعلم انه يخبر فى هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصل الفائدة فلا يطلب التخصيص مع حصول الفائدة على ماذكرنا
فى باب المبتدأ قال ع ماادام فيهن فصيل حيا * وتقول ماذال رجل واقفا بالباب وكذا فى باب ان قال ع وان شفاء عبرة مهراقة *
كذا انشده سيبويه وقد يخبر فى هذا الباب فى باب ان بمعرفة عن نكرة ولم يجز ذلك فى المبتدأ والخبر الا للتباس لاتفاق اعراب
الجزئين هناك واختلافهما ههنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال فى نحو من زيد ان زيد هو الخبر وقال الزمخشرى وغيره لا يخبر ههنا عن
نكرة بمعرفة الا ضرورة نحو قوله ع يكون مزاجها عسل وماء فيمن نصب مزاجها وقال ع ولا تك موقف منك الوداعا * وقال ابن مالك
بل يجوز ذلك اختيارا الا ان الشاعر امكنه ان يقول ولا تك موقفى منك الوداعا وان يرفع مزاجها على اضمار الشان فى كان كما فى
الرواية الاخرى ولاخلاف عند مجوزه اختيارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الا يرى انهم قالوا ان اولى بالاسمية
مما تقدم فى نحو قوله تع ما كان حجتهم الا ان قالوا مع كونهما معرفتين لمشابهتها المضمر من حيث لا توصف كالمضمر وانما جرأهم على
تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس فى بابى كان وان واورد سيبويه للتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله اسكران كان
ابن المراغة اذ هجا * تميما بجوف الشام ام متساكر * وقوله فانك لا تبالى بعد حول * اظبى كان امك ام حمار * وقوله الا من مبلغ حسان
عنى اطب كان سحرك ام جنون * ورد عليه المبرد بان اسم كان هو الضمير وهو معرفة واجيب المبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام
فى اظبى واطب واسكران دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل المسند الى ضميره فارتفاع ذلك المرفوع بمضمر يفسره ذلك الفعل وولى
فاسم كان اذن نكرة ورد الجواب بان ام المنصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة ولو قدرت بعد الهمزة فعلا لم يلهما المستويان
واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استواء ماو ليا هما قد لا يكون فى
ضرورة الشعر كما يجئ فى باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا فى المنصوب على شريطة التفسير ان المرفوع انما يفسر رافعه بظاهره
اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو ان امرؤ هلك وفى قوله خاصة اظبى كان امك ام حمار الاولى ان يرتفع ظبى بكان مقدرة
لما يجئ فى باب العطف ان بعد سواء ولا ابالى لا يقع همزة التسوية الا داخلة على الفعل واجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بان الضمير
راجع الى منكر فيكون منكرا ورد جوابهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ نحو ضربت رجلا هو راكب
ولو كان نكرة لصح وصفه والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد الى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو جاءنى رجل فضربته والا فهو
نكرة نحو ارجل ضربته ام امرأة كما مر فى حد المعرفة والنكرات المفسرة للضمير فى الابيات الثلثة غير مختصة فالضمائر اذن نكرات
واعلم ان ليس من بين اخواتها مختص بكثرة مجيئ اسمها نكرة لما فيها من النفى ويجوز حذف خبرها كثيرا كقوله ع انما يجزى الفتى
ليس الجمل اى ليس الجمل جازيا وقيل بل حملت على لا فصارت حرف عطف مثلها وجميع هذه الافعال منصرفة الا ليس وما دام
ولتصاريفها ما لها ولا يستعمل لما زال واخواتها مصدر واسم فاعل الا نادرين لانها يلزمها حرف النفى وهى لا تدخل على المفرد
وقد يحذف لام يكن للجزم تشبيها لنونها بالواو وحذفت مع انه قد حذف قبل حركتها للجزم وذلك لكثرة استعمالها قال تع
لم يك مغيرا نعمة كما حذفت كسرة لم ابال فقيل لم ابل بعد ما حذف منه الياء لكثرة الاستعمال ايضا قال سيبويه اذا لاقى نون
يكن المجزوم ساكنا بعدها لم يحذفها نحو لم يكن الذين كفروا لتقويها بالحركة وخروجها بها عن شبه حرف المد واجاز يونس
الحذف مع ذلك ايضا انشد ابو زيد فى نوادره لم يكن الحق على ان هاجه * رسم دار قد تعفى بالسرر * وقال السيرافى هذا شاذ
قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا بفتح القاف وكذا كل ظرف عامله مقدر
لان ناصبه وهو استقر مقدر قبله فقولك كان فى الدار زيد اى كان مستقرا فى الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم

حذف الجار كما يقال الحصول للحصول عليه ولم يستحسن تقديم الظرف اللغو وهو ما ناصبه ظاهر لانه اذن فضلة فلا يهتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه معقد الفائدة اذ ليس الغرض نفي الكفو مط بل نفي الكفو له تعالى فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظا قوله افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه الذي ارى ان عسى ليس من افعال المقاربة اذ هو طمع في حق غير الله تعم وانما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يق معناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمص اي ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره فقولك عسى الله ان يشفي مريضي اي اني ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل الطمع حصول مضمونه مط سواء يرجى حصوله عن قريب او بعد مدة مديدة تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا في عدهم طفق وما رادفها من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وتلبس باول اجزائه ولا يق ان الخروج قرب ودنا من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة بل يصح ان يق فيمن شرع في الشئ قرب تمام ذلك الشئ على بعده فعلى هذا ليس من افعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر الا كاد ومرادفاته وقول المص لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه خبط لان نصب هذه المصادر على التمييز عن نسبة فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى الدنو رجاء خبره بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ الجزولي وهو ان عسى لمقاربة الفعل في الرجاء اوضح عما قصد به من المعنى ولو جعلنا المنصوب حالا من الخبر اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف فيه اذ الحد لا يستعمل فيه مثل هذه المحتملات البعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب المحصول وبين قرب الخبر وحصوله تناف لان القريب ما لم يحصل بعد قوله فالاول عسى وهو غير متصرف تقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد وقد يحذف ان والثاني كاد تقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تعم وما كادوا يفعلون وبقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهي مثل كاد واوشك وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال قوله فالاول عسى اي الذي لرجاء مضمون الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفاق اي الطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يتصرف في عسى بل لم يات منه الا الماضي لتضمنه معنى الحرف اي انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها واما الفعل نحو بعت والجملة الاسمية نحو انت حر فمعنى الانشاء عارض فيها قال الجوهري عسى من الله تعالى واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعم اذ لا يكونان الا في المجهول وقوله عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما ان او في كلامه تعالى للابهام والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة عسى من الله تعالى ايجاب فجاء على احدى لغتي العرب لان عسى للرجاء واليقين ايض وانشد لابن مقبل ظني بهم كعسى وهم بتنوفة يتنازعون جوائز الامثال اي ظني بهم يقين هذا كلامه وانا لا اعرف عسى في غير كلامه تعالى لليقين فقول عسى لليقين فيه نظر ويجوز ان يكون معنى ظني بهم كعسى اي مع طمع وقد يكسر سين عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب مط نحو عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن او نون جمع المونث

٢٥٩

نحو عسيتُ ورزعم الزجاج ان عسى حرف لما راى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعلّ واتصال ضمير المرفوع به يرد فهم ذلك الا ان يعتذر
بما اعتذر به ابو على فى ليس كما تقدم قوله عسى زيد ان يخرج المتاخرون على ان عسى يرفع الاسم وينصب الخبر ككان فى المقترن
بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبره استدلالا بالمثل النادر فى قول الزباء عسى الغوير ابؤسا وقوله لا تلحنى انى عسيت صائما +
ونقل عن سيبويه منع كون ان يفعل خبره قيل انما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وقوله ابؤسا وصائما لتضمين
عسى معنى كان فاجرى فى الاستعمال مجراه وعذر من جعله خبرا ان يقدر مضافا اما فى الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج
او فى الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج كما قال ابو على فى القصريات عسى زيد ان يقوم اى عسى زيد ذا قيام وفى هذا العذر تكلف
اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا لا فى الاسم ولا فى الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه ايضا نظر لان الزائد لا يلزم الا مع بعض
الكلم كزيادة ما فى قولهم افعل هذا اما ولزومه مطرد فى موضع معين مع اى كلمة كانت بعيد وقيل المقترن بان مشبه بالمفعول
وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة وذلك لان المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم
تغير معنى الكلام عن ذلك المعنى الاصلى بافادة عسى لانشاء الطمع كما كان اصل معنى ما احسن زيدا اى شئ جعله حسنا ثم تغير
عنه بافادة انشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد اى خروج زيد فهو فى الاستعمال الاول
كالفعل المتعدى وفى الثانى كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت فى عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر قبل وقال الكوفيون
ان الفعل فى محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال كقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين الى قوله ان تبروهم
اى لا ينهاكم الله عن ان تبروهم والذى ارى ان هذا وجه قريب فيكون فى نحو يا زيدون عسى ان تقوموا قد جاء بما كان
بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى ايضا يساعد على ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم اى يتوقع
ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما مر فى باب البدل وفى ابهام الشئ ثم تفسيره وقع
عظيم لذلك الشئ فى النفس كما مر فى ضمير الشان واما عسيت صائما وعسى الغوير ابؤسا فشاذان على تضمينهما معنى كان
وقال بعضهم التقدير عسى الغوير ان يكون ابؤسا وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا لقوة
الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا من مذهب سيبويه فى المفعول معه ومثله
ما قدر الكسائى فى البيت الا ان القرينة ههنا ادل كما ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين اذ حذفت ان فى الخبر مع قلة ذلك قلنا
انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه قوله وعسى ان يخرج زيد اعلم ان من
ذهب الى ان ان مع الفعل فى عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول فى عسى ان يخرج زيد ان ان يخرج خبر ايضا وهو من
باب التنازع فتقول فى التثنية على اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان
وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث وجاز ان تقول ان ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فتقول فى التثنية عسى ان يخرج الزيدان
لا غير قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين متنازعين فى ربك لم يجز اعمال الاول اعنى عسى لكون
ربك وهو اجنبى اذن فاصلا بين بعض الصلة وبعض وقوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا يجوز ان يكون الفعلان متنازعين فى شيئا
وقد اعمل الثانى وان يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما فى قوله عسى ان يكونوا خيرا منهم وعسى ان يكن خيرا منهن واما نحو الزيدان
عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى قولا واحدا ولا يضمر فى عسى ضمير الشان لانه ليس من نواسخ الابتداء
كما كان كاد منها وقوله تعالى كاد يزيغ قلوب فريق منهم فى كاد ضمير الشان ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الاول ولو

قوله عسى الغوير ابؤسا مثل يضرب لمن كان يرجى ويخشى بجانبه فيخشى فلم يحصل مطلوبه الغوير بضم الغين المعجمة مصغر غار والابؤس بفتح الهمزة وسكون الباء وضم الهمزة الثانية الاقدام والبلايا معناه ان رجالا قاموا وابتلى مصغر عليهم فانهدم عليهم ١٢ س عره

٤٦٠

اعمل الثاني لقال كادت الاعمال الكسائي فانه يحذف الفاعل في مثله كما مر واما على قراءة من قرء كاد يزيغ بالياء فليس من
باب التنازع والا وجب تانيث احد الفعلين لاسناده الى ضمير المونث بل هو على اضمار الشان في كاد وقولك كاد يقوم زيد يحتمل
التنازع فيعمل ايهما شئت ويحتمل اضمار الشان في كاد ومثله ليس خلق الله مثله وليس عبشهور اضمار الشان من افعال المقاربة
الا في كاد ومن الافعال الناقصة الا في كان وليس ولا يتقدم ان مع الفعل على عسى اما عند من قال انه خبر فلضعف عسى بكونه
غير متصرف واما عند من قال هو بدل فلامتناع تقدمه على المبدل منه وقد يحذف الخبر في هذا الباب ان علم قال ع
هممت ولم افعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكي حائله اي كدت افعل وكذا تقول كم عسى زيد اذا قيل عسى زيد ان يقوم اي كم عسى زيد ان يقوم ولا يخ
المرفوع في هذا الباب غالبا من اختصاص فلا تقول كاد رجل يقوم ولا عسى شخص ان يقوم الا قليلا كقوله وقد يحذف ان كقوله
ع عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وهو قليل في ذلك لتشبيه عسى بكاد عند من قال هو خبر وقدر ان ذلك
عند الكوفيين بتقدير ان ويتعين في اخبار جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا الى اسمها فلا تقول كاد زيد
يخرج غلامه الا ان يكون المسند الى مسببه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد يخرج نفسه فهو بمعنى كاد زيد يموت وقد يستعمل
حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناهما صار حريا وحريا اي جديرا وصار
خليقا واصلهما حرى بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان وقيل ايضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء
والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث نحو هن حرى ان يفعلن فاذا قلت هو حري كفعيل او حر بكسر الراء كعم
ان يكون ثنيت وجمعت وانثت وقيل ايضا بالحري ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلولق ان مع الفعل نحو اخلولق ان يفعل زيد كما قلنا في
عسى ان يفعل زيد وقول الشاعر عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفي غلات الكلى والجوانح السين فيه عند المتاخرين قائمة مقام
ان لكونهما للاستقبال والوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي بعده كما في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا
الايات ليسجننه اي يتوقع اطفاء غلات الكلى قوله والثاني كاد اي ما وضع لدنو حصول الخبر كاد وهو من كدت تكاد كيدا وكاد
كهبت تهاب وحكى الاصمعي كودا بالواو فيكون كخفت تخاف خوفا ومخافة والاول اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد في اصل الوضع قرب
ولا يستعمل على اصل الوضع فلا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى اوشك في الاصل اسرع ويستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان في السير
ومن مرادفات كاد واوشك اولى وكرب هلهل وكرب في الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس اي دنت للغروب واما اولى فمعناه الاصلي قارب
قال ع فعادى بين هاديتين منها واولى ان يزيد على الثلاث اي قارب وكاد ولا يستعمل الا مع ان وظاهر كونها مفعولا لاولى ويجب تجريد خبر
هلهل من ان واما كاد وكرب واوشك فتستعمل اخبارها مع ان ومجردة والتجريد مع كاد وكرب اكثر واعرف واذا كانت مع ان فهو بتقدير
حرف الجر اي كاد وكرب من ان يقوم واوشك في ان يقوم كما مر ثم حذف حرف الجر على القياس واوجبوا ههنا حذفها لكثرة الاستعمال
وان اما منصوبة او مجرورة على المذهبين كما مر وقد يقع بعد اوشك ان مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد اي اسرع خروجه ويجوز
ان يكون على التنازع فاوشك لمقاربة الفعل نحو كاد لكن يستعمل استعمال كاد اي مجرد الخبر من ان ويستعمل ايضا استعمال عسى على
الوجهين المعلومين واذا حذفت ان من اخبار هذه الافعال الثلث فاما ان تقدمها مع المحذوف كما في تسمع بالمعيدي واما ان تحذف
رأسا بلا تقدير لها كاستعمال كاد وكرب واوشك لشدة دلالتها على مقاربة الفعل استعمال كان ولاستعمال كاد مثل كان جاء في الضرورة
وما كدت آئبا ولهذا اضمر ضمير الشان فيه في نحو كاد يزيغ قلوب فريق ويستعمل ايضا الافعال التي للشروع في الفعل استعمال كان وهي
طفق واخذ وانشا وقرب وهب وعلق وجعل وكانت بذلك اولى من كاد واخواتها لان اخبارها حاصلة المضمون كاخبار

كان بخلاف خبر كاد وكان اصل استعمالها ان يق طفق زيد فی الفعل واخذ فی الفعل وجعل الفعل من قوله تعالی جعل الظلمات والنور ای
اوجد وكذا انشأ الفعل واقبل علی الفعل وقرب الفعل وهب فی الفعل من قولهم هب البعير فی سيره ای نشط فيه فاستعملت
استعمال كان لتضمنها معناه واما هلهل فانما الزم تجريد خبره من ان مع انه بمعنی كاد لا بمعنی طفق لان المبالغة فی القرب
فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل علی المبالغة كزلزل وصرصر فكانه للمبالغة فی القرب لاحق بالافعال الدالة علی الشروع
فاستعمل خبره بغير ان نحو هلهلت اقوم ولكون افعال المقاربة ای كاد ومرادفاته وافعال الشروع ای طفق ومرادفاته فروعا
لكان ومحمولة عليها لم يتقدم اخبارها عليها كما كان يتقدم خبر كان عليها وانما الزم كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان
دون الاسم والماضی والمضارع المقترن بان لان المضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهر فی الحال كما مضی فی بابه فهو من
حيث الفعلية يدل علی الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل علی حدوث القيام
فی ذلك الوقت ومن حيث ظهوره فی الحال يدل علی كونه مشتغلا به دون الماضی بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال
قام دل علی انه كان فرغ من القيام فی ذلك الوقت واذا قلت كان زيد وقت الزوال يقوم دل علی اشتغاله بالقيام فی ذلك
الوقت مع حدوث القيام فلما حملت هذه الافعال علی كان وقصد المعنيان المذكوران ای حدوث مصدر خبرها وكون
فاعلها مشتغلا به وجب ان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا مقترنا بان بل يكون مضارعا مجردا منها وانما غلب فی افعال
المقاربة اعنی كاد ومرادفاته ان يكون اخبارها كذلك وجوز اقترانها بان لكونها من شدة القرب الذی فيها كانها للاشتغال
والشروع ايضا فهی ليست متضمنة لمعنی كان مثل افعال الشروع بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز فی بعضها اقتران الخبر
بان كقوله قد كاد من طول البلی ان يمصحا ولم يجز ذلك فی خبر فعل الاشتغال وانما التزامهم فی خبر عسی ان يكون مضارعا مقترنا
بان ومنعهم من ان يكون مصدرا نحو عسی زيد القيام وكذا امتنعوا من عسی قيام زيد فلان المضارع المقترن بان للاستقبال خاصة
والطمع والاشفاق مختصان به فهو اليق بعسی من المصدر ومن ثمة قد يحمل لعل وان كانت من اخوات ان عليها نحو لعلك ان تقوم
قوله واذا دخل النفی علی كاد الخ قال بعضهم ان نفی كاد اثبات و اثباته نفی بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيا فان ارادوا به
انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود ای القرب فهذا الاثبات نفی فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشئ نفيه بل فی
كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب وان ارادوا به ان اثبات كاد دال علی نفی مضمون خبره فهو صحيح وحق لان
قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل منك الفعل لكنت اخذا فی الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه
اثباتا فنقول ايضا ان قصدوا ان نفی الكود ای القرب فی ما كدت اقوم اثبات له فهو من افحش غلط وكيف يكون نفی الشئ
اثباته وكذا ان ارادوا ان نفی القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو افحش لان نفی القرب من الفعل ابلغ فی انتفاء
ذلك الفعل من نفی الفعل نفسه فان ما قربت من الضرب اكد فی نفی الضرب من ما ضربت بلی قد يجيئ مع قولك ما كاد
زيد يخرج قرينة تدل علی ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة علی ثبوت مضمون خبر
كاد فی وقت القرب وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافی بين انتفاء الشئ فی وقت وثبوته فی وقت اخر
وانما التناقض بين ثبوت الشئ وانتفائه فی وقت واحد فلا يكون اذن نفی كاد مفيدا لثبوت مضمون خبره بل تلك القرينة
هی المفيدة لثبوته فان حصلت قرينة هكذا قلنا بثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما فی قوله تعالی فذبحوها وما كادوا يفعلون
ای ما كادوا ايذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه اشارة الی ما سبق قبل ذلك من تعنتهم فی قولهم اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا

٥٤
مر الجندب صريرا و
صر صر الاخطب الشقراق
وقيل الصرد ١٢ من سره

فی بيان دخول
النفی علی كاد
٢٦٢
مع انتهی معمولها
وان انقطع ١٢ من سره

رضی الله عنه طاب ثراه

ماهی وادع لنا ربك يبين لنا ما لونها وهذا التعنت ذاب من لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضاً وان لم يثبت قرينة هكذا انحو قولك
مات زيد وما كاد يبسا فرفدنا بقي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما فى قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا غير
البيت اذ ليس فى هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هى الشبهة لمن قال ان نفى كاد اثبات فقال
بعضهم انه للاثبات فى الماضى كان كقوله تعالى وما كادوا يفعلون او فى المستقبل واستدل على كونه فى المستقبل ايضاً للاثبات بتخطئة
الشعراء ذا الرمة فى قوله اذا غير الهجر البيت وقولهم تراه قد برح حتى ادى ذلك الى ان غيره والرمة لم يكد الى لم اجد ولم يكن مستقبل
لانه جواب اذا فلولا انهم فهموا الاثبات لم يخطؤه والجواب عن الاستدلال بقوله تعالى وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل مفهوم
من القرينة اى قوله تعالى فذبحوها لا مما كادوا كما ذكرنا ولهذا لم يفد الاثبات فى قولنا مات زيد وما كاد يبسا فرلما لم يكن قرينة واما الجواب
عن تخطئة الشعراء فبان تخطئتهم وتصوب ذى الرمة فى بديهة بناء على الدليل المذكور اى ان نفى القرب من الفعل لا يكون اثباتاً له
وقد خطأ المخطئين وذا الرمة فى رويته من قال حين سمع تلك الحكاية اصابت بديهته واخطأت رويته وقال بعضهم ان نفى الماضى اثبات
لشبهة قوله تعالى فذبحوها الاية ونفى المضارع نفى لقوله تعالى لم يكد يراها وقول ذى الرمة لم يكد يبرح وعند الاخفش يجوز زيادة كاد قوله والثالث يعنى
الذى يفيد شروع فاعله فى مضمون الخبر وقد ذكرنا مرادفات طفق واخواتها يقال طفق يطفق طفقاً كفرق يفرق فرقاً وحكى الاخفش عن بعضهم
طفوقاً قد جاء طفق يطفق كجلس يجلس ويستعمل مضارع كاد واوشك خصوصاً من بين جميع الافعال المذكورة فى هذا الباب وندر اسم فاعل اوشك
قوله وهى مثل كاد اى فى الاستعمال ويجيء خبر جعل جملة اسمية قال وقد جعلت قلوص بنى سهيل من الاكوار مرتعها قريب وقد يجيء شرطية مصدرة باذا
قال وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنى ثوبى فانهض نهض الشارب الثمل قوله فعلا التعجب ما وضع لانشاء التعجب وهما صيغتان ما افعله وافعل به
وهما غير متصرفين نحو ما احسن زيداً واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل فى الممتنع بمثل ما اشد استخراجه واشدد
باستخراجه ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل واجاز المازنى الفصل بالظرف وما ابتداء نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر وموصولة
عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير فى افعل ومفعول عند الاخفش والباء للتعدية او زائدة ففيه ضمير قوله ما وضع
لانشاء التعجب اى فعل وضع لانشاء التعجب لانه فى قسم الافعال فلا ينتقض الحد بنحو ناهيك به ولله دره وواهاً له ويالك رجلاً وكاليوم
رجلاً وويله رجلاً بل ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس لمحض الدعاء وكذا
قولهم برح ربا الا ان يقول ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع واما نحو تعجبت وعجبت
فهو وان كان فعلا فليس للانشاء واعلم ان التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب
ولا يجوز التعجب منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شئ ففعل التعجب فى اصطلاح النحاة هو ما يكون على صيغة ما افعل او افعل به دالاً على المذكور
وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل التعجب قوله وهى غير متصرفة لمشابهتها بالانشاء للحروف وهى غير متصرفة وايضاً كل لفظ
منها صار علماً المعنى من المعانى وان كان جملة فالقياس ان لا يتصرف فيه احتياطاً لتحصيل الفهم كاسماء الاعلام فلهذا لم يتصرف
فى نعم وبئس وفى الامثال قوله ولا يبنيان الخ قد مضى ذلك فى باب افعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى الا مما
وقع واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غداً ولا يتعجب الا مما حصل فى الماضى واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه
اما الحال الذى لم يتكامل بعد والمستقبل الذى لم يدخل بعد فى الوجود والماضى الذى لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلذا كان اشهر
صيغتى التعجب على الماضى اعنى ما افعله قيل لا يبنى فعل التعجب الا من فعُل مضموم العين فى اصل الوضع او من المنقول الى فعُل اذا كان
من غيره نحو ما اضرب وما اقتل ليدل بذلك على ان المتعجب منه صار كالغريزة لان باب فعُل موضوع لهذا المعنى وكذا قيل فى افعل التفضيل

فكان اصل ما اضربك لزيد وما اقتلك له وانت اضرب لزيد واقتل له ضرب لزيد وقتل له وانما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل
الى فَعُلَ لبناء التعجب والتفضيل منه لا لذاته فلهذا لا يتعديان الى المفعول الذى كان الفعل الثلاثى يتعدى اليه بنفسه الا
باللام كما رايت ولا يبنى فعل التعجب من المبنى للمفعول لما مرّ فى افعل التفضيل ويجئ تعليل امتناع مجيئهما للمفعول كونهما
ماخوذين من فعل مضموم العين كما ذكرنا وهو لازم وربّما يبنى من المبنى للمفعول اذا امن التباسه بالفاعل نحو ما احبه وما اشهره
وما امقته الى وما اعجبه الىّ وما اشهاه الىّ فيتعدى كما ذكرنا فى افعل التفضيل الى ما هو الفاعل فى المعنى بالى او بعند نحو اخطى عندى
وذلك اذا تضمن معنى الحبّ او البغض قال سيبويه جميع ذلك مبنى على فَعُلَ وان لم يستعمل فكان ابغضه واعجبه وامقته من بغض
وعجب ومقت وان لم يستعمل واشهاه من شهى كما يق رموت اليد يده وقياس التعجب من المبنى للمفعول ان يكون الفعل
المبنى له صلة لما المصدرية القائمة مقام المتعجب منه بعد ما اشدّ واشدد ونحوهما نحو ما اشدّ ما ضرب واشدد بما يجن
ويبنى ايضا من باب افعل فعلا قياسا عند سيبويه سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما ابغضنى له والاخفش والمبرد
جوزا بناءه من جميع الثلاثى المزيد فيه كما مرّ فى افعل التفضيل وربما بنى من غير فعل نحو ما احنك هذه الشاة كما قيل هو
احنك الشاتين اى كلهما وكذا ابقى ما ابله وما افرسه وان لم يستعمل منهما الفعل كما مرّ ويستعمل منهما الفاعل نحو ابل وفارس
وقد يبنى من غير متصرف نحو ما انعم وما ابئس ويجوز ان يبنى من العيوب الباطنة كافعل التفضيل نحو ما احمقه وما انوكه
وما الدّه وندر ما خيره وما شره بحذف الهمزة بخلاف خير وشرّ فى التفضيل ويتعدى الى غير المتعجب منه كما كان يتعدى اليه
افعل التفضيل سواء ولمشابهة افعل التعجب لافعل التفضيل فى الوزن والاصل المبنىّ منه وشرائط بنائه وتصحيح العين فى نحو
ما اقوله وما ابيعه ولتعديه بما يتعدى به افعل التفضيل توهم غير الكسائى من الكوفيين انّ افعل التعجب اسم كافعل التفضيل
وقوى وهمهم تصغيرهم اياه فى نحو يا ما اميلح غزلا ناشدنّ لنا واما الكسائى فوافق البصريين فى فعليته ولولا انفتاح
افعل التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينصر وقد اعتذروا الفتح اخر
بكونه متضمنا لمعنى التعجب الذى كان حقيقا بان يوضع له حرف كما مرّ فى بناء اسم الاشارة فبنى لتضمنه معنى الحرف وبنى على
الفتح لكونه اخف فما مبتدأ واحسن خبره اى شئ من الاشياء متعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذروا النصب المتعجب
منه بعد افعل بكونه مشابها للمفعول لمجيئه بعد افعل المشابه للفعل بمضمر فاعله فهو واقع موقع المفعول به فانتصب انتصابه فهو
نحو قوله ولكن نابعه بذناب عيش اجبّ الظهر ليس له سنام بنصب الظهر وهو ضعيف لان الانتصاب فى مثل اجب الظهر وحسن
الوجه توطئة لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب كما مرّ فى باب الصفة المشبهة ولا يضاف افعل الى المتعجب منه والجواب عن تصحيح العين
فى نحو ما اقوله وما ابيعه واقول به وابيع به ان الاعلال نوع تصرف وفعل التعجب غير متصرف ومن ثمه لم يجز الادغام فى نحو
اشدد به فى التعجب كما جاز فى غيره واما التصغير فمع كونه شاذا مقصورا على السماع الا عند ابن كيسان فانه يطرده
ويقيس عليه افعل به فى جواز التصغير انما جاز ذلك لانه بعدم التصرف فيه شابه افعل الاسمى كابيض واقول منك قوله
ويتوصل فى الممتنع يعنى بالممتنع ما لا يكون ثلاثيا نحو ما احسن استخراجه ودحرجته او كان من الالوان والعيوب الظاهرة نحو
ما اشدّ بياضه او عوره او لم يكن تامّا نحو ما اشدّ كونه قائما واما ما كان لازما للنفى كما نبس او مصوغا للمفعول او
عادما للمصدر المشهور فلا يمكن التوصل بمصادرها الى التعجب منها ولا الى بيان التفضيل فيها اذ لا مصدر ومنفيا
نحو نبس او مصوغا للمفعول نحو جنّ وكذا لا مصدر لنعم وبئس ويذر ويدع حتى يوقع شيئا منها بعد ما اشدّ واشدد

قياس التعجب من المبنى للمفعول

بغض بناعمة ... بغضا وبغضة ... اى الناس ... اى مقتوه ١٢ ...
الجب ... القطع ... البعير اجب ...
٢٦٤

(رضى شرح كافيه ج ٢)

وربما استغنوا عن بعض ما يعجب التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقل ما اقيل استغناء بما اكثر قائله قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم
ولا بتاخير كل واحد من التقديم والتاخير مستلزم للاخر لانك اذا قدمت شيئا على شئ فقد اخرت المقدم عليه عن المقدم يريد
انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين فى عدم تصرفهما فى انفسهما واما الفصل بين الفعلين
والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبى فلا يجوز لقيته فما احسن
امس زيدا على ان يتعلق امس بلقيت وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه نوع تصرف فى
عمل التعجب وان كان بين الفعل والفضلة واما بالظرف فمنعه الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمى وابو على والمازنى نحو ما احسن
بالرجل ان يصدق واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلفه زيدا
ويفصل بكان وحدها بين ما وافعل عند الاكثرين وهى مزيدة على ما ذكرنا فى باب كان وقال السيرافى كان خبرها وفيها ضميره
واحسن زيدا خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لابد ان يكون على افعل وفائدة الفصل بكان فى نحو
ما كان احسن زيدا انه كان فى الماضى حسن واقع دائما الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وشذ الفصل باصبح وامسى
فى قولهم ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفاها والضمير للعشية ولا يتجاوز المسموع فيهما ولا يقاس يكون على كان فى الفصل
بها خلافا لابن كيسان قوله وما ابتداء اى مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه والاخفش فى احد قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا
انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا اى لاصل شئ من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا احسنا ثم
نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله فى التعجب عن شئ يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه
اقتصر من اللفظ على ثمرته وهى التعجب من الشئ سواء كان مجعولا وله سبب او لا والهمزة فى افعل للتعدية فى ما كان لازما بالاصالة نحو ما احسنه
او للتعدية فيما صار لازما بالنقل الى فعُل اى مفعولا غير مفعوله الاول وهو فاعل على اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا فيما اضرب زيدا لعمرو
فما مبتدأ وافعل خبره وفيه ضمير راجع الى ما وهو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش فى القول الاخر ما موصولة والجملة
بعدها صلتها والخبر محذوف اى الذى احسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس فى
هذا التقدير معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان فى تقدير سيبويه ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو
فنعما هى على قول ولم يسمع مع ذلك مبتدأ وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها خبرها وهو قوى من حيث المعنى
لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين واى رجل
من هو ولله دره اى رجل كان قال ع والله عينا جبرا ايما فتى قيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل
من انشاء الى انشاء مما لم يثبت واما احسن بزيد فعند سيبويه أفعِل صورته امر ومعناه الماضى من افعل اى صار ذا فعل كالحم
اى صار ذا لحم والباء بعده زائدة فى الفاعل لازمة وقد تحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن ان يقول اى بان يقول
على ما هو القياس وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضى مما لم يعهد بل جاء الماضى بمعنى الامر نحو اتقى امرأ ربه وبان افعل بمعنى
صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحم بزيد واشحم به وبان زيادة الباء فى الفاعل قليل والمطرد زيادتها فى المفعول قال الفراء
وتبعه الزمخشرى وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه
بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون فى شخص كما قال ع وقد وجدت مكان القول ذا سعة فان وجدت لسانا قائلا
فقل وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وايضا همزة الجعل اكثر من همزة صار كذا او ان لم يكن شئ منها قياسا مطردا

٣٦٥

الجبر بالفتح القهر ... على شخص ١٢ س سره

ولعدم تصرفه على هذا القول افعل وان خوطب به مثنى او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا او احسنوا او احسني او احسن بهما
وذكونا من علة كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك انمحاء معنى الامر فيه كما انمحى في ما افعل معنى الجعل وصار بمعنى افعل
به كمعنى ما افعله وهو محض انشاء التعجب فلم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه
وتانيثه فهمزة احسن به للجعل كهمزة ما احسن والباء مزيدة في المفعول وهو كثير كما يجيء في حروف الجر واجاز الزجاج ان تكون
الهمزة للصيرورة فيكون الباء للتعدية اي اجعله ذا احسن والاول اولى لقلة همزة الصيرورة ثم ان الزجاج اعتذر لبقاء
احسن في الاحوال على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل اي يا احسن احسن بزيد وفيه تكلف وسماجة وايضا نحن نقول
احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئان في حالة واحدة الا ان يقول معنى خطاب الحسن قد انمحى ويجب كون المتعجب منه مختصا
فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا رايناه في موضع كذا جاز واذا علم المتعجب منه جاز حذفه
نحو لقيت زيدا وما احسن قال تعالى اسمع بهم وابصر فلفظ بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا واما عند سيبويه فانه
وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه بملازمته الجر ويكون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور
بعده مفعوله اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم فان لم يلزمه الجر كما في جاءني من رجل وكفى بزيد لم يجز حذفه ولا يؤتى
لفعلي التعجب ولا لافعل التفضيل بمفعول مطلق خلافا لمن اجاز ذلك لانها بجمودها صارت كنعم وبئس مما لا مصدر له ولا
يجوز العطف على الضمير المستتر في ما احسن زيدا ولا في احسن بزيد ولا سائر التوابع ولا الاخبار عنه بالذي او باللام لانه انمحى
عنه بعد النقل الى التعجب معنى الفاعلية كما قلنا بل معناه الان اي حسن حسن زيد فلم يجئ بتوابعها واخبر عنه لا عتبر به محاله
واجاز ذلك قوم بعد المنصوب في ما افعله فلا لما تقدم انه لا يفصل الا بالظرف قوله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح
او ذم فمنها نعم وبئس وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما مثل
فنعما هي وبعد ذلك المخصوص بالمدح او الذم وهو مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة
الفاعل وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متاول وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد وفنعم الماهدون وساء مثل
بئس ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده تمييز
او حال على وفق مخصوصه قوله ما وضع لانشاء مدح او ذم هذا كما تقدم في باب الكنايات في بيان ان كم الخبرية متضمنة للانشاء
وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا
مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة
وقال نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة ليس تكذيبا له في المدح اذ لم يكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها
في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء جزؤه الخبر وكذا الانشاء التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية وفي رب هذا غاية
ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا من كون هذه الاشياء للانشاء ومع هذا كله فلي فيه نظر اذ يطرد ذلك في جميع الاخبار لانك
اذا قلت زيد افضل من عمرو ولا ريب في كونه خبرا لم يكن ان تكذب في التفضيل وتقول لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق
بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم وهو خبر بلا شك لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت
او لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلانه من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل فكذا
قول ليست بنعم المولودة بيان ان النعمية اي الجودة المحكومة بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في فعل التعجب وفي كم وفي رب

في لر فمنها نعم وبئس في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم كما يجئ في التصريف في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات سواء كان اسما كرجل لَعِبٍ او فعلا كشهد احدها فَعِل وهي الاصل والثانية فَعْل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين وكذا اطرد اتباع الفاء للعين في فعيل اذا كان عينه حلقيا مشاكلة للعين قالوا رغيف وشهيد وشعير والاكثر في هذين الفعلين خاصة كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم عند بني تميم وغيرهم قال سيبويه كان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم في اتباع الفاء للعين ثم اسكنوا الثاني كما في ابل وقد استعمل طرفة نعم على الاصل في قوله نعم الساعون في الامر المبر * ومنه قوله تعالى فنعما هي بفتح الفاء وكسرها على القراءتين ولم يجز اسكان كسرة العين مع قصد الادغام وقرء يحيى بن وثاب في الشاذ نعم عقبى الدار بفتح الفاء وسكون العين ولم يأت بئس في القران الا مكسور الفاء ساكن العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين في المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب قوله وشرطه ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بهما نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذي اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل واعلم ان اللام في نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي واتباعه لما ذكرنا في باب المعرفة ان علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ولا يصح ان يق نعم كل الرجل وكيف يكون زيد كل الرجل فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل قلت امتناع التصريح في مثل هذا بنحو نعم كل الرجل يدل على انه لم يقصد به ذلك المعنى وايضا فانه لا يقصد ذلك المعنى الا مع التصريح بلفظ كل فلا يق انت الرجل بمعنى انت كل الرجل بل معنى انت الرجل اذا قصدت المدح ان من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليست اللام في نعم الرجل للاشارة الى ما في الذهن كما قال المص لما بينا في باب المعرفة ودليل فعليتهما الحاق التاء التي لا تنقلب هاء في الوقف بهما وهي انما تلحق الفعل واربعة احرف احدها لات مع ان بعض الكوفيين يقول انما هي التاء التي تزاد في اول حين والان قال تولى قبل يوم سبي جمانا * وصلينا كما زعمت تلانا * وقال العاطفون تحين ما من عاطف * والمطعمون زمان ما من مطعم * كما مر في قسم الاسماء والثانية والثالثة اللتان تلحقهما ثم ورب والاكثر انها لا تلحقهما الا اذا وليهما المؤنث ايذانا به من اول الامر وذلك اذا عطفت بثم سواء ع فمضيت ثمة قلت لا يعنيني * ولا تقول جائني زيد ثمة عمرو وقد جوزه ابن الانباري ولا ادري ما صحته قال ماوي يا ربتما غارة * شعواء كاللذعة بالميسم * وقد جاء يا صاحبا ربت انسان حسن * يسأل عنك القوم او يسأل عن * ويجوز ان يكون اراد بالانسان مؤنثا والرابعة التي يلحقها العلت كما مضى في باب المذكر والمؤنث ويدل على فعليتهما ايضا ما حكاه الكسائي نحو نعما رجلين ونعموا رجالا والضمائر المرفوعة المنصلة البارزة من خواص الافعال وايضا جواز استعمال جميع باب نعم وبئس يقوي فعليتهما ايضا ثم نقول انهما بعد ذلك الاصل وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعلهما كلاما صارا مع فاعليهما بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها كما في قوله والمؤمن العائذات الطير * وجرد قطيفة فصار معنى نعم الرجل رجل في غاية الجودة فكانك قلت رجل نعم اي رجل جيد فصار امعاجز عجلة بعد ما كانا جملة مستقلة ولهذا نظائر نحو قوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا قائما وكان زيد قائما على ما مر في باب ظننت ونحو يوم يجمع الله الرسل فان الجمل في هذه الصور منسلخة عن معنى الجملية بدليل كون مضمون الاولى مبتدأ وكون مضمون الثانية مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علما فهي محكية مطردا وان لم تكن فان كانت فعلية تركت

٢٦٧

على حالها كما مرّ فى باب علمت قال تعم ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه اى بدا لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية
اعرب الجزءان بما استحقه مضمونهما ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعراب الجزء الاول باعراب الفاعل والجزء الثانى
باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما فى باب كان اذ لم يجز رفعهما كما جاز نصب المذكورين بعد علمت اذ لا يرفع
فعل واحد اسمين بلا اتباع ولم يجز ايضا حكايتهما اذ الفعل لا بدّ له من مرفوع به وحكى الجزءان ان كان المضمون
مضافا اليه اذ لم يمكن جرّهما لان الاسم الواحد لا يجرّ الا اسما واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على جرّ اوّلهما لم يكن
لثانيهما اعراب مناسب كما كان فى باب كان نصب الثانى مناسبا بعد الرفع تشبيها بالمفعول واما الجمل التى
هى خبر المبتدأ او ما اصله الخبر كخبر كان وثانى مفعولى ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل فى كونها ذات محل
من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مرّ ولنرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتها لكونها فعلية
كما فى سواء عليهم ءانذرتهم لكن ليس كونها بمعنى المفرد كما فى سائر الجمل المذكورة اعنى بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد
هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث المعنى خبر المبتدأ
الذى هو المخصوص كما يجيئ فكان القياس ان يق نعم رجل زيد ونعم رجلان الزيدان ونعم رجال الزيدون اذ معنى
نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا كما فى اشتر اللحم او ضميرا مفسرا
بما بعده وهو ايضا منكر فى المعنى كما مر فى باب المعرفة لداع لهم الى ذلك وهو انهم غلبوا تاخير هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل
به التفسير بعد الابهام اذ له فى النفوس وقع فاوردوا الفاعل فى صورة المعرفة وان كان نكرة فى الحقيقة ليكون الكلام
المفيد للمدح او الذم فى الظ مصونا على وجه لا ينكر لانّ مدح شخص منكور من الاشخاص او ذمّه لا فائدة فيه
فبنوا امر المدح والذم من اول الامر على وجه يصح فى الظ والجملة الفعلية كما ذكرنا فى تقدير مفرد وهو الفاعل الموصوف
بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم جيّد فكانه صفة مشبهة ويجوز ذلك لكون
جميع الافعال فى المعنى صفات لفاعلها فصار نعم الرجل كجرح وطيفة ولا يق ان ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب
فان الاصول تدعو اليه وذلك لانه تقرر بالدليل على ان المخصوص مرتفع بالابتداء وما قبله خبره لا خبر مبتدأ مقدر
اذ لو كان كذا لم يدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيّد ان
وجدتما واذا ظهر كونه مبتدأ ما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جمليته لوجب ان يكون فيها عائد اليه ولا عائد ولا اعتداد
بكون ذى اللام جنسا مستغرقا وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يبق مع الضمير المبهم المفسر
بالنكرة استغراق لان استغراق المضمر للجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة من الاستغراق لكونها فى حيز الايجاب ولا اعتداد
بكون ذى اللام قائما مقام الضمير على ما قال المص لا يتم اذ لو كان فى مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدأ غير محتاج الى
التمييز فى نحو زيد نعم رجلا وكذا فى نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيها اذن كما فى قولك ابوه قائم زيد وليس ايضا اعتداد
الاندلسى بكون اللام للتعريف الذهنى المطابق لكل فرد فيكون اذن كالضمير الراجع لشيء اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع
ان رجل يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما فى الذهن على زعمهم وقد مرّ فى باب المعرفة ان التعريف الذهنى
لا معنى له فلم يبق اذن بعد بطلان الوجوه الا ان يكون الجملة فى تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ويؤيد
كونها بتقدير المفرد دخول حرف الجرّ على نعم وبئس مطردا كقول الاعرابى لما بشر بمولودة وقيل نعم المولودة هى والله ما هى بنعم المولودة

نصرها بكاؤ برها سرقة وقولهم نعم السير على بئس العير وليس زيد بنعم الصاحب وغير ذلك وليس في ذلك الحكاية وحذف القول
كما قال بعضهم كقولهم والله يا ليلى نام صاحبه اى مقول فيه ذلك لان في نعم وبئس مطرد كثير بخلاف نحو بنام صاحبه وحكى قطرب
نعيم الرجل على وزن شديد وكريم فهذه الحكاية ان صحت تؤيد كون نعم كالصفة المشبهة فيحمل ما جاء مطردا من نحو
يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بئس الرجل على انه منادى وايضا يجوز دخول لام الابتداء عليها نحو ان زيدا لبئس الرجل
ووالله لنعم الرجل انت مع انهما لا تدخلان الماضى من دون قد وهذه الاشياء هى التى غرت الفراء حتى ظن انهما فى
الاصل اسمان ولو كانا كذلك لم يكن لرفع ما بعدهما وجه الا بتكلف ولاجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط
بين جزئيهما الا ظرف ولا غيره فلا يقال نعم اليوم الرجل فاذا تقرر ذلك قلنا فى نعم الرجل زيد ان زيد مبتدأ ونعم الرجل
خبره اى زيد رجل جيد ولم يحتج الى الضمير العائد الى المبتدأ لان الخبر فى تقدير المفرد والاكثر فى الاستعمال كون المخصوص
بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد الابهام كما مر فيدخل عوامل المبتدأ مؤخرا نحو نعم الرجل كنت وقوله يمينا لنعم السيدان
وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل بلام
زائدة كما رايت او مضمرا مفسرا بما بعده كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحى خالك نعم خالا وانما الزم كون الفاعل
مبهما مع تقدم المبتدأ لان تقدمه كالنادر بالنسبة الى تاخره ويدخل مقدما نواسخ المبتدأ نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم
الرجل والضمير فى قوله نعم جدا لا يرجع الى المبتدأ والا لم يحتج الى التفسير بل هو ضمير قبل الذكر مفسر بما بعده فالذى رفعه وان كان كالشاذ
لقلته فى نحو قولهم مررت بقوم نعم بهم قوما ونعموا قوما ليس الضميران اى هم والواو براجعين الى الموصوف والا لم يفسر اقوله مضمرا
مميزا بنكرة منصوبة اعلم ان الضمير المبهم فى نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل المصريين
لعلتين احدهما عدم تصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت امرأة لان ذلك نوع تصرف ولهذا اجازوا
نعم المرأة هند وبئس المرأة دعد كما اجازوا نعمت المرأة لكن الحاق تاء التانيث اهون من الحاق علامتى التثنية والجمع لانها
تلحق بعض الحروف ايضا كلات وثمت وربت ولعلت فلذلك اطرد نعمت المرأة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والعلة الثانية
ان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره كانك لا تستفيد منه اذا لم يتقدمه ما يعود عليه الا معنى شئ وشئ يصلح للمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث ولو ثنيته وجمعته وانثته تخصص بسبب افادة معنى التثنية والجمع والتانيث والقصد بهذا الضمير الابهام
فما كان او على فيه كان اولى واما تمييز هذا الضمير فيتصرف فيه افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا نحو نعم رجلا او رجلين او رجالا او امرأة
او امرأتين او نسوة اتفاقا منهم ايضا واما الضمير فى ربه رجلا فالبصريون يلتزمون افراده للعلة الثانية المذكورة والكوفيون يجعلونه
مطابقا لما يقصد فيثنونه ويجمعونه ويؤنثونه وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لانه مثل قوله وربه زوجة ويا لها قصة ويا لك من
ليل وقد يتصرف فى الضمير كما رايت واما تمييز هذا الضمير فذهب الجزولى وتبعه من شرح كلامه الى لزوم افراده والظاهر انه
وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصرين اما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون بالضمير تمييزه فى التثنية
والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة فلانهم لو التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير لجاء اللبس اذا قصد المثنى والمجموع
وقد صرح ابن مالك والمصنف بمطابقته لما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه لشدة احتياجه
اليه الا بالظرف قال نعم بئس للظالمين بدلا واذا لم يفصل فى نحو عشرين رجلا بين المبهم وتمييزه الا فى الضرورة فما ظنك
بمثل هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا واما الفصل بين ذا فى حبذا وتمييزه فلجواز استغنائه عنه

القول في بئس وبئسما

فلذا قيل حبذا رجلا زيدٌ وحبذا زيد رجلاً ولا يجوز ان يجيئ لهذا الضمير بالتوابع كالبدل والتاكيد والعطف لانه من شدة الابهام كالمعدوم والاعتبار بتمييزه وهو المفيد المقصود ويلزم هذا الضمير غالباً ان يميز وقيل في قوله تع بئس مثل القوم الذين ان التمييز محذوف اى بئس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اى بئس مثل القوم مثل الذين او حذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يجيئ وقد يجيئ عند المبرد وابى على بعد الفاعل الظاهر تمييز للتاكيد قال ع تزود مثل زاد ابيك فينا ۞ فنعم الزاد زاد ابيك زادا ۞ قال تع ذرعها سبعون ذراعا اى ذراعها اذ المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا وهذا كما يجيئ الحال في قم قائما وتعال جائيا للتاكيد ومنع سيبويه ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام وتاول البيت بتزود مثل زاد ابيك زادا على ان مثل حال من مفعول تزود وهو زادا وقوله تع ذرعها مصدر بمعنى المفعول اى مذروعها اى طولها سبعون ذراعا قوله وبما مثل فنعما هي اختلف في ما هذه فقيل كافة هيأت نعم وبئس للدخول على الجمل كما قيل في قلما وطالما قال الاندلسى هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما ذلك في الحروف فالاولى في طالما وقلما كون ما مصدرية ويمكن ان يق جاز ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما للحروف الا انه يحتاج الى تكلف في اضمار المبتدأ والخبر في نحو فنعما هي وقال الفراء وابو على هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم وبئس والجملة بعدها صلتها ففي قوله تع بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا اما فاعل وان يكفروا المخصوص وفي قوله نعما يعظكم به المخصوص محذوف ويضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها في نعما هي لان هي مخصوص اى نعم الذي فعل الصدقات وكذا دققته دقا نعما قال سيبويه والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشئ فمعنى فنعما هي نعم الشئ هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهو مخصوص ويضعفه عدم مجيئ ما بمعنى المعرفة التامة اى بمعنى الشئ في غير هذا الموضع الا ما حكى سيبويه انه يق في مما ان افعل ذلك اى من الامر ومن الشان ان افعل ذلك قال وان شئت قلت انى مما افعل بمعنى ربما افعل كما يجيئ في الحروف بل يجيئ ما بمعنى شئ اما موصوفة او غير موصوفة كما مر في الموصولات وايضا يلزم حذف الموصوف اى المخصوص واقامة جملة مقامه في نحو نعما يعظكم به ولبئسما شروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا فيكون التقدير نعم الشئ شئ يعظكم وبئس الشئ شئ شروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحا في قوله نعم الفتى فجعت به اخوانه يوم البقيع حوادث الايام اى فتى فجعت به ويجوز ان يكون تخرج في قوله تع كبرت كلمة تخرج صفة مخصوص محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف اى قولهم وفي قوله تعالى بئس ما اشتروا به انفسهم ان يكفروا يجوز ان يقول على هذا القول اى كون ما بمعنى الشئ قوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم بيانا لاستحقاقه الذم وان يكون صفة مذموم محذوف وقوله ان يكفروا بدل من ذلك المذموم او خبر مبتدأ محذوف والجملة بيان للمذموم وقال الزمخشرى والفارسى في احد قوليه ما نكرة مميزة منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص اما غير مذكور كما في نعما يعظكم به او مذكور كما في قوله بئس ما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة كما في نحو فنعما هي وقولهم دققته دقا نعما ولا يوكد فاعل نعم الظاهر تاكيدا معنويا لانه لا يكون الا للمعارف كما هو مذهب البصريين وهذا المعرف باللام في معنى النكرة كما بينا ويجوز تاكيده لفظا نحو نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كما في قوله تع بئس الرفد المرفود وقال ع ونعم الفتى المرئى انت خلافا لابن السراج قال لان الصفة مخصصة والمقصود العموم والابهام وقال ان المرفود مذموم والمرئى بدل من الفتى وليس بشئ لان الابهام مع مثل هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يعين فهو كقوله تع ولعبد مؤمن ولا يمتنع عند ابى على والمبرد وهو الحق

٢٧٠هـ

خلافا لغيرهما اسناد نعم وبئس الى الذى الجنسية وكذا من وما واعنى بالجنسية ما يكون صلتها عامة وفى نهج البلاغة ع فلنعم
دار من لم يرض بها دارا وقال ع فنعم مرء من ضاقت مذاهبه ونعم من هو فى سر واعلان ويقول نعم الذى هو عند زيد واما ان كانت
صلتها مخصوصة نحو نعم الذى كان اليوم فى الدار الاشارة الى شخص معين فلا يجوز اذ يلزم فاعلهما الابهام وقد يرد فاعلهما منكرا
مفردا نحو نعم رجل زيدا ومضافا اليه كقوله ع فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وهو قليل وقد روى مررت بقوم نعم بهم قوما والباء فى الفاعل
لتشبيه نعم بفعل التعجب وهو افعل به وتضمينه معناه فكانه قيل انعم بهم قوما وقد يدخل هذه الباء فى المخصوص كقوله ع نعما بالمال الصالح
للرجل الصالح اى نعم شيئا المال الصالح لان المخصوص هو فى المعنى متعجب منه ههنا وقد روى مررت بقوم نعموا قوما بالحاق الضمير البارز وهو
قليل كما ذكرنا وقال ابو على انه سمع نعم عبد الله زيد وبئس عبد الله انا ان كان كذا وهو شاذ اذ الفاعل ليس بمضاف الى المعرف الجنسى
وينبغى ان يكون هذا على ما اجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذى لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال كما مر فى باب الاضافة
وقد روى شهدت صفين وبئست الصفون والاولى ان يكون هذا وان كان ايضا خلاف الاصل مما ترك تمييز ضميره اى بئست
بقعة الصفون فالصفون مخصوص لا فاعل ومثله قولهم فبها ونعمت اى مرحبا بهذه القصة ونعمت هى فالتمييز والمخصوص حذفا
معا وقد يؤنث نعم وبئس وان كان فاعلهما مذكرا لكون المخصوص مؤنثا نحو نعمت الانسان هند قال ذو الرمة اوحرة عيطل ثبجاء
مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد وكذا يؤنث الفعل وان كان المميز للضمير مذكرا لتانيث المخصوص كقوله تعالى سائت مستقرا
وحسنت مستقرا قوله هو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف قال ابن خروف ولا يجوز الا ان يكون مبتدأ مقدم الخبر لجواز
دخول نواسخ المبتدأ عليه وحكى الاندلسى مثله عن سيبويه وهذا الذى نصرناه قبل قوله وشرطه اى شرط المخصوص مطابقة الفاعل
اى ينبغى ان يصح اطلاقه عليه وبئس مثل القوم متاول باحد الوجهين اما على حذف المضاف اى بئس مثل القوم مثل الذين او على
حذف المخصوص الذين صفة القوم اى بئس مثل المكذبين مثلهم اى مثل المذكورين وشرط المخصوص ايضا ان يختص لانه للتخصيص
بعد الابهام فلا يجوز نعم الانسان رجل الا ان تصفه بما يرفع الجهالة ولا يمتنع اعتراض نعم بذيوله بين العامل والمعمول لانها كالجملة
الاعتراضية نحو قولك ابصرت ونعم الرجل هو زيدا ويحلى بالفاء نحو فنعم الرجل زيد قوله وساء مثل بئس نحو ساء مثل القوم اعلم انه
لا يلحق بنعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيد او بالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو رموت اليد يده وقضو
الرجل زيد بشرط تضمينه معنى التعجب ولهذا اكثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء وذلك لكونه بمعنى افعل به نحو ظرف بزيد اى اظرف به
ويكثر ايضا استغنائه عن اللام كقوله تعالى وحسن اولئك رفيقا ورفيقا تمييز لابهام اولئك وقيل حال ونحو قوله بعد ما متامل ما فيه
زائدة وكذا فى قولهم وشد ما انك ذاهب وان فاعل شد ويجوز ان يكون ما فيهما كما فى نعما ومتامل وان مخصوصان ويضم فاعل فعل المذكور
كثيرا على وفق ما قبله نحو جائنى الزيدان كرا اى اكرمها ولم يجز ذلك فى نعم وبئس وذلك لعدم عراقته فى المدح والذم وكونه
كفعل التعجب معنى قوله ومنها حبذا وفاعله ذا اصل حب حبب كظرف اى صار حبيبا فادغم كغيره والزم منع التصرف كما ذكرنا
فى نعم وبئس قوله ولا يتغير يعنى لا يثنى ذا ولا يجمع ولا يؤنث بل يقى حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند ولا يقى حبذان
ولا حب اولاء ولا حبذه لانه مبهم بذكالضمير فى نعم وبئس فالزم الافراد مثله وخلع منه الاشارة لغرض الابهام فحبذا بمعنى حب الشئ
وعند المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعلية حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتدأ والمخصوص خبره اى المحبوب زيد وقال
بعضهم بل التركيب ازال اسمية ذا لان الفعل هو المقدم فالغلبة له وصار الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص
فاعله واذا دخل لا على حبذا وافق بئس معنى والاولى ان يقى فى اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص نعم اما مبتدأ

القول فى حبذا والفصل بين ذا وفاعله

او خبر مبتدأ لا يظهر كما قال قوم هناك لكنه لا يعمل النواسخ فى هذا المخصوص ولا يتقدم على حبذا وقال بعضهم المخصوص
بعد حبذا عطف بيان لذا وكان ينبغى ان يجوز ادعاء مثل ذلك فى مخصوص نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع من
ذلك وقال الربعى ذا زائدة كما فى ماذا صنعت والمخصوص فاعل حب وقد اشتق منه فعل نحو لا تحبذه كحولق وبسمل
وغيرهما وقد يقع قبل المخصوص او بعده تمييز نحو حبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد وان كان مشتقا جاز ان يقع
حالا ايضا والعامل حب نحو حبذا محمد رسولا وحبذا رسولا محمد ولم يجز فى نعم تاخر التمييز من المخصوص اختيارا وجاز ههنا
لان التمييز ههنا عن الظ وهو ذا وهناك عن الضمير المستكن وايضا التمييز لازم عن الضمير جائز عن ذا وانما جاز ترك التمييز ههنا
تفضيلا للظ على الضمير وقيل انما لم يجز ترك التمييز فى نعم اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا التمييز فى بعض الموضع نحو نعم السلطان
بخلاف نحو حبذا فان ذا فيه ظاهر فاعليته وربما حذف المخصوص ههنا للقرينة كما يحذف فى نعم وقد يفرد حب عن ذا فيجوز اذن نقل ضمة
عينها الى فائها كما يجوز حذفها قال ع وحب بها مقتولة حين تقتل بفتح الحاء وضمها وكذا كل ما كان على فعل اذا كان المراد به المدح او التعجب
كقوله بعد ما متا قل وانشد الجوهرى لا يمنع الناس منى ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا ويروى عظم البطن بطنك
والتغير فى اللفظ دلالة على التغير فى المعنى الى المدح او التعجب وقد يجيئ فاعل حب بالباء مفردا عن ذا تشبيها بفاعل افعل تعجبا كما قال
وحب بها مقتولة تم قسم الافعال والحمد لله رب العالمين **قوله** الحرف ما دل على معنى فى غيره قد مضى شرحه فى اول الكتاب **قوله**
ومن ثم احتاج فى جزئيته الى اسم او فعل اى ومن اجل ان الحرف احتاج فى كونه جزء الكلام الى اسم كالتنوين فى زيد قائم او فعل نحو قد
فى قد قام زيد وكل واحد من الكلامين المذكورين مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا فى اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة
والاسم يصح ان يكون جزء الكلام من دون شئ اخر وكذا الفعل فى نحو قام زيد اما الحرف فلا بد فى كونه جزء كلام من فعل او اسم وقد
يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحروف النفى والاستفهام وحروف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه فى نحو نعم ولا وكان
قد وخرجت ولما **قوله** حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او شبهه او معناه الى ما يليه وهى من والى وحتى وفى والباء واللام
ورب وواوها وباء القسم وواوه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فمن للابتداء والتبيين والتبعيض
وزائدة فى غير الموجب خلافا للكوفيين والاخفش وقد كان من مطر وشبهه متاؤل الافضاء الوصول والباء بعده للتعدية اى
لايصال فعل المراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور به مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل
فلذلك جاز العطف عليه بالنصب فى قوله تعالى وارجلكم ويسميها بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اى تضيف الافعال الى
الاسماء اى توصلها اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معناها اليها والاظهر انه قيل لها حروف الجر
لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب واراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر كما ذكرنا فى الحال نحو مررت بزيد وانا مار بزيد وزيد ممرور به ومرورى بزيد حسن
وزيد بعيد عن الاذى ويعنى بمعناه الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او فى الدار لاكرامك فاللام فى لاكرامك
يعدى الظرف الى اكرامك وهو فى الحقيقة معد للفعل المقدر اولشبهه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام
الفعل او شبهه جاز ان يق ان الجار معد للظرف وكذا فى يا لزيد فان يا قائم مقام انادى واورد المص لتمثيل تعديته معنى الفعل هذا
فى الدار ابوه ولا اراه من ذلك لان فى الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كما فى هذا بعلى شيخا ولو صرحت بما هو بمعناه لقلت
اشير اليه فى الدار اى كائنا فى الدار فلفظ اشير يعمل النصب فى لفظ فى الدار لكونه حالا لقيامه مقام الحال المحذوف وعمل الشئ

نفضل الظاهر على المضمر كما نفضل عليه بجواز ترك التمييز ههنا نحو حبذا زيد ووجوب الاتيان به اختيارا فى نعم

فى الحال غير عاملة فى المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او معناه فى الحال لا يحتاج الى حرف جر ومن امثلة تعدية اعرف
معنى الفعل قولهم اين انت منى لان معنى اين انت بعدت وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لا من لولا وكى
ولات وقد اختلف فى لعل ويجيئ الكلام عليه قال المص فالعشرة الاول لا يكون الا حروفا والخمسة التى تليها تكون حروفا واسماء
والثلثة البواقى تكون حروفا وافعالا قال ولم احتج على اسما وفعلا وحرفا لانى اراعى فى العد ان يكون بين الكلمتين المختلفتين فى النوع
المتماثلتين فى اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى كتشاركها على الحرفية والاسمية فى معنى العلو فلهذا الراعد من فعلا ايضا مع انه
يكون امرا من مان يمين وكذا فى مع كونه امرا المؤنث من وفى يفى ولا امرا من ولى يلى وكذا الراعد الى اسما مع انه يجيئ بمعنى النعمة كل ذلك
لاختلاف المعنيين قال وراعى ايضا فى العد مع التشارك فى المعنى التساوى فى اصل الوضع وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف
واصله الواو بخلافه اذا كان اسما وحرفا وكذا من وفى ولا افعالا اصلها امين واو فى واولى وفيما قال نظر لان علا الاسمية تكتب الفا
واصله واو اتفاقا لكنها اذا اضيفت الى الضمير تنقلب الالف ياء تشبيها بعلى الحرفية وقوله بانت تنوش الحوض نوشا من علا علا
مبنى على الضم كقولهم من عل بحذف المضاف اليه ثم اعترض على نفسه وقال فى حاشا وخلا وعدا الحرفية لا اصل لالفاتها بخلافها فعلية
واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحروف فى عدم التصرف فصارت كانه لا اصل لالفاتها وهذا عذر بارد قوله فمن
للابتداء كثيرا ما يجيئ فى كلامهم ان من للابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما
ان الامد والاجل ايضا يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل فى الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان فى الزمان فقط
والمراد بالغاية فى قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية فمن للابتداء فى غير الزمان عند البصرية
سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو قولهم هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها فى
فى الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله نودى للصلوة من يوم الجمعة وقوله لمن الديار بقنة الحجر اقوين من حجج ومن شهر
ولا ارى فى الايتين معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء فى من ان يكون الفعل المتعدى بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير
والمشى ونحوه ويكون المجرور بمن الشئ الذى منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدى بها اصلا للشئ الممتد
نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا لانه يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل
خطوة وليس التاسيس والنداء حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى فى فمن فى الاية
بمعنى فى وذلك لان من فى الظروف كثيرا ما يقع بمعنى فى نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب وكنت من قدامك
وقد ذكرنا ذلك فى الظروف المبنية واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة وكذا الاقواء لم يبتدئ من الحجج بل المعنى من اجل
مرور حجج وشهور والظ مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك نمت من اول الليل الى اخره وهو كثير الاستعمال ويعرف من الابتدائية
بان يحسن فى مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه وافر اليه
فالباء ههنا افادت معنى الانتهاء واذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشئ وخرج منه لا لكونه
مبتدأ الشئ ممتدا جاز ان يقع موقعه عن لانها لمجرد التجاوز كما يجيئ تقول انفصلت منه وعنه ونهيت من كذا وعنه وسقاه من
من العيمة وعن العيمة اى بعده عنها واما من التفضيلية فهى وان كانت لمجرد المجاوزة كما مر لكنه لا يستعمل عن مكانها لانها صارت
علما فى التفضيل وكبعض حروف افعل التفضيل فلا يغير واجاز ابن السراج كون من لابتداء غايتى الفاعل والمفعول لكون الفعل
مشتركا بينهما نحو رايت الهلال من مكانى من خلال السحاب فمبدء رويتك مكانك ومبدء كون الهلال مرئيا خلال السحاب وكذا

قولهم شممت المسك من داري من الطريق ومثال التبعيض اخذت من الدراهم والمفعول الصريح لاخذت محذوف اي اخذت
من الدراهم شيئا واذا لم تذكر المفعول الصريح او ذكرته معرفا نحو اخذت من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه يقام
مقام الفاعل نحو اخذ من الدراهم والدراهم ماخوذ منها ولو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيئا من الدراهم جاز ان يكون الجار
متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة لشيئا فيتعلق بمقدر اي شيئا كائنا من الدراهم فيجوز اذا تقدم على المنكرة ان يكون
ايضا حالا على المنكرة الموخرة قال تع خذ من اموالهم صدقة ويعرف من التبعيضية ان يكون هناك شيء ظاهر هو بعض المجرور
بمن كما في قوله تع خذ من اموالهم صدقة او مقدر نحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا قال المبرد وعبد القاهر والزمخشري
ان اصل من للمبعضة ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبتدأ الاخذ قوله والتبيين كما في قوله تع فاجتنبوا
الرجس من الاوثان وتعرفها بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور
على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان وللعشرين انه الدراهم والضمير في قولك عز من قائل انه القائل بخلاف
التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبلها او بعدها لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا
قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة لان العشرين بعضها وان قصدت
بالدراهم جنس الدراهم فمن مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين ولا يلزم ان يكون الماخوذ في نحو اخذت من الدراهم
اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان تصرح وتقول اخذت من الثلثين عشرين ومن عشرة تسعة وقال الزمخشري كونها
للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم هي العشرون في قولك عشرون من الدراهم ويمتنع ان يكون الشيء مبدأ نفسه وكذلك
الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبدأ له وانما جاز تقديم من المبينة على المبهم في نحو قولك انا من خطة في روضة ومن رعايته في حرم وعندي
من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون لان المبهم الذي فسر بمن التبيينية مقدم تقديرا كانك قلت انا في شيء من خطة في روضة وعندي
شيء من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه اي من خصال زيد كانك قلت يعجبني شيء من خصال زيد كرمه ومثله كسرت
من زيد يده اي شيء من اعضاء زيد يده ففي جميع هذا ما هو المبين محذوف والذي بعد من عطف بيان له كما ذكرنا في باب عطف البيان
كل ذلك لتحصيل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني زيد اي شيء من اشيائه بلا ريب فاذا قلت وجهه او كرمه فقد بينت ذلك الشيء
المبهم واما ما يسمى من التجريدية نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل هو مثل في حذف المضاف اي لقيت من لقاء زيد اسدا
اي حصل لي من لقائه لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا الباء التجريدية في نحو قوله فاسئل به خبيرا او قولك لقيت بزيد اسدا اي
سل بسؤاله خبيرا او لقيت بلقاء زيد اسدا وقد يكون من للبدل كما في قوله تع ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة قال فليت لنا
من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان وتعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها قوله زائدة في غير الموجب هو اما نفي نحو ما رايت
من احد ونهي نحو لا تضرب من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش والكوفيين يشترط فيها شرطين كونها في
غير الموجب ودخولها على النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تع ويغفر لكم من ذنوبكم فمن في حيز
الايجاب وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة اي يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا فقوله تع ان الله يغفر الذنوب جميعا
يناقضه واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد ولو كان ايضا خطابا
لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها واستدلوا بما حكى
البغداديون من قول العرب قد كان من مطر واجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب بانه

ٲنّكا كان من مطوٍ فزيدت فى الموجب لاجل حكاية المزيدة فى غير الموجب كما قال ره عنى من تمرتان كما مرّ فى الموصولات وقول المص
شئ من مطر ومن للتبعيض او للتبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة والظرف مقامه بلا شرط ذكرناه فى
باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبنى للفاعل الا اذا كان
الجار زائدا نحو كفى بزيد لان حرف الجرّ موصل الفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل لا يقصر عن فاعله لو صحّ تاويله
لجاز ان يكون الكاف فى قوله الانتهون ولن ينهى ذوى شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل وحرف الجرّ وقد حذف الفاعل
واقيم الجار مقامه لا يصح الاستدلال بالبيت على ان الكاف اسم قوله تعـ ولقد جاءك من نبأ المرسلين يجوز ان يستدل به على
ما ذهب اليه المص ويجوز ان يقع تمييزا جاء للقرآن وقوله من نبأ حال والدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها على ما لا يوصل
الفعل اليه الا بعد الفاعل فى نحو ما جاءنى من احد فعند سيبويه لا تزاد من الاستغراقية وعند الكوفيين والاخفش تزاد ايضا
غير استغراقية كما فى الموجب وفائدة من الاستغراقية ما ذكرنا فى باب لا التبرئة اعنى التنصيص على كون النكرة مستغرقة
للجنس اذ لولاها لاحتمل الاستغراق رجحانا يكون معنى ما جاءنى رجل ما جاءنى رجل واحد بل جاءنى رجلان او اكثر فهى اذن
لتاكيد ما استفيد من النكرة فى غير الموجب من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت فى الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل
غير ذلك وليس كذلك زيادة الباء فى نحو النفى بيدة فانها ليست للتنصيص على احد المحتملين وقيل ان من الاستغراقية فى الاصل
ابتدائية اى ما جاءنى من احد الى ما لا يتناهى وقد يجئ للتعليل نحو لم اتك من سوء ادبك اى من اجله فكانها ابتدائية لان
تركك الاتيان حصل من سوء الادب ويكون من مضمومة الميم ومكسورتها بمعنى باء القسم ولا يدخل اذن الا على لفظ الرب
نحو من ربى كاختصاص التاء بالله وشذّ دخول كل واحدة منهما على معمول الاخرى نحو تربى ومن الله وهى حرف جر عند سيبويه
جاز ضم ميم فى القسم خاصة وقيل المكسورة الميم مفصولة من يمين والمضمومة مفصولة من ايمن ويكون من فى الظروف بمعنى
فى كما تقدم ويختص من بجر قبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع يقال جئت من معه اى من عنده وكذا ابله نحو من بل ان تاتى بالصخرة
وقد ذكرنا ذلك فى اسماء الافعال واختصت ايضا بجر عن على اسمين قولهم والى لانتهاء الغاية وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع
كثيرا ويختص بالظرف خلافا للمبرد وفى للظرفية وبمعنى على قليلا والباء للالصاق والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية وزائدة
فى الخبر فى الاستفهام والنفى قياسا وفى غيره سماعا مثل بحسبك زيد والقى بيده واللام للاختصاص والتعليل وزائدة وبمعنى عن
مع القول وبمعنى الواو فى القسم للتعجب اعلم ان الى تستعمل فى انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو واتموا الصيام الى الليل والاكثر
عدم دخول حدى الابتداء والانتهاء فى المحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا فى
الشراء ويجوز دخولهما فيه مع القرينة قال بعضهم ما بعد الى ظاهره الدخول فيما قبلها فلا تستعمل فى غيره الا مجازا وقيل ان كان ما بعدها
من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل والمذهب
هو الاول قوله وبمعنى مع قليلا كما فى قوله تعـ ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اى تضيفونها الى اموالكم
وكذا قوله تعالى الى المرافق اى مضافة الى المرافق والذود الى الذود ابل اى مضافة الى الذود وقوله ره وانت التى
حببت شعبا الى بدا الى واوطانى بلاد سواهما اى مضافا الى بدا وقيل يجئ بمعنى فى كما فى قوله فلا تتركنى بالوعيد كانّنى الى الناس
مطلى به القار اجرب اى فى الناس فالوجه انها بمعناها وذلك ان مطلى به القار اجرب مكره مبغض والتكريه يعدى بالى كما
قال الله وكرّه اليكم الكفر حملا على التحبيب المضمن معنى الاملة قال الله تعـ وحبب اليكم الايمان كما قيل بعت منحلا على الشترية

٢٧٥

الذود من الابل ما بين الواحد الى العشرة وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها والكثير اذواد وفى المثل الذود الى الذود ابل فهو لهم الى بمعنى مع كذا جمعت من الجليل مع القليل صار كثيرا ١٢ صحاح اللغة

التحقيق في حتى العاطفة

رضي شرح كافية ٢٧٦

ورضيت عليه حملا على سخطت قال اذا رضيت علىّ بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها وقيل ان الى في نحو انت الى حبيب او بغيض وجلست اليه بمعنى عند والاولى بقاؤها على اصلها كما ذكرنا وكذا هي في قوله وان يلتق الحي الجميع تلاقني الى ذروة البيت الكريم المصمد بمعنى منتسب الى ذروة لا بمعنى في كما قيل قوله وحتى كذلك اى لانتهاء الغاية مثل الى الا ان بينهما فرقا كما يجيئ وعتى بالعين لغة هذيلية وهي على ثلاثة اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف استيناف فان كانت حرف جر فلها معنيان الى وكى ولا تجر بمعنى كى الا مصدرا مؤولا به الفعل المنتصب بعدها بان المضمرة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تقول حتى دخول الجنة والتي بمعنى الى تجر ذلك نحو سرت حتى تغيب الشمس وتجر الاسم الصريح ايضا نحو حتى مطلع الفجر وينبغي ان يكون المجرور بها موقتا لانه حد والتحديد بالمجهول لا يفيد ونحو قوله تعالى فذرهم في غمرتهم حتى حين بمعنى الموقت اى حين اخذهم ومذهب الكسائي ان جر مابعدها بالى لا بحتى لان العامل ينبغي ان يكون لازما لاحد القبيلين وحتى تدخل الاسماء والافعال فهي كما في لغة تميم عنده وقد ذكرنا ذلك في النواصب واما العاطفة فهي مثل الجارة في معنى الانتهاء ولا يكون بمعنى كى ويجب توقيت مابعدها كما في حتى الجارة فلا تقول جاءني القوم حتى رجل لانه حد فلا فائدة في ابهامه وتشترك الجارة والعاطفة في انه لا بد قبلها من ذي اجزاء الا ان ذلك يجب اظهاره في العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قد قدم الحاج حتى المشاة واما في الجارة فيجوز اظهاره نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره ايضا نحو نمت حتى الصباح اى نمت الليلة حتى الصباح ويتفارقان ايضا بان مابعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او كجزئه بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم او جزءا لما دل عليه ماقبلها كما في قوله القى الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها عند من قال ان نعله عطف على الصحيفة لان معنى القى الصحيفة القى جميع ما معه ولا نما اذا القى الصحيفة التى لا يخشى الا لها فقد القى كل شئ ويجب ايضا دخول مابعد العاطفة في حكم ماقبلها فالضرب في ضربت القوم حتى زيدا لاحق واقع على زيد ايضا واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون مابعدها متصلا باخر اجزاء ماقبلها كنمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجر والسيرافي مع جماعة اوجب كون مابعدها ايضا جزءا ماقبلها كما في العاطفة فلم يجيز وانمت البارحة حتى الصباح جرا كما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر فان مطلع الفجر ليس من الليلة بل هو ملاق لاخر اجزائها واما دخول المجرور بحتى في حكم ماقبلها ففيه اقوال جزم جار الله بالدخول مطلقا سواء كان جزءا مما قبله او ملاقيا لاخر جزء منه حملا على العاطفة وتبعه المصنف وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول جزءا كان او ملاقيا لاخر جزء منه وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل في حكم الكل كما في العاطفة والملاقي غير داخل قال الاندلسي وانما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر لغرض التعظيم او التحقير واستدل بان حتى كالتفصيل لما قبلها فاذا دخل في الاجمال دخل في التفصيل واذا لم يدخل لم يدخل ومذهب ابن مالك قريب لكن الدخول مطلقا اكثر واغلب واعلم انه لا يلزم ان يكون مابعد حتى العاطفة اخر اجزاء ماقبلها حسا او لا اخرها دخولا في العمل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكنه يجب فيها ان يكون اخر اجزائه اذا رتبت الاجزاء الاقوى فالاقوى فاذا ابتدأت بقصدك من الجانب الاضعف مصعدا كان اخر الاجزاء اقواها نحو مات الناس حتى الانبياء فليس اخرهم حسا ولا دخولا في الموت بل هو اخرهم قوة وشرفا واذا ابتدأت بعنايتك من الجانب الاقوى متحدرا كان اخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز ان يكونوا قادمين قبل الركبان او معهم واما الجارة فيجوز ان يكون مابعدها كذلك وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه اخر الاجزاء حسا او ملاقيا نحو قرأت القران حتى سورة الناس جرا ولهذا جاز بعدها ماهو ملاق ايضا والتزم صاحب المغني التحقير والتعظيم فيما بعد حتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكان الجارة محمولة على الى

في جواز عدم كون ما بعدها جزءا خلافا للسيرافي وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك وفي جواز قصد كونه اخر
الاجزاء حسا لا قوة او ضعفا خلافا لصاحب المغني الا اذا لم يقصد كونه اخرها ضعفا او قوة وجب في حتى كونه اخرها حسا
كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها ويجوز ذلك في الى نحو اكلت السمكة الى نصفها والى ثلثها والعاطفة كالواو في العطف
في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى الواو خلافا لمن توهم ذلك لان حتى لا بد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو
وهذا كما توهم المصنف دخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما يعد مع ان حتى لكون بمعنى مع فقال وبمعنى مع كثيرا واذا عطفت
بحتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعا لتوهم كونها جارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقد يكون ذو الاجزاء الذي قبل حتى جارة
كانت او عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيد ارايت عطفا وجرا وكل ما ذكرناه من الاحكام لحتى العاطفة للاسم
واما العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه حتى ابصرته ويجوز ان يقال ان حتى في مثله ابتدائية وانها لا تعطف الجملة ابدا قوله ويختص
بالظاهر خلافا للمبرد واذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني القوم حتى انت ورايت القوم حتى اياك ومررت
بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل على المضمر اجتزاء بالى لكون الى اشد تمكنا واوسع تصرفا فلهذا تدخل اخر الاجزاء واوسطها
وتقوم مقام الفاعل بخلاف حتى نحو قيم الى زيد ولا يقال قيم حتى عمرو وشبهة المبرد قوله ع واكفيه ما يخشى واعطيه سؤله والحقه
بالقوم حتاه لاحق وليس ما في البيت بحتى الجارة والا لم يكن لرفع لاحق وجه بل هي ابتدائية اي حتى هو كما في قوله ع فبيناه يشري
رحله البيت وتمسك بقوله ايضا ع فلا والله لا يلقاه ناس فتى حتاك يا ابن ابي يزيد وهو شاذ ومن الفرق بين حتى والى ان حتى
يلزمه تقدم ذي الاجزاء لفظا او تقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف
الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة كما اخترنا وان كان جزءا ايضا وقال الاندلسي لا فرق بينهما من هذا الوجه
فاذا كان ما بعدهما جزءا مما قبلهما فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن جزءا فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترنا اظهر عند النحاة
ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدى بحتى يجب ان يستوفي اجزاء المتجزي الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعده
حتى من الجزء او الملاقي واما الى فان كان قبلها ذو الاجزاء وبعدها الجزء او الملاقي فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبي اليك
ولا خلاف في صحة وقوع الملاقي بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر فهذه هي الفرق بين حتى والى واعلم ان حتى لا يكون مستقرا
الا في نحو كان سيري حتى ادخلها بنصب ادخل واعني بالمستقر ما يتعلق بمقدر واما حتى الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب
المضارع ويقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرنا هناك وفائدة الابتدائية ايضا اما التحقير كقوله ع فوا عجبا حتى كليب تسبني كان
اباها نهشل او مجاشع او التعظيم كقوله ع فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل ويلزم في الاسمية ان يكون خبر
المبتدا من جنس الفعل المتقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يفد ويجوز حذف القرينة نحو اكلت السمكة
حتى راسها اي راسها ماكول قوله وفي للظرفية اما تحقيقا نحو زيد في الدار او تقديرا نحو نظر في الكتاب وتفكر في العلم وانا في حاجتك
لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكر والمتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف وكانها محيطة بها من جوانبها
وكذا قوله في النفس المؤمنة مائة من الابل اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي
يقال انها للسببية وقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل قيل ان في فيه وفي قوله بطل كان ثيابه في سرحة بمعنى على والاولى انها بمعناها
لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى الباء في قوله ع ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الكلى
والاباهر والاولى ان يكون بمعناها اي لهم بصارة وحذق في هذا الشان وقيل هي بمعنى الى في قوله تعالى فردوا ايديهم في افواههم

۲۷۷

معاني في واستعمالها

والاولى بقاؤها على اصلها والمراد التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله تعالى ادخلي في عبادي وبمعنى الباء في قوله تعالى يخلقكم فيها اي يكثركم بها وكفا ونا
وتجيئها وتشرب في اثمانها ونقامر والاولى انها في الموضعين بمعناها اي حاصلة في زمرة عبادي او بمعنى ادخلي ايها الروح
في اجسام عبادي والشاعر جعل اثمانها ظرفا للشرب والقمار مجازا وقولهم في الله من كل فائت خلف اي في الطاقة وقولهم انت حي
في الله اي في رضاء الله اي رضاه تعالى مشتمل على موتك انت لا يخرج عنه الى الاغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب في الله والبغض في الله
قوله والباء للالصاق نحو به داء اي التصق به وقولك مررت به اي الصقت المرور بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بك وبحيوتك
اخبرني ويكون مستقرا نحو الذي به ضعف وبه داء ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبتوفيق الله حججت
وهذا المعنى مجاز الالصاق ويكون بمعنى مع وهي التي يقال لها باء المصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به واشترى الدار
بالاتها قيل ولا يكون بمعنى مع الا مستقرا اي كائنين بالكفر وكائنة بالاتها والظاهر انه لا منع من كونها لغوا ويكون للمقابلة نحو
اشتريته به وبدلته به ويكون مستقرا ايضا نحو هذا بذاك قوله ويكون للتعدية جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن
المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان ينقل معنى الفعل كالهمزة والتضعيف وبغيره وهذا المعنى مختص بالباء من بين
حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اي اذهبته واقمته ولا يكون مستقرا وما سمعت مقدرا الا في قراءة من قرء ايتوني زبر
الحديد اي ايتوني بزبر الحديد قوله وللظرفية اي بمعنى في نحو مكنا بالبكاء الكثير بالاطلال اي فيها ويكون للسببية نحو قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وقوله
ع علي تشذر بالدخول كانها وهي فرع الاستعانة وقيل جاءت للتبعيض نحو قوله تعالى وامسحوا برؤسكم قال ابن جني ان اهل
اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء ومذهبه انها زائدة لان الفعل يتعدى الى مجرورها بنفسها ويجيئ بمعنى من نحو عينا
يشرب بها وبمعنى عن نحو سأل سائل بعذاب ويجيئ للتجريد نحو رأيت بزيد اسدا اي برؤيته كما مر في من قوله وزائدة في الخبر
في الاستفهام بهل لا في مطلق الاستفهام فلا يقال ازيد بقائم كما يقال هل زيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وقيل بلا التبرئة
ايضا نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها بمعنى في ولم يسمع في النفي بان فما كان للمص ان يطلق النفي والاستفهام ويزاد قياسا في
مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسنت وقولهم سمعت بزيد وعلمت به اي بحال زيد على حذف المضاف ويزاد
قياسا ايضا في المرفوع في كل ما هو فاعل لكفى ومتصرفاته وفي فاعل افعل في التعجب على مذهب سيبويه وفي المبتدأ الذي هو حسبك
ويزاد شاذا في خبر المبتدأ الموجب نحو جزاء سيئة سيئة بمثلها عند الاخفش وتزاد سماعا بكثرة في المفعول به نحو القى بيده ونحو نضرب بالسيف
ونرجو بالفرج وقليلا في خبر لكن قال ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر ومع ان مرفوعه قال الا اهل
اتاها والحوادث جمة بان امرء القيس بن تملك بيقرا وقد ذكرت مواضع زيادتها في ما الحجازية ومن غريب زيادتها ان تزاد
في المجرور نحو قوله فاصبحن لا يسئلنه عن بما به اصعد في علو الهوى ام تصوبا ويضمر كثيرا مع الله في القسم نحو الله لا فعلن وشاذا
قليلا في غيره كقول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت قوله واللام للاختصاص لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها
معه ايضا لغة خزاعة وربما فتحت قبل ان المضمر نحو ليعلم بفتح الميم ونقل فتحها مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو
والفاء ولام الابتداء فحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف وانما كسرت باء الجر ولامه لموافقة
معمولهما ولم تكسر كاف التشبيه لانها تكون اسما ايضا فجرها اذن ليس بالاصالة بل للقيام مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو
الجار وانما ابقي لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص لام
المضمر بذلك لانها لا تلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غير الضمير لالتبست بلام الابتداء والفرق

لام الجر

۴۷۸

بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا او مرفوعا عليه وفائدة اللام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او لغيرها نحو الجل
للفرس و الجنة للمتقين و الابن لزيد التي تسمى لام العاقبة نحو لدوا للموت وقوله تع ولقد ذرأنا لجهنم فرع لام الاختصاص كان خلقهم
لجهنم و ولادتهم للموت وكذا التي للتعليل نحو جئتك للسمن و للضرب اذ المجيء مختص بذلك و اللام المقوية للعامل الضعيف بتاخيره
عن معموله نحو لزيد ضربت و بكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربي لزيد حسن و بكونه مقدرا نحو يا لله و يا لزيد لام الاختصاص
صارت الاخيرة مع ذلك علما للاستغاثة او للتعجب وقد يجيء بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اي استمع الله الى من حمده و وجهت وجهي للذي
اي الى الذي و بمعنى على نحو وتله للجبين اي عليه و يخرون للاذقان اي عليها قوله و زائدة في ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه
وكذا ينبغي ان يكون في نحو شكرت له على ما مر في باب المتعدي و اما في و زنت المال و زنت له و كلته البر و كلت له على تقدير
وعدت لها اللام ليس فيهما مثل اللام في شكرته و شكرت له لانها اوصلت الافعال الثلثة الى المفعول الاول ثم حذفت تخفيفا
ومثله يبغونكم الفتنة و لا يالونكم خبالا وكذا اللام زائدة في لا اباك عند سيبويه وكذا اللام المقدرة بعدها ان بعد فعلى الامر
والارادة على ما مر في باب نواصب الافعال و زائدة ايض في قوله تع و اذ بوانا لابراهيم لقوله تع و لقد بوانا بني اسرائيل و كذا اللام في قوله
فلا و الله لا يلقى لما بي و لا للما بهم ابدا دواء و يجوز ان يق الثانية توكيد لفظي قوله و بمعنى عن مع القول يعني في قوله تع و قال الذين كفروا
للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا و لو كان كاللام في قلت لزيد لا تفعل لقال تع ما سبقتمونا و قد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على هذا
قوله و بمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل قولهم في التعجب يعنون في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه فلا يق لله لقد قام
زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو لله لتبعثن و قيل ان اللام في لايلاف قريش و للفقراء الذين احصروا للتعجب و الاولى ان يق انها
للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا في القسم و قيل يجيء بمعنى في و بمعنى بعد و بمعنى قبل في قوله تع جامع الناس ليوم اي في يوم
و كتبته لثلث ليلة خلون اي بعد ثلاث و لثلث بقين اي قبل ثلاث و الاولى بقاء الثلثة على الاختصاص و قد ذكرنا ذلك في

باب الظرف قوله ورب للتقليل و لها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح و فعلها ماض محذوف غالبا و قد تدخل على مضمر

مبهم مميز بنكرة منصوبة و الضمير مفرد مذكر لا غير خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز و يلحقها ما فتدخل على الجمل و واوها تدخل على
نكرة موصوفة في رب ثماني لغات اشهرها ضم الراء و فتح الباء المشددة و الثانية ضم الراء و فتح الباء المخففة و الثالثة ضم الراء
و ضم الباء المخففة و الرابعة ضم الراء و اسكان الباء المخففة و الخامسة فتح الراء و فتح الباء المشددة و السادسة فتح الراء و فتح الباء
المخففة و السابعة و الثامنة ضم الراء و فتح الباء المشددة و المخففة بعدها تاء مفتوحة و وضع رب للتقليل تقول في جواب من قال
ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اي لا تنكر لقائي الرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا و ان كان قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على
ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوز رب رجل كريم اضرب
بل ضربت و انما كان محذوفا في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير
حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة و في التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة و ذلك نحو قوله رب هيضل لجب لففت بهيضل
و قوله ماوي يا ربما غارة شعواء كاللذعة بالميسم و قوله فان تمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود وفود و وجه ذلك ان المادح
يستقل الشيء الكثير من المدائح لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح بها و ذلك ابلغ في المدح و من هذا القبيل قوله تع
قد يعلم الله لان قد للتقليل المضارع في الاصل و ذلك كما يقول المتمدح بكثرة العلم لا تنكر ان اعرف شيئا من العلم و هي حرف جر عند
البصريين خلافا للكوفيين و الاخفش و انما حملهم على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكثير و لا خلاف

لغات ربّ

الهيضل الجيش الكثير
وجيش لجب عرمرم

غارة شعواء متفرقة

نقل كلام صاحب المغني في التعدي بحرف الجر وايراد الاشكال عليه

في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كافادة كم مع انهم لم يروها ينجر بحرف جر ولا باضافتها كما ينجر كم فلا يقال برب رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هي ما يفضي بالفعل الى المفعول الذي لولاها لم يفض اليه واكرمت يتعدى بنفسه قال صاحب المغني انما ذلك لانه يضعف الفعل المتاخر عن المفعول عن العمل فيعمد بحرف الجر كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون ولا سيما اذا وجب تاخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يعمل مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يختص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد وضربي لزيد حسن ويشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذر بان اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته شيء واحد والاول جواب بلا خلاف ولا شك انك اذا قلت في جواب ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لم يحتج معنى الكلام الى شيء اخر مقدر مثل تحققت او ثبت على ما ادعوا وان اعتذر بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كما قيل في قوله تعالى هذا سراقة للقران يدرسه كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للقيت المقدر كما في زيدا ضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل اخر نحو بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم جائني في جواب من قال ما جائك رجل ولا شك ان جائني هو جواب رب اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء اخر بل تم بقولك جائني فيكون كقولك بزيد مر والضمير في مر بزيد وكقولك زيدا ضرب والضمير للمنصوب وقد مر في المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك فان ارتكب متمحل ان جائني صفة والعامل تحققت ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المصرح في شرح قول محذوف غالبا بانه قد يظهر نحو رب رجل كريم حصل ويقوى عندي مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما فرب مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفعا ابدا على انه مبتدا لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهما يتناسبان بما في رب من معنى القلة وكما ان نواسخ المبتدا لا تدخل في نحو غيرها سوف على الزمن وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام فكذا لا تدخل على رب لان القلة عندهم يجري مجرى النفي فمن ثم كان لرب صدر الكلام لان المنفي صدر الكلام وهذا الذي اوهم البصريين امتناع دخول العوامل عليه حتى قالوا هو حرف قال ابو عمرو رب لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفي كان قياس وصف مجرورها ان لا يكون الا فعلية كما في اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان رب لخروجها الى معنى الكثرة في اكثر مواقعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كما في قوله ع يا رب هيجا هي خير من دعة ويكثر وقوعها ايضا صفة منطبقة لمعنى الفعل ههنا بخلاف باب اقل رجل كما مر في باب الاستثناء قال ع الا رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيمة ويتم الكلام بقوله ع جائعة عارية بلا تقدير شيء اخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة الاصل في وقوعه فعلية اما ظاهرة او مقدرة فالظاهرة كقوله رب رفده هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال وليس الجواب محذوفا كما قال ابو علي لانه تم الكلام بقوله رب رفد هرقته ولا يتوقف على شيء اخر والرفد القدح الضخم يعني اهريق رفده اذا مات وهو كناية لقولهم صفر وطابه والمقدر كما في قوله واسرى من معشر اقيال اي اسرى من معشر حصلت لي واما نعت مجرور اقل ففعلية او ظرفية كما اخترنا في باب الاستثناء واستشهد الاخفش على اسمية رب بقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار قال رب مبتدا وعار خبره والاولى ان يكون عار

خبر مبتدأ محذوف والجملة نعت مجرور رب لقوله يا رب هيجا هي خير من دعة وقوله مختصة بالنكرة كما ان كم مختصة بالنكرات واما
وجب دخولها على النكرة لان النكرة محتملة للقلة والكثرة نحو جاءني رجل وما جاءني رجل فلو لم يحتملهما لم يستعمل فيهما والمعرفة
اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفتين واما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعرف ورب وكم علامتان للقلة
والكثرة وانما يحتاج الى العلامة فى المحتمل حتى يصير بها نصا قوله موصوفة على الاصح هذا مذهب ابى على وابن السراج ومن تبعهما وقيل
لا يجب ذلك والاولى الوجوب لان رب مبتدأ على ما اخترنا لا خبر له لافادة صفة مجرورة معنى الجملة كما فى اقل رجل يقول ذلك
على ما اخترنا وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه ولا يوصف رب فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل لكون رب كحرف
النفى فان التقليل عندهم كالنفى فلذا لم يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر قوله محذوف غالبا اذا كان الكلام الذى رب جواب
عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا لم يمتنع حذف نعت مجرور رب لدلالة القرينة عليه وكذا اذا كانت القرينة غير ذلك كما فى قوله
واسرى من معشر اقيال اى اسرتهم وان لم يكن هناك قرينة وجب وصف مجرور رب بما يفيد معنى الكلام كما ذكرنا فى اقل
رجل ووصفها اما فعلية نحو رب رجل لقيته او جار ومجرور او ظرف نحو رب رجل فى الدار او امامك واسمية نحو يا رب هيجا هى
خير من دعة او صفة مشتقة نحو قوله رب نفس طاعة الخير بتمامه وليس شئ من هذه الاشياء عاملا فى رب بل هو وصف
لمجرورها كما ذكرنا وتسميته جواب رب بعيد ويجوز ان يعطف قياسا على المجرور برب وكم وعلى النكرة المجرورة بكل واى اسم مضاف
الى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما مر فى باب المعارف نحو رب شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وكل رجل واخيه واى رجل وغلامه قال
الجزولى هذا المعطوف معرفة لكنه جاز ذلك لانه يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع ولو كان كما قال لجاز رب غلام والسيد قوله وقد
تدخل على مضمر هذا الضمير نكرة كما مر فى باب المعارف قوله مميز بنكرة الى قوله فى مطابقة التمييز مضى شرحه فى باب نعم وبئس قوله
ويلحقها ما اذا دخلها ما فالاكثر كونها كافة ورب المكفوفة لا محل لها من الاعراب ان كان اسما على ما اخترنا لكونها كحرف النفى الداخلة
على الجملة وقد جاءت بعد رب زائدة قال ع ربما ضربة بسيف صقيل * بين بصرى وطعنة نجلاء وقال ع ماوى يا ربتما غارة * وشلها ما التى
تلى كاف التشبيه الاولى ان تكون كافة نحو كن كما انت اى كما انت كائن وزيد صديقى كما عمرو اخى وشذ اعمال الكاف مع ما وما لا تكف عن نحو عما
قريب ومما اذا وليت الباء ومن فالاولى زيادتها واعمال الجارين نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم وقد تكفهما كما بحثى ورب المكفوفة لا تدخل الا على
الفعل كما قال سيبويه وقوله ربما الجامل المؤبل فيهم * وعناجيج بينهن المهار شاذ عنده ومثله قياس عند الجزولى فيجيز ربما زيد قائم والتزم
ابن السراج وابو على فى الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع رب للتقليل فى الماضى كما ذكرنا والعذر عندهما فى نحو قوله ربما يود الذين كفروا
ان مثل هذا المستقبل اى الامور الاخروية غالب عليها فى القران ذكرها بلفظ الماضى نحو وسيق الذين كفروا ونادى اصحاب الجنة
وقال الربعى اصله ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما قال ع قتلنا ونال القتل منا وربما * يكون على القوم الكرام لنا
الظفر اى ربما كان مثل قوله ع فقد يكون اخادم وذباح * والمشهور جواز دخول ربما على المضارع بلا تاويل كما ذكره ابو على فى غير
الايضاح قوله ع ربما تكره النفوس من الامر ما فيه نكرة موصوفة عند النحاة لا كافة كما مر فى الموصولات وقد يحذف الفعل بعد
ربما عند القرينة قال ع فذلك ان يلق الكريهة يلقها * حميدا وان يستغن يوما فربما اى ربما يتوقع ذلك قوله وواو ها اى واو
مثل قوله ع وبلدة ليس بها انيس * الا اليعافير والا العيس اعلم ان حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا الا فى الله قسما
عند البصريين واجاز الكوفية قياس سائر الفاظ المقسم به على الله نحو المصحف لافعلن ذلك غير جائز لاختصاص لفظة الله
بخصائص ليست لغيرها تبعا لاختصاص مسماه بخصائص فمنها اجتماع يا واللام فى يا الله ومنها قطع الهمزة فى يا الله وها الله

481

ف وجوز ابو على فى غير الايضاح ومن تابعه نوع الحال كالاستقبال بعد ربما وكونه فلا يحتاج فى الاية والشعر المذكور من التاويل

ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه بهاء التنبيه نحو ها الله وهمزة الاستفهام نحو آلله ومنها تعويض الميم عن حرف
النداء نحو اللهم ومنها تفخيم لامه بعد الضم والفتح وترقيقها بعد الكسر فيحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عملها اذا كان الجار رب
بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو او الفاء او بل واما حذفها من دون هذه الحروف
نحو رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحيوة من جلله فشاذ في الشعر ايضا فالواو كقوله ع وقاتم الاعماق خاوي المخترق
والفاء كقوله ع وان اهلك فذي حنق لظاه علي يكاد يلتهب التهابا وبل كقوله ع بل بلد ذي صعد واصباب واما الفاء وبل فلا
عندهما ان الجر ليس بهما بل برب المقدرة بعدهما لان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند
سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول القصيدة والرجز كقوله وبلدة نخس يصطفي القوس ربها واقطعه اللاتي بها يتنبل
وكونها للعطف ظاهر وان كانت في اولها كقوله وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقاتم
الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لمصير ورتها بمعنى رب فلا يقدر دو
في نحو وقاتم الاعماق معطوفا عليه لان ذلك تعسف وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو وليلة نخس لا يعطف ما بعدها على الكلام
السابق بل هو عندهم بمعنى رب وجاء مثله ولو كان للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم كانت
حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت بمعنى رب فجرت كما تجر ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام
فلا يقال ووليلة نخس ولا فوليلة نخس اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف فلذا جاز دخول واو العطف
والفاء وثم عليها هذا كله على مذهب البصريين في رب واما على ما اخترنا فرب مضاف سقدر بعد او عليه بالحروف الثلثة
قوله وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل لغير السوال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى والباء اعم منهما
في الجميع ويتلقى القسم باللام وان وحرف النفي ويحذف جوابه اذا اعترض وتقدمه ما يدل عليه اعلم ان واو القسم لها ثلثة
شروط احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء
والثاني ان لا تستعمل في قسم السوال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال
بك واختصاصها بالحكمين الاخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها وانما حكم باصالتها لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم
بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا الا ترى ان في واو العطف وواو الصرف معنى
الجمعية القريبة من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو كما في وراث وتراث ووكلة وتكلة فلهذا قصرت عن الواو فلم تدخل
الا على لفظة الله وفيها الخصائص الثلث التي كانت في الواو وحكى الاخفش ترب وترب الكعبة وهو شاذ ولام الجر تجيء بمعنى
الواو كما ذكرنا مختصة ايضا بلفظة الله في الامور العظام وكذا من مكسورة الميم وقد يضم والكسر اكثر مختصة بلفظ ربي ومذهب
سيبويه كما ذكرنا انها حرف جر قامت مقام الباء وضم الميم لدلالة تغير معناها وخروجها عن بابها كما تقول في العلم شمس بن مالك
بضم الشين ومذهب بعض الكوفيين ان المضمومة الميم مقصورة من ايمن والمكسورها من يمين وفيه نظر لان ايمن مختص كما يجيء
بالله او بالكعبة ومن مختصة بلفظ ربي ولا منع ان يق تغير حكمه عند اختصاره ويمكن ان يستدل ببنائه على انه ليس محذوفا من
ايمن لان اختصار المعرب ورده الى حرفين لا يوجب البناء كما في يد ودم والاولى ان يق ان ما روى من قولهم من الله مضموم الميم
والنون ومكسورهما مع لفظة الله وحدها هي من الجارة المستعملة مع ربي اتبعت النون الميم ضما وكسرا للساكنين واما من الله
بفتحتين فنقول هو من الله بكسر الميم وفتح النون اتبعت الميم النون وان كانت فتحتها عارضة للساكنين طلبا للتخفيف فعلى هذا

من الجارة في القسم مختص بي او بالله وقيل بل التاء اى مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظ الله اما مقصورة
من ايمن اما اختصار من الله بفتحتين من ايمن فظ اما المكسورتهما او المفتوحتهما فلا ادري لكونهما مقصورتين منه وجها لان
ايمن عندهم واجب الرفع سماعا كما يجيئ والقصر لا يوجب اسناءه فمن اين جاء كسر النون وفتحها بل او جاء ايمن الله على ثلثة اوجه
بالرفع والنصب والجر كما جاء يمين الله رفعا ونصبا عند الجميع وجرا اليمين عند الكوفيين جاز ان يق اتبع الميم والنون فتحا او
كسرا ويجوز ان يكون من الله بفتحتين مقصورا من يمين الله باتباع الميم النون بعد القصر ولا يجوز ان يكون من الله
بكسرتين مقصورا من يمين الله باتباع النون الميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع واما ايم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم
الميم فمقصوران من ايمن بفتح الهمزة وكسرها وقد يق هيم الله بقلب الهمزة المفتوحة هاء وقد يحذف الياء مع النون فيق ام الله
بفتح الهمزة وكسرها وكل ما قصر من ايمن لا يستعمل الا مع لفظة الله ولا يستعمل مع الكعبة كما استعمل ايمن منها وقد يق م الله
وم الله بضم الميم وكسرها مقصورتين من من ومن على ما قال سيبويه وقيل هما مقصورتان من ايمن ففي كسر الميم اذن اشكال
وقيل المكسورة مقصورة من يمين وقيل هما بدلان من الواو كالتاء لكون الميم والواو شفويتين فاختصا بلفظ الله كالتاء وفيه نظر
لان الكلمة التي على حرف لم يجيئ في كلامهم مضمومة واذا حذف حرف القسم الاصلي اى الباء فان لم يبدل منها فالمختار النصب بفعل
القسم ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض والكوفيون يجوزون الجر في كل ما حذف منه الجار من المقسم به
وان كان بلا عوض نحو الكعبة لافعلن والمصحف لآتين ويختص لفظة الله بتعويض هاء او همزة الاستفهام من الجار وكذا يعوض
من الجار فيها قطع همزة الله في الدرج فكانها حذفت للدرج ثم ردت عوضا من الحرف فجار الله جعل هذه الاحرف بدلا من الواو
ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة الله كالتاء فاذا جئت بها التنبيه بدلا فلا بد ان يجيئ بلفظة ذا بعد المقسم به نحو لاها الله ذا او اى ها
الله ذا وقوله تعلمن ها لعمر الله ذا قسما والظاهر ان حرف التنبيه من تمام اسم الاشارة كما ياتي في حروف التنبيه قدم على لفظ المقسم به
عند حذف الحرف ليكون عوضا منها واذا دخلت ها على الله ففيها اربعة اوجه اكثرها اثبات الفها وحذف همزة الوصل
من الله فيلتقي ساكنان هاء واللام وكان القياس حذف الالف لان مثل ذلك انما يغتفر في كلمة واحدة كالضالين اما في
كلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله الا انه لم يحذف في الاغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون ها من تمام ذا فان ها الله
ذا بحذف الفها يوهم ان الهاء عوض عن همزة الله كهرقت في ارقت وهياك في اياك والثانية وهي المتوسطة في القلة والكثرة ها الله
ذا بحذف الفها للساكنين كما في ذا الله وما الله والثالثة وهي دون الثانية في الكثرة اثبات الفها وقطع همزة الله مع كونها في
الدرج تنبيها على ان حق ها ان يكون عوضا من همزة فاذا بعد الله فكان الهمزة لم يقع في الدرج والرابعة حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله بحذف
همزة الوصل وفتح الفها للساكنين بعد قلبها همزة كما في الضالين وذا بعد قال الخليل ذا من جواب القسم وهو خبر لمبتدأ محذوف اى الامر
ذا او فاعل اى ليكونن ذا او لا يكون ذا والجواب الذى ياتى بعده نفيا او اثباتا نحو ها الله ذا لافعلن او لا افعل بدل من الاول ولا يقاس
عليه فلا يق ها الله اخوك اى لانا اخوك ونحوه وقال الاخفش ذا من تمام القسم اما صفة لله اى الله الحاضر الناظر او مبتدأ محذوف الخبر
اى ذا قسمي فبعد هذا القسم يجيئ الجواب او يحذف مع القرينة فاما همزة الاستفهام فاما ان يكون للانكار كقول الحجاج في الحسن رحمه الله
آالله ليقومن عبد من عبيدى فيقولن كذا وكذا او للاستفهام كما قال لعبد الله بن مسعود رض لما قال هذا رأس ابى جهل آلله الذى لا اله
غيره فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان تبدل الثانية الفا صحيحة وهو الاكثر او تسهل كما هو القياس في الرجل ونحوه
ولا يحذف للبس ولا تبقى للاستثقال واما قطع همزة الله فهو في مكان مخصوص من ذلك اذا كان قبله نا قبلها همزة الاستفهام تقول

٣٨٣

قال زهير المواقة
تعلمن ها لعمر الله ذا قسما
فاقصد بذرعك وانظر
اين تنسلك القصد
بين الاسراف والتقصير

شخص هل بعت دارك فيقول نعم فتقول افا لله لقد كان كذا او يجئ دخول الفاء من غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام
ليست عوضا من حرف القسم ههنا للفصل بينهما وبين الله بفاء العطف وعند الاخفش الفاء فى افالله زائدة ودليل كون هذه
الثلثة ابدالا معاقبتها لحرف القسم ولزوم الجر معها دون النصب مع ان النصب بلا عوض اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين
اعنى القسم والجواب كالشرط والجزاء صارتا بقرينة القسم كجملة واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان يتعين الاسم الذى
جعلت مبتدأ للقسم كايمن الله ولعمرك اولا فان تعين وجب حذف الخبر كما مر فى باب المبتدأ لدلالة ذلك اللفظ على
تعيين الخبر وحوما اقسم به وسد الجواب مسد الخبر وان لم يتعين القسم كامانة الله وعهد الله ويمين الله جاز حذف الخبر واثباته نحو
امانة الله ويمين الله وعهد الله لافعلن والمراد بامانة الله ما فرض على الخلق من طاعته كانها امانة له تعالى عندهم يجب عليهم
ان يؤدوها اليه تعالى سالمة قال الله تعالى انا عرضنا الامانة الاية ومعنى يمين الله ما حلف به تعالى من قوله والشمس والليل والضحى
ونحوها او اليمين التى يكون باسمائه تعالى نحو والله ورب الكعبة والخالق ونحو ذلك والمعنى يمين الله يمينى ويجوز اثبات الخبر نحو على
امانة الله وعلى عهد الله وعلى يمين الله وكذا تقول الكعبة او المصحف لافعلن او الكعبة يمينى لافعلن قال الفراء ان كان المبتدأ اسم
معنى نحو لعمرك وايمن الله فجواب القسم خبره ولا يحتاج الى تقدير خبر آخر لان لعمرك يمين ولافعلن يمين ايضا فهو هو وليس بشئ
لان العمر بمعنى البقاء فهو مقسم به ولافعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا ذاك وكذا الكلام فى امانة الله وايمن الله ونحوه
والمبتدأ المحذوف خبره ان اقترن بلام الابتداء نحو لعمرك ولايمن الله وجب رفعه قال الجزولى وكذا ايمن الله وان لم يتصل باللام سماعا منهم
وما سوى المقترن باللام وايمن الله يجوز نصبه بفعل القسم المضمر نحو عهد الله والكعبة والمصحف وكذا تقول اياك لافعلن والنصب
اكثر من الرفع فى مثله ويروى قوله فقلت يمين الله رفعا ونصبا وقال الجزولى لم يسمع فى لفظة الله الا النصب او الجر وجوز الاندلسى
الرفع ايضا قياسا وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين الله جعلت همزة القطع فيه وصلا تخفيفا لكثرة الاستعمال كما
قال الخليل فى همزة ال المعرفة وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليمن وهو البركة اى بركة الله يمينى وهمزته للوصل فى الاصل والدليل
عليه تجويز كسر همزته وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله ويستبعد ان يكون الهمزة فى الاصل مكسورة ثم فتحت تخفيفا لعدم
افعل بكسر الهمزة فى الاسماء والافعال وكذا قالوا فى الامر من نحو انصر بضم الهمزة ويستبعد اصالة افعل فى المفردات ايضا واذا تكرر الواو
بعد واو القسم نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فمذهب سيبويه والخليل ان المكررة واو العطف وقال بعضهم هى واو القسم والاول
اقوى وذلك انها لو كانت للقسم لكانت بدلا من الباء ولم تفد العطف وربط المقسم به الثانى وما بعده بالاول بل يكون التقدير
اقسم بالليل اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلثة ايمان اى كل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد له من جواب فيطلب ثلثة اجوبة
فان قلنا حذف جوابان استغناء بما بقى فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا هذا الواحد جوابا للمجموع مع كل واحد منها لاستقلاله
يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان يقول القسم شئ واحد والمقسم به ثلثة فالقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به
فيكفيه جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق ان سعيكم لشتى وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف بالله فالله
لافعلن وبحيوتك ثم حيوتك لافعلن ولا تقول اقسم بالله اقسم بالنبى لافعلن والحمل على ما ثبت فى كلامهم اولى واعترض على كونه
واو العطف بلزوم العطف على عاملين لان النهار اذن يكون معطوفا على الليل واذا تجلى معطوفا على اذا يغشى والعاطف واحد
اجاب جار الله بان قال الواو كانها عوض عن حرف القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل فى القسم لم يستعمل الفعل معه فصار
لما لم يجامع الفعل كانه عوض من الفعل ايضا كانه عوض من الحرف فقوله والنهار كانه عطف على عامل واحد وهو الواو وقال المص

معنى يمين الله

٣٨٤ رضي شرح كافيه ص

فيلزم على هذا ان لا يجيز اقسم بالليل اذا يغشى واذا تجلى وقد جاء قوله تع فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس
فقوله تع والليل وان لم يكن فيه معمولان الا انه يكون الواو فيه قائما مقام اقسم والباء حتى كانه يجر وينصب وهو المختار
وقال المص انما جاز هذا لانه مثل ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا كما مر فى باب العطف وعلى ما قدمنا فى باب الظروف المبنية ان
التقدير وعظمة الليل اذا يغشى والعامل فى الليل فى الحقيقة هو العظمة المقدرة وكذا فى اذا يغشى فيكون الواو قائما مقام
العظمة وهى عامل واحد فيكون التقدير بعظمة الليل وقت عسعسة فالعامل فى المجرور والمنصوب شئ واحد واعلم ان القسم
على ضربين اما قسم السوال وهو نشدتك الله وعمرك الله وقعدك الله بالله لتفعلن وقد يستعمل العمرك فى قسم السوال والجواب وقسم السوال
امر او نهى او استفهام كقوله بدينك هل ضممت اليك ليلى ويجاب بالا ولما نحو نشدتك الله الا فعلت ولما فعلت وقد مضى فى
باب الاستثناء وقوله تع يعيدك ان لا تشقنى ملاما فان فيه زائدة وربما قيل فى قسم الطلب ايض بالله لتفعلن فيكون خبرا بمعنى
الامر قوله ويتلقى القسم اى يستقبل والمعنى يجاب القسم بما يتلقاه بكذا واستقبل اى اجابه اعلم ان جواب القسم اما اسمية او فعلية والاسمية اما مثبتة
او منفية فالمثبتة يصل بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام لام الابتداء المفيدة للتاكيد لا فرق بينها وبين ان الا من حيث العمل وانما
اجيب القسم بهما لانهما مفيدان للتاكيد الذى لاجله جاء القسم واللام الداخلة بعد ان المكسورة فى الاصل لام الابتداء ايض كما
يجيئ فى باب ان فلا يدخل هذه اللام اعنى لام جواب القسم الا على ما يدخل عليه اللام الواقعة بعد ان ومذهب الكوفيين ان اللام
فى مثل لزيد قائم جواب القسم ايض والقسم قبله مقدر فعلى هذا ليس فى الوجود عندهم لام ابتداء قالوا لانك تقول لطعامك
زيد اكل فقد دخلت على غير المبتدأ واجيب بانها فى تقدير داخلة على المبتدأ واورد عليهم بنحو ظننت لزيد قائم ولام القسم
لا مدخل له بعد ظننت المفيد للشك ويجوز ان يعتذر بان الظن الغالب قائم مقام العلم فهو مثل قولهم يعلم الله ان زيدا قائم بكسر ان
ولهذا قال بعضهم ان قوله تع وظنوا ما لهم من محيص ظنوا بمنزلة القسم وما لهم جوابه وليس بشئ اذ يحتمل التعليق بل لو جاء مثل
ظننت لقد فعل لكان نصا فى اجراء ظننت مجرى القسم ثم نقول الاولى كون اللام فى لزيد قائم لام الابتداء مفيدة للتاكيد
ولا يقدر القسم كما فعله الكوفية لان الاصل عدم التقدير والتاكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام ثم انها لا تجامع حرف النفى
وان جاز ان تؤكد الجملة التى فى حيزها حرف النفى نحو لزيد ما هو قائم ولا يقال لما زيد قائم لان اللام للتقدير والاثبات وحرف النفى
للرفع والازالة فبينهما فى ظاهر الامر تناف واما قولك لزيد ما هو قائم وان زيدا لم يقم فان اللام اثبات نفى مضمون الجملة
بلا مجامعة بين الحرفين ثم ان لام الابتداء تدخل على المضارع لمشابهته للمبتدأ فى كونه اول جزء فى الجملة مثله مع مضارعته لمطلق
الاسم قال المتلمس لا اورث بعدى سنة يقتدى بها واجلو عمى ذى شبهة ان توهما ويدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس
نحو ولسوف يعطيك خلافا للكوفيين كما مر ولا يدخل على الماضى وان كان اول جزء فى الجملة لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخله
قد كثر دخول لام الابتداء عليه نحو لقد سمع الله ولقد اتينا وذلك لانها تقرب الماضى من الحال فيصير الماضى كالمضارع مع
تناسب معنى اللام ومعنى قد لان فى قد ايض معنى التحقيق ويدخل ايض لام الابتداء على خبر المبتدأ اذا وقع موقع
المبتدأ اى تقدم عليه نحو لقائم زيد ولفى الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدأ اذا وقع موقع المبتدأ نحو لطعامك زيد
اكل ولفى الدار زيد قائم بشرط كون الخبر العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد ياكل او ماضيا مع قد نحو لطعامك
زيد قد اكل ولا يقال لطعامك زيد اكل ولا يدخل على غير ما ذكرنا من حروف الشرط وغيره وانما تدخل على نعم وبئس وان كانا
فى الاصل ماضيين بلا قد لما ذكرنا فى بابهما من صيرورتهما بمعنى الاسم فقولك لنعم الرجل زيد بمنزلة لحسن زيد واذا وقع

فصل فى ذكر جواب القسم
٢٨٥

لام الابتداء بعد ان جاز وقوعها في غير هذه المواقع ايض نحو خبر المبتدأ المؤخر كان زيدًا القائم كما يجيء في باب ان واللام في
جميع ما ذكرنا ليست جوابًا للقسم مقدر خلافًا للكوفية بل هي لام الابتداء والاسمية المنفية مصدرة اما بما معملة عند اهل
الحجاز مهملة عند غيرهم او بلاء التبرئة على اختلاف احوالها نحو والله لا زيد فيها ولا عمرو ووالله لا رجل فيها ووالله لا فيها رجل
ولا امرأة واما مصدرة بان نحو والله ان زيدا قائم وان كانت الجملة فعلية فان كان الفعل مضارعا مثبتا فالاكثر تصديره
باللام وكسعه بالنون نحو والله لاضربن الا ان يدخل اللام على متعلق المضارع مقدم عليه كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم
لالى الله تحشرون فلان فيه اللام فقط وكذا ان ادخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا تاتى بالنون اكتفاء باحدى
علامتى الاستقبال عن الاخرى وقل خلو المضارع عن اللام استغناء بالنون وقد جاء وقتيل مرة اثارن فانه فرع وان
اخاهم لم يقصد ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون الا فى الشعر ضرورة والكوفيون اجازوه بلا ضرورة وحكى
عن ابى على موافقتهم تجويز التعاقب بين اللام والنون قال تالى بن اوس خلفة ليرد نى الى نسوة كانهن مفائد بفتح اللام
وضم الدال يروى لترد نى بكسر اللام ونصب الدال وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله لتفعلن
هذا كله ان كان المضارع استقبالا فان كان حالا فالجمهور جوزوا وقوعه جوابا للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج
الى تاكيده بالقسم كما مر فى المضارع والاولى الجواز اذ رب موجود غير مشاهد يطمع انكاره انشد الفراء لئن يك قد ضاقت على
بيوتكم ليعلم ربى ان بيتى اوسع وتقول والله ليصلى زيد فيجب الاكتفاء باللام ولا تاتى بالنون لانها علامة الاستقبال وان كان المضارع
منفيا فنفيه بما ولن ولا على ما مضى لكن ما وان اذا لم يتقيد بالزمان المستقبل فظاهرهما نفى الحال على ما تقدم فى الافعال الناقصة
فالمبرد لا يجوز والله ما اقوم ولن اقوم لكونه ظاهرا فى الحال وعنده ان المقسم عليه لا يكون حالا ولا يجوز نفى المضارع بلم ولن فى
جواب القسم لانهم يلقونهما يجوز حذفه للاختصار كما يجيء والعامل الحرفى لا يحذف مع بقاء عمله وان ابطلوا العمل التبس
النافى بالمحذوف وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد خرج واما فى نعم وبئس فاللام وحدها
اذ لا يدخلهما قد لعدم تصرفهما قال عينا النعم السميدان وجدتما وان طال الكلام او كان فى ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما
قال تعـ فى الاستطالة والشمس وضحها الى قوله قد افلح فلم يأت باللام للطول وقال الشـ حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما
ان من حديث ولا صال ويجب تقدير قد بعد اللام لان لام الابتداء لا تدخل على الماضى المجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر من
العكس واما نحو قوله واقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم فمذهب سيبويه ان ان موطئة كاللام فى لئن جئتنى
لاكرمنك واللام فى لكان اذن جواب القسم لا جواب لو فيكون جواب القسم فى قوله واقسم لو شئ اتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك
مدفعا محذوفا وسيجيء الكلام عليه فى حروف الشرط واذا كان الماضى منفيا فبما نحو والله ما قام وان نفى بلا وان انقلب الى معنى
المستقبل كما ذكرنا فى باب الماضى قال حسبنا المحبين فى الدنيا عذابهم والله لا عذبتهم بعدها سقر اى لا تعذبهم فلا يلزم تكرير
لا كما لا يلزم تكريرها اذا كانت فى الماضى الذى للدعاء نحو لا رحمه الله وذلك لان الماضى فى الموضعين بمعنى المستقبل وفى غيرهما يجب
تكريرها نحو فلا صدق ولا صلى وربما جاءت فى الشعر غير مكررة كقوله فاى امر سيئ لا فعله واما قوله تعـ فلا اقتحم العقبة فانما لم يكرر فيه
لتكرير تفسير العقبة وهو قوله فك رقبة الى اخره فكانه قال لا فك رقبة ولا اطعم مسكينا وان كانت المقسم عليه جواب شرط مستقبل
وقبل فلك الشرط قسم قرنت اداة الشرط كثيرا باللام مفتوحة يسمى موطئة اى ممهدة ومعينة لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو قولك
والله لئن اتيتنى لاتينك ويجوز والله ان اتيتنى لاتينك بلا لام فان حذف القسم وقدر فالاكثر المجيء باللام الموطئة نحو قوله

علی القسم المقدر من اول الامر وقد یجئ من غیر لام کقوله تعو وان اطعتموهم انکم لمشرکون وان تقدم القسم علی الشرط الماضی وهو
مایکون بلو فیجئ حکمه فی حروف الشرط ویجوز حذف النافی من المضارع الذی هو جواب القسم ولا یجوز من الماضی والاسمیة سواء
کان للمضارع لایزال واخواته او غیرها قال فقلت یمین الله ابرح قاعدًا وقال تالله یبقی علی الایام ذو حید بمشمخر به الظیان والاس
وانما لم یحذف من الاسمیة لانها اقل استعمالا فی جواب القسم من الفعلیة والحذف لاجل التخفیف وحذف من المضارع دون الماضی
لکونه فی القسم اکثر استعمالا منه مع ان لفظ المضارع اثقل ومن ثمه جاز حذف حرف النفی فی غیر القسم من لایزال واخواته قال
تنفک تسمع ما حییت بهالک حتی تکونه وانما جاز فیها خاصة للزوم النفی ایاها فلا تلتبس بالایجاب واما قوله فلا وابی دهماء
زالت عزیزة فلم یحذف النافی بل فصل بینه وبین الفعل کما مر فی الافعال الناقصة وانما جاز حذف علامة النفی فی المضارع دون
علامة الاثبات لانها تکون فی الاغلب علامتین اللام والنون کما ذکر فحذف احدهما یستلزم حذف الاخری فیکثر الحذف
وانما حکم بان المحذوف من المضارع لا دون ما لانها اکثر استعمالا فی نفی المضارع من ما قوله ویحذف جوابه اذا اعترض او
تقدمه ما یدل علیه ای اذا اعترض القسم ای توسط الکلام نحو زید والله قائم وقام والله زید وفی نهج البلاغة فن الله لقوالله
قول او تقدمه ما یدل علیه نحو زید قائم والله وقام زید والله وهذا الکلام الذی توسطه القسم او تأخر عنه هو من حیث المعنی
جواب القسم وهو کالعوض عن ذلک الجواب مثل جواب الشرط فی اکرمک ان اتیتنی کما مر فی بابه وقد یجئ بعد الجملة القسمیة
قرینة دالة علی الجواب فیحذف ولیست من حیث المعنی بجواب کالمذکورین وذلک نحو قوله تعو والفجر ولیال عشر ای لیؤخذن
ولیعاقبن للدلالة قوله الم تر کیف فعل ربک الایة علیه وقد یحذف الجملة القسمیة لکونه ظرفا من معمولات الفعل الواقع جوابا
دالا علیها نحو لا افعله عوض وعوض العائضین وانما کان کذلک لکثرة استعمال عوض مع القسم مع ان معناه ابدا والبتة ففیه
من التاکید ما یفید فائدة القسم ولاجل فادة فائدته قد تقدم علی عامله قائما مقام الجملة القسمیة وان کان عامله مقترنا بحرف
یمنع عمله فیما تقدمه کنون التاکید وما فی عوض لا تینک وعوض ما اتیک لعرض سد مسد القسم کما یجئ فی جواز
نحو اما یوم الجمعة فان زیدا قائم وقد یستعمل فی القسم کقوله هذا ثنائی بما اولیت من حسن لا زلت عوض قریر العین محسودًا ویقوم
مقام الجملة القسمیة ایضا بعض حروف التصدیق وهو جیر بمعنی نعم والجامع ان التصدیق توکید وتوثیق کالقسم تقول جیر لا افعلن
کانک قلت نعم والله لا افعلن وهی مبنیة علی الکسر وقد یفتح ککیف ولیس اسما بمعنی حقا خلافا لقوم وبناؤها عندهم لموافقة
جیر الحرفیة لفظا ومعنی ولا یکفی فی البناء الموافقة اللفظیة الا تری الی اعراب الی بمعنی النعمة وقد یؤتی بها دون قسم قال فقلن علی الفردوس
اول مشرب اجل جیر ان کانت ابیحت دعاثره وربما نونت ضرورة قال وقائلة اشبت فقلت جیر اسی انمن ذاک انه وربه
استدل من ذهب الی اسمیته قال عبد القاهر هو اسم فعل بمعنی اعترف ولا یبعد ما ان تکبه کما یجئ فی حروف التصدیق وقد
یستغنی بذکر القسم عن ذکر المقسم به کقوله فاقسم لو شئ اتانا رسوله ای اقسم بما یقسم به ویستغنی کثیرا عن القسم بجوابه ان
اکد بالنون نحو لا اضربنک لان النون لها مواضع کما یجئ ولا یجئ فی الخبر الصرف نحو یضربن زید واما نحو لقد سمع الله والزید قائم
فلم یقم دلیل علی کونها جوابی القسم خلافا للکوفیین کما تقدم وقد یقوم مقام القسم حقا ویقینا وقطعا وما اشبهها نحو حقا لا افعلن
وکذا کلا اذا لم یکن ردعا نحو کلا لینبذن وکذا التزام نذر نحو لله علی کذا لا افعلن او عهد نحو عاهدت الله لا افعلن وعلی عهد الله
لا افعلن قوله عن للمجاوزة وعلی للاستعلاء وقد تکونان اسمین بدخول من والکاف للتشبیه وزائدة وقد تکون اسما ومذ
ومنذ للابتداء فی الماضی والظرفیة فی الحاضر نحو ما رایته مذ شهرنا ومنذ یومنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء قوله وعن

علی القسم تقدم ما یدل علیه [margin note]

۴۸۷

الفردوس البستان وحدیقة فی الجنة
دعاثره ... للحوض ...

المجاوزة اى البعد شئ عن المجرور بها بسبب تجاوز مصدر المعدى بها نحو رميت عن القوس اى بعد السهم عن القوس بسبب الرمى
وكذا اطعم عن الجوع اى بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا اديت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذ تعنه مجاز كانك
نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه اى تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله يخالفون عن امره ضمن معنى يتجاوزون وطبقا
عن طبق اى طبقا متجاوزا فى الشدة عن طبق اخر دونه فى الشدة فيكون كل طبق اعظم فى الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس
المراد طبقين فقط بل المقصود اطباق كل واحد منها اعظم من الآخر فهو مثل التثنية فى لبيك وقوله ثم ارجع البصر كرتين فى ان المراد فى الكل التكثير
والتكرير فاختصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تحقيقا وكذا قولهم ورث السيادة كابرا عن كابر اى كابرا متجاوزا فى الفضل
عن كابر آخر وقال بعضهم اى بعد كابر والاولى ابقاء الحروف على معناها ما امكن وقوله لاه ابن عمك لا افضلت فى حسب عنى ولا انت
ديانى فتخزونى ضمن فيه افضلت معنى تجاوزت فى الفضل قال ابو عبيدة وما ينطق عن الهوى اى بالهوى والاولى انها بمعناها والجار
والمجرور صفة للمصدر اى نطقا صادرا عن الهوى فعن فى مثله يفيد السببية كما فى قولك قلت هذا عن علم وقوله تصد وتبدى عن اسيل
ضمن فيه معنى تكشف اى تكشف الغطاء وتبعد عن وجه اسيل قوله على للاستعلاء اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كانه يقال
ركبه دين كانه تحمل ثقل الدين على عنقه او ظهره ومنه على قضاء الصلوة وعليه القصاص لان الحقوق كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله
كان على ربك حتما مقضيا تعالى عن استعلاء شئ عليه ولكنه اذا صار الشئ مشهورا فى الاستعمال فى شئ لم يراع اصل معناه نحو ما
اعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت على الله واما قوله اذا رضيت على بنو قشير فليحمل رضيت على
ضده فى المتعدى اى سخطت وقوله عنت اشهر اوجلا عليها اى على مدة كان نملك مذاقها وتسلط عليه فهى تتبعه وقولهم فلان على جلالة
يقول كذا اى معها كان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم ركبته الديون اى لزمته ومنه سر على اسم الله اى ملتزما كانه كرم
يحملك الى مقصدك ومررت عليه يفيد ان مرورك كان من جهة الفوق بخلاف مررت به وقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما
على من يتكل ليس فيه على زائدة بل الكلام على التقديم والتاخير واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع
الى الموصول كما مر فى باب الموصولات فقدم على من يتكل فجاز حذف الضمير لانتصابه بيتكل صريحا قوله وقد يكونان اى عن وعلى اسمين
فلا يستعملان الا مجرورين بمن وانما يتعين اذن اسميتهما لان الجر من خواص الاسماء قال يضف قطاء غدت من عليه بعد
ما تم ظمؤها تصل وعن قيض ببيداء مجهل وقال ولقد ارانى للرماح درية من عن يمينى مرة وامامى فيبنيان اذن لكونهما على
لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فيلزم عن الاضافة ومعناها جانب بخلاف على قال باتت تنوش الحوض نوشا من علا نوشا به
تقطع اجواز الفلا اى من فوق قوله والكاف للتشبيه دليل حرفيته وقوعه صلة فى نحو جائنى الذى كزيد فهو مثل الذى فى الدار
فان قيل لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدأ محذوف اى الذى هو كزيد اى مثل زيد قلت قد تقدم فى باب الموصولات ان حذف المبتدأ
فى صلة غير اى اذا لم تطل فى غاية القلة واستعمال نحو الذى كزيد شايع كثير ويتعين اسميتها اذا انجرت كما فى قوله يضحكن عن كالبرد المنهم
واذا ارتفعت كما فى قوله اتنتهون ولن ينهى ذوى شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة
واما الاخفش فيجوز ذلك من غير ضرورة وتبعه الجزولى ويكون ايضا زائدة اذا لم يلتبس بالاصلية كما فى قوله لواحق الاقراب فيها
كالمقق اى فيها المقق اى الطول ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل نحو ليس كمثله شئ او دخول مثل عليه كقوله فاصبحوا مثل
كعصف ماكول اذ الغرض انه لا يشبه بالمشبه فلا بد من زيادة احدى اداتى التشبيه وزيادة ما هو على حرف اولى ولا سيما اذا كان
من قسم الحروف فى الاغلب والحكم بزيادة الحروف اولى واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله وصاليات ككما يوثفين فاما ان يكون

٢٨٨

من باب التوكيد اللفظي فهما اما اسمان او حرفان كقوله ولا للما بهما ابدا دواء شفاء واما ان يكون احدهما زائدة فتكون
تلك الزائدة حرفا لان زيادة الحرف اولى فيكون اما الاولى فهو مثل قوله ليس كمثله واما الثانية فهو كقوله مثل كعصف ولا يجوز
ان يكونا اسمين او حرفين واحدهما زائدة فان قلت لفظ مثل لا يخلو من اسم مجرور فكيف حكمت بحرفية الكاف في مثل
كعصف قلت لا تمنع منع الاسم عن الجر للضرورة ان كان لازما للاضافة لان عمل الجر ليس بالاصالة ويجوز ان يكون مثل مضافا
الى مقدر مدلول عليه بعصف لفظا كما قلنا في يا تيم تيم عدي فلا يكون الكاف زائدة فكانه قال مثل عصف كعصف ويجوز في
قوله تعالى ليس كمثله شيء ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقة قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وقولك ليس لاخي زيد اخ
اعني نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو
زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد وكذا ههنا نفيت
ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله والكاف لا يدخل على المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخل
لادى الى اجتماع الكافين اذا شبهت بالمخاطب فطرد المنع في الكل وقد دخل في الشعر على المنصوب المنفصل قال فاجمل واحسن
في اسيرك انه ضعيف ولم يأسر كاياك اسير وهو من باب اقامة بعض الضماير مقام بعض وعلى المجرور رايض فلا ارى بعلا
ولا حلائلا كهو ولا كهن الا حاظلا وقال وام اوعال كها او اقربا وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو انا كانت وتجيء ما الكافة بعد الكاف
فيكون لكما ثلثة معان احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى كما كانت قبل كفها لتشبيه المفرد بالمفرد قال تعالى اجعل لنا الها كما لهم الهة
فلا يقتضي الكاف ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف الجر للافضاء بالفعل القاصر عن
المفعول به اليه والمفعول به لا بد له من فعل او معناه فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى يطلب فعلا ومعنى كن كما انت كن في المستقبل
كما انت كائن الان فانت مبتدأ محذوف الخبر فانت تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الان ومنه قوله كما تكونون
يولى عليكم شبه التولية المكروهة بكونهم المكروه اعني بحالتهم المكروهة وثانيها ان يكون كما بمعنى لعل حكى سيبويه عن العرب انتظرني
كما اتيك اي لعلي اتيك قال ربنا لا تشتم الناس كما لا تشتم ولا منع من تغيير معنى الكلمة بالتركيب الا ترى ان ربما يجيء بمعنى ربما
قال واني لما اضرب الكبش ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم اي ربما وتقول اني لما افعل اي لربما قال بعضهم ان بما يجيء ايضا بمعنى
ربما نحو اني بما افعل اي ربما وثالثها ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو ادخل كما يسلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوز الكوفيون
نصب المضارع بعد كما بمعنى كيما على ان يكون اصله كيما فحذف الياء تخفيفا ولم يرفعوا الرفع والبصريون لم يثبتوا الافادة كما للتعليل
ولام نصب الفعل بعده ويستحسن المبرد القولين وانشد الكوفيون لا تظلموا الناس كما لا تظلموا والبصرية ينشدونه على الافراد
نحو لا تظلم الناس كما لا تظلم اي لعلما وقد يكون ما بعد الكاف ايضا مصدرية نحو كما تدين تدان وافعل كما افعل ويجوز ان يكون
القسم الاول اعني نحو كن كما انت وكما تكونون يولى عليكم من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع اعني كما تدين تدان من القسم الاول
اي تكون ما كافة واما ما التي بعد رب فمن قال ان رب حرف فهي تكفها عن العمل فلا يطلب متعلقا كما ذكرنا في كما ويبقى رب لتقليل النسبة
التي في الجملة الواقعة بعدها ومن قال انها اسم فهي كافة لها ايضا عن طلب المضاف اليه وما التي بعد قل وكثر وطال نحو قلما وكثر ما وطالما
اما كافة للافعال عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم هي في قوله صددت فاطولت الصدود وقلما
وصال على طول الصدود يدوم زائدة ووصال فاعل قلما وهي عند سيبويه كافة ووصال مبتدأ اقول ومذ ومنذ الى اخر الباب
قد مضى شرحه مستوفى في الظروف المبنية واعلم انه اذا امكن في كل حرف جر يتوهم خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى

٧٨٩

لكما ثلثة معان

٥٣ الكبش واحد الكباش وكبش القوم سيدهم

او زيادة ان يبقى على اصل معناه الموضوع هو له وتضمن فعله المعدى به معنى من المعانى الذى يستقيم به الكلام فهو الاولى بل
الواجب فلا تقول ان على بمعنى من فى قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس بل تضمن اكتالوا معنى تحكموا فى الاكتيال وتسلطوا ولا
يحكم بزيادة فى فى قوله يخرج فى عراقيبها نصلى بل يضمن يخرج معنى يؤثر بالجرح وقد مضى كثير من ذلك فى اماكنه قوله

الحروف المشبهة للفعل

الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صدر الكلام سوى ان فهى بعكسها وتلحقها ما فتلغى على
الافصح وتدخل على الافعال بتثبيت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما فانها تشبه ليس الذى هو
فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدى وايضا ما الحجازية تشبه ليس معنى لا لفظا وهذه تشبه
الفعل معنى كما يجيئ ولفظا من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا واما فتحة اواخرها فلم نقل انها للمشابهتها للافعال بل قلنا
هى لاستثقالها بسبب تشديد الاواخر واليا فى ليت فهى جهة اخرى بها تشابه الماضى فتعمل عمل الافعال وان قلنا انها للمشابهة
الفعل فلا تشابه بسببها الافعال لانها تكون اذن بسبب المشابهة المتقدمة فما اعطيت بعد المشابهة لا يكون بعض
جهات المشابهة وكذا نون الوقاية ان قلنا انها يحفظ فتحتها كما تحفظ سكون من وعن فهى من جهات المشابهة وان قلنا هى
لاجل المشابهة فلا فلما شابهت الافعال المتعدية معنى لطلبها الجزئين مثلها وشابهت مطلق الافعال لفظا بما ذكرنا كان
مشابهتها للافعال اقوى عن مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعى ان
يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعى فهو تصرف فى العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا الى الفرق بينها وبين الافعال
التى هى الاصل من اول الامر او تنبيها بجعل عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل وهاتان العلتان ثابتتان فى ما الحجازية
ولم يقدم منصوبها فالعلة هى الاولى ومشابهتها للفعل معنى من حيث ان فى ان وان معنى حققت واكدت وفى كان معنى شبهت ٢٩٠
قال الزجاج هى للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر فى المعنى
هو الاسم والشئ لا يشبه بنفسه والاولى ان يق هى للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه
احدهما بالاخر الا انه لما حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار الضمير فى
الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذا تقول كانى اموت وكانك تموت والاصل كانى رجل يموت وكانك رجل
يموت وقيل هى للتحقيق فى نحو كانك بالدنيا لم تكن وكانك بالاخرة لم تزل وكانك بالليل قد اقبل وابو على يعتقد فى مثله زيادة
الاسم وحرف الجر حتى تبقى كان للتشبيه اى كان الدنيا لم تكن والاولى تقول ان كان باقية على معنى التشبيه وان لا يحكم
بزيادة شئ ويقول التقدير كانك تبصر بالدنيا اى تشاهدها من قوله تعم فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال
اى كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة الا ترى الى قولهم كانى بالليل وقد اقبل وكانى بزيد وهو ملك والواو لا تدخل
الجملة التى هى خبر هذه الحروف فتبين ضعف قول الفارسى وفى لكن معنى استدركت ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من
الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر بالاستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت جاءنى زيد فكانه يوهم ان عمروا ايضا
جائك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرو لم يجئ وفى ليت معنى تمنيت وفى لعل معنى ترجيت وماهية التمنى
غير ماهية الترجى لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهى ان التمنى يستعمل فى الممكن والمحال والترجى لا يستعمل الا فى الممكن
وذلك لان ماهية التمنى محبة حصول الشئ سواء كنت تنتظره وتترقب حصوله او لا والترجى ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله فمن
ثم لا يق لعل الشمس تغرب فيدخل فى الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شئ محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق

الفرق بين التمنى والترجى

ارتقاب

ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة وقد اضطربت اقوالهم فى لعل الواقعة فى كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الوثوق بحصوله عليه تعم قال قطرب وابو على معناها التعليل فمعنى افعلوا الخير لعلكم ترحمون اى لترحموا ولا يستقيم ذلك فى قوله تعم وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل وقال بعضهم هى لتحقيق مضمون الجملة التى بعدها ولا يطرد ذلك فى قوله تعم لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر واما قوله امنت بالذى امنت به بنو اسرائيل فتوبة بأس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه والحق ما قال سيبويه وهو ان الرجاء والاشفاق يتعلق بالمخاطبين وانما نصرنا مذهبه لان الاصل فى الكلمة ان لا تخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعم حمل لنا على ان نرجو ونشفق كان او المفيدة للشك اذا وقعت فى كلامه تعم كانت للتشكيك والابهام لا للشك تعالى الله عنه وقيل ان لعل سيجئ للاستفهام تقول لعل زيدا منطلق اى هل هو كذلك واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به فى حال الابتداء وكذا خبر لا التبرئة ومذهب البصريين عمل الحروف فى المبتدأ والخبر معا لطلبها لهما معا ويجوز عند الفراء نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قائما لانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اى تمنيت قيام زيد فينصب الجزئين كما ذكرنا فى علة نصب افعال القلوب لهما سواء ولهذا جاء ليت ان زيدا قائم كما جاء علمت ان زيدا قائم فهو عنده كافعال القلوب سواء واستشهد الفراء بقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا والبصريون يحملون رواجعا على الحالية وعامل خبر ليت المحذوف اى يا ليت ايام الصبى لنا رواجع والكسائى يقدر كان اى يا ليت ايام الصبى كانت رواجع وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضمران الا فيما اشتهر استعمالهما فيه فتكون الشهرة دليلا عليها كما فى قولهم ان خيرا فخير ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بالخمسة الباقية ايضا ورووا عنه ان قعر جهنم لسبعين خريفا واستشهدوا كان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا وذلك ان اسم كان مشبه وخبرها مشبه به فهما مفعولان لشبهت الاول مفعول بلا جار والثانى مفعول بحرف جر وليس ما قالوا بمشهور وقد رد على هذا الشاعر وقت انشاده لهذا البيت فقال المبرد الصواب تحسب اذنيه اذا تشوفا قادمة ولقول ان ليت متضمنة معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها افعال صريحة فلا تصل بهذا التضمن الضعيف مرتبة نصب الجزئين بدلالة كون مضمونهما مفعول فعل تضمنه ليت واما نحو قوله يا ليت انى وسبيعان فى غنم الخرج منها فوق كر زاحم فان مع اسمها وخبرها مغنية عن المعمولين لانها مفعول تمنيت وينبغى على ما ذهب اليه الاخفش فى نحو علمت ان زيدا قائم من تقدير المعمول الثانى ان يقدر ايضا ههنا خبر ليت الا اعتراض كالاعتراض واجاز الاخفش قياس لعل فى مجيئ ان المفتوحة بعدها على ليت فيقول لعل ان زيدا قائم ولم يثبت واما نصب باقى اخوات ليت للجزئين فممنوع والمروى ان قعر جهنم لسبعون خريفا وان فى قعر جهنم لسبعين واما البيت اعنى قوله كان اذنيه فقد ذكرنا انه رد على الشاعر قوله لها صدر الكلام كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر فى مضمونه وكان حرفا فرتبته الصدر كحروف النفى واما لا ولم ولن فقد مر فى المنصوب على شريطة التفسير علة جواز توسطها وكحروف التنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت فى مضمون الجملة لم تلزم التصدر اجراء لها مجرى سائر الافعال وانما لزم تصدير المغير الدال على قسم من اقسام الكلام ليبنى السامع ذلك الكلام من اول الامر على ما قصد المتكلم اذ لو جوزنا تاخير ذلك المغير فاخر وجب على السامع حمل الكلام الخالى عن المغير من اول الامر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيرات لتردد ذهنه فى ان لهذا التغيير راجع الى الكلام المتقدم الذى حمله على انه خال من جميع التغييرات او ان المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلاما اخر يؤثر فيه ذلك المغير فيبقى فى حيرة وكل واحدة من هذه الاحرف يدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها تؤكد معنى الجملة فقط والتاكيد تقوية الثابت لا تغيير المعنى الا انها مع ذلك حرف ابتداء كاللام فلذلك وجب تصدرها كاللام واما ان المفتوحة فلكونها مع جزئيها فى

٢٩١

تشوفت اى اشرفت اى تطلعت قوله قوادم الطير مقاديم الجنحة والواحدة قادمة الكرز الخرج والكراز الكبش الذى يحمل خرج الراعى ولا يكون الا اجم لان الماء قرن يشغل النطاح والاجم الكبش بلا قرن ق

تاويل المفرد لكونها مصدرية توجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتداء والمضاف اليه لا تصدر وان كانت
فى مقام المبتدا الذى حقه الصدر لما ذكرنا فى باب المبتدا أن ليت ولعل وكان وان المفتوحة لا تدخل على مبتدا أتى خبره بمعنى
طلب سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة اما ليت ولعل فلانهما الطلب مضمون الخبر فلا يكون ذلك المضمون مع ذلك المطلوب طلب
اخر اذ لا يجمع فى كلامهم طلب ان على مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبه به كما ذكرنا وهو اسما ذات مذكورة شبه
الاسم بها نحو كان زيدا اسد او مقدرة قامت الصفة مقامها نحو كانك قائم وكانك قمت او تقوم او عندك او فى الدار كما
ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب فى كلامهم اسم استفهام فقط فلو كان خبرها اسم استفهام لوجب تقدمه عليها فيسقط اذن عن
التصدر الواجب لها والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا يكون الا خبرية لان النعت كما مر فى بابه لا يكون طلبيا ومن ثم اول نحو
قوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط واما ان المفتوحة فلانها موضوعة لتكون مع جزئيها فى تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه فتبين بهذا
ان ان فى قولك امرته ان افعل لا يجوز ان يكون مصدرية على ما اجاز سيبويه وابو على كما تقدم فى نواصب المضارع واما ان ولكن
فلا يمكن كون اخبارها مفردا متضمنا لمعنى الطلب لما مر فى كان واما الجملة الطلبية كالامر والنهى والدعاء والجملة المصدرة بحرف
الاستفهام والعرض والتمنى ونحو ذلك فلا ارى منعا من وقوعها خبرا لهما كما فى خبر المبتدا وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه ولكن
لا مرحبا بكر وان زيدا هل ضربته واضرب زيدا ولكن عمرا لا تضربه قال ولو اردت لقالت وهى صادقة ان الرياضة لا تنصبك
للشيب قوله وتلحقها ما فتلغى على الافصح اذا دخلت ما على ليت جاز ان تعمل وتلغى وروى قوله قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى
حمامتنا او نصفه فقدى رفعا ونصبا والالغاء اكثر لانها تخرجها عن الاختصاص بالجملة الاسمية فالاولى ان لا يعمل كما تقدم
ما الحجازية فاذا الغيت فما كافة ومذهب الجمهور ان ماء الكافة حرف وقال ابن درستويه انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان
فيكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا اعملت فما زائدة حرفية كما فى قوله تع فبما رحمة من الله وروى ابو الحسن وحده فى انما واما
الاعمال والالغاء لكن الاعمال اقل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لان التوكيد الذى هو معناهما تقوية الثابت لا تجديد معنى اخر
وعن سماع الاعمال فى كانما ولعلما ولكنما وقياسها فى الاعمال على ليتما شاذ عند الكسائى واكثر النحاة اذ لا فرق بينها وبين ليتما فاذا سمع
فى انما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف لكن الالغاء اولى بالاتفاق لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب ما
وسيبويه يمنع الاعمال فى غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره قوله فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها فى حكم المفرد ومن ثم
وجب الكسر فى موضع الجمل والفتح فى مواضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول والموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافا
اليها وقالوا لولا انك لانه مبتدأة ولو انك لانه فاعل فان جاز التقدير ان جاز الامران نحو من يكرمنى فانى اكرمه واذا انه عبد القفا واللهازم
وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا قائم وعمرو ويشترط مضى الخبر لفظا
او تقديرا خلافا للكوفيين ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائى فى مثل انك وزيد ذاهبان ولكن كذلك ولذلك دخلت اللام
مع المكسورة دونها على الخبر او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما وفى لكن ضعيف وتخفف المكسورة فيلزمها اللام
ويجوز الغاؤها ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ خلافا للكوفيين فى التعميم وتخفف المفتوحة فتعمل فى ضمير شان مقدر فتدخل
على الجمل مطلقا وشذ اعمالها فى غيره ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفى قوله فان لا تغير معنى الجملة اخذ فى تفاصيل
معانى الحروف الستة فان المكسورة موضوعة لتاكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وان المفتوحة موضوعة
لتكون بتاويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغنى ان زيدا قائم بلغنى قيام زيد ولكن اذا كان الخبر جامدا

نصب الرجل بالكسر نصبا تعب والنصبة ... ٢٩٣

رضي شرح كافية ج ٢

نحو بلغنى انك زيد اى زيديتك فان ياء النسبة اذا الحقت اخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفرسية والمضروبية
والضاربية وكذا بلغنى ان زيدا فى الدار لان الخبر فى الحقيقة حاصل المقدر قوله ومن ثم وجب الكسر اى من جهة عدم تغير المكسورة
معنى الجملة وتغير المفتوحة لمعناها الى المفرد قوله فكسرت ابتداء اى مبتدأ بها سواء كان فى اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم
او كان فى وسط كلامه لكنه ابتدأ كلاما اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فهو كلام مستأنف وقع علة لما تقدم ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم
ان العزة لله جميعا وكذا تكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانها تفتح اذن كما تفتح بعد العلم والظن
وانما كسرت بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكى وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة قال تعالى ما ان مفاتحه
لتنوء بالعصبة وكذا كسرت بعد جواب القسم لانه جملة لا محالة نحو تالله انك قائم وقد تفتح ان فى جواب القسم عند المبرد والكوفيين اذا
لم يكن فى خبرها اللام وتسل ذلك لتاويلهم لها بالمفرد اى اقسمت بالله على قيامك وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم
وتكسر ايضا اذا وقعت حالا نحو لقيتك وانك راكب قال تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام لان الجملة
تقع حالا ولا دليل على كونها فى تاويل المفرد كما مر فان قيل افتحها لتكون بتاويل المصدر فان المصدر ايضا يقع حالا قلت ذلك
اذا كان صريح المصدر لا المؤول به وتكسر ايضا اذا كان فى موضع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم وكان عمرو انه قائم
لانه لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبر المبتدأ فى تاويل المفرد واما اذا كان المبتدأ حدثا جاز فتح ان فى الخبر نحو ما مولى
انك قائم وتكسر ايضا اذا دخلت فى مبتدأ او خبره لام الابتداء فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتاكيد مضمون الجملة
كان المكسورة فهما سواء فى المعنى قوله وفتحت فاعلة نحو بلغنى انك قائم لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المفعول به نحو علمت
انك قائم اى علمت قيامك وكذا المبتدأ نحو عندى انك قائم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قائم وكذا المجرور
بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم قوله وقالوا لولا انك هو جواب سؤال مقدر وهو ان لولا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر ان فاجاب بان الجملة
بعدها لا يجوز اظهار جزئيها كما تقدم فى باب المبتدأ بل يجب حذف الخبر فلو كسرت ان لكان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر فلا يجوز ففتحناها
ليكون ان مع جزئيها فى موضع المبتدأ والخبر محذوف واما على مذهب الفراء ومذهب الكسائى فى رفع الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا فى باب
المبتدأ ففتح ان ظاهر قوله ولو انك لانه فاعل يعنى ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا ان كانت داخلة على الجملة
الاسمية ولا يجوز ففتحناها لتكون مع ما فى حيزها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر فى باب الفاعل وسيجيئ فى حروف الشرط وكذا
يلزم فتحها بعد ما التوقيتية نحو اجلس ما ان زيدا قائم لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك لانها مصدرية ويمتنع دخولها على
الاسمية كما يجيئ فالتقدير ما ثبت ان زيدا قائم كما فى لو انك قمت سواء قوله فان جاز التقديران اى تقدير الجملة والمفرد
جاز الامران اى فتح ان وكسرها وذلك فى مواضع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمنى فانى اكرمه الكسر بتاويل فانا اكرمه والفتح على
ان ان مع ما فى حيزها مبتدأ محذوف الخبر اى فاكرامى ثابت له وكذا بعد اذا المفاجاة نحو قوله وكنت ارى زيدا كما
قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم اى عبد قفاه اى لئيم القفا يعنى صفعان واللهزمتان عظمان ناتيان فى اللحيين
تحت الاذنين جمعهما الشاعر بما حولهما كقولهم جبت مذاكيره فالكسر على تاويل اذا هو عبد القفا والفتح على تاويل فاذا
عبوديته قفاه ثابتة وكذا اذا وليت ان الواو بعد قولك هذا وذلك تقريرا للكلام السابق قال تعالى ذلكم وان الله
موهن فذلكم خبر مبتدأ محذوف وان عطف على هذا الخبر اى الامر ذلكم والامر ايضا ان الله موهن وان كسرت فعلى عطف
ان مع جزئيها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها قال انى اذا خفيت نار لمرملة ۰ الفى بارفع تل رافعا نارى

المواضع التى جاز فيها الامران الفتح والكسر

٢٩٣

هذا واتى على جارى الذو حد ... احنو عليه بما يحنى على الجار فهو مثل قوله تعم ذلك ومن عاقب بمثل الاية فالجملة القسمية فى
الاية عطف على الجملة المتقدمة وكذا اذا ليت نحو اول قولى واول كلامى فالفتح على ان قولى مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى المفعول
والتقدير اول قولى اى اقوالى حمد الله فلم يجمع لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر
والكسر على ان قولى بمعنى مقولى اى اول مقولاتى هذا المقول وهذا الكلام وهو انى احمد الله فيكون قد قال كلاما اوله انى احمد الله ثم اخبر عن
ذلك كما تقول اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال عم افضل ما قلته انا والنبيون من قبلى لا اله الا الله ولا يكون قوله انى
احمد الله معمولا للفظ قولى كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول فهو كقولك مضروبى زيد فزيد مضروب من حيث المعنى
وليس معمولا لمضروبى د قال ابو على قولى مصدر مضاف الى الفاعل وانى احمد الله بالكسر مفعوله وخبر المبتدا محذوف اى
اول قولى ونطقى بهذا الكلام ثابت ورده المص احسن رح وذلك لان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون للفظة اول
وسط واخر والجزء الاول باعتبار كلماته الثلث تلفظه بلفظة انى وباعتبار الحروف تلفظه بهمزة انى فيكون المعنى اصح حينئذ
تلفظى بانى او بهمزة انى ثابت وهو خلف من الكلام وغير مقصود المتكلم ويجوز الوجهان بعد اما فان فتحت فاما بمعنى حقا تقول
احقا انك قائم فان فاعل اى احق ذلك حقا او تقول حقا فى معنى الظرف اى فى احق فيكون ان اما فاعلا او مبتدأ كما مر فى
باب المبتدأ قال ع احقا ان اخطبكم هجانى ودليل كونه فى معنى الظرف قوله اى حق موتانى خاكم بانى ثم يظلمنى السريس
فهو كقوله ع احقا بنى ابناء سلمى بن جندل البيت وان كسرت فاما حرف استفتاح كالا تقول اما انك قائم قال تعم الا ان عادا كفروا
ربهم وتقول ايضا اما والله انه ذاهب بالفتح اى انى حق والله انه ذاهب اى ذهابه واما والله انه ذاهب كالا انه قلت الا انه والله
ذاهب وحتى ان كانت ابتدائية يجب كسر ان بعدها وان كانت جارة او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح
وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر ولا يجوز كسر ان بعد مذ ومنذ وان جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما نحو ما لقيتك مذ زيد قائم
ومذ قيام زيد رفعا وجرا لان الجملة بعدهما مضاف اليها كما مر فى الظروف المبنية فهى فى تقدير المفرد الا ترى ان ربة واية يضافان الى الجملة
لكن ما كانت فى تقدير المفرد لم يجئ ان بعدهما الا مفتوحة كما مر فى باب الظروف المبنية والغالب بعد لا جرم الفتح نحو قوله تعالى
لا جرم ان لهم النار فلا اما رد للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل او زائدة كما فى لا اقسم لان فى جرم معنى القسم وجرم فعل
ماض عند سيبويه والخليل وقال سيبويه معنى جرم حق فان فاعله واستشهد بقوله ع ولقد طعنت ابا عيينة طعنة جرمت
فزارة بعدها ان يغضبوا برفع فزارة وان يغضبوا بدل اشتمال منها اى حق غضب فزارة بعدها وقال الفراء بل الرواية جرمت فزارة
بنصب فزارة اى كسبت الطعنة فزارة الغضب اى جرمت لهم الغضب كقوله تعو ولا يجرمنكم شنان قوم اى لا يجرمن لكم وبمثله
فسر بعضهم الاية اى جرم كفرهم ان لهم النار فان مفعول جرم وقال الفراء هى اى لا جرم كلمة كانت فى الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لانه
يروى عن العرب لا جرم ولا جرم والفعل والفعل يشتركان فى المصادر كالرشد والرشد والبخل والبخل والجرم القطع اى لا قطع من هذا كما
ان لا بد بمعنى لا قطع فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتاكيد الذى فيهما فلذلك يجاب بما يجاب به القسم فيقال
لا جرم لاتينك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك قائم فمن فتح فللنظر الى اصل لا جرم فيكون مثل لا بد ان يفعل كذا اى من ان يفعل
كذا ولا محالة انك تفعل كذا اى من انك تفعل كذا ومن كسر فلمعنى القسم العارض فى لا جرم وحكى الكوفيون فيها وجوها من التغيير
عن العرب لا جر باسقاط الميم ولا ذا جرم فتكون ذا زائدة كما قيل فيما ذا صنعت ولا ذا جر بغير ميم ولا ان ذا جرم ولا عن ذا جرم
ولان زائدة والعين فى عن بدل من الهمزة كما فى قوله اعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم وتقول

علم جواز كسر ان بعد مذ ومنذ

شدّ ما انك ذاهب وعزّ ما انك قائم بالفتح فشدّ وعزّ فعلان مكفوفان بما كقلما وطالما وهما بمعنى حقا فمعنى شدّ ما انك
قائم حقا انك قائم اي في حق الان في لا تدخل على شدّ وعزّ لكونهما في الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما اسما معرفة تامة كما هو مذهب
سيبويه في نعما صنيعك وبئسما عملك اي نعم الصنيع صنيعك وبئس العمل عملك وقد ذكرنا ان جميع باب فعل مضموم العين يجوز استعماله
استعمال نعم وبئس ثم تقول زيد فاسق كما ان عمرا صالح ليس ما ههنا كافة كما كانت في قولك زيد صديقي كما عمرو اخي ولو كانت كافة
لوجب كسر ان ولا يجوز الا الفتح فقال الخليل ما زائدة وان مجرورة بالكاف والدليل على زيادتها قولهم هذا حق مثل ما انك ههنا لكنهم
الزموا الكاف ما ان هذه للزيادة كراهة ان يجيء لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمرا صالح اي صح فسق زيد كصحة ذلك
وتقول حقا انك ذاهب وجهد رأيي انك قائم بالفتح لا غير لان المعنى في حق وفي جهد رأيي اذا جعلت ما انفتحت انما حقا فانك ذاهب واما جهد
رأيي فانك قائم فالوجه الكسر لانك لم تضطر مع اما الى جعل الظرف بين جزءين لان ما كانت مضطرا اليه من صون ما عن ذلك
لان معمول ما في حيز ان يتقدم عليها مع اما لما يجيء في حروف الشرط نحو اما يوم الجمعة فانك سائر وما زيدا فانك ضارب ولا تتقدم
عليها من دون اما فاضطررت الى فتح ان مبتدأ وجعل الظرف المقدم خبرا قال سيبويه يجوز اما في رأيي فانك ذاهب بالفتح على توجيه الكسر
لانك غير مضطر الى فتحها وتقول اما في الدار فانك قائم بالكسر اذا قصدت ان قيام المخاطب حاصل في الدار اذا ان رتب ان في
الدار هذا الحديث وهذا الخبر فانه يجب الفتح والتعريف المذكور اعني الفتح في موضع المفردات والكسر في مكان الجمل اولى من تعريف
ابي علي كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع تعين لاحدهما فالفتح لان ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم نحو قوله تعالى
ومن عاد فينتقم الله منه فلا يتعين الكسر فيه واثم بعد اذا المفاجاة يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح قوله ولذلك جاز العطف الخ
يعني ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم اذ فائدتها التوكيد فقط فجاز العطف
على محل ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم انه تختلف عباراتهم في ذلك يقول بعضهم كما قال المص يعطف على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول
على موضع ان مع اسمها كما قال الجزولي وكان الاول نظرا الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها عليه كلا
دخول فيبقى على كونه مرفوعا لكن محلا لاشتغال لفظه بالنصب فان كاللام في لزيد ولا شك ان المرفوع فيه هو الاسم وحده لا الاسم
مع الحرف الداخل عليه فكذا ينبغي ان يكون الامر مع ان ومن قال على موضعها مع اسمها نظرا الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل
كان وحده مبتدأ والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره
وانما يعتد بها اذا اعتبر النصب واشكل عليه بان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجرد
على ما ذكرنا وهي مع اسمها ليست اسما فالاولى ان يقع العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب الابتداء طرفا من هذا قوله لفظا
او حكما راجع الى المكسورة فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو والمفتوحة التي في حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو فان
ههنا مع اسمها وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان التقدير علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اذ ان مع اسمها وخبرها
سادّة مسدّ مفعولي علمت كما ان ان المكسورة مع جزئيها بتقدير اسمين اعني المبتدأ او الخبر فحكم المفتوحة بعد افعال القلوب
حكم المكسورة في قيامها مع ما في حيزها مقام الاسمين وفيما قال المص مع هذا التحقيق البالغ والتدقيق الكامل نظر وذلك لانا
بعد تسليم ان المفتوحة مع ما في حيزها بتقدير الاسمين نقول ان ذينك الاسمين بتقدير المفرد فعلمت ان زيدا قائم بتقدير علمت زيدا
قائما ثم قولك علمت زيدا قائما بتقدير علمت قيام زيد كما مر في افعال القلوب فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها مع
جزئيها بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدير الاسم المفرد هذا مع ان الحق ان ان مع ما في حيزها ليست بتقدير اسمين ذلك

٢٩٥

من اوّل الامر بتقدير اسم مفرد اعنى المصدر الذى ذاك الاسمان المنصوبان مؤوّلان به فى تمادى المصالى هذا التكليف انه رأى
سيبويه مستشهدا على العطف على محل المكسورة بقوله تعالى واذان من الله ورسوله الاية واذان بمعنى اعلام ولكن الستشهد سيبويه
بقوله والا فاعلموا انّا وانتم بغاة[51] ما بقينا فى شقاق على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة
وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد افعال القلوب فى حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور فى بعض النحاة لما رأى سيبويه
يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة فى جواز العطف بالرفع على محل اسمها لانهما حرفان
موكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع فى نحو بلغنى ان زيدا قائم وعمرو والسيرافى ومن اخذ اخذه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه
وقالوا لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا اذ لم يبق معها معنى الابتداء بل هى مع ما فى حيزها فى تاويل اسم مفرد
مرفوع او منصوب او مجرور كما ذكرنا فاسمها كبعض حروف الكلمة ونظر ابى سعيد صحيح فيقول ان قوله تعالى ورسوله عطف على الضمير
فى برئ وجاز ذلك بلا تاكيد بالمنفصل لقيام الفصل بالجار والمجرور اعنى قوله من المشركين مقام التوكيد او نقول رسوله مبتدأ
خبره محذوف اى ورسوله كذلك وليست الجملة معطوفة على ان مع ما فى حيزها بل الواو اعتراضية ويقول فى قوله والا فاعلموا البيت انّ
ما بقينا فى شقاق خبر انّا وقوله وانتم بغاة جملة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا فى قوله ولا انا ممن يزدهيه[52] وعيدكم ولا اننى بالمشى فى
القيد اخرق[53] بعد قوله فلا تحسبن انى تخشعت بعدكم بشئ ولا انى من الموت افرق لان قوله ولا اننى بالمشى فى القيد اخرق عطف
على انى تخشعت فلو جعلنا قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم جملة اعتراضية لكانت لا داخلة على معرفة بلا تكرير ولا يجوز ذلك
الا عند المبرد ولو روى ولا اننى بالمشى فى القيد اخرق بالكسر لارتفع الاشكال وكان قوله ولا انا ممن يزدهيه مستانفا ولا
مكررة وحكم لكن فى جواز العطف على محل اسمها حكم ان المكسورة خلافا لبعضهم قال سيبويه بعد ذكره جواز العطف على محل اسم
انّ بالرفع لكن الثقيلة فى جميع الكلام بمنزلة انّ يعنى فى جواز العطف المذكور وتفارقها فى ان اللام لا تدخل على ما فى حيزها دون
انّ كما يجيئ وانما كان لكن مثل انّ لان معنى الابتداء معه لم يزل لانّ الاستدراك فى الحقيقة معنى راجع الى ما بعده اذ هو حفظ
الحكم السابق نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فقولك ما قام زيد لكن عمرو قام حفظت فيه عدم القيام
عما توهم من دخول عمرو فيه وكذا فى قام زيد لكن عمرو لم يقم واجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل ايضا لكونه فى الاصل
مبتدأ ومنعه غيره لخروجه عن معنى الابتداء بما اوردت فيه الحروف من المعانى وهو الحق والوصف وعطف البيان والتوكيد
كالمنسوق فى جواز الحمل على المحل عند الجرمى والفراء والزجاج ولم يذكره غيرهم فى ذلك لا منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ
لا فارق قال الزجاج قوله تعالى علام الغيوب فى قوله قل ان ربى يقذف بالحق علام الغيوب صفة ربى ويحتمل رفعه وجوها اخر
ولم يذكروا البدل والقياس ان يكون مثل سائر التوابع فى جواز الرفع نحو ان الزيدين استحسنتهما شمائلهما بالرفع كما جاز ذلك
فى اسم لا التبرئة المشبهة بليس نحو لا رجل فى الدار الا زيد ولا يحمل على المحل عند البصريين الا بعد مضى الخبر فلا يجيز عندهم
ان زيدا وعمرو قائمان واجازه الكسائى وانما منعوا من ذلك لان العامل فى خبر المبتدأ عند جمهورهم الابتداء والعامل
فى خبر انّ انّ فيكون قائمان خبرا عن زيد وعمرو معا فيعمل عاملان مختلفان مستقلان فى العمل رفعا واحدا فيه وذلك
لا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقى كما ذكرنا فى صدر الكتاب والاثر الواحد الذى لا يتجزأ لا يصدر عن مؤثرين مستقلين
فى التاثير كما ذكر فى علم الاصول لانه يستغنى بكل واحد من المؤثرين عن الاخر فيلزم من احتياجه اليهما عدم استغنائه عنهما ولو فرق الخبر
بالعطف نحو انّ زيدا وهند قائم وخارجة لم يات الفساد الذى ذكروا فيجب جوازه ويكون الكلام من باب التنازع كقوله تعالى وجعلنا الليل

[51] … ودعاوى … تشاوش … من قولهم … ثلاثة لا ينزه … جزئية ١٢ … ١٢ س سره
[52] الخرق بالتحريك الدهش من الخوف او الحياء خرق بالكسر فهو خرق واخرقه … ١٢ س سره

٢٩٦ مطلب فى جواز العطف على محل اسم ان المفتوحة
رضى شرح كافية ج ٢

تحقيق القول في لكن

والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله واذا قدمت الخبر على العطف فاما ان تأتي للمعطوف بالخبر ظاهرا نحو ان زيدا قائم وعمرو كذلك
وتحذفه وتقدره والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من باب عطف المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن الاسمين
وانما اجاز الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل عنده في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتدأ لان ان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين
الا في مبتدأ دون الخبر والعامل في خبر ان اسمها لان المبتدأ والخبر يترافعان عنده فلا يلزم صدور اثر عن مؤثرين والفراء توسط
من مذهب سيبويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوزه مطلقا بل فصل وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه مبنيا او معربا
مقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر نحو انك وزيد ذاهبان وان الفتى وعمرو قائمان والا فلا لانه لا يستنكر في اللفظ كما
انكر مع ظهور الاعراب في المتبوع وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفين ظاهري الاعراب مستبدع ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع
ولا يلزم منه ايضا توارد المستقلين على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي واما قوله تعالى ان الذين آمنوا
والذين هادوا والنصارى والصابئون من آمن فعلى ان الواو في والصابئون اعتراضية لا للعطف وهو مبتدأ محذوف الخبر اي
والصابئون كذلك لسد خبر ان مسده ودلالته عليه كما في ياتيم تيم عدي على مذهب المبرد ومنه قوله فمن يك امسى بالمدينة
رحله فاني وقيار بها لغريب اي فاني وقيار كذلك بها لغريب وسمع سيبويه قبل الخبر رفع تأكيد اسم ان المبني وكذا المعطوف غير المنوي
الخبر نحو انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان أي ذاهبان خبرهما بلا خلاف ومثل ذلك نادر وجوز بعض النحويين بناء الاسم واجاز
الكسائي رفع المعطوف على اول مفعولي ظن واخواتها ان خفي اعراب الثاني نحو ظننت غلامك زائري وعمرو وليس بشيء لان ظن تنسخ
معنى الابتداء وصير مضمون الجملة مفعولا به واذا امتنعوا ذلك في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل الصريح
وانما اشترط خفاء اعراب الثاني ليكون المفعولان في اللفظ كاسم ان وخبرها فيقل الشناعة قوله خلافا للمبرد والكسائي الظاهر ان هذا مذهب
الفراء والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو قوله ولكن كذلك اي في احكام الحمل على المحل قوله ولذلك دخلت اللام اي
ولاجل كون المكسورة مع جزئيها في تقدير الجملة قوله دونها اي دون المفتوحة اعلم ان هذه اللام لام الابتداء المذكورة في جواب القسم كان
حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء اعني التوكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام
وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حري بالتقديم على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل وراعوا مع تأخير اللام شيئين
احدهما ان يقع بينهما فصل لان المكروه هو الاجتماع والآخر انها لما سقطت عن مرتبتها وهي صدر الكلام اعني المبتدأ او الخبر المقدم
او معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم نحو لزيد قائم ولقائم زيد ولطعامك زيد آكل لا تدخل مع التأخير الا على احد هذه الثلاثة
نحو ان من الشعر لحكمة وان زيدا لقائم وان زيدا لفي الدار قائم ولا يدخل على متعلق الخبر المتأخر عن الخبر فلا يقال ان زيدا قائم لفي الدار
لئلا يفضح حقها كل الفضح بتأخيرها عن صدر الكلام عن جزئي الكلام الذين هما عمدتان وانما يدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها
بظرف هو الخبر نحو ان علينا للهدى او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا يمكن عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله لنقصانه
حقه من التصدر وقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن الاولى فيه لام الابتداء والثانية جواب قسم محذوف والجملة القسمية صلة
من او صفته وانما تدخل على الخبر اذا لم يكن ماضيا مجردا عن قد فلا يجوز ان زيدا لقام ويجوز ان زيدا لقد قام كما جاز ان زيدا لقد
قربه منه كما مضى في شرح جواب القسم واما نعم وبئس فجاز دخولها فيهما وان لم يدخلهما قد نحو ان زيدا لنعم الرجل ولبئس
الرجل كما تقدم هناك واذا كان الخبر مضارعا مصدرا بحرف التنفيس جاز دخول هذه اللام فيه نحو ان زيدا لسوف يخرج
خلافا للكوفيين وذلك ان اللام للابتداء ومعناها التوكيد ولا يفيد الحالية كما توهموه حتى يتناقض هي وحرف التنفيس

كما مرّ في المضارع وشرط الخبر ايضًا ان يكون مثبتًا لان لام التوكيد لا يجامع حرف النفي كما ذكرنا في جواب القسم ولا يدخل ايضًا على حرف
الشرط فلا يجوز ان زيدًا لان ضربته يضربك ولا على اسم فيه معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبة كل منهما الصدر فتنافرا ولا تدخل
على جواب الشرط فلا تقول ان زيدًا من يضربه لاضربه لان جواب الشرط وحده ليس خبر ان بل هو مع الشرط واجازه ابن الانباري
ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا تقول ان كل رجل لو ضيعته وذلك لان اصلها لام الابتداء كما ذكرنا في جواب القسم
فلا تدخل الا على ما تدخل عليه لام الابتداء وقد ذكرنا مواقعها واجازه الكسائي نظرًا الى سدها مسد الخبر واذا اما وقعت الاسمية
خبر ان فالوجه دخولها على الجزء الاول نحو ان زيدًا لابوه قائم وقد حكي ان زيدًا وجهه لحسن وهو مثل دخولها على جواب الشرط
الواقع موقع الخبر على ما اجازه ابن الانباري وكلاهما ضعيف لان حقها لما سقطت عن التصدر ان لا يتأخر عن الاسم
وعن اول اجزاء الخبر واذا اردت ادخالها في خبر ان الذي في اوله لام القسم وجب ان يفصل بينهما لكراهة اجتماع اللامين قال
الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فصل بين اللامين بما الزائدة كما قلنا في قولك زيد حتى يجيء كما ان عمرو الاخي وانما يدخل على معمول
الخبر المقدم على الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيًا مجردًا عن قد تقول ان زيدًا الطعام لآكل واني لبك واثق ولا تقول ان زيدًا لفي الدار
قام لما ذكرنا في جواب القسم واجازه الاخفش وقد تدخل على غير الثلثة المذكورة وهو الفصل المسمى عمادًا كقوله تعالى انك لانت
الحليم الرشيد وذلك لوقوعها موقع الخبر فكأنها دخلت على الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدأ لارتفاع
ما بعده وقد تتكرر اللام في الخبر وفي متعلقه المقدم عليه نحو ان زيدًا لفيك لراغب وهو قليل منع منه المبرد واجازه الزجاج
قياسًا وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجردًا من ان نحو قوله ام الحليس لعجوز شهربة وقدر بعضهم لهي عجوز لتكون
في التقدير داخلة في المبتدأ كما شذ في خبر ان المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير الا انهم ليأكلون الطعام وكذا قرئ في الشواذ
وان الله لسميع عليم بالفتح كما جاء في الخبر معمولا لامسى نحو امسى زيد لمنطلقا ولامسى قال ع مروا عجالا وقالوا كيف صاحبكم
قال الذي سألوا امسى لمجهودا * ولزال قال ع وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها * لكالهائم المقصى بكل مكان * ولما نحو ما زيد لقائمًا
وقوله واعلم ان تسليما وتركا * للامتشابهان ولا سواء * شاذ دخولها على حرف النفي وشذ ايضًا دخولها على كان ولولا قال ع فبادحتى
لكأن لم يكن * فاليوم ابكي ومتى لم يبكني * وقال ع للولا قاسم ونذى بسيل * لقد جرّت عليك يد غشوم * واعلم ان اصل شهدت
ان يتعدى بالباء نحو شهدت بكذا وشهدت بان زيدًا قائم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت انك قائم
واما قوله تعالى نشهد انك لرسول الله فنشهد محمول على نعلم لان اصل الشهادة ان يكون عن علم ونشهد معلّق كعلمت في نحو علمت ان زيدًا
لقائم الا ان شهدت لا ينصب المفعولين نصب علمت فلا تقول شهدت زيدًا قائمًا وعلمت يجري مجرى القسم على ضعف فتقول
علمت ان زيدًا قائم بكسر ان وكذا شهدت تقول اشهد ان زيدًا ذاهب بالكسر والمشهور الفتح فيهما وكذا قد يجيء اشهد لقد رايته
كذا كانه قيل والله لقد رايته وكذا اشهد لاخرجن قال ع ولقد علمت لتأتين منيتي * وقد يقع ظننت لتموتن لكونه بمعنى علمت واجراؤها
مجرى القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف نحو علمت زيد قائم وشهدت زيد فاضل كقوله ع اني وجدت ملاك
الشيمة الادب * والدليل على جواز اجراء الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ففي قولك
شهدت ان زيدًا لقائم واشهد لزيد قائم يجوز ان يكون شهدت معلقًا كظننت لزيد قائم ويجوز ان يكون يجري مجرى القسم واللام في
جوابه ولا يجوز مع الباء اجراؤه مجرى علمت نحو اشهد بان زيدًا لقائم لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب وانك لقائم لعطف الجملة
على المفرد واعلم ان بعض العرب يقول لهنك لرجل صدق قال ع لهنك المقضى علينا التماجر وقال ع لهني لاسقى الناس ان كنت غارمًا وقد يحذف

الشيمة المحمودة الكبيرة وكل الشيمة ١٢ قدس سره
فصحى اي خرج الى القضاء ١٢ قدس سره
جيرة اي جيء عليهم جناية تغشم الظلم ١٢ س سره

٢٩٨

ملاك الامر ملاكه ١٢ س سره
انثى النفس

اللام وهو قليل قال ع الا يا سنا برق على قنال الحمى لهنك من برق على كريم وفيه ثلثة مذاهب احدها لسيبويه وهو ان الهاء بدل من همزة
ان كما فى هياك فى اياك وهرقت فى ارقت فلما غيرت صورة ان يقلب همزتها هاء جاز مجامعة اللام اياها بعد الامتناع والثانى للفراء
وهو ان اصله والله انك كما روى عن ابى ادهم الكلابى له ربى لا اقول ذلك بقصر اللام ثم حذف حرف الجر كما فى الله لافعلن وحذف
لام التعريف ايض كما فى لاه ابوك يعنى الله ابوك ثم حذف الف فعال كما تحذف من الممدود اذا اقصر كما فى الحصاد والحصد قال ع الا بارك
الله فى سهيل اذا ما الله بارك فى الرجال ثم حذفت همزة انك وفيما قال تكلفات والثالث ما حكى المفضل بن سلمة عن بعضهم ان اصله لله
انك واللام للقسم فعل به ما علمه فى مذهب الفراء وقول الفراء اقرب من هذا لانه بقى لهنك لقائم بلا تعجب واما قولهم ان زيدا ليضربن بنون
التوكيد وان زيدا لقام بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر اى والله ليضربن والله لقام وانما جاز حذف قد فى الماضى مع لام
جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما فى الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف الكثر لان هناك جملتين فى حكم واحدة الا ترى
الى تحقيقات ايمن ووجوب حذف الخبر فى لعمرك وايمن الله وجواز حذف الجار فى الله لافعلن ولا يجيئ لام الابتداء من جملة الحروف الستة
الا بعد ان المكسورة والحق الكوفيون بها لكن مستدلين بقوله ع ولكننى من حبها لعميد قالوا وجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء
كان وكذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا كان حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة ايض لانها تسقط بسببها عن
مرتبتها من الصدر لكن جاز مجامعتها لها لشدة مناسبتها لها لكونهما بمعنى واحد فاغتفر لهذه المناسبة سقوطها عن مرتبتها بمجامعتها
بخلاف لكن فانها لا تناسبها معنى فلم يغتفر سقوطها عن مرتبتها وما انشده فشاذ ان يكون شاذا كما فى قوله ام الحليس لعجوز شهربة واما
ان يكون فى الاصل لكن اننى تخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف لكنا هو الله ربى اتفاقا منهم بحذف الهمزة واصله لكن انا واعلم
ان ان المكسورة ترادف نعم كما يجيئ فى حروف التصديق فلا تعمل وترادف المفتوحة لعل فتعمل والمفتوحة لكونها مع جزئيها اسما مفردا
تقع اسما لهذه الاحرف الستة ولكن يجب فصلها عنها بالخبر كراهة اجتماعهما نحو ان عندى انك قائم وليت فى قلبك انك مفطين
وكذا تقول فى البواقى وتكون ان المفتوحة بدلا كقوله تع واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم فانها بدل من احدى الطائفتين
وكذا قوله الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون فانهم بدل من كم اهلكنا واما قوله تع ايعدكم انكم اذا متم
وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر لانكم الاولى وانكم الثانية معادة لتاكيد الاولى لما تراخى بينهما وبين الخبر
كما كرر فلا تحسبنهم لما تراخى ما بين مفعولى لا تحسبن فى قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا
فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ومثله قوله تع وهم بالاخرة هم كافرون وهذا قول الجرمى وهو الحق وقال المبرد انكم مخرجون مبتدأ خبره اذا
متم والجملة الاسمية خبر انكم الاولى اى انكم وقت موتكم اخراجكم ويجوز وقوع ان المكسورة خبرا للاحرف الستة نحو قوله ع ان
الخليفة ان الله سربله وقوله لقد علم الحى اليمانون اننى اذا قلت اما بعد انى خطيبها بكسر ان وروى انى بالفتح على ان يكون
تكريرا لاننى الاولى كما قلنا فى الاية الكريمة قوله وتخفف المكسورة الخ اذا خففت بطل اختصاصها بالاسماء فيغلب الالغاء
قال تع فى الاعمال وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولا يجوز عند الكوفيين اعمال المخففة والاية رد عليهم قال المص ويلزمها اللام
مع التخفيف سواء اعملت او اهملت اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما مع الاعمال فللطرد وهو خلاف مذهب سيبويه
وسائر النحاة فانهم قالوا المعملة لا تلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك وهو حسن يلزمه اللام ان خيف التباسه بالنافية
فعلى قوله يلزم اللام اذا كان اسمها مبنيا او معربا مقصورا واما ان دخلت على الافعال لزمت اللام وقولهم اما ان جزاك الله خيرا
لم يدخل فيه اللام لان الدعاء لا تدخله النافية فاذا دخلت المخففة على الفعل فلا يكون ذلك الفعل عند البصريين الا من نواسخ المبتدأ

ان المكسورة ترادف نعم ولعل ترادف المفتوحة

٣٩٩

حتى لا يخرج عن اصلها بالكلية والكوفيون يعمون جواز دخولها على الافعال كلها قياسا نحو قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما
وجبت عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه وهو عند البصريين شاذ واختلف فى هذه اللام
الفارقة فمذهب ابى على واتباعه انها غير لام الابتداء التى تجامع المشددة بل هى لام اخرى للفرق اذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق
فى مثل ان علمت لزيدا قائما ولما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء فى نحو قوله ان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك وذهب الجماعة
الى انها لام الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا قائما ان التعليق واجب لو دخلت على اول مفعولى افعال القلوب الا انها
لا يدخل بعد الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير وهو الخبر ويدخل على المثقلة اما على المبتدأ المؤخر او الخبر او قائم مقامه وفى
الامثلة الواردة فى التنزيل لم يدخل الا على ما كان خبرا فى الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا
اكثرهم لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين ولما نصب الاول لخلوه عن مانع ومعلق فلا بد من نصب الثانى وان دخله لام
الابتداء لقال تع وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان كادوا ليفتنونك واما قوله ان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك
فشاذ وفرق الكسائى بين ان مع اللام فى الاسماء وبينها معها فى الافعال فجعلها فى الاسماء المخففة واما فى الافعال فقال ان نافية واللام بمعنى
الا ان المخففة بالاسم اولى نظرا الى اصلها والنافية بالفعل اولى لان معنى النفى راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين يقولون انها نافية
مطلقا دخلت فى الفعل او فى الاسم واللام بمعنى الا ومنع البصريون كون اللام بمعنى الا لانه خلاف الظاهر قالوا ولو جاز ذلك لجاز جائنى القوم
لزيد الى الا زيدا ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اختص بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفى ومنع ابو على فى
المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة وقد مر ذلك فى باب الضمائر قوله
وتخفف المفتوحة فتعمل فى ضمير شان مقدر قد مر ذلك فى ضمير الشان مع الخلاف فى ذلك وحكى بعض اهل اللغة اعمالها فى الضمير فى
السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسانه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما فى الضرورة فجاء فى المضمر فقط قال فلو انك فى يوم الرخاء
سالتنى فراقك لم ابخل وانت صديق وقال بانك ربيع وغيث مريع وقدما تكون هناك الثمالا قوله ويلزمها اسم الفعل اه قد مضى شرحه
فى نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الجملة الاسمية فقد تكون الجملة مجردة نحو قوله ان هالك كل من يحفى وينتعل وقد تكون مصدرة
بلا نحو علمت ان لا شئ لك او باداة شرط نحو علمت ان من يضربك اضربه او برب نحو علمت ان رب خصم لى على مذهب الكوفيين او بكم نحو
علمت ان كم غلام لى قوله وكان للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح ولكن للاستدراك يتوسط بين كلامين متغايرين معنى وتخفف
فتلغى ويجوز معها الواو وليت للتمنى واجاز الفراء ليت زيدا قائما ولعل للترجى وشذ الجر بها فى كان قولان قال بعضهم انها غير مركبة
لعدم الدليل عليه ومذهب الخليل ان اصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت اداة التشبيه لتؤذن من الاول الامر
بقصد التشبيه فوجب فتح المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل الا على لفظ المفردات ففتحت لفظا وهى فى المعنى باقية
على حالها لم تصر بالفتحة حرفا مصدريا وصار الكاف مع ان كلمة واحدة فلا محل للكاف كما كان لها حين كانت فى محل خبر ان لصيرورتها
كجزء الحرف كما ذكرنا انه ليس لكاف كذا وكاين محل لصيرورتها كجزء الاسم ولا يطلب ما يتعلق به كما كانت تطلبه حين كانت فى
محل الجر لانها خرجت بالجزئية عن كونها جارة فاذا خففت كان فالافصح الغاؤها وقد جاء كان وريديه رشا اخلب قال وصدر
مشرق النحر كان ثدييه حقان واذا لم تعملها فلا بد انه ضمير شان مقدر عندهم كما فى ان المخففة ويجوز ان يقال لا يقدر بعدها الضمير
لعدم الداعى اليه كما كان فى ان المخففة لكن لما الزم الفعلية التى تليها ما الزم ان المخففة من حروف العوض قوى اضمار الشان بعدها
اجراء لها مجرى ان ولزوم حروف العوض فى الفعلية يقوى كونها مركبة من الكاف وان ويجيئ بعد المهملة اسمية كقوله عبات له

٥٠٠

ولكن

دمعا طويلا والذكان قبس بعلى بها حين تشرع وفعلت كقوله تعالى كأن لم تغن بالامس وقوله فى نهج البلاغة كان قد وردت الاظعان
وقوله افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اى وكان قد زالت بها وان جاء بعدها مفرد كقوله تمشى بها الدرماء تسحب
قصبها كان بطن حبلى ذات اونين متئم فالمحذوف غير ضمير الشان اى كان بطنها بطن حبلى وقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية
تعطو الى ناظر السلم برفع ظبية يجوز ان يكون ظبية تعطو جملة اسمية وان يكون تعطو صفة ظبية واسم كان محذوف اى كانها ظبية
بالنصب على اعمال كان ويروى بجرها على ان ان زائدة اى كظبية قوله ولكن هى عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هى مركبة
من الاوان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فلا تفيد ان ما بعدها
ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وان تحقق مضمون ما بعدها ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى
المتحرك والاصل عدم التركيب قوله بين كلامين متغايرين معنى اى فى النفى والاثبات والمقصود التغاير المعنوى لا اللفظى فان
اللفظى قد يكون نحو جائنى زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون كقوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم الى قوله تعالى ولكن الله سلم
اى ولكن الله لم يريكهم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمرا مسافر ولا يلزم التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفى تنافيهما بوجه
ما قال تعالى ان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال بل اللائق به
ان يشكر للفضل ومثله كثير فاذا خففت الغيب ويونس والاخفش اجاز اعمالها مخففة ولم يثبت بشاهد ويجوز دخول الواو
عليها مخففة ومشددة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء فى الشعر حذف
نون المخففة للساكنين قال فلست باتيه ولا استطيعه ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل قوله وليت للتمنى اه قد مضى
شرحه فى اول هذا الباب قوله ولعل للترجى وشذ الجر بها فيها احدى عشر لغة اشهرها لعل وعل وجاء لعن بعين غير معجمة
ولغن بغين معجمة واخرهما نون وجاء رعن ورغن بجعل الراء مقام اللام ولان وان ولعاء بالمد قال لعاء الله فضلكم علينا بشيء
ان امكم شريم وقد تلحق لعل تاء التانيث كما فى ربت فيقال لعلت وعقيل يجرون بلعل مفتوحة اللام الاخيرة او مكسورتها
وكذا بعل مكسورة اللام او مفتوحتها قال فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة لعل ابى المغوار منك قريب وهى مشكلة لان جرها
عمل مختص بالحروف ورفعها المشابهة للافعال وكون حرف عاملا عمل الحروف والافعال فى حالة واحدة مما لم يثبت وايضا ان الجار
لا بد له من متعلق ولا متعلق لها فههنا لا ظاهرا ولا مقدرا فهى مثل لولا الداخلة على المجرور المضمر عند سيبويه جارة لا متعلق لها وفى
البيت الذى انشدناه ان روى بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يق اسم لعل وهو ضمير الشان مقدر وابى المغوار مجرور بلام مقدرة
حذفت لتوالى اللامات اى لعله لابى المغوار منك جواب قريب ويجوز ان يق ثانى لامى لعل محذوف واللام المفتوحة جارة
للمظهر كما نقل عن الاخفش انه سمع من العرب فتح اللام الجارة الداخلة على المظهر ونقل ذلك ايضا عن يونس وابى عبيدة والاحمر وان
روى بكسر اللام فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف ثانى لامى لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاولى فى لام الجر ويجوز فى هذه الرواية
ان يق الاصل لعا اى انتعش دعاء له فادغم تنوينه فى لام الجر وهذه الوجوه متعذرة فيما انشد ابو عبيدة لعل الله يمكننى عليها
جهارا من زهير او اسيد بجر الله واللام الاولى فى لعل زائدة عند البصريين اصلية عند الكوفيين لان الاصل عدم التصرف فى الحروف
بالزيادة لان مبناها على الخفة والبصريون نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة التاء فيها فان سمى بها المتصرف
عند البصريين للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم
والخبر بعد دخول هذه الاحرف عليهما كحالهما قبل دخولها لكنه يجب تاخير الخبر هنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز

توسطه بين هذه الاحرف واسمائها نحو ان فى الدار زيدًا وان كان الاسم مع ذلك نكرة وجب تاخيره نحو ان لدينا
انكالاً كما فى المبتدأ والخبر ولا يجوز حذف اسمائها التى ليست بضمير الشان الّا فى الشعر على ضعف وقلة كقوله فلو كنت ضبيا عرفت
قرابتى ولكن زنجى غليظ المشافر فيمن روى برفع زنجى اى ولكنك زنجى ومن روى بنصبه فالخبر محذوف اى ولكن زنجيا
هكذا لا يعرف قرابتى واما ضمير الشان فيجئ حذفه فى الشعر كثيرا كقوله ان من لام فى بنى بنت حسان المه واعصه فى
الخطوب وقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرًا وظباء وذلك لان اداة الشرط لا تعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة
واما فى غير الشعر ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلى الاحرف فعل صريح لكراهة دخول الاحرف المختصة بالاسم
على الفعل الصريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد ماخوذ اى انه وتقول ان فى الدار
يجلس اخوك قال كان على عرنينه وجبينه اقام شعاع الشمس او طلع البدر وانما جاز حذف الضمير الشان من دون ضعف لبقاء مفسره
وهو الجملة ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزيادة وجاء فى الخبر ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون
وعند الكسائى من فيه زائدة وعند ابن كيسان الحرف فى مثله غير عاملة لفظا كالمكفوفة واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا سواء كان الاسم
معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون لحذف الخبر تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله ان محلاً وان مرتحلاً وان فى السفر اذ مضوا مهلا
اى لنا محلاً فى الدنيا ومرتحلاً الى الاخرة وان فى رحيل السفر اذ مضوا الى الاخرة مهلا اى سبقا اى لا يرجع الراحلون الى الاخرة ويقولون
ان مالاً وان ولدًا وان غيرها ابلا وشاء اى ان لنا ذلك والفراء يشترط فى جواز حذف خبرها تكرير ان كما قيل ان اعرابيا قيل له ان
الزبابة الفارة فقال ان الزبابة وان الفارة اى هما مختلفان والرد على المذهبين ما روى ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار
قد فضلونا واوونا وفعلوا بنا فقال الستم تعرفون ذلك قالوا بلى فقال ان ذلك اى ان ذلك كاف وما روى من عمر بن عبد العزيز لمن مت اليه
بقرابة ان ذلك اى مصدق ثم ذكر المات حاجته فقال عمر لعل ذلك اى لعل مطلوبك حاصل وقال تع ان الذين كفروا ويصدون
عن سبيل الله اى هلكوا وقيل الخبر يصدون والواو زائدة وقال الشاعر خلا ان حيا من قريش تفضلوا على الناس وان المكارم
نهشلا قال ابن يعيش لم يأت خبر ان المحذوف الا ظرفا او جارا ومجرورا قال والجيد ان يقدر فى ان ذلك ولعل ذلك الظرف
ايضا اى ان لك ذلك ولعل لك ذلك واقول لا ملجأ الى جعل جميع الاخبار المحذوفة ظرفا بل يقدر ما يستقيم به معنى الكلام ظرفا
كان اولا وقد يسد مسد الخبر واو المصاحبة نحو ان كل رجل وضيعته والحال نحو ان ضربى زيدًا قائما واما قولك ليت شعرى فالشعر
بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت انصر اى فطنت له قال سيبويه اصله ليت شعرتى حذفوا الهاء فى الاضافة كما
فى قولهم هو ابو عذرها فلعله لم يثبت عنده مصدره الا بالهاء كالنشدة والا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة
والتزم حذف الخبر فى ليت شعرى مردفا باستفهام نحو ليت شعرى اتاتينى ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعرى كما ذكرنا فى افعال القلوب
فى نحو علمت ازيد عندك ام عمرو اى ليت علمى بما يسئل عنه بهذا الاستفهام حاصل وقال المص هذا الاستفهام قائم مقام الخبر
كالجار والمجرور فى لبتك فى الدار وفيه نظر لان شعرى مصدر معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية فهى من حيث المعنى
مفعول شعرى ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى تخبر به عنه لان علمك بالشئ غير ذلك الشئ وقال ابن يعيش الاستفهام
ساد مسد الخبر كسد جواب لولا مسد خبر المبتدأ الذى بعده وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعرى الذى هو مصدر بعد جميع
ذيوله من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام فى مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه
بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال وقد يحذف الاستفهام مع العلم نحو قوله ليت شعرى مسافر بن ابى عمرو وليت يقولها المحزون

اى ليت شعرى ايجتمع ام لا ومسافر منادى وقد يخبر ههنا بشرط الافادة عن نكرة بنكرة لانا ذكرنا فى باب المبتدأ انه لا يشترط
تعريف المبتدأ ولا تخصيصه مع حصول الفائدة لكنه لم يخبر فى باب الابتداء عن النكرة بالنكرة لئلا يلتبس الثانى بتابع
الاول لتوافقهما فى الاعراب وههنا الاعرابان مختلفان فلا باس به قال ع وان شفاء عبرة مهراقة على ما انشد سيبويه ويجوز
ايضا الاخبار عن النكرة بالمعرفة نحو ان كريما ابوك قال تعرفان حسبك الله كما قلت فى باب كان ع اظبى كان امك ام حمار
ويجوز ان يكون كفافا فى قوله فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى اسم ليت والجملة خبره على انه
يروى خيرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا نكرة لكونه ضميرا راجعا الى كفافا وان روى برفعه فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك
وشرك اسم كان وكفافا خبره ولم يثن لكونه مصدرا فى الاصل وعنى متعلق بكفافا اى مكفوفين عنى والماء على هذا الوجه
منصوب اى ما ارتوى مرتو من الماء وقيل شرك مرتو بتقدير مرتويا اسم وخبره معطوف على اسم كان وخبره اعنى خيرك كفافا وشرك
مرتويا عنى اى كفافا فحذف النصب ضرورة كما فى قوله ع فلو ان واش باليمامة داره فيكون الماء على هذا الوجه مرفوعا فاعل ارتوى
اى ما دام الماء ريان **قوله الحروف العاطفة** الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن فالاربعة الاول للجمع فالواو
للجمع مطلقا لا ترتيب فيها والفاء للترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى مثلها ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا اعلم ان
بعضهم عد اى المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التى بعدها مفرد نحو جاءنى زيد بل
بل عمرو وما جاءنى زيد بل عمرو ليست لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد فى
كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط قوله للجمع مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما
كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل فى زمان او فى مكان فقولك جاءنى زيد وعمرو او فعمرو
او ثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءنى زيد او عمرو اى حصل الفعل من احدهما دون الاخر قوله فالواو للجمع مطلقا يعنى
المطلق انه يحتمل ان يكون حصل من كليهما فى زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا فهذه ثلث
احتمالات عقلية لا دليل فى الواو على شئ منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائى وثعلب
والربعى وابن درستويه وبه قال بعض الفقهاء انها للترتيب دليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد
وعمرو وتقاتل زيد وعمرو وفيما الثانى فيه قبل الاول كقوله ع او جونة قدحت وفضت ختامها وقوله تعالى واسجدى واركعى وقوله نعم
نموت ونحيى والاصل فى الاستعمال الحقيقة ولو كانت للترتيب لناقض قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة قوله فى موضع
اخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا اذ القصة واحدة ثم اعلم ان الواو مرة تجمع وتشرك الاسمين نصا عدا فى فعل واحد نحو قام
زيد وعمرو اى حصل منهما القيام وتشرك الفعلين نصا عدا فى اسم نحو قام زيد وقعد اى حصل كلا الفعلين من زيد ومرة
تجمع بين مضمونى الجملتين نصاعدا فى الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد فلولا الواو لجاز توهم ان المتكلم فى المواضع
الثلثة قصد احدهما اذ كثيرا ما يورد الكلام بلا او مع القصد الى معناها كقول الشاك كنت اكل تمرا زبيبا اى احدهما وكذا قولك
خرج زيد دخل عمرو فانه كما يحتمل القطع بوقوع الامرين وهو الظاهر يحتمل وقوع احدهما فبالواو يصير الجمعية نصا كما او يصير معنى احدهما
نصا ثم اذا نفيت نحو جاءنى زيد وعمرو مثلا قلت ما جاءنى زيد وعمرو فهو نفى المركب اعنى المجيئين والمركب كما ينتفى بانتفاء جزئيه معا ينتفى ايضا بانتفاء
احد جزئيه دون الاخر فيحتمل ان يكون معناه انتفى المجيئان كلاهما وان يكون المعنى انتفى احد المجيئين فاذا قصدت التنصيص على المعنى
الاول جئت بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت ما جاءنى زيد ولا عمرو وقد تزاد طردا حيث لا يمكن نفى احد الفعلين كما فى قوله تعالى

ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ولا يستوى الاحياء ولا الاموات لان الاستواء بمعنى التساوى فاذا انتفى المساواة من احد الطرفين
فلا بد من انتفائها من الآخر ايضا وما قيل من ان زيادة لا لدفع وهم ان المنفى هو المجيئان المقيدان بقيد الاجتماع فى وقت فليس بشئ لان
نفى الشئ مطلقا وارادة نفيه مقيدا خلاف الظ كما تقول ما جاءنى رجل وتريد رجلا قصيرا او نحوه فان كررت العامل فقلت ما جاءنى
زيد وما جاءنى عمرو فهو عند سيبويه نفى المجيئين المنقطع احدهما عن الآخر كأن المخاطب توهم انه حصل مجيئ كل واحد منهما لكن منقطعا
عن مجيئ الآخر فنفيت بهذا الكلام وهمه وعند المازنى هو نفى لمطلق المجيئين ايضا كما كان من دون تكرير العامل وهذا القول اقرب
ويكون فائدة تكرير الفعل المنفى كفائدة زيادة لا بعد الواو واكثر قوله والفاء للترتيب اعلم ان الفاء تفيد الترتيب سواء كانت
حرف عطف او لا فان عطفت مفردا على مفرد ففائدتها ان ملابسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب اليه والى المعطوف عليه
بعد ملابسة المعطوف عليه له بلا مهلة فمعنى قولك قام زيد فعمرو اى حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل ومعنى ضربت
زيدا فعمروا اى وقع الضرب على عمرو عقيب وقوعه على زيد واذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد فالترتيب
ليس فى ملابستها لمدلول عاملها كما كان فى نحو جاءنى زيد فعمرو بل فى مصادر تلك الصفات المتتالية نحو قولك جاءنى زيد
الآكل فالنائم اى الذى يأكل فينام كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب اى الذى يصبح فيغنم فيؤب وان لم يكن
الموصوف واحدا فالترتيب فى تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما فى الجوامد نحو قولهم فى صلوة الجماعة يقدم الاقرء فالافقه
فالاقدم هجرة فالاسن فالاصبح وجها وان عطفت الفاء جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التى بعدها عقيب مضمون التى
قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو وقد تفيد فاء العطف فى الجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا فى الذكر على ما قبلها
لا ان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها فى الزمان كقوله تع ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله
واورثنا الارض نتبوء من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشئ او مدحه يصح بعد جرى ذكره ومن هذا الباب
عطف تفصيل المجمل على المجمل كقوله تع ونادى نوح ربه فقال رب ان ابنى من اهلى وتقول اجبته فقلت لبيك وذلك لان
موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تع وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا لان تبييت الناس تفصيل للاهلاك
المجمل وقد يجيئ الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاجى تقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة
الى الثعلبية وبعضهم يقول مطرنا ما زبالة فالثعلبية بحذف بين مع كونه مرادا او يقيم المضاف اليه مقام المضاف ويعربه
باعرابه وهذا كما تقول هى احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين قرن فقدم وما قرنا فقدما ولا يجوز حذف ما لانه موصول
فلا تقول مطرنا زبالة فالثعلبية وهى احسن الناس قرنا فقدما وحكى اجازته عن هشام ومثل قوله[1] قفا نبك من ذكرى
حبيب ومنزل البيتان الفاء فيه بمعنى الى اى منازل ما بين الدخول الى حومل الى المقراة فان قلت كيف هذا وانت لا تقول
خرجت الى عمرو الى زيد اذ الفعل لا يتعلق به حرفا جر بمعنى واحد كما مر بلا عطف قلت قد يستعمل فى تحديد الاماكن نحو قولك
اشتريت ما بين الموضع الفلانى الى دار زيد الى دار عمرو الى دار خالد بحذف الواو تخفيفا لدلالة الكلام عليه قال النابغة الجعدى
ايا دار سلمى بالحرورية اسلمى الى جانب العمان فالمتثلم[2] اقامت به البردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول فجرثم ومسكنها بين
العروب الى اللوى الى شعب ترعى بهن فقيهم فاذا كثر ذلك مع حرف الجر اعنى الى تحذفه مع فاء العطف التى هى بمعناه اولى بل
هو واجب لامتناع اجتماع حرفى عطف ويجوز ان يكون المعنى فما بين منازل الدخول فمنازل حومل فمنازل المقراة وكذا فى
غير هذا الموضع واما قوله يا دار مية بالعلياء فالسند فالفاء فيه لافادة الترتيب فى الذكر لانه يذكر فى تعريف الامكنة

الفاء للترتيب

رضی شرح کافیه ج ۲

۵۰۴

[1] تمامه يسقط اللوى بين الدخول فحومل فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها لما نسجتها من جنوب وشمأل

[2] البردان الغداة والعشى ...

الاخفش بعد الا عم فكان العلياء موضع وسيع مشتمل على مواضع منها السند وهذا كما تقول ح ادى ببغداد فالكرخ فاذا نفيت قولك جائني زيد فعمرو فقلت ما جائني زيد فعمرو فانت نافٍ لتعقيب مجئ عمرو لمجئ زيد فيمكن ان يحصل المجيئان في حالة وان يحصل مجيئ عمرو قبل مجيئ زيد هذا الذي ذكرناه كله حكم فاء العطف والتي لغير العطف ايضا لا يخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعرفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه وهو كثير في القرآن المجيد وغيره قال تع ام لهم ملك السموات والارض وما بينهما فليرتقوا في الاسباب وقال تع انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها اي اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرني اي اذا كنت لعنتني فانظرني وقال فانك من المنظرين اي اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين وقال فبعزتك اي اذا اعطيتني هذا المراد فبعزتك لاغوينهم وكثيرا ما يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعدها سببا لما قبلها كقوله تع اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الاولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه فهذا داخل على الجزاء فاذا عكست الكلام فقلت اكرمه فانه فاضل فقد دخل على ما هو شرط ثم اعلم انه لا تنافي بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلزمها العطف نحو ان لقيته فاكرمه ثم انه قد يؤتى في الكلام بفاء موقعها موقع الفاء السببية وليست بها بل هي زائدة وفائدة زيادتها التنبيه على ان ما بعدها لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشرط وذلك كما تقدم في اذا غير المتضمنة للشرط نحو قوله تع اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح وقد يجيئ زائدة في غير هذا الموضع المذكور نحو زيد فوجد عند الاخفش وقوله فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ثم اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدئ بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجيئ بالفاء نظرا الى انه لا فصل بين نزول المطر وابتداء اخضرار ولو قيل مثلا ثم تصبح الارض مخضرة نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال ثم انشاناه خلقا آخر نظرا الى تمام الطور الاخير او اما استبعاد المرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة قوله ثم مثلها بمهلة اي مثل الفاء في الترتيب الا انها تختص بالمهلة والتراخي ومن ثم قال سيبويه في مررت بزيد ثم عمرو ان المرور روان ولا تكون الا عاطفة ولا تكون للسببية اذ لا يتراخى المسبب عن السبب التام ولا تعطف المفصل على المجمل كالفاء وتكون في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها او عدم مناسبته له كما ذكرنا في قوله تع ثم انشاناه خلقا آخر وكقوله تع خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فان الاشراك بخالق السموات والارض مستبعد غير مناسب وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه لكن اقول تع فلا اقتحم العقبة ثم قال ثم كان من الذين امنوا فان الايمان بعيد المنزلة من فك الرقبة والاطعام لا نسبة بينه وبينهما وكذا قوله استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة وهي الانقطاع بالكلية اليه تع وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد يجيئ ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده * فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ بسيادته ثم بسيادة ابيه ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه به اخص ثم سيادة الاب

في انه لا تنافي بين السببية والعاطفة

٥٠٥

٢٢/ رضى شرح كافية

ثم سيادة الجد وان كان سيادة ابيه مقدمة في الزمان على سيادة نفسه لكن الغرض ماذكرت من ترتيب معاليه الا اخص فالاخص
فهي كالفاء في قوله تعم نعم اجر العاملين وقد يكون ثم والفاء ايضا لمجرد التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مرتبا في الذكر
على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فبالله والله ثم والله وقوله تعالى ما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك
ما يوم الدين وقوله تعم كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله تعم فالينا مرجعهم ثم الله شهيد اي ثم يجازيهم بما عملوا
لانه كان شهيدا على ما يعملون فاقام العلة مقام المعلول وقوله تعم واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى اي
ثم بقي على ذلك الهدى من التوبة والايمان والعمل الصالح كما قيل في اهدنا الصراط المستقيم اي ابقنا عليه فاستعمل ثم
اما نظرا الى تمام البقاء او استبعادا لمرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها لان البقاء عليها افضل فيكون كما قلنا في
قوله ثم انشأناه خلقا اخر من الوجهين وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للانكار على واو العطف كقوله تعم ولقد انزلنا اليك ايات
بينات وما يكفر بها الا الفاسقون او كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق فقوله او كلما عطف على لقد انزلنا والهمزة لانكار النبذ وقد
يكون الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت همزته على جملة منفية نحو قوله تعم قالوا لولا اوتي مثل ما اوتي موسى او لم يكفروا فقوله او لم يكفروا عطف
على قوله قالوا لولا اوتي وكذا تدخل على فاء العطف للانكار كقوله ومنهم من يستمعون اليك افانت تسمع الصم فقوله افانت تسمع الصم
عطف على منهم من يستمعون اليك اي بعضهم يستمع اليك غير سامع في الحقيقة افانت تسمع هؤلاء الصم وكذا قوله ومنهم من ينظر
اليك افانت تهدي العمي اي ينظر اليك غير مبصر في الحقيقة ويكون الهمزة للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على النفي وقد تدخل على فاء
السببية كما في قوله تعم من اله غير الله يأتيكم بضياء افلا تسمعون وكذا قوله من اله غير الله يأتيكم بليل تسكنون فيه افلا تبصرون
فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير وكذا يدخل همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله تعم ماذا يستعجل منه المجرمون اثم اذا
ما وقع امنتم به الان فثم ههنا مثلها في قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لان الايمان بالشيء مستبعد ممن استعجله استهزاء
وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر كما يدعيه جار الله في الكشاف ولو كانت كما قال لجاز وقوعها
في اول الكلام قبل ان يتقدمه ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ الا مبنيا على كلام متقدم وهذه الحروف الثلثة تجيء عند
الاخفش زائدة والبصريون يأولون فيما يمكن التأويل صيانة للحروف من الزيادة اما الواو فمثل قوله تعم فلما اسلما وتله للجبين
وناديناه قال البصريون جواب لما محذوف اي وتله للجبين وناديناه كان ما كان مما لا يوصف من الطاقة وكذا قوله فلما
اجزنا ساحة الحي وانتحى وأما قوله ولما رأى الرحمن ان ليس فيهم رشيد ولا نائها اخاه عن الغدر وصب عليهم تغلب بنت وائل وكانوا
عليهم مثل راغية البكر فالمعنى غضب عليهم وصب فحذف المعطوف عليه وكذا قوله فاذا وذلك يا كبيشة لم يكن الا كلمة حالم
بخيال اي فاذا الملامة وذلك الاحكام واما الفاء ففي قوله اراني اذا ما بت بت على هوى فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا قيل الفاء زائدة وقيل
بل الزائدة ثم لحرمة التصدر واجاز الاخفش زيد فوجد زيد فقائم قياسا على زيادة الفاء مستدلا بقول الشاعر وقائلة خولان فانكح فتاتهم
واكرومة الحيين خلو كما هيا والفاء في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم يأكلهم الضبع زائدة عند البصريين دون الكوفيين
كما مر في بابه واما ثم فقال الاخفش هي زائدة في قوله تعم حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان
لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع من ارتكاب حذف المعطوف عليه اي الهمهم الانابة ثم تاب عليهم وكلما جاء من مثل
ذلك فليعتذر بكل ما يمكن وان سمع الاعتذار فليحكم بزيادة الحروف وانشد ابو زيد لزيادة ثم قول الراجز يا دهر ما كان مشيي
وقصى بل قد يكون مشيتي توقصا قوله حتى مثلها يعني مثل ثم في الترتيب والمهلة قال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء

دخول همزة الانكار على ثم

٥٠٦

فقد

التى لا مهلة فيها او بين ثم المفيدة للمهلة والذى ارى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق اما
فى القوة او فى الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل فى المعطوف عليه والمعطوف بما بعد حتى اسبق
من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك توفى الله كل اب لى حتى ادم وقد يكون تعلقه به فى اثناء تعلقه بالاجزاء الاخر نحو مات الناس حتى
الانبياء فالمقتضى ان الترتيب الخارجى لا يعتبر فيها ايضا كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف
الى الاقوى كما فى مات الناس حتى الانبياء او من الاقوى الى الاضعف كما فى قدم الحاج حتى المشاة **قوله** واو وام واما

وام لاحد الامرين مبهما وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين

ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا والمنقطعة كبل والهمزة مثل انها لابل ام شاء واما

قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او اعلم ان الاحرف الثلثة لاحد الامرين او الامور واما او والعاطفتان فى المعنى سواء
الا فى شىء واحد وهو ان او تجىء بمعنى الى او الا ويجىء او ايضا للاضراب بمعنى بل فلا يكون بعدها اذن الا الجمل فلا تكون حرف عطف
بل حرف استيناف واذا كانت حرف عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جائنى زيد او عمرو وقد تعطف الجملة على الجملة نحو ما ابالى
قمت او قعدت وتقول فى الاستيناف انا اخرج اليوم ثم بدا لك الاقامة فتقول او اقيم اى بل اقيم على كل حال وهى فى هذه الصورة
محتملة العطف فتكون على هذا التقدير مترددا بين الخروج والاقامة واما فى قوله بدت مثل قرن الشمس فى رونق الضحى وصورتها
او انت فى العين املح فلا يحتمل العطف اذ لا يصلح قيام الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكذا فى
قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون اى بل يزيدون وانما جاز الاضراب ببل فى كلامه تعالى لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على
ما يحزر الناس من غير تعمق مع كونه تعالى عالما بعددهم وبانهم يزيدون ثم اخذ تعالى فى التحقيق فاضرب عما يغلط فيه غيره بناء منهم على
ظاهر الحزر اى ارسلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا زائدين على ذلك وكذا قوله كلمح البصر بناء على ما يقول الناس
فى التحديد ثم اضرب عما يغلطون فيه فى هذه القضية ان قالوا ذلك وحقق وقال او هو اقرب اى بل هو اقرب وقالوا ان لا واذا
كان فى الخبر فله ثلثة معان الشك والابهام والتفصيل واذا كان فى الامر فله معنيان التخيير والاباحة فالشك اذا اخبرت عن
احد الشيئين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفته بعينه وتقصد ان تبهم الامر على المخاطب فاذا قلت جائنى زيد او عمرو
ولم تعرف الجائى منهما فاو للشك واذا عرفته وقصدت الابهام للسامع فهى للابهام كقول لبيد وهل انا الا من ربيعة
او مضر والتفصيل اذا كان يعرف انه من ايهما قال تعالى اتيها امرنا ليلا او نهارا او التفصيل اذا لم تشك ولم تقصد الابهام على السامع
كقولك هذا اما ان يكون جوهرا وعرضا اذا قصدت الاستدلال على انه جوهر لا عرض او على انه عرض لا جوهر او على انه لا هذا
ولا ذاك واما فى الامر وان حصل للمامور بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف فى الغالب فهى للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو
وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهى للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا والفرق بينهما ان الاباحة يجوز فيها الاقتصار على احد الفعلين والجمع
بينهما وفى التخيير يتحتم احدهما ولا يجوز الجمع هذا ما قيل وينبغى ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين فى نحو تعلم اما الفقه او النحو
لم يفهم من اما او وبل ليستا الا لاحد الشيئين فى كل موضع وانما استفيدت الاباحة من ما قبل العاطفة وما بعدها معا لان تعلم
العلم خير وزيادة الخير خير فلذا او واما فى الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على معنى احد الشيئين او الاشياء على السواء
وهذه المعانى تعرض فى الكلام لا من قبل او واما بل من قبل اشياء اخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل والابهام
والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك واما فى سائر

٥٠٧

معانى او

اقسام الطلب فالاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو ولا يعرض فيه شئ من المعانى المذكورة واما التمنى نحو ليت لى فرسا او حمارا فالظاهر فيه الجمع اذ فى الاغلب من العادات ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا واما التحضيض نحو هلا تتعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا او عمروا والعرض نحو الا تتعلم النحو او الفقه والا تضرب زيدا او عمروا فكالامر فى احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة ولما كثر استعمال او فى الاباحة التى معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو وقال وكان سيان ان لا تسرحوا نعما او تسرحوه بها واغبرت السرح فان سيان بمعنى مستويان وهو بين الشيئين قال سيان كسر رغيفه او كسر عظم من عظامه فاذا نفيت الخبر نحو رايت زيدا او عمروا فان اردت نفى رويتهما معا قلت ما رأيت واحدا منهما او ما رايت احدهما او ما رايت زيدا ولا عمروا وان اردت نفى رؤيتهما فان تعين عندك ذلك الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب سميته نحو ما رايت زيدا او ما رايت عمروا وان لم يتعين عندك او تعين لكن قصدت الابهام قلت ما رايت زيدا او عمروا فيكون المعنى ما رايت احدهما ورايت الاخر وكذا اذا نفيت الامر وهو النهى كما اذا قلت مثلا فى اضرب زيدا او عمروا فالقياس لا تضرب زيدا او عمروا ويقتضى ان يكون المعنى لا تضرب احدهما واضرب الاخر كما كان فى الامر معناه اضرب احدهما ولا تضرب الاخر فان قلت فلا يبقى اذن فرق بين الامر والنهى ولا بين الخبر المثبت والمنفى فى نحو رايت زيدا او عمروا وما رايت زيدا او عمروا قلت لا يبقى فرق فى اصل الوضع الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين فانك اذا قلت اضرب زيدا او عمروا او خالدا فالمعنى فى اصل الوضع اضرب احدهم ولا تضرب الباقين واذا قلت لا تضرب زيدا او عمروا او خالدا فالمعنى لا تضرب احدهم واضرب الباقيين وكذا فى الخبر نحو ما رايت زيدا او عمروا او خالدا وهذا القياس هو مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد او ما يؤدى معناه فى الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل فى غير الموجب فمعناه العموم فى الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضا تفسير ذلك انك اذا قلت فى الموجب مصرحا بالواحد رايت واحدا من زيد وعمرو مثلا وكذا فيما يؤدى معنى الواحد رايت رجلا منهما او رايت زيدا او عمروا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة افاد انك رايت واحدا منهما فقط واذا قلت فى غير الموجب ما رايت واحدا منهما او ما رايت رجلا منهما او ما رايت زيدا او عمروا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة وان احتمل ان تريد به الواحد فقط فيكون المعنى ما لقيت واحدا منهما ولقيت الاخر لكن الاظهر والاغلب فى الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت واحدا منهما فكيف بما فوق الواحد اى المراد نفى رؤيتهما كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت واحدا منهما او ما يؤدى معناه نحو لقيت زيدا او عمروا فقد اخرجت واحدا منهما عما كان اصلا اى عدم الرؤية فيبقى الاخر على الاصل اى غير مرئى واما اذا قلت ما لقيت واحدا منهما او ما يؤدى معناه وهو ما لقيت زيدا او عمروا والاصل عدم الرؤية ولم تصرح فيه الا بعدم رؤية واحد منهما فبقاء الاخر على اصله من عدم الرؤية اولى فيكون نفيا لمطلق الرؤية فان قلت فاذا كان الاصل عدم الرؤية كان عليك ان لا تاتى بمفعول لرايت لا واحد او لا اكثر حين تخشى توهم المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك ان تقول ما رايت من جنس الرجال فما دعاك الى تقييد نفى الروية بالواحد قلت قصد المبالغة وبيانه ان ذلك الاصل لم يخرج عما كان عليه بتعلق الرؤية باقل ما يكون وهو الواحد فكيف بما زاد واذا تقرر هذا ظهر لك علة قولهم ان النكرة فى غير الموجب تفيد العموم فى الاغلب وذلك ان النكرة تفيد الوحدة والوحدة فى غير الموجب تفيد العموم فى الاغلب كما مضى فان قصدت التخصيص على العموم فيما لقيت رجلا او ما لقيت واحدا او قلت ما لقيت من رجل ومن واحد واذا قلت ما لقيت رجلين او رجالا فالمعنى ما لقيت مثنى واحدا من هذا الجنس وما رايت جماعة واحدة منه فمع عدم من يحتملان الاستغراق وغيره ومع من يصير الاول نصا فى استغراقه لجميع مثنيات هذا الجنس والثانى فى استغراقه لجميع جماعاته فظهر ان معنى ما رايت زيدا او عمروا ما رايت زيدا ولا عمروا فى الاظهر وكذا معنى لا تضرب زيدا او عمروا

٥٠٨

يحتمل احتمالا مرجوحا لا تضرب احدهما واضرب الآخر وبينه فهم هذا الاحتمال بمثل هذه القرينة التي في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او
كفورا اذ لا يجوز ان يراد لا تطع واحدا منهما واطع الآخر لقرينة الاثم والكفر فلفظة او في جميع الامثلة موجبة كانت او غير موجبة
مفيدة لاحد الشيئين او الاشياء ثم معنى الواحدة في غير الموجب يفيد العموم وفي الموجب لا يفيد العموم فلم يخرج او مع القطع بأجمع
في الانتهاء في نحو لا تطع منهم آثما او كفورا عن معنى الوحدة التي هي موضوعة له والله اعلم واما اما فهي بمعنى او في جميع الاحكام المذكورة
الا ان المعطوف عليه باما لا بد ان يكون مصدرا باما اخرى نحو جائني اما زيد واما عمرو فمبنى الكلام مع اما على احد الشيئين
او الاشياء واما مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جائني اما زيد او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض
للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او تقصد الابهام
فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم تأت بحرف دال عليه كما تقول مثلا جائني القوم وانت عازم
من اول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا اذ اما الثانية في كل كلام لا بد لها من تقدم اما اخرى داخلة على المعطوف عليه
بخلاف او فانه يجوز فيه تقدم اما عليه وعدم تقدمه نحو جائني اما زيد او عمرو وجائني زيد او عمرو وقد جائت اما غير مسبوقة
باما اخرى في الشعر لكنها تقدر حملا على الكثير الشائع من استعمالها انشد الفراء ع تلم بدار قد تقادم عهدها * واما باموات
ألم خيالها * اي اما بدار واما باموات وقد تخلف الثانية الا قائل ع فاما ان تكون اخي بصدق * فاعرف منك غثي من سميني * والا
فاطرحني واتخذني عدوا * اتقيك وتتقيني * وتلزم الثانية الواو وربما ترد بلا واو نحو خذ اما هذا اما ذاك قال ع يا ليتما امنا شالت نعامتها
اما الى جنة اما الى نار * ويروى ايما الى جنة وهي لغة في اما وقالوا ان اما لا يستعمل في النهي وحكى قطرب فتح همزة اما العاطفة وهي عند
سيبويه مركبة من ان وما وقد تبدل حذف ما للضرورة قال ع سقته الرواعد من صيف * وان من خريف فلن يعدما * فارتكب الشاعر حذف
اما الاولى وحذف ما من الثانية وقال ع لقد كذبتك نفسك فاكذبنها * فان جزعا وان اجمال صبر * قال التقدير اما تجزع جزعا
ولا منع من تغيير معنى الكلمة وحالها بالتركيب كما مضى من كون هلا بمعنى ربما وقال غيره هو مفرد غير مركب اذ الافراد اصل في الحروف
وتأول البيتين بان الشرطية وشرطها كان المحذوفة اي فان كان جزعا ومنع ابو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلة
على ما ليس بمعطوف على شيء والثانية مقترنة بواو العطف فلا تصلح ان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او
العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية قال الاندلسي
اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى
تصير الحرف واحدا ثم يعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا عذر بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه
وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجودة في كلامهم فالحق ان الواو هي العاطفة واما مفيدة
لاحد الشيئين غير عاطفة والواو في نحو قوله اما الى جنة اما الى نار مقدرة قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام الخ اعلم ان
ام على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة تختص بثلثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو
او للتسوية نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وقد يجيء شرح همزة التسوية وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل
ام المتصلة في الشعر قال ع لعمري ما ادري وان كنت داريا * بسبع رمين الجمر ام بثمان * وقال ع لعمرك ما ادري وان كنت داريا *
شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر * وقال ع كذبتك عينك ام رأيت بواسط * غلس الظلام من الرباب خيالا * وليس بكثير وربما
يجيء هل قبل المتصلة وهو قليل شاذ نحو هل زيد عندك ام عمرو وانما لزمت الهمزة في الاغلب دون هل لان ام المتصلة لازمة لمعنى

٥٠٩

يجيء في الصيف وكل الخريف المطر في ذلك الوقت

شعيث بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة قال ابن السيد في شرح الكامل شعيث ... وقال

ام المتصلة

الاستفهام وضعًا وهي مع اداة الاستفهام التي قبلها بمعنى اي فشاركت همزة الاستفهام التي هي ابين عريقة في باب الاستفهام
وعادلتها حتى كانتا معًا بمعنى اي واما هل فانها دخيلة في معنى الاستفهام اذ اصلها قد نحو قوله تعـ هل اتى على الانسان واما
المنقطعة فقد لا يتقدمها الاستفهام وقد يتقدمها الاستفهام امّا بالهمزة او بهل ولا تقع بعد غيرهما من اسماء الاستفهام اذا كان
ام مستفهمًا بها عن اسم داخل في عموم تلك الاسماء وفي الحكم المنسوب اليها لان اسماء الاستفهام اذا استفهم بها عمّت في الجميع
فيغني عن كل استفهام بعدها افلا تقول من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد من قولك من عندك
فان لم يدخل المستفهم بام في عموم تلك الاسماء نحو من عندك ام عندك حمار وابن زيد ام عندك عمرو او في الحكم المنسوب اليها
نحو من عندك ام ضربت عمروا ومن نضرب ام من تشتم جاز وقوعها بعدها وثانيها انه يجب ان يستفهم بها عن شيئين واشياء
ثابت احدهما او احدها عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي واي يستفهم بها عن المتعين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه
بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي فجوابه بالتعيين واما في المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عند المتكلم بل ما قبل ام
وما بعدها على كلامين لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستأنف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول
وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاء او بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى كلام اخر لا لتدارك الغلط كما في قوله تعالى
ام يقولون افتريه وقوله ام اتخذ مما يخلق بنات وفيها مع معنى بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاء والهمزة الانكارية
في نحو ام يقولون افتريه قل فاتوا وقد يجيئ بمعنى بل وحدها كقوله تعـ ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام ههنا
وكذا اذا جائت بعدها اداة الاستفهام كقوله تعـ ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله امن هذا الذي هو جند لكم وقوله
ام كيف ينفع ما يعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن فهي في مثله بمعنى بل وحدها والمقصود ان الكلام معها على كلامين
دون المتصلة ولهذا سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كاي وجواب المنقطعة لا او نعم لانه
استفهام مستانف وثالثها ان يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانها لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عمرو
عندك او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاء اي هي شاء قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام
لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذ لا يلتبس اقول اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة ثم اعلم انه
اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفردان بعدهما بتاويل
المضاف اليه اي فنحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وافي السوق زيد ام في الدار اي في اي الموضعين هو ويجوز المخالفة
بين ما وليا هما نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدًا ام عمروًا جوازًا حسنًا كما قال سيبويه لكن المعادلة
احسن وان وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين فان كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت
واقام زيد ام ابنته فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنيي الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا
فعليتين متساويي النظم مشتركتين في الفعل نحو اقام زيد ام قام عمرو او اسميتين كذلك مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم
ام هو قاعد وازيد اخي ام عمرو هو فالاولى ان ام في الصور الثلث منقطعة لانك كنت قادرًا فيها على الاكتفاء بمفرد منهما
لو قصدت الاتصال والمفرد ادل على كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال
قلت في الاولى ازيد قام ام عمرو وفي الاخيرتين اقائم زيد ام قاعد وازيد اخي ام عمرو فعدول ذلك الى الجملتين مع القدرة على
المفردين دليل الانفصال واما في الفعليتين المشتركتين في الفاعل فلا تقدر على الاكتفاء بمفردين منهما لان كل فعل لا بد له

العلوق المعالق وهي الناقة التي تعطف على غير ولدها ولا ترأمه وانما تشمه

من فاعل واما ان جئت بعدهما بجملتين غير مشتركتين فى جزء نحو ازيد قائم ام عمرو قاعد واقائم زيد ام قاعد عمرو واقائم زيد
ام قعد عمرو وكذا اضرب زيد عمرا ام قتل خالد لان المشترك فيه فضلة لا جزء جملة فالمتاخرون على انها منفصلة لا غير والمصو والاندلسى
جوز الامرين فان كانت متصلة فالمعنى اى هذا الامرين كان وليس ما ذهبا اليه ببعيد بلى ان وقع الاختلاف بين الجملتين بما ان يكون
احدهما اسمية والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد او بتقدم خبر احدى الاسميتين وتاخر خبر الاخرى نحو اقائم زيد ام عمرو قاعد
وكذا فى المشتركتين فى خبر اذا لم يتساو نظمهما نحو ازيد عندك ام عندك عمرو وابكر قائم ام قائم عمرو فالظاهر فيها الانفصال اما قوله تعـ
سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فجاز اختلاف الجملتين مع انها متصلة لامنه من الالتباس بالمنقطعة لان التسوية لا معنى
فيها للمنفصلة فعلى هذا ان كان بعد ام مفرد لفظا او تقديرا فهى متصلة قولا واحدا او قبلها الهمزة فى الاغلب لفظا او تقديرا
وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها همزة فهى منقطعة وان كان قبلها الهمزة ميزت المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك الان وقال
سيبويه ام فى قولك ازيد عندك ام لا منقطعة كان عند السائل ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن فى انه ليس عنده
فقال ام لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك يعلم المخاطب انه يريد اهو عندك ام ليس عندك فلابد ان يكون
لقولك ام لا فائدة مجددة وهى تغير ظن كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب واما همزة التسوية وام
التسوية فهما اللتان تليان قولهم سواء وقولهم لا ابالى ومتصرفاته نحو قولك سواء على اقمت ام قعدت ولا ابالى اقام ام قعد فعند النحاة
قولك اقمت ام قعدت جملتان فى تقدير مفردين معطوف احدهما على الاخر بواو العطف اى سواء على قيامك وقعودك فقيامك مبتدأ
وقعودك عطف عليه وسواء خبر مقدم وقد اجاز ابو على ايضا ان يكون سواء مبتدأ واقمت ام قعدت خبره لكونهما فى الظن فعلين
قال ابو على انما جعل الفعلان مع الحرفين فى تاويل اسمين بينهما واو العطف لان ما بعد همزة الاستفهام وما بعد عديلتها مستويان
فى علم المستفهم لانك انما تقول اقمت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فتطلب بهذا السوال التعيين فلما كان الكلام
استفهاما عن المستويين اقيم همزة الاستفهام وعديلتها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك وقعودك وهذا كما اقيم لفظ
النداء مقام الاختصاص فى انا افعل كذا ايها الرجل لجامع الاختصاص فكل منادى مختص ولا ينعكس وكل استفهام بام المتصل تسوية
ولا ينعكس والذى يظهر لى ان سواء فى مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامران سواء على ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت كما
فى قوله تعـ فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم اى الامران سواء وسواء لا يثنى ولا يجمع فكانه فى الاصل مصدر وحكى ابو حاتم تثنيته
وجمعه ورده ابو على وقولك اقمت ام قعدت بمعنى ان قمت او ان قعدت والجملة الاسمية المتقدمة اى الامران سواء دال على جزاء الشرط
اى ان قمت او قعدت فالامران سواء على ولاشك فى تضمن الفعل بعد سواء وما ابالى معنى الشرط ولذلك استهجن الاخفش على ما حكى
ابو على عنه فى الحجة ان يقع بعدهما الابتدائية نحو سواء على او ما ابالى ادرهم مالك ام دينار الا ترى الى افادة الماضى فى مثله معنى المستقبل
وما ذلك الا لتضمن معنى الشرط واما قوله تعـ سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلتقدم الفعلية والا لم يجز من وقوع الاسمية
موقع الفعلية قوله تعـ هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء اى يستوون ولتقدم الاستفهام الدال عليه
ومن ذلك قوله لو بغير الماء حلقى شرق كنت كالغصان بالماء اعتصارى وكذا استقبح الاخفش وقوع المضارع بعدهما نحو سواء على
اتقوم ام تقعد وما ابالى اتقوم ام تقعد لكون افادة الماضى معنى الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط فيه قال ابو على ومما يدل على
ما قال الاخفش ان ما جاء فى التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضى قال تعـ سواء علينا اجزعنا ام صبرنا وسواء عليهم استغفرت
لهم ام لم تستغفر لهم وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وقال سواء عليك اليوم انصاعت النوى بخرقاء ام انحى لك السيف ذابح

ام المنقطعة

511

فى ان كل استفهام بام المتصلة تسوية ولا عكس

وقال ابالی انبّ[٥١] بالحزن تیس ام لحانی بظهر غیب لئیم واما قوله فانك لا تبالی بعد حول اظبی کان امك ام حمار فتقدیر فی
باب کان ان تقدیره اکان ظبی کان امك نحو وان احد من المشرکین استجارك وانما افادت الهمزة فائدة ان الشرطیة لان ان تستعمل
فی امر المفروض وقوعه المجهول فی الاغلب فلا یلیق ان غربت الشمس وکذا حرف الاستفهام یستعمل فیما لم یتیقن حصوله فجاز قیامها مقامها
فجردت عن معنی الاستفهام وکذا ام جردت عن معنی الاستفهام وجعلت بمعنی او لانها مثلها فی افادة احد الشیئین او
الاشیاء فمعنی سواء علی اقمت ام قعدت ان قمت او قعدت والدلیل علی ان سواء ساد مسد جواب الشرط لا خبر مقدم
ان معنی سواء علی اقمت ام قعدت ولا ابالی اقمت ام قعدت فی الحقیقة واحد ولا ابالی لیس خبر المبتدأ بل المعنی ان قمت او قعدت
فلا ابالی بهما وقول ابن سینا سیان عندی ان بروا وان فجروا فلیس یجری علی امثالهم قلم یقوی ذلك وان لم یکن الاستشهاد
بمثله مرضیا واما مجیئ الهمزة وام او الهمزة واو بعد باب دریت وعلمت نحو ما ادری ازید عندك ام عمرو ولا اعلم ازید عندك ام عمرو
فلیس من هذا الباب اذ لیس فیه معنی الشرط کما فی الذی نحن فیه وان قصدت معنی التسویة فی الشرط فی غیر لفظی سواء وما
ابالی فالغالب ان تصرح باو فی موضع ام بلا همزة استفهام قبلها نحو لاضربنه قام او قعد والمعنی ذلك المعنی والتقدیر ذلك
التقدیر اذ المقصود ان قام او قعد فلاضربنه ای قیامه وقعوده مستویان عندی لا یمنعنی احدهما من ضربه ویجب تکریر الشرط
سواء کان مع او او مع ام لان المراد التسویة فی الشرط بین امرین او اکثر فلا یجوز ما ابالی اقام ولا لاضربنه قام وانما غلب فی سواء
وما ابالی الهمزة وام مع انه لا معنی للاستفهام ههنا بل المراد الشرط لان بین لفظی سواء ولا ابالی وبین معنی الهمزة وام المتصلة
جامعا ومناسبة وهی التسویة فهی التی جوزت الاتیان بهما بعد اللفظین بتجرید الهمزة وام عن معنی الاستفهام وجعلهما بمعنی ان واو
کما تقدم ویجوز مع هذا بعد سواء ولا ابالی ان یاتی باو مجردا عن الهمزة نحو سواء علی قمت او قعدت ولا ابالی قمت او قعدت بتقدیر حرف
الشرط قال ولست ابالی بعد ادراك مطرف حتوف المنایا اکثرت او قلت وقال ابو علی لا یجوز او بعد سواء فلا یجوز سواء علی قمت او قعدت
قال لانه لا یکون المعنی سواء علی احدهما ولا یجوز ذلك ویرد علیه ان معنی ام ایضا احد الشیئین او الاشیاء فیکون معنی سواء علی اقمت ام
قعدت سواء علی ایهما فعلت ای الذی فعلت من الامرین لتجرد ای عن معنی الاستفهام وهذا ایضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك فی
او وفی ام لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدأ والوجه کما ذکرنا ان یکون سواء خبر مبتدأ محذوف ساد مسد جواب الشرط وجوز
الخلیل فی غیر سواء ولا ابالی ان یجری مجراهما فیذکر بعده ام والهمزة نحو لاضربنه اقام ام قعد مستدلا بصحة قولك لاضربنه ای ذلك کان
وهو بمعنی اقام ام قعد ولیس ما قال ببعید لان معنی التسویة مع غیرهما ایضا ظاهر ای قیامه وقعوده مستویان عندی لا یمنعنی احدهما
من ضربه کما تقدم ذکره قال[٥٢] اذا ما انتهی علمی تناهیت بعده اطال فاملی ام تناهی فاقصرا روی او تناهی فالهمزة فی اطال لیست استفهامیة
بل اطال ماض من الاطالة وروی ام تناهی فالهمزة استفهامیة وطال ماض من الطول ولا یجیئ بالهمزة قبل او فلا تقول لا ابالی
اقمت او قعدت ولا لاضربنه اقام او قعد لانك انما جئت بالهمزة مع ام وان لم یکن فیها ههنا معنی الاستفهام لما فیهما من معنی
التسویة المطلوبة ههنا ولیس فی الهمزة مع او معنی التسویة وقولك لاقتلنه کائنا من کان ولا فعلنه کائنا ما کان کائنا فیهما حال
من المفعول ومن وما فی محل النصب بانهما خبران لکائنا وهما موصوفان والضمیر الراجع الیهما من الصفة محذوف ای کائنه وفی کائنا
وکان ضمیر راجع الی ذی الحال ای کائنا ای شیئ کانه قال المص کل موضع قدر الجملتان ای المعطوفة احدهما علی الاخری بالحال فو
نحو لاضربنه قام او قعد اذ المعنی قائما کان او قاعدا وان قدر الکلام بالتسویة من غیر استفهام فام نحو ما ابالی اقمت ام قعدت
هذا کلامه ولقائل ان یطالبه باختصاص معنی الحالیة باو وقد ذکرنا ان کل موضع یجوز فیه او یجوز فیه ام وبالعکس واعلم ان الفرق

[٥١] نب التیس صاح والحزن ما غلظ من الارض والحزن ایضا بلاد العرب اللحیت الرجل الجاه لحیا ۱۲ س سره

[٥٢] اطلت الشیئ جعلته وطال الیه واقصرت عنه کففت واقصرت بین الصلوة لغة فی قصرت ۱۲ س سره

بين او وام المتصلة فى الاستفهام ان معنى قولك ارايت زيدًا او عمرًا احدهما رايت وجوابه لا او نعم ومعنى قولك ازيدا رايت ام عمرًا ايهما رايت وجوابه بالتعيين كما تقول زيدًا او تقول عمرًا فالسؤال باو لا يمكن ان يكون بعد السؤال بام لانك فى ام عالم بوجود احدهما عنده فكيف تسأل عما تعلم وتقول ازيد افضل ام عمرو اى ايهما افضل من الآخر ففيه ذكر المفضول معنى ولو قلت ازيد افضل او عمرو ولم يجز الا اذا كان المفضول معلومًا للمخاطب اذ المعنى أاحدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك مثلا شخص عندى رجل افضل من بكر ثم احضر زيدًا او عمرًا فتقول ازيد افضل او عمرو اى أاحدهما افضل من بكر وحيث اشكل عليك الامر فى او وام المتصلة فى الاستفهام فقدر او باحدهما وام بايهما تقول الحسن او الحسين عليهما السلام افضل ام ابن الحنفية والمراد احدهما افضل من ابن الحنفية ام ابن الحنفية افضل من احدهما والمعنى ايهما افضل من احدهما او ابن الحنفية والجواب احدهما قوله ومن ثم لم يجز ارايت زيدًا ام عمرًا لانه لم يلها المستويان اذ احدهما فعل والآخر اسم وقد تقدم ان سيبويه قال ان مثل هذا جائز حسن الا ان نحو ازيدًا رايت ام عمرًا احسن واولى قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين اى لكونها لطلب التعيين قوله ولا وبل ولكن لاحدهما معينًا ولكن لازمة للنفى اعلم ان لا لنفى الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع فلا يجيء الا بعد خبر موجب او امر ولا يجيء بعد الاستفهام والتمنى والعرض والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهى تقول ضربت زيدًا لا عمرًا واضرب زيدًا لا عمرًا ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضى على الماضى فلا يقال قام زيد لا قعد لانه جملة ولغطة لا موضوعة لعطف المفردات وقد يعطف مضارعًا على مضارع وهو قليل نحو اقوم لا اقعد والتجويز مضارعته للاسم فكانك قلت انا قائم لا قاعد ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا تقول قام زيد لا عمرو ولا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر ولو قصدت ذلك ادخلت الواو وفى المكرر فقلت لا بكر ولا خالد فيخرج لا عن العطف ويتمحض لتاكيد المنفى لدخول العاطف عليه ومنع الزجاج من مجيء لا العاطفة بعد الفعل الماضى بقول امرئ القيس كان دثارًا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل تنوفى ثنية والقواعل صغار الجبال وقال بعضهم ليس ايضا تكون عاطفة كلا قال انما يجزى الفتى ليس الجمل والظاهر انها على اصلها والخبر محذوف اى ليس الجمل جازيا واما بل فاما ان يليها مفرد او جملة وفى الاول هى لتدارك الغلط فلا يجب ان يكون بعد نفى او نهى او بعد ايجاب او امر فان جاءت بعد ايجاب وامر نحو قام زيد بل عمرو فهى لجعل المتبوع فى حكم المسكوت عنه منسوبًا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلطا يجوز ان يكون قد قام وان لم يقم اذ تبيل ان تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد او عن سهو ونسيان ونقل صاحب المغنى عن الكوفيين انهم لا يجوزون العطف ببل بعد الايجاب والظاهر انه وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانبارى والاندلسى فكيف يمنعون هذا واذا عطفت ببل مفردًا بعد النفى او النهى فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبًا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففى قولك ما جاءنى زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح فيكون غير جاء وان لا يصح فيكون جائيا كما كان الحكم على زيد بالمجيء فى جاءنى زيد بل عمرو يحتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون وهذا الذى ذكرنا ظاهر كلام الاندلسى وقال ابن مالك بل بعد النفى والنهى كلكن بعدهما وهذا الاطلاق منبئ عن ان عدم مجيء زيد فى قولك ما جاءنى زيد بل عمرو متحقق بعد مجيء بل ايضا كما كان كذلك فى ما جاءنى زيد لكن عمرو بالاتفاق وبه قال المصنف لانه قال فى ما جاءنى زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرناه اولا وهذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها واما حكم ما بعد بل الآتية بعد النفى او النهى فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاءك فى قولك ما جاءنى زيد بل عمرو فكانك قلت بل جاءنى عمرو فبل ابطل النفى والاسم المنسوب اليه المجيء قالوا والدليل على ان الثانى مثبت حكمهم بانه لا يجوز النصب فى ما زيد قائما

بل قاعد بل يجب الرفع كما مرّ في بابه وعند المبرد ان الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي مسندا الى الثاني فكانك
قلت بل ما جائني عمرو كما كان في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثاني واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب او الامر نحو قام زيد
لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت القيام
بلا عن زيد واثبته ببل لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في
الامر نحو اضرب زيدا لا بل عمروا اى لا تضرب زيدا بل اضرب عمروا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد و
ان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وكذا لا الداخلة على بل بعد المنهي والنفي راجعة الى معنى ذلك النهي والنفي موكدة لمعناهما وما بعد
لا بل اذن باق على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور ولا يجيئ بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل
عن الجزم بحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله ولا جزم في الاستفهام لا بحصول شئ ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيتدارك وكذا قيل
انها لا تجيئ بعد التحضيض والتمني والترجي والعرض والاولى ان يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى الامر والنهي كالتحضيض والعرض
واما التي تليها الجمل ففائدتها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى وقد تجيئ للمغالط والاولى تجيئ بعد الاستفهام ايضا كقوله تعالى
اتاتون الذكران من العالمين الى قوله بل انتم قوم عادون والتي لتدارك الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمته وخرج زيد بل دخل
خالد وقد يشترك الجملتان في جزء وقد لا يشتركان واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث المعنى لا من
حيث اللفظ كما مرّ في المثقلة فاذا عطفت بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي لان حروف النفي انما تدخل الجمل وجب ان يكون
لكن بعد النفي لتغاير ما بعدها ما قبلها نحو ما جائني زيد لكن عمرو وقد مر معنى الاستدراك في المشددة فعدم مجيئ زيد باق بحاله
لم يقع الحكم به منك غلطا وانما جئت بلكن رفعا لوهم المخاطب ان عمروا ايضا لم يجئ كزيد فهي في عطف المفرد نقيضة لا لانها للاثبات
للثاني بعد النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول واجاز الكوفيون مجيئ لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو
جائني زيد لكن عمرو حملا على بل وليس لهم به شاهد وكون وضع لكن لمغايرة ما قبلها لما بعدها يدفع ذلك الا ان لا يسلموا هذا
الوضع واذا وليها جملة وجب ايضا المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المشددة ويقع بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجي
والتمني والعرض والتحضيض على ما قيل وذهب يونس الى انها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفرد
او جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها ففي المفرد يقدر العامل بعدها ويشكل ذلك عليه واذا وليها مجرور بلا جار نحو ما مررت بزيد
لكن عمرو فالاولى كما قال الجزولي انها في المفرد عاطفة ان تجردت عن الواو واما مع الواو فالعاطفة هي الواو ولكن لمجرد معنى الاستدراك
والمختار فيما بعده الجمل ان تكون مخففة لا عاطفة صحبتها الواو او لا لموافقتها الثقيلة في مجيئ الجملة بعدها فهي مع الواو وليست بعاطفة اتفاقا
واما المجردة عنها فان وليها المفردة فعاطفة خلافا ليونس وان وليها جملة فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري فلا يحسن الوقف على
ما قبلها وقيل مخففة كما هو مذهب الجزولي فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء **قوله** حروف التنبيه الا واما وها اعلم ان

حروف التنبیہ

الا واما حرفا استفتاح يبتدئ بهما الكلام وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة وكانهما مركبتان من همزة الانكار وحرف النفي
والانكار نفي ونفي النفي اثبات ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصار معنى الا انما غير عاملين يدخلان على الجملة خبرية كانت
او طلبية كانت الطلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك ويختصان بالجملة بخلاف ها وفائدتهما اللفظية كون الكلام بهما
مبتدأ به وقد نسب التنبيه اليهما كما هو مذهب المصنف هذا الكتاب ويدخل الا كثيرا على النداء واما كثيرا على القسم وقد تبدل
همزة اما هاء وعينا نحو هما وعما وقد يحذف الفها في الاحوال الثلث نحو ام وهم وعم وقد يجيئ الا حرف تحضيض ايضا كما ذكرنا عنه

في قوله ع الا رجلا جزاه الله خيرا وقد جاء اما بمعنى حقا فتفتح ان بعدها كما مرّ في باب ان واما اما والا للعرض فهما حرفان مختصان بالفعل ولا شك في كونهما اذن مركبتين من همزة الانكار وحرف النفي وليستا كحرفي الاستفتاح لانهما بعد التركيب يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية بلا خلاف واللتان للعرض يختصان بالفعلية على الصحيح كما قال الاندلسي واجاز المصنف دخولهما على الاسمية ايضا كما مرّ في باب لا التبرئة واما ها فتدخل من جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا لما ذكرنا في بابها ويفصل كثيرا بين اسم الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله ذا وتعلمن ها لعمر الله ذا اقسما فاقدر بذرعك وانظر اين تنسلك واما الضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وبغيرهما قليلا نحو قوله ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد وقولهم ع فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا اي وهذا لها منه الخليل ان ها المقدمة في جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة اي كان القياس الله هذا ولعمر الله هذا اقسما وانتم هؤلاء وان هاتا عذرة والدليل على انه فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى ابو الخطاب عمن يوثق به هذا انا افعل في موضع ها انا ذا افعل وحدث يونس هذا انت تقول ذا واعلم انه ليس المراد بقولك ها انا ذا افعل ان تعرّف المخاطب نفسك وان تعلمه انك لست غيرك لان هذا محال بل المعنى فيه وفي ها انت ذا تقول وها هو ذا يفعل استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من المتكلم او المخاطب او الغائب كان معنى ها انت ذا تقول او يضربك زيد انت هذا الذي ارى لا من كنا نتوقع منه ان لا يقع منه او عليه مثل هذا الغريب ثم بيّنت بقولك تقول وقولك يضربك زيد الذي استغربته ولم تتوقعه قال تع ها انتم اولاء تحبونهم فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال المستغربة ولا محل لها اذ هي مستأنفة وقال البصريون هي في محل النصب على الحال اي ها انت ذا قائلا فالواو الحال فهي هنا لازمة لان الفائدة معقودة به والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا ارى الحال فيه معنى اذ ليس المراد انت المشار اليه في حال قولك وجوّز بعضهم ان يكون ها المقدمة في نحو ها انت ذا تفعل غير منوي دخولها على ذا استدلالا بقوله تع ها انتم هؤلاء ولو كانت هي التي كانت مع اسم الاشارة لم تعد بعد انتم ويجوز ان يعتذر للخليل بان تلك الاعادة للبعد بينهما كما اعيد فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين يبخلون وايضا قوله ثم انتم هؤلاء تقتلون دليل على ان المقدم في ها انتم اولاء هو الذي كان مع اسم الاشارة ولو كان في صدر الجملة من الاصل لجاز من غير اسم اشارة ها انت زيد وما حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما لم اعثر له على شاهد فالاولى ان تقول ان ها التنبيه مختص باسم الاشارة وقد يفصل منه كما مرّ ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات وقد عدّ ابن مالك يا من حروف التنبيه قال والاكثر ما يليها منادى او امر نحو الا يا اسجدوا او تمنّ نحو يا ليتني كنت معهم او تقليل نحو يا ربّ تما غانية وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها حرف النداء فقط قدّر في جميع هذه المواضع منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه وجميع حروف التنبيه صدر الكلام كما للاستفهام كما تقدم الا ها الداخلة على اسم الاشارة غير مفصولة فانها تكون اما في الاول او الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة **قوله** حروف النداء يا اعمها وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب قد ينوب وا مقام يا في النداء والمشهور استعمالها في الندبة وقد جاء الهمزة بعدها الف وآي همزة بعدها الف بعدها ياء ساكنة ويا اعمها يعني ينادى بها القريب والبعيد قال الزمخشري هي للبعيد قال واما يا الله ويا ربّ مع كونه تع اقرب الى كل شخص من حبل وريده فلاستقصار الداعي لنفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو تعالى وما ذكره المص اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل وايا وهيا وآ وآي ووا في البعيد سواء والهمزة في القريب **قوله** حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل وجير وان فنعم مقررة لما سبقها اي مثبتة لما سبقها من كلام خبري سواء كان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد اي نعم قام او منفيا نحو نعم في جواب من قال ما قام زيد اي نعم ما قام زيد كذا تقرر

حروف النداء

حروف الايجاب

ما بعد حرف الاستفهام مثبتا كان نحو نعم في جواب من قال أقام زيد اي نعم قام زيد او منفيا نحو نعم في جواب من قال الم يقم زيد اي نعم
لم يقم زيد فنعم بعد الاستفهام ليست للتصديق لان التصديق انما يكون للخبر فالاولى ان يقال هي بعد الاستفهام لاثبات ما بعد اداة
الاستفهام نفيا كان او اثباتا ومن ثمه قال ابن عباس رض لو قالوا في جواب الست بربكم نعم لكان كفرا فيصح ان يقال لها بهذا الاعتبار حرف
الايجاب اي اثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن الاظهر في الاستعمال ان يقال الايجاب في الكلام المثبت لا المنفي والمستفهم عنه
وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذا جاء بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير اي الحمل على الاقرار والطلب له فيجوز ان يقال في جواب
الست بربكم والم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت الايجاب ولهذا عطف على الم نشرح قوله ووضعنا
فكانه قال شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك فيكون نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت المأول به الاستفهام مع النفي
لا تقرير الما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون بما بعد اداته فالذي قال ابن عباس رض
مبني على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة والذي جوزه هذا القائل مبني على كونه تقريرا للمدلول الهمزة فلا يتناقض القولان والدليل على
جواز استعمال ما قال هذا القائل قول الشاعر اليس الليل يجمع ام عمرو وايانا فذاك بنا تدانى نعم وترى الهلال كما اراه ويعلوها النهار
كما علاني اي ان الليل يجمع ام عمرو وايانا نعم وقد اشتهر في العرف ما قال هذا القائل فلو قيل لك اليس لي عليك دينار فقلت نعم
لزمت بالدينار بناء على العرف الطاري على الوضع وفي نعم اربع لغات المشهورة فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كنانية
والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كما قلبت الحاء عينا في حتى ويقع نعم في جواب الامر
نحو نعم لمن قال زرني اي نعم ازورك وتقول نعم لمن قال لا تضربني اي لا اضربك ولو قلت نعم في جواب التحضيض نحو هلا تزورنا كان المعنى الايجاب
اي نعم ازورك وكذا في جواب العرض نحو الا تزورنا قوله وبلى مختصة بايجاب النفي يعني ان بلى ينقض النفي المتقدم سواء
كان ذلك النفي مجردا نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او كان مقرونا باستفهام فهي اذن لنقض النفي الذي
بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بل انت ربنا وزعم بعضهم ان بلى تستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله
وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا اي ليبعدن بالنون الخفيفة واستعمال بلى في البيت لتصديق الايجاب
شاذ وزعم الفراء ان اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف فلهذا كانت للرجوع عن النفي كما كان بل للرجوع عن الجحد في
ما قام زيد بل عمرو والاولى كونها حرفا براسها ولا يجاب بنعم وبلى ولا بغيرهما من حروف الايجاب استفهام الا ما كان بالحرف
وهي الهمزة وهل اما الاسماء الاستفهامية فان جواب من بما هو اخص منه فلو قلت في جواب من جاءك شخص او انسان
لم يجز لان الاول اعم والثاني مساو فلم تعرف السائل ما لم يعرفه بل تقول اما رجل او زيد وكذا من الداخلة على الاسم كما يقال
من الرجل فتقول زيد او واحد من بني تميم واما جواب ما فان كان سؤالا عن الماهية فنحو انسان او فرس او بقر او غير ذلك من الانواع
وان كان سؤالا عن صفة الماهية نحو ما زيد فنحو عالم او ظريف او فارس وقد تقدم ذلك في الموصولات وجواب اي المضاف الى
المعارف معرفة نحو زيد او عمرو او انا او ذاك في جواب اي الرجال فعل ذلك او نكرة مخصصة بالوصف نحو رجل رايته في موضع كذا
وجواب اي المضاف الى النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة نحو عالم او كاتب في جواب اي رجل او نكرة مخصصة بالنعت وجواب
كيف لا يكون الا نكرة وجواب كم تعيين العدد معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب متى وايان تعيين الزمان
دون المبهم عنه وجواب اين وانى المكان الخاص وجواب الهمزة مع ام الاسم وجواب الهمزة وحدها او مع او وجواب هل نعم او بلى
او لا قوله او اي اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي

لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم فان اراد انه يقع مواقع نعم فينبغى ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا وبعد الامر
والنهى وبعد الاستفهام موجبا كان او منفيا فيكون لتقرير الكلام السابق كنعم سواء يقول لا تضربنى فتقول اى والله لا اضربك وكذا
يقول ما ضرب زيد فتقول اى والله ما ضرب وهذا مخالف للشرطين اللذين ذكرهما المص اعنى لزوم سبق الاستفهام وكونها
للاثبات وان اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم يقع مواقعها فكذا جميع حروف التصديق ولا يستعمل بعد اى فعل القسم فلا يقال
اى اقسمت بربى ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب والله ولعمرى تقول اى والله واى الله بحذف حرف القسم ونصب الله
واى ها الله ذا واى وربى واى لعمرى واذا جاء بعدها لفظ الله فان كانت معها ها نحو اى ها الله ذا فقد مر الوجوه الجائزة فيه فى باب
القسم ويجب جر الله اذن لنيابة حرف التنبيه عن الجار وان تجردت عنها فالله منصوب بفعل القسم المقدر وفى ياء اى ثلثة اوجه
حذفها للساكنين وفتحها تبيينا لحرف الايجاب وابقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين مبالغة فى المحافظة على حرف الايجاب
بصون اخرها عن التحريك والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما فى كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة نحو الضالين وتحو
الثوب كما فى ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظة الله **قوله** واجل وجير وان تصديق للخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا تجيئ
بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما وحكى الجوهرى عن الاخفش ان نعم احسن من اجل فى الاستفهام واجل احسن
من نعم فى الخبر فيجوز مجيئهما على ما ترى فى الاستفهام ايضا واما جير فقد مضى شرحها فى القسم فى حروف الجر واما ان فقال سيبويه هو فى
قول ابن قيس الرقيات ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه والهاء للسكت وقيل ان فيه للتحقيق والهاء اسمه والخبر محذوف
اى انك كذلك فقول ابن الزبير لفضالة بن شريك حين قال لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها لا يحتمل التاويل الا انه يدل على انه
يجيئ لتقرير مضمون الدعاء وهو خلاف ما قال المص من انها لتصديق الخبر **قوله** حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء

حروف الزيادة

517

والللام فان مع ما النافية وقلت مع المصدرية ولما وان مع لما وبين لو والقسم وقلت مع الكاف وما مع اذا ومتى واى واين وان
شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف ولا مع الواو بعد النفى وبعد ان المصدرية وقلت قبل القسم وشذت مع المضاف
ومن والباء واللام تقدم ذكره قيل فائدة الحروف الزائدة فى كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم فى من
الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها
اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة
قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التوكيد اسما كانت او لا زوائد ولم يقولوا به وبعض الزوائد يعمل كالباء
ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة واما الفائدة اللفظية فهى تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام
بسببها مهيئة لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية
معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحاء ولا سيما فى كلام البارى تعالى وانبيائه والائمة عليهم السلام وقد يجتمع الفائدتان
فى حرف وقد تنفرد احديهما عن الاخرى وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا لانها لا تقع الا زائدة وسميت ايضا
حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك اما ان فتزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفى
وتدخل على الاسم والفعل نحو وما ان طبنا جبن ونحو قوله ما ان جزعت ولا هلعت ولا يرد بكاى زيدا وقلت زيادتها مع ما
المصدرية نحو انتظرنى ما ان جلس القاضى ومع ما الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا بعد الا الاستفتاحية
نحو الا ان قام زيد وكذا مع لما بل زيادة ان المفتوحة بعدها هى المشهورة تقول لما ان جلست جلست فتحا وكسرا والفتح اشهر

اخرة
ولكن مننا يا ناو
دولة اخرينا

واما ان فيكثر زيادتها بعد لما نحو فلما ان جاء البشير وبين لو والقسم وقد مر فى القسم ان مذهب سيبويه انها موطئة للقسم

قبل لو كما ان اللام موطئة قبل ان وسائر كلمات الشرط كقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم الاية ويجيئ الكلام

فيه وقد تزاد فى الانكار نحو ان انيه وقلت بعد كاف التشبيه نحو كأن ظبية تعطو بالجر وليست فى قوله تعو ان عسى ان يكون

وان لو استقاموا وان اقم زائدة كما توهم بعضهم بل الاوليان مخففتان والثالثة مفسرة كما تقدم فى نواصب الفعل واما ما فقد تزاد

مع الخمس الكلمات المذكورة اذا افادت معنى الشرط نحو اذا ما تكرمنى اكرمك بغير الجزم ومتى ما تكرمنى اكرمك بمعنى متى

تكرمنى ولا تفيدها معنى التكرير ولو افادتها لم تكن زائدة فمن قال ان متى للتكرير فمتى ما مثله ومن قال ليس للتكرير فكذا

متى ما وايا ما تفعل افعل واين ما تكن اكن واما تذهبن بك وقد تدخل بعد ايان ايضا قليلا ويجيئ حكم ما مع ان فى نون التاكيد

قوله شرطا تقييد لجميع ما ذكر من اذا ومتى واى واين وان لان كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية

ولم يعد واما الكافة وان لم تكن لها معنى من الزوائد لان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول ما لم تكن له ان

يدخله وعلى مذهب من اعمل ليتما وانما واخواتها تكون ما زائدة وليست فى حيثما واذ ما زائدة لانها هى المصححة لكونهما جازمتين

وهى ما الكافة ايضا لهما عن الاضافة وينبغى ان لا يعد ما فى نحو بعين ما ارينك ومن عظة ما ينبتن شكيرها زائدة لانها هى المصححة

لدخول النون فى الفعل على ما يجيئ فى بابها وقد مضى الخلاف فى ما فى مثل مثلا ما فى الموصولات وقد تزاد بعد بعض حروف الجر نحو

فبما رحمة وعما قريب ومما خطيئاتهم وزيد صديقى كما ان عمرا اخى وقيل انها بعد حرف الجر نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها وكذا

قيل فى لا سيما زيد بالجر كما مر فى باب الاستثناء وما فى هذه اللفظ زائدة وقلت زيادتها بعد المضاف نحو من غير ما جرم وايما

الاجلين قضيت ومثل ما انكم تنطقون وقيل فيها ايضا انها نكرة والمجرور بدل منها واما لا فتزاد بعد الواو العاطفة بعد نفى

وقد مر ذكرها فى حروف العطف والعجب انهم لا يرون تاثير الحروف تاثيرا معنويا كالتوكيد فى الباء ورفع الاحتمال فى لا هذه وفى من

الاستغراقية مانعا من كون الحروف زائدة ويرون تاثيرها تاثيرا لفظيا لكونها كافة مانعا من زيادتها وتزاد بعد ان المصدرية نحو

ما منعك ان لا تسجد ولئلا يعلم اهل الكتاب وجائت قبل القسم بكثير للايذان بان جواب القسم منفى نحو لا والله لا افعل قال

لا وابيك ابنة العامرى لا يدعى القوم انى افر وجائت قبل اقسم قليلا وعليه حمل قوله تعو لا اقسم بيوم القيمة وشذت بعد المضاف

نحو فى بئر لا حور سرى وما شعر والحور الهلكة واما من والباء واللام والكاف فهذه تقدم ذكرها فى حروف الجر **قوله** حرفا

التفسير اى وان فان مختصة بما فى معنى القول اعلم ان الفرق بين اى وان ان اى تفسر كل مبهم من المفرد نحو جائنى زيد اى ابو عبد الله

والجملة كما تقول هريق رفده اى مات قال وترميننى بالطرف اى انت مذنب وتقليننى لكن اياك لا اقلى وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا

للفظ دال على معنى القول مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول نادينا المقدر

اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذا كتبت اليه ان انت اى كتبت اليه شيئا هو انت فان حرف دال على ان انت تفسير للمفعول

المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به ايضا كقوله تعو واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله

تفسير للمضمر فى به وفى امرت معنى القول وليس مفسرا لما فى قوله ما امرتنى لانه مفعول لصريح القول وقد جوز بعضهم ذلك مستدلا بهذه

الاية ولا استدلال بالمحتمل واجيب بان ان مصدرية جوز دخول الحرف المصدرى على الجملة الطلبية وعند صاحب هذا المذهب يجوز

ان يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية اذا دخلت على امر او نهى متصرف لان لا اذن مصدرا واستدل سيبويه على جواز كونها

مصدرية بدخول حرف الجر عليها نحو اوعز اليه بان قم ويجوز ان يقال هى زائدة زيدت تذكرا هنة دخول الجار على ظاهر الفعل والمعنى وعز اليه

بهذا اللفظ وقيل ان ان في ان اعبدوا الله زائدة والاصل عدم الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالاصالة محتمل وتمسك الجزولي لتفسيرها مفعول
صريح القول بقوله تع وانطلق الملأ منهم ان امشوا قال المتقدير قائلا بعضهم لبعض ان امشوا واجيب اما بانه زائد او بان صريح
القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور او بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتفاوضون فيما جرى
فيه او بان انطلق الملأ بمعنى انطلقوا في القول شرعوا فيه وينبغي ان تعرف ان ما بعد ان المفسرة ليست من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه
ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تع واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله تع
الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم ولا منع لو ارتكب ان المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول فمعنى
امر ان قم اي قال له قم بتاويل امر بقال او تقدير قال بعده على الخلاف المذكور في افعال القلوب وان زائدة وهذا يطرد في جميع
الامثلة **قوله** حروف المصدر ما وان وان الاوليان للفعلية وان للاسمية اما ما فتوصل بالفعل المتصرف اذ التي لا يتصرف
لا مصدر له حتى يؤول الحرف مع الفعل به ولا توصل بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول ان مع الفعل ما افادا مع ذلك
الفعل والا فليسا مؤولين به الا ترى ان معنى بما رحبت وبرحبها شيء واحد وكذا معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك شيء واحد
والمصدر المؤول بان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه بان قم ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى
طلب القيام بخلاف قولك ان قم وتبين بهذا ان صلة ان لا تكون امرا ولا نهيا خلافا لما ذهب اليه سيبويه وابو علي ولو جاز كون
صلة الحرف امرا لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكي ولو ولا يجوز اتفاقا ويختص ما المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان
المضاف الى مصدر المؤول هي وصلتها به نحو لا افعله ما ذر شارق اي مدة ما ذر اي مدة ذروره وصلتها اذن في الغالب فعل ماضي
اللفظ مثبت كما ذكرنا او منفي بلم نحو تهدد في ما لم تلقني ومعناها الاستقبال كما مر في باب الماضي ويقل كونها فعلا مضارعا وصلة
ما المصدرية لا تكون عند سيبويه الا فعلية وجوز غيره ان تكون اسمية وهو الحق وان كان قليلا كما في نهج البلاغة بقوا في الدنيا
ما الدنيا باقية وقال الشاعر اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس واجاز ابن جني كون صلتها جارا ومجرورا فيجيء
على مذهب ما خلا زيد وما عدا زيد بالجر وما مصدرية واما ان المصدرية فلا تدخل الا على الفعل المتصرف وهو اما ماض كقوله تع
لولا ان من الله علينا او مضارع وله فيه خاصة تاثير اخوان نصب وتخصيصه بالاستقبال او امر او نهي على مذهب سيبويه كما مر
وتميم واسد يقلبون همزتها عينا وينشد ذو الرمة اعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم واما ان المشددة
فتوصل بمعمولها اذا كانت عاملة واذا كفت فبالجملة الاسمية او الفعلية ومن الحروف المصدرية كي اذا دخلته لام التعليل نحو لكي
يخرج وهي بمعنى ان وتختص بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف فيها في نواصب المضارع فمن حكم كونها حرف جر لم يجعلها في مثالنا مصدرية
بل قدر ان بعدها ومنها لو اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تع ودوا لو تدهن فيدهنون وقال ع على حراص لو يسرون
مقتلي وصلتها كصلة ما الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغني بلو عن فعل التمني فينصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء نحو لو كان
لي مال فاحج اي اتمنى واود لو كان لي مال قال تع لو ان لي كرة فاكون من المؤمنين **قوله** حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها
صدر الكلام وتلزم الفعل لفظا او تقديرا اعلم ان معناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في
المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا
في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات وقلما
يستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلى الكلام من التوبيخ

519

الثغام نبت له نور ابيض يشبه به الشيب ... يخاطب نفسه اعلاقة البيت المخلس النبات اذا اختلط رطبه ويابسه واخلس اذا اختلط سواده ببياضه

فهو العرض فيكون هذه الحروف للعرض ويستعمل فى ذلك المعنى الا المخففة ايض ولو التى فيها معنى التمنى نحو لو نزلت فاكلت واما
نحو اما انعطف على قوله وتلزم الفعل لفظاً نحو لولا ارسلت ولوما تاتينا او تقديراً نحو قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بنى ضوطرى
لولا الكمى المقنعا * ونحو هلا زيدا ضربته وجاء الاسمية بعدها فى ضرورة الشعر نحو قوله يقولون ليلى ارسلت بشفاعة الى فهلا
نفس ليلى شفيعها * واذا وليها الظرف فهو منتصب بالفعل الذى بعده لا بمقدر قبله كما فى قوله ولولا اذ دخلت جنتك قلت لان
الظرف يتسع فيه واما اذا كان الفاصل منصوباً غير الظرف نحو هلا زيداً ضربت فهو على الخلاف الذى مضى ولزومها صدر الكلام
لما مر قيل وقد يجيئ الفعلية بعد لولا غير التحضيضية قال ع الا زعمت اسماء الا احبها * فقلت بلى لولا ينازعنى شغلى فتؤول بلولم فهى
اذن لولا التى لامتناع الثانى لامتناع الاول وقيل هى لولا المختصة بالاسمية والفعلية صلة لان المقدرة كما فى قولهم تسمع بالمعيدى
لا ان تراه **قوله** حرف التوقع قد وفى المضارع للتقليل هذا الحرف اذا دخلت على الماضى او المضارع فلابد فيهما من معنى التحقيق
ثم انه قد ينضاف فى بعض المواضع الى هذا المعنى فى الماضى للتقريب من الحال مع التوقع ان يكون مصدره متوقعاً لمن تخاطبه واقعاً
عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيه اذن
ثلث معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط فيجوز ان تقول قد ركب زيد لمن لم يكن يتوقع ركوبه
ولا تدخل على الماضى غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس لانها ليست بمعنى الماضى حتى تقرب معناها من الحال وتدخل ايض على
المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس فينضاف الى التحقيق فى الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اى بالحقيقة
يصدر منه الصدق وان كان قليلاً وقد تستعمل للتحقيق مجرداً عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك وتستعمل ايض للتكثير فى موضع
التمدح كما ذكرنا فى ربما قال تع قد يعلم الله المعوقين وقال ع قد اترك القرن مصفراً انامله * ولا يفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله
لقد والله وقد لعمرى قال كذا وقد يغنى عن الفعل دليل فيحذف بعدها قال ع لما تزل برحالنا وكان قد * **قوله** حرفا الاستفهام الهمزة

وهل لهما صدر الكلام تقول ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل والهمزة اعم تصرفاً تقول ازيد اضربت واتضرب زيدا وهو اخوك وازيد

عندك ام عمرو واثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان دون هل قوله لهما صدر الكلام لما مر قوله ازيد قائم واقام زيد وكذا هل
يعنى تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسماً او فعلاً بخلاف هل فانها
لا تدخل الا على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد فقيل اهل نحو اهل عرفت الدار
بالغريين وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تع
هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمزة فان رأت فى حيزها فعلاً تذكرت عهوداً
بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة ومع وجود الفعل لا تقنع به مفسراً ايضاً للفعل
المقدر بعدها فلا يجوز اختياراً هل زيداً ضربته لما مر فى المنصوب على شريطة التفسير قوله والهمزة اعم يعنى انها تستعمل فيما لم يستعمل
فيه هل منها انه لا يق هل زيد خرج لا على كون زيد مبتدأ ولا على كونه فاعلاً لفعل مقدر ولا يق هل زيداً ضربت على ان زيداً منصوب
بما بعده ولا بمقدر ولا يق هل زيداً ضربته على ان زيداً منصوب بمقدر كل ذلك لما تقدم ومنها ان الهمزة تستعمل فى الاثبات للاستفهام
وللانكار ايض قال تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون قال ع اطرباً وانت قنسرى * ومنه نحو ازيداً بنه فى الانكار ولا يستعمل هل
للانكار واذا دخلت الهمزة على النافى فلمحض التقرير اعنى حمل المخاطب على ان يقر بامر يعرفه نحو الم نشرح لك والم يجدك واليس
ذلك بقادر وهى فى الحقيقة للانكار وانكار النفى اثبات واما هل فلا يدخل على النافى اصلاً ومنها ان الهمزة تستعمل مطرداً

٥١
النيب بالكسر جمع الناب وهى المسنة من النوق وهو فعل كاسد جمع اسد كسروا النون ليسلم الياء الضوطرى الرجل الضخم الذى لا غناء عنده الكمى الشجاع المكمى فى سلاحه لانه كمى نفسه اى سترها بالبيضة والدرع ١٢ س سره

٥٢٠

حرفا الاستفهام

اى قد فى شرح ... ١٢

حروف الشرط

عمرام للتسوية ولا يستعمل هل معها الا شاذا كما مر وتختص هل بحكمين دون الهمزة وهما كونها للتقرير فى الاثبات كقوله تعم هل ثوب الكفار اى هل اثيب وقولهم هذا بحبلك فهل جزيتك يا عمرو وافادتها فائدة النافى حتى جاز ان يجيء بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تعم هل جزاء الاحسان الا الاحسان اى ما جزاء الاحسان قال وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد وتمتاز الهمزة ان تدخل على الواو والفاء وثم كما تقدم فى حروف العطف ولا يدخل عليها هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها وهل الحروف تدخل على هل ولا تدخل على الهمزة لكونها اصلا فى الاستفهام الطالب للتصديق قال تعم فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية وتقول انا اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فاتكرمني كما مر فى الجوازم وتقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الى ولا تجيء الهمزة بعد ام ويجوز ذلك فى هل وسائر كلمات الاستفهام لعروض معنى الاستفهام فيها كما تبين من مذهب سيبويه اعنى حذف همزة الاستفهام قبل هذه الاسماء وعراقة الهمزة فى الاستفهام فلا تجمع بين حرفى استفهام قال ع ام هل كثير بكى لم تقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وقال تعم امن يجيب المضطر وقال شاعر ع ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وغير ذلك واذا جاءت ام بعد اسم استفهام فلا بد من اعادة ذلك الاسم بعد ام نحو من يطعم ام من يسقيني واين آكل ام اين اشرب اذا قصد اشتراك ما بعد ام فيه فلا يجوز من يطعمني ام يسقيني وان لم يقصد اشتراكه فيه نحو من يطعمني ام يسقيني زيد جاز وانما وجب اعادته مع قصد الاشتراك فيه لان ام منقطعة اذ المتصلة لا بد لها من تقدم الهمزة وام المنقطعة حرف استيناف وهى بمعنى بل وساذج الاستفهام الذى هو معنى الهمزة فلا يفيد معنى الاسماء الاستفهامية المتقدمة لان معناها اشياء مقرونة بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها ولم تستفد من ام لا بالعطف لان المنقطعة حرف استيناف كما ذكرنا ولا بالتضمن كما تضمنت معنى الهمزة فلم يكن لك بد من التصريح بها بعد ام واما هل فيجوز فيها ترك الاعادة لانها لساذج الاستفهام كالهمزة ويجوز الاعادة تشبيها باخواتها الاسمية فى عدم العراقة وقد جمعها الشاعر فى قوله ع هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ نأتك اليوم مصروم ام هل كثير بكى لم تقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وربما ابدلت هاء هل همزة ومن خواص الهمزة جواز خلاف المفرد بعدها اعتمادا على ما سبق من ذكر ذلك المفرد فى كلام متكلم آخر نحو قولك منكرا او مستفهما ازيد او ازيدا او ازيد لمن قال جاءنى زيد ورايت زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل زيد وهل زيدا وهل بزيد قوله حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضى ولو عكسه وتلزمان الفعل لفظا او تقديرا ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض فان كان جامدا جاز لتعذره قوله فان للاستقبال يعنى سواء دخلت على المضارع او الماضى وكذا لو للمضى على ايهما دخلت قال تعم لو يطيعكم فى كثير من الامر هذا وضعهما كما مر فى الظروف المبنية ومذهب الفراء ان لو تستعمل فى المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين ثم ان النحاة قالوا لو لامتناع الثانى لامتناع الاول وقال المص بل هى لامتناع الاول لامتناع الثانى قال وذلك لان الاول سبب والثانى مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس قال فالاولى ان يق انتفاء الاول لانتفاء الثانى لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب وفيما قال نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا كما فى قولك لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطا كما فى قولك لو كان لى مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كما فى قولك لو كان زيد ابى لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة والصحيح ان يق كما قال المص هى موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثانى اى امتناع الثانى يدل على امتناع الاول لكن لا للعلة التى ذكرناها بل لان لو موضوعة لتكون جزاؤها مقدر الوجود فى الماضى والمقدر وجوده فى الماضى يكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذى هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اى الجزاء لان الملزوم ينتفى بانتفاء لازمه وقد يجيء

في بيان معنى الشرط

جواب لو قليلا لا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وايضا ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء بل يكون
نقيض ذلك الشرط انسب والبق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على تقدير لانك تحكم في الظاهر انه لازم للشرط الذي
نقيضه اولى باستلزام ذلك الجزاء فيكون ذلك الجزاء لازما لذلك الشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان
مثاله لو اهنتني لاكرمتك اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ومنه قوله تعالى ولو ان ما في الارض من
شجرة اقلام الى قوله ما نفدت اي لبقيت ومنه قول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اي لو امن لاطاع وقوله تعالى ولو
اسمعهم لتولوا ولكون لو بمعنى الماضي وضعا لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المعرب والماضي مبني قال لو يشا طار به
ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات قوله ويلزمها الفعل لفظا او تقديرا المثاني
نحو لو ذات سوار لطمتني ولو زيدا ضربته فلا كلام في تقدير الفعل واما في نحو لو زيدا ضربت فينبغي ان يكون على الخلاف الذي
ذكرنا في ان زيدا ضربت وجاء في الضرورة شرطها اسمية قال لو بغير الماء حلقي شرق وهذا من باب وضع الاسمية مقام الفعلية
كما في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل هذا مذهب المبرد اعني تقدير الفعل بعد لو التي يليها ان
وقال السيرافي الذي عندي انه لا يحتاج الى تقدير الفعل لكن ان تقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد لو لان خبر ان اذن فعل
ينوب لفظه عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيدا جائني فكانك قلت لو جائني زيد قوله وانطلقت موضع منطلق يعني ان ان
اذا وقعت بعد لو المحذوف شرطها فخبرها ان كان مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة
على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبر ان فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل
المفسر واما المعنى فقد ذكرنا ان ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جائز للتعذر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام واما
قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست شرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمني ومنهم
من لم يشترط مجيء الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو وان كان مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك قال الاسود بن يعفر هما خيبا لي
كل يوم غنيمة واهلكته لو ان ذلك نافع وقال كعب اكرم بها خلة لو انها صدقت موعودها ولو ان النصح مقبول ومع هذا فلا شك
ان استعمال الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو اكثر وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي
هو الماضي وقد جاء مضارعا قال تمد بالاعناق او تلويها وتشتكي لو اننا نشكيها وجواب لو اما فعل مجزوم بلم نحو لو ضربتني لم اضربك
او ماض في اوله لام مفتوحة وتحذف هذه اللام قليلا وان وقعت لو مع ما في خبرها اصلة تحذف اللام كثيرا نحو جائني الذي
لو ضربته شكرني وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بذيوله كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت
ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع
كما ذكرنا واما قوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما
في قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وقوله تعالى كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد جواب
لو وذهب جار الله الى ان الاسمية في الاية جواب لو وقال انما جعل جوابها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجزاء **قوله**
واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزمه المضي لفظا او معنا وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله ان اتيتني وان لم تاتني
لاكرمنك وان توسط بتقدم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى كقولك انا والله ان تاتني اتك وان اتيتني فوالله لاتينك
وتقدير القسم كاللفظ مثل لئن اخرجوا لا يخرجون وان اطعتموهم انكم لمشركون اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم

٥٢٢

فتقدم القسم اول الكلام على الشرط

على القسم ما يطلب الخبر نحو زيد والله ان اتيته يأتيك وان زيدًا والله ان اكرمته يجازيك ولا يتقدم والاول قد يجيئ الكلام
عليه في قوله وان توسط بتقدم الشرط وكلامه الآن فيما لم يتقدم عليه طالب خبر بدليل قوله اول الكلام فنقول اذا تقدم القسم
اول الكلام ظاهرًا او مقدرًا وبعده كلمة الشرط سواء كانت ان او لو او لولا او اسم الشرط فالاكثر والاولى اعتبار القسم دون الشرط
فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه اما في ان فكقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن
قوتلوا لا ينصرونهم الآية واما في لو فنحو قوله ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وتقول والله ان لو جئتني لجئتك واللام جواب
القسم لا جواب لو ولو كانت جواب لو لجاز حذفها ولا يجوز في مثله وكذا تقول والله لو جئتني ما جئتك ولا تقول لما جئتك ولو كان
الجواب للو لجاز ذلك وان التي بين لو والقسم عند سيبويه موطئة كاللام قبل ان وقبل اسماء الشرط وعند غيره زائدة واما في
لولا فنقول والله لولا زيد لضربتك قال والله لولا شيخنا عباد لكمرونا اليوم او لكادوا واللام جواب القسم لا جواب لولا ولذا
لم يجز حذفها واما في اسماء الشرط فنحو قوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة الى قوله لتؤمنن به وقوله
لمن تبعك منهم لاملئن جهنم ويجوز قليلا في الشعر اعتبار الشرط والغاء القسم مع تصدره كقول الاعشى لئن منيت بنا عن
غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل وقال لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم لنهار القيظ للشمس باديا وقال
حلفت لها ان تدلج الليل لا يزل امامك بيت من بيوتي سائر واما لو انعكس الامر يعني تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار
الشرط ولك بعد ذلك الغاء القسم نحو ان جئتني والله اكرمتك واعتباره مع اعتبار الشرط نحو ان جئتني فوالله لاكرمتك وتعليل هذه
الاحكام مبني على مقدمة وهي ان اداتي القسم والشرط اصلهما التصدر كالاستفهام لتاثيرهما في الكلام معنى ثم ان كلا منهما لكثرة
استعمالهم له وبعده عن جوابه قد يسقط عن درجة تصدره على جوابه فيلغى باعتباره اي لا يكون في الجوابين علامتاهما اما الشرط فنحو
اتيك ان اتيتني واما القسم فنحو زيد والله قائم وزيد قائم والله فيضعف امرهما ويصيران بحيث لا جواب لهما لفظا واما من حيث المعنى
فالذي يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم او يتخلله القسم لكن القسم اكثر الغاء من الشرط لانه اكثر دورانا في الكلام حتى
رفع الله تعالى المؤاخذة به بلا نية لتمرن السنتهم عليه وسماه لغوا فقال تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم وايضا تاثيره في الاصل في معنى الجواب
اقل من تاثير الشرط في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذي يتم معنى الكلام بدونه والشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه
وهو التوقيف فكان اداة القسم اليق بالالغاء عن جوابه من اداة الشرط فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع امكان ان لا يلغى بخلاف الشرط
تقول انا والله اكرمك بالالغاء وقد امكنك ان تعتبره فتقول لاكرمنك ولا تقول انا ان لقيتني اكرمك بالرفع على ان اكرمك خبر المبتدأ
واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتدأ ولهذا حمل قوله انك ان يصرع اخوك تصرع على التقديم
والتاخير لضرورة الشعر فاذا تقررت هذه المقدمة قلنا اذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم اولى لتقوي القسم بالتصدر
الذي هو اصله وضعف الشرط بالتوسط ولا استدلال فيه للكوفيين على ان اعمال الاول في باب التنازع اولى لان الاول وان كان
ابعد من الثاني الا ان هذا البعيد يقوى بالتصدر الذي هو حقه واصله والقريب ضعيف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه
واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان يرجح الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب الى الجواب ويلغى القسم كما مر
في قوله لئن منيت بنا عن غب معركة البيت واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره لتقويته بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى
من القسم ويجوز ذلك بعد هذا اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو ان اتيتني فوالله لا تيتك فالقسم وجوابه جواب الشرط ويجوز الغاء
القسم لتوسطه لانا قد ذكرنا انه قد يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فنقول ان اتيتني والله اتك فاتك جواب الشرط والشرط

في اعتبار الشرط اذا تقدم على القسم

٥٢٣

والجواب ساد مسد جواب القسم واما اذا تقدم لو ولولا على القسم فالواجب الغاء القسم لان جوابهما لا يكون الا جملة فعلية خبرية ولا يصح ان يكون جملة قسمية تقول لو جئتني والله لاكرمتك ولولا زيد والله لضربتك قوله وان توسط اى القسم قوله بتقدم الشرط هذا كما قال او خبره يعنى طالب خبر كالمبتدأ بلا ناسخ او مع الناسخ جاز ان يعتبر القسم وان يلغى سواء تقدم على الشرط او تاخر عنه فان تقدم مع الالغاء فنحو انا والله ان اتيتنى اتك الغيت القسم مع تقدمه على الشرط وجوز اعتباره لتقدم المبتدأ عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدأ او القسم لغو كما فى زيد والله يقوم وتقول مع الاعتبار انا والله ان اتيتنى لا اتيتك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدأ هو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع امكان الاعتبار اذا كان هناك بجوابه طالب اخر وان تاخر عن الشرط مع الالغاء فنحو انا ان اتيتنى والله اتك الغيته لتقدم طالبين للجواب عليه وهما المبتدأ والشرط وتقول مع الاعتبار انا ان اتيتنى فوالله لا اتينك جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ وان توسط القسم بتقدم غير الشرط اعنى طالب الخبر عليه ولم يكن هناك لا شرط متقدم على القسم ولا متأخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله لا قومن وانا والله اقوم وان كان الخبر مفردا وجب الغاء القسم لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة فذلك نحو انا والله قائم وعلى هذا فلا يحسن اطلاق قوله وان توسط بتقدم غير الشرط جاز اعتباره والغاؤه وطريق الحصر ان نقول القسم اما ان يتقدم اول الكلام او يتوسط او يتاخر عنه فان تقدم وجب اعتباره سواء وليه الشرط نحو والله ان اتيتنى لا تينك او لا نحو والله انى اتيك وان توسط الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط او لا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الغاء القسم واعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبر نحو انا ان اتيتنى فوالله لا تينك وانا ان اتيتنى والله اتك او لم يتقدم عليه ذلك نحو ان اتيتنى فوالله لا تينك وان اتيتنى والله اتك وان لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط فاما ان يتاخر عنه الشرط او لا فان تاخر فان اعتبرت القسم الغيت الشرط نحو انا والله ان اتيتنى لا تينك وان الغيت القسم اعتبرت الشرط نحو انا والله ان تاتنى اتك وان لم يتاخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره والغاؤه نحو انا والله لا تينك وانا والله اتيك وان جاء بعده مفرد وجب الغاؤه نحو انا والله قائم وان تاخر القسم عن الكلام وجب الغاؤه نحو انا قائم والله وان تاتينى اتك والله هذا وكل موضع قلنا ان ان وما يتضمن معناها من الاسماء فيه ملغاة اى لا جواب لها ظاهرا فالاولى ان لا تعمل ظاهرا فى الشرط ايضا كما ذكرنا فى الجوازم فيقال نحو اجئتك تجئنى والله ان تجيئنى لاكرمنك وقد جاء ذلك فى الشعر كقوله فان يك من جن لابرح طارقا وان يك انسا ما كها الانس يفعل وقوله فان تبتئس بالشنفرى ام قسطل لما اغتبطت بالشنفرى قبل اطول وقوله لئن تك قد ضاقت عليه بيوتكم ليعلم ربى ان بيتى اوسع وقوله اما ترينا حفاة لا نعال لنا انا كذلك ما نحفى وننتعل فقول المص لزمه المضى لفظا او معنى ليس بوجه والاولى ان يقول الاكثر كونه ماضيا لفظا او معنى ونعنى بالمعنى نحو ان لم تزرنى لا زورنك وقد تبين ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس بحتم بل قد يجيئ الجواب للشرط مع قلته كقوله لئن منيت بنا البيت ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم المتقدم على ان الشرطية وما تضمن معناها فعلا ماضيا نحو لفعل وما فعل وان فعل فالمراد الاستقبال لكونه سادا مسد جواب الشرط قال تعو ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل اية ما تبعوا قبلتك ولئن زالتا ان امسكهما ولئن ارسلنا ريحا الى قوله لظلوا قوله وتقدير القسم كاللفظ اى القسم المقدر كالملفوظ به سواء كان هناك لام موطئة كما فى قوله تع لئن اخرجوا او لم يكن كما فى قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدرة لم يقدر قسما وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمات الشرط سواء كانت تلك الكلمة

۴۳

اسماً جازماً كمن وما واين ونحوها او حرفاً كان ولو فالجزاء لتلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزاء لكونهما كجملة واحدة نحو امن يضربك تضربه بجزم تضربه وكذا لو ضربك لضربته وكذا ائن تاتنى اتك بالجزم ويونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك فى غير الهمزة من كلم الاستفهام بل يقول من ان اضربه يضربنى بالجزم لا غير وقالا لان الهمزة هى الاصل فى باب الاستفهام وتقول فى الهمزة ءان اتيتنى اتيك بتقدير اتيك ان تاتنى وكذا امن تزره يكرمك بالرفع والحق هو الاول اعنى مذهب سيبويه لان كلمات الشرط انما تلغى اذا تقدم عليها ما يستحق الجواب كما تقدم وههنا ليس كذلك والاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلاً على الشرط والجزاء معاً كدخول الموصول عليهما معاً فى نحو جاءنى الذى ان تاته يشكرك بجزم يشكر والدليل عليه قوله تعالى افان مت فهم الخالدون والفاء فى فهم جواب الشرط وفى فان للسببية ولو كان التقدير افهم الخالدون لم يقل افان مت بل كان يقول ائن مت فهم الخالدون اى افهم الخالدون ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة الفاء واما الهمزة الداخلة على اذا فهى فى الحقيقة داخلة على ما هو فى موضع جزائها لانه ليس بجزاء كما مر فى الظروف المبنية بل موضوع موضع الجزاء لغرض ذكرناه هناك فليست اذا اذن مع جملتيها كان مع جملتيها بل مرتبة جزائها التقدم من حيث المعنى على اذا لانه عاملها كما تبين فى المواضع المذكورة فالاستفهام داخل فى الحقيقة عليه فمن ثم لم يات الفاء فى قوله ائذا كنا عظاماً ورفاتاً ائنا لفى خلق جديد لان التقدير ائنا لفى خلق جديد اذا امتنا ولهذا كثيراً ما يكرر الاستفهام فى ائنا نحو قوله تعالى ائذا امتنا وكنا عظاماً ورفاتاً ائنا لمدينون لطول الكلام وبعد العهد بالاستفهام حتى يعلم ان جزءه الاستفهام ان يدخل على ما هو فى موضع الجواب كما كرر قوله فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين لما طال الكلام والفاء فى فلا تحسبنهم زائدة والعامل فى اذا قوله لمدينون مع ان فيه همزة الاستفهام وان ولا تعمل فى غير هذا الموضع ما بعدهما فيما قبلهما وذلك للغرض الذى ذكرنا فى الظروف المبنية فهو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيداً قائم انتصاب يوم بقائم على الصحيح على ما يجيء مع كونه خبراً لان لغرض اذكره هناك ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان قصدت ان يكون الشرط الثانى مع جزائه جزاء للاول فلا بد من الفاء فى الاداة الثانية لما ذكرنا فى الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء فى الجزاء تقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سالتنى فان اعطيتك فعلى كذا لان الاعطاء بعد السؤال وان قصدت الغاء اداة الشرط الثانى لتخللها بين اجزاء الكلام الذى هو جزاؤها معنى اعنى الشرط الاول مع الجواب الاخير فلا يكون فى اداة الشرط الثانى فاء كقوله فان عثرت بعدها ان وألت نفسى من هاتا فقولا لا لعاً فهو بمنزلة والله ان اتيتنى لاتيتك فثانى الشرطين لفظاً اولهما معنى ومثل ان تبت ان تذنب ترحم اى ان تذنب فان تبت ترحم وكذا ان كان اكثر من شرطين نحو ان سالتنى ان لقيتنى ان دخلت الدار اعطك اى ان دخلت الدار فان لقيتنى فان سالتنى اعطك فقولك فان سالتنى مع الجزاء جواب فان لقيتنى وقولك فان لقيتنى مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا فقس ان كان اكثر

قوله واما للتفصيل والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما فى خبرها مطلقاً وقيل هو معمول المحذوف مطلقاً نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثانى اعلم ان اما موضوعة لمعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى اخر ما تقصده ولاستلزام شئ لشئ اى ان ما بعدها شئ يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط ايضاً هو استلزام شئ بشئ اى استلزام الشرط للجزاء كما ذكرنا فى الظروف المبنية والمعنى الثانى اى الاستلزام لازم لها فى جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها قد تجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضاً فيها فى جميع مواقعها فالتزم ذكر المتعدد بعدها وحمل قوله تعالى والراسخون فى العلم بعد قوله واما الذين فى قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وهذا وان كان محتملاً فى هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى التزام التفصيل فيها

525

واما بيان معنى الشرط فيها فبان تقول هي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتضى تكررها كما ذكرنا في قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيؤدي الى الاستثقال لهذا ايضا وايضا حذف ذلك وجوبا لغرض معنوي وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام تفسير ذلك ان اصل اما زيد فقائم اما يكن من شيء فزيد قائم يعني ان يكن اي ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه قطعا بلا انه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اي يكن من شيء واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدأ والخبر لان فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل غرضك الكلي وهو لزوم القيام لزيد فلهذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير موقعها فقد تبين انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقعه شيئان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشيء آخر الا ترى ان خبر المبتدأ بعد لولا وبعد القسم لم يحذف وجوبا الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده ويحصل ايضا منه بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها ولو لم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية في اول الكلام وكذا تقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به او الظرف نحو اما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما ملزومان لحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازما لليتيم وذهابي لازما ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات الجزاء كالحال نحو اما مجودا فانا ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضاربك والمفعول له نحو اما تاديبا فانا ضاربك فلا يستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة المذكورة ولا تقول مثلا ان جئتني زيد فانا ضارب على ان زيدا مفعول ضارب اذ لم يحصل بالتقديم شيء من الاغراض ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك مانع آخر من التقديم غير الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا سائر وكذا نحو اما زيدا فما اضرب ولا تقدم من اجزاء الجزاء شيئين فصاعدا لانك لا تتجاوز قدر الضرورة فلا تقول اما زيد طعامك فلا ياكل وقد يقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء جزاء اما مقام شرطها كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان اي اما يكن شيء فان كان من المقربين فله روح وريحان فقوله فروح جواب اما استغنى به عن جواب ان والدليل على انها ليس جواب ان عدم جواز ما ان جئتني اكرمك بالجزم ووجوب ما ان جئتني فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربتني فاكرمك قال تعالى اما اذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول اي اما يكن من شيء فاذا ما ابتلاه يقول داعيا وجب الفاء في جواب اما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيد يقم لانه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه فمنع ان تعمل في الجزاء الذي هو ابعد منها من الشرط الا ترى انه اذا حذف الجزاء في نحو اتيتك ان اتيتني فالاصل ان لا تعمل الاداة في الشرط والجزاء فعدم الانجزام عند حذف الشرط اولى واما قولهم افعل والا اضربك فانما انجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط ههنا واما كما ذكرنا بمعنى ان واما تفسير سيبويه لقولهم اما زيد فمنطلق بمهما يكن من شيء فزيد منطلق فليس لان اما بمعنى مهما وكيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصده الى المعنى البحت لان معنى اما يكن من شيء فزيد منطلق ان كان شيء فزيد منطلق اي هو منطلق البتة ويجوز ان يكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما عند حذف شرطها على ما بينت من مذهبهم في اما انت منطلقا انطلقت ولا يحذف الفاء في جواب اما الا لضرورة نحو قوله ع فاما الصدود لا صدود لديكم او مع قول محذوف يدل عليه محكيه كقوله تعالى فاما الذين كفروا الم تكن آياتي اي فيقال لهم الم تكن

رضي شرح كافيه ج ٢ ص ٥٢٦

وجوب الفاء في جواب اما

ولا يقع بين اما والفاء جملة تامة مستقلة نحو اما زيد فقائم فعمرو كذا لان الواقع بينهما كما تقدم جزء الجزاء المقصود كونه ملزوما للحكم
الذى تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون جملة تامة مستقلة واعلم انه قد ياتى بعد اما ما يتكرر ذكره بعد فائها وذلك اما مصدر مكرر
ضمنا بان يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر نحو اما سمنا فسمين واما علما فعالم واما صفة يكرر لفظها بعد الفاء نحو قولك
اما صديقا مصافيا فليس بصديق مصاف واما عالما فعالم ونحو ذلك واما غير ذلك نحو اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا
اباك واما العبيد فذو عبيد واما زيد فقد قام زيد فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما ويختار ذلك بنو تميم
لا الى حد الوجوب والمعرف من المصدر يجب رفعه عند بنى تميم على ما يعطى ظاهر لفظ سيبويه والاولى انهم يجيزون الرفع والنصب
فيه كما يجيئ واما الحجازيون فانهم يجيزون فيه الرفع والنصب والمعرف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر
والوصف فمرفوع عند الجميع معرفا كان او منكرا الا ما سيجيئ فالرفع فى جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الفريقين
واما النصب فان سيبويه ذكر ان ذلك فى المصدر معرفا كان او منكرا على انه مفعول له عند الحجازيين فقال شراح كلامه وذلك
لانهم يرون ينصبون المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فبقى مفعولا له فمعنى اما سمنا فسمين مهما يذكر زيد لاجل السمن فهو سمين وكذا
المعرف نحو اما العلم فعالم اى مهما يذكر زيد لاجل العلم فهو عالم قال سيبويه ونصب المصدر المنكر عند بنى تميم على الحال قال لانهم
لما لم يجيزوا فى معرف المصدر الا الرفع علمنا ان نصب المنكر على الحال والعامل فيه اما محذوف قبله كما تقول فى نحو اما علما
فعالم ان التقدير مهما تذكر زيدا عالما فهو عالم او المذكور بعده اى عالم فى مثالنا فيكون حالا موكدة قال سيبويه اما الرفع فى المصدر
فعلى انه مبتدأ والعائد اليه محذوف فمعنى اما العلم فعالم اى عالم به كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا اى لا تجزى
فيه اقول والدليل على انه يجوز عند بنى تميم نصب معرف المصدر انهم جوزوا على ما حكى عنهم سيبويه اما العلم فعالم بزيد بنصب العلم
اى فهو عالم بزيد العلم فكذا ينبغى ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب اى انا ضارب الناس فيكون نصب المصدر المعرف على انه
مفعول مطلق لما بعد الفاء واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد الشيئين المذكورين فى المصدر الواقع حالا
عند بنى تميم واقول كون المصدر المنصوب مفعولا له عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان كذا لجاز اما للسمن فسمين واما للعلم فعالم
والاولى ان يقال المنصوب عند بنى تميم والحجازيين فى الصفة على انه حال مما بعد الفاء وفى المصدر المعرف على انه مفعول مطلق
لما بعد الفاء وفى المصدر المنكر على انه حال ومفعول مطلق لما بعد الفاء واما المرفوع فعلى انه مبتدأ ما بعد الفاء خبره بلا تقدير ضمير كل
ذلك عند كلا الفريقين وكشف القناع عنه ان نقول ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت الاشياء له او ادعى له
ذلك فيسلم السامع بعض تلك الدعاوى او يدفع كما تقول مثلا انا سمين وانا عالم فيقول السامع اما سمينا فلست بسمين واما عالما
فعالم فهذا حال لان المعنى اما اذا كنت سمينا وادعيت ذلك فلست بسمين واما اذا كنت عالما اى ابديت من نفسك العلم وتزينت به
وادعيت ذلك فانت فى الحقيقة كذلك كما يقال اذا كنت مؤمنا فكن مؤمنا واذا كنت عالما فانا عالم لا مثلك اذا كنت فى امر فكن فيه بمنه
قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا آمنوا على احسن التاويلات اى يا ايها المدعون للايمان آمنوا حقيقة فالحال على هذا مما بعد الفاء والتقدير
ان يكن شئ فانت عالم علما اى انت عالم حقيقة حين كنت عالما صورة وفى زى العلماء والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال ايضا على هذا
الوجه او تجعله مفعولا مطلقا على معنى اما سمنا فسمين ان يكن شئ فهو سمين سمنا وكذا فى نحو اما سمنا فلا سمن اى اما يكن شئ فلا سمن فيه
سمنا واما المصدر المعرف فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفاء فمعنى اما العلم فعالم اما يكن شئ فزيد عالم العلم واما الكلام على انه كيف يعمل
ما بعد الفاء فيما قبلها فى نحو اما سمنا فانت بسمين او فانك سمين فقد مر انه للغرض المذكور واما الرفع فى نحو اما السمن فسمين واما

527

رضى ج ۲ ص ۳۶۲ فتح

عمل ما بعد الفاء فيما قبلها

العلم فعالم فانما جاز ذلك لتضمن المبتدأ معنى الخبر لان التقدير اما السمن فانت صاحبه وسمين وعالم فى مثل خبر مبتدأ محذوف اى انت
سمين وزيد عالم ومعنى سمين وعالم ذو سمن وذو علم فهو كالظاهر القائم مقام المضمر نحو لا ارى الموت يسبق الموت شئ وكذا الحال الرفع
فى غير المصدر نحو اما العبيد فذو عبيد اى فانت صاحبهم ولم يقل فذوهم لان ذو لا يضاف الى مضمر وكذا الوصف المرفوع نحو اما العالم
فعالم اى فانت عالم اى فانت هو واما نحو اما العلم فلا علم واما العالم فلا عالم فاستغراق لا علم ولا عالم كالضمير الراجع الى المبتدأ اذ قولك
اما العلم فلك علم اى لك شئ منه واما العالم فلست بعالم اى لست به وانما اكتفوا مطردًا فى مثل هذا الخبر بالظاهر الساد مسد المضمر
وان لم يطرد ذلك فى غيره على الاصح كما مضى فى باب المبتدأ نحو زيد ضرب زيد لانهم لما غيّروا المبتدأ والخبر ههنا عن حالهما بتوسيط
الفاء بينهما فكانهما ليسا بمبتدأ وخبر واما غير المصدر والصفة نحو اما العبيد فذو عبيد فالوجه فيه الرفع فى جميع اللغات معرفا
كان او لا وروى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هى خبيثة قليلة وقال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف فى
المعرف الا اذا كان غير معين ليكون فى موضع الحال كما فى الجماء الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينين فلا يجوز فيه
الا الرفع كما فى قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا اباك اقول اما الحمل على الحال فى مثله فضعيف ولا معنى له بل هو على انه
مفعول به لما بعد الفاء لان المعنى ذو عبيد اى تملكهم وذلك كما روى الكسائى اما قريشا فانا افضلهم اى فانا اغلبهم بالفضل
وقولهم اما ان يكون عالما فهو عالم ان فيه مبتدأ اى اما كونه عالما فحاصل والخبر محذوف ما بعد الفاء وكذا قولهم اما ان لا يكون عالما
فهو عالم اى اما عدم كونه عالما فليس بحاصل وقال سيبويه لا فى ان لا تكون زائدة كما فى قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وفى الصور
التى ذكرتها خبط كثير للنحاة وهذا الذى ذكرته اقرب عندى وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله وربك فكبر وثيابك فطهر
والرجز فاهجر وهذا فليذوقوه فبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به فلا يقال
زيد فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك زيد فوجد فالفاء فيه زائدة وقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم قد ذكرنا فى
باب المبتدأ ان مثله على كلامين عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الاخفش وانما جاز تقدير اما بالقيد المذكور لان الامر
لالزام الفعل لفاعله والنهى لالزام ترك الفعل لفاعله فناسبا الزام الفعل او تركه للمفعول وذلك بان تقدير اما قبل المنصوب وتدخل
فاؤها على الامر والنهى فان ما قبل الفاء اما ملزوم لما بعدها كما ذكرنا واما قوله واذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون
الا الله فاووا وقوله واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا الصلوة فلاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه فى نحو قولهم زيد
حين لقيته فانا اكرمه على ما مرّ فى الجوازم وذلك فى اذ مطرد على ما مرّ فى الظروف المبنية ويجوز ان يكون قوله واذ اعتزلتموهم
وما يعبدون وقوله واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم من باب والرجز فاهجر اى مما اضمر فيه اما وانما جاز اعمال المستقبل الذى هو سيقولون
وفاووا واقيموا فى الظروف الماضية التى هى اذ لم يهتدوا واذ اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل فى الزمن الماضى
محالا لما ذكرنا فى نحو اما زيد فمنطلق من الغرض المعنوى اى قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت فى الازمنة
الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة قوله هو معمول لما فى حيزها اى ما بين اما والفاء معمول لما فى حيز الفاء اى لما بعدها
وليس ذلك بمطلق عند المص لان المبتدأ فى نحو اما زيد فقائم خرج عنه اذ العامل فيه الابتداء عنده وكذا اداة الشرط مع الشرط فى نحو
قوله تعم واما ان كان من المقربين خارجة عنه قوله مطلقا اى سواء كان ما بعد الفاء شئ يجب له صدر الكلام كان وما النافية فى نحو اما
يوم الجمعة فانك مسافر او لم يكن وذلك للغرض المذكور هذا مذهب المبرد اختاره المص وقال بعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اى
سواء كان بعد الفاء شئ يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها او لا فنحو اما زيد فقائم عنده بتقدير اما ذكر زيد فهو قائم واما يوم الجمعة

نحو

فزيد منطلق اى اما ذكرت يوم الجمعة وليس ذلك بشئ اذ لو كان كذلك لجاز النصب فى نحو اما زيد فقائم على تقدير اما ذكرت زيدًا فهو قائم ولا يجوز اتفاقا ولجاز الرفع اختيارًا فى نحو اما يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الا بتاويل بعيد اى قائم فيه وانما ارتكب هؤلاء هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء فى نحو اما زيد فقائم ولم يتنبهوا ان التقديم فى مثل هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة وذهب المازنى الى انه ان لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدر كان وما او مانع اخر من عمل العامل فيما قبله ككون العامل صفة ومعموله قبل موصوفه نحو اما زيدًا فانا رجل ضارب او كون المعمول تمييزا او عامله اسم تام نحو اما درهما فعندى عشرون او كون العامل مع نون التاكيد نحو اما زيدًا فلاضربن او صلة نحو اما القميص فان تلبس خير لك فان لم يكن احدهما فالعمل لما بعد الفاء وان كان بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والا فمن الثانى وليس ايضا بشئ لانه اذا اجاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا بأس بجوازه مع مانعين

حرف الردع

واكثر لان الغرض مهم فيجوز لتحصيله الغاء مانعين فصاعدًا والدليل على ذلك امتناع النصب فى نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم يمتنع تقدير ناصب نحو ذكرت وغيره قال ابن خروف وقد يبدل الميم الاولى من امّا ياء قال ع رأت رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى وايما بالعشى فيخصر قوله حرف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا الردع بمعنى الزجر تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تع رب ارجعون لعلى اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون كلا من كلام المتكلم بما قبلها وذلك اذا اخبر عن غيره بشئ منكر فيذكر عقيبه كلا بيانا لكونه منكرا كقوله تع واتخذوا من دون الله

الهة ليكونوا لهم عزا كلا وقد يكون كلا بمعنى حقا كقوله تع كلا والقمر وكلا ان الانسان ليطغى فيجوز ان يجاب بجواب القسم كما فى الاية وان لا يجاب به كقوله تع كلا بل تحبون العاجلة وكلا اذا بلغت التراقى وليست للردع اذ لا معنى له الا بالنظر الى ما قبلها وقد يحتمل المعنيين كما فى قوله تع ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لاياتنا عنيدا واذا كانت بمعنى حقا لا يجوز الوقف عليها لانها من تمام ما بعدها ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذى هى عن تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل اى كلا لا تقل اوليس الامر كذلك واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يق انها اسم بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بان فلم يخرجها ذلك عن الحرفية قوله تاء التانيث الساكنة تلحق الماضى لتانيث المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقى فمخير واما الحاق

تاء التانيث

علامة التثنية والجمعين فضعيف اعلم انه انما جاز الحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المؤنث هو المسند اليه دون المسند للاتصال الذى بين الفعل وهو الاصل فى كونه مسندا وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزاء الفعل حتى سكن اللام فى نحو ضربت لئلا يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه فى نحو يضربان ويضربون وتضربين فتانيث الفعل لاجل تانيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر كقول الحجاج ياحرسى اضربا عنقه اى اضرب اضرب وقوله تع رب ارجعون اى ارجعنى ارجعنى ارجعنى وهذا التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبنته من اول الامر بسكون هذه على بناء ما لحقته لانها كالحرف الاخير مما تلحقه وحركة تلك على اعراب ما وليته ودليل كونها كلام الكلمة دوران الاعراب عليها فى نحو قائمة وتقلب الاسمية فى الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرب اولى ولكون اصل التاء الفعلية هو السكون لم ترد اللام المحذوفة للساكنين فى رمتا وغزتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التى بعدها وهى كجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازمة الا ان اصل التاء السكون فالحركة عليها كاللاحركة بخلاف حركة اللام

في لم يخافا ولم يخافوا وخافا وخافوا وخافن وخافي وخافن وبيعن وقولن فان عين الفعل في هذه لم يحذف لان سكون لام المضارع ليس باصل
حتى اذا تحرك لعارض قلنا الحركة كالعدم كما قلنا في التاء الفعلية بل الاصل تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع والاصل في اضرب
لتضرب كما بيناه فاصل لام لم يخافا وخافا ولم يقولا وقولا هو الحركة وهي الان متحركة بحركة كاللازمة لان هذه الحركة لاجل اتصال
الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة بخلاف نحو لم يخف الله وخف الله ولم يبع الثوب ولم يقل الحق وقل الحق لان اللام وان كان اصلها
الحركة الا ان حركتها الان عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام في اخشون واخشين ان تحركت الواو والياء
لان اصل هاتين الحرفين السكون كالتاء الفعلية وجاءت لغة ضعيفة باعتداد حركة التاء لكون الالف كجزء الكلمة فقالوا رماتا
وغزاتا ولا يقولون رمات المرأة لان الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست كجزء ما قبلها اذ الظاهر ليس في الاتصال كالضمير قوله واما
لحاق علامة التثنية والجمعين تضعيف يعني نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن اخواتك فيكون الالف والواو والنون
مثل التاء حروفا مبنية من اول الامر على ان الفاعل مثنى او مجموع ولا تكون اسماء ضمائر لئلا يلزم اذن تقدم المضمير على ما يعود
اليه من غير فائدة كما حصلت في نعم رجلا ورب عبدا او في باب التنازع ولكونها حروفا لا ضمائر جاز استعمال الواو في غير العقلاء
نحو اكلوني البراغيث وقيل انما فعل ذلك لان الاكل في الاصل موضوع للعقلاء وجاز ايضا استعمال النون في الرجال كقوله يعصرن
السليط اقاربه ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة هذا لما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها واما
الفائدة في مثل هذا الابدال فما مر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهما قوله التنوين

الكلام في التنوين واقسامه ٥٣٠

نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف من العلم موصوفا

بابن مضافا الى علم التنوين في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا قوله نون ساكنة يدخل فيه نون من ولدن ولم يكن قوله تتبع
حركة الآخر يخرج امثالها لان آخر هذه الكلمات نون ساكنة الا ان نونها لا تتبع حركة او اخرها وقد استفيد منه ان التنوين
بعد الحركة وانما اطلق قوله حركة الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل نحو قوله ع وقولي ان اصبت لقد اصابا قوله لا
لتاكيد الفعل يخرج نون التوكيد الخفيفة وانما لم يجعل للتنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين
يسقط في الوقف رفعا وجرا ولذا كتب في حال النصب الفا لانها تقلب الفا فيها وقد ذكرنا اقسام التنوين في اول الكتاب قوله ويحذف
من العلم الموصوف بابن مضافا الى علم نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف
التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذا في قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا طامر بن طامر وهيّ بن بيّ
وضل بن ضل لانه يعبر به عمن لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة فان لم يكن بين علمين نحو
جاءني كريم بن كريم او زيد ابن اختنا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو
على انه مبتدأ وخبر لقلة استعماله ايضا كذا مع ان التنوين انما حذفت في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة
التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ مع خبره وحكم ابنة حكم ابن وفي الموصوف ببنت وجهان كما مر في باب النداء وحذف فيها
في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المائي وقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا وقرئ في الشاذ قل هو الله احد الله

بيان نون التوكيد

قوله نون التوكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف تختص بالفعل المستقبل في الامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض والقسم وقلت في النفي ولزمت في مثبت القسم وكثرت في مثل اما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم
ومع المخاطبة مكسور وفيما عداه مفتوح وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان ولا تدخلهما الخفيفة خلافا

يونس وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل فان لم يكن فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترين وترون وترين واغزون واغزنّ
واغزن والخففة تحذف للساكنين وفي الوقف فيرد ما حذف والمفتوح ماقبلها تقلب الفا انما حركت المشددة بالفتحة لثقلها
وخفة الفتحة وكسرت بعد الف الاثنين والف الفصل نحو اضربان واضربنان تشبيها بنون الاعراب التي في المضارع فانها تكسر
بعد الالف نحو يضربان وكذا النون في الاسم المثنى نحو الزيدان ثم لما تختص بالمستقبل لم تدخل على الحال والماضي لما مر في باب
المضارع ودخولها في الاغلب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اما في المستقبل
الذي هو خبر محض فلا يدخل الا بعد ان يدخل على اول الفعل ما يدل على التوكيد ايضا كلام القسم نحو والله لاضربن وما المزيدة نحو
اما يفعلن ليكون ذلك الاول توطئة لدخول نون التوكيد وايذانا به ثم الطلب على ضربين اما طلب وجود الفعل او عدمه كالامر
والنهي والتحضيض والعرض والتمني والسوال عن حصول الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن ولا تفعلن وهلا تفعلن والا تفعلن وليتك تفعلن
وهل تفعلن وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال ع افبعد كندة تمدحن قبيلا ☼ وتقول كم تمكثن وانظر متى
تفعلن قال ع واقبل على رهطي ورهطك نبتحث مساعينا حتى ترى كيف تفعلا ☼ والخبر المصدر بحرف التوكيد نحو والله ليضربن ولكن اكل
اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جاز حذفها كما في اما تفعلن ومتى ما تفعلن وايهم ما يفعلن واياما يفعلن واينما تكونن
اكن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما وقد يدخل نون التاكيد اختيارا في جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط مما يجوز دخولها
فيه نحو قوله ع فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا ☼ وقوله ع بنيتم بنات الخيزراني في الثرى حديثا متى ما ياتك
الخير ينفعا ☼ لكنه اقل من دخولها في الشرط وربما دخلت في الشرط بلا تقدم ما نحو ان تفعلن افعل قال ع ومن يثقفن منكم فليس
بآئب ابدا وقتل بني قتيبة شافي ☼ ويجيء النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التي تلحق اوائلها ما المزيدة في غير الشرط اختيارا لكن
قليلا نحو بجهد ما يبلغن وبعين ما ارينك اي اتحقق الذي اراه فيك وبالم ما تختننه يضرب لمن يطلب امرا لا يناله الا
بمشقة ومن غضة ما ينبتن شكيرها يضرب لمن كان له اصل وامارة تدل على كون شيء آخر وقل ما تقولن وكثر ما تفعلن
وربما تقولن وانما كان دخولها مع ما التي في الشرط اكثر منها مع غيره لان الشرط يشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت واما قوله ع
ربما اوفيت في علم ☼ يرفعن ثوبي شمالات ☼ فضرورة وانما حسن لان ما زيدت في رب ويرفعن في خبرها ويجيء النون بعد المنفي
بلا اذا كانت لا متصلة بالمنفي قياسا عند ابن جني لانها اذن تشبه النهي واستشهد بقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن وقيل
ان لا في الاية للنهي وقد يجيء مع لا النافية منفصلة نحو لا في الدار يضربن زيد وعند ابي علي لا يجيء بعد النفي اختيارا لعرائه
عن معنى الطلب وتجرده من ما المؤكدة في الاول قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهي من جهة الجزم قال ع يحسبه الجاهل
ما لم يعلما ☼ شيخا على كرسيه معمما ☼ وربما لحقت المضارع خاليا من جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعلن قيل ويدخل اسم الفاعل
اضطرارا تشبيها له بالمضارع قال ع أرأيت ان جائت به املودا ☼ مرجلا ويلبس البرودا ☼ أقائلن احضروا الشهودا ☼ وقال الاخر ع يا ليت
شعري عنكم حنيفا ☼ اشاهرن بعدنا السيوفا ☼ وهذا كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله ع وليس حاملني الا ابن حمال ثم ان النون
يلزم من هذه المواضع المذكورة المضارع المقسم عليه مثبتا نحو والله لا قومن بشرط ان لا يتعلق به جار سابق كقوله تعالى ولئن متم
او قتلتم لالى الله تحشرون وقوله ع ليعلم ربي ان بيتي اوسع ☼ شاذ عند البصريين كما ذكرت واكثر دخولها في الامر والنهي والاستفهام
ومع اما وعند الزجاج هي لازمة مع اما خلافا لغيره قال ع فاما تريني ولي لمة فان الحوادث اودى بها ☼ وترك النون معها جيد
عند غيره وان كان الاكثر اثباتها قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم لان ضمير المذكرين وهو الواو اما ان ينضم ما قبلها كانصروا

كثرة دخول النون في الامر والنهي والاستفهام

واغزوا او بينفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ماقبلها تحذف اذا اتصلت بها نون التاكيد للساكنين في كلمتين في اولهما مدة
وان كانت الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الاولى الا انهما على كل حال كلمتان والثقل حاصل
بوجود الواو والمضموم ماقبلها لو عليها دليل اذا حذفت وهو ضمة ماقبلها فلاجتماع هذه الاشياء كان الحذف اولى قال سيبويه
لو قالوا اضربون واضربين كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كتمود الثوب ومديق والمفتوح ماقبلها تحرك للساكنين
بالضم وانما لم تحذف لانها ليست بمدة كما يجيئ في التصريف في باب التقاء الساكنين وانما ضمت ولم تكسر ولم تفتح اجراء لما قبل نون التوكيد
في جمع المذكر في جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام الضم فيه قوله ومع المخاطبة مكسورا لان ضمير المخاطبة ياء فان كان ماقبلها مكسورا
كاغزي واضربي وارمي حذفت الياء للساكنين كما قلنا في الواو وان كان ماقبلها مفتوحا حركت بالكسر كاخشين وارضين
اجراء لما قبل النون في المخاطبة في جميع الانواع مجرى واحدا مع ان الكسر للساكنين هو الاصل وقال ابن مالك حذف ياء الضمير بعد الفتحة
لغة طائية نحو ارضن في ارضى قوله وفيما عداه مفتوح اى فيما عدا المذكور وما عداه الواحد المذكر نحو اضربن واغزون وارمين واخشين
والمثنى نحو اضربان وجمع المؤنث نحو اضربنان وليس ماقبلها في المثنى وجمع المؤنث مفتوحا بل هو الف يلى قبل الالف فتحة ولعل هذا
مراده اما فتح ماقبلها في الواحد المذكر فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون كجزء الكلمة وانما ردت اللامات
المحذوفة للجزم او للوقف في نحو يغزون واغزون وليرمين وارمين وليخشين واخشين لان حذفها كان للجزم او للوقف الجارى مجراه
ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لاجزم ولا وقف وهذا الذى ذكرناه من كونه مبنيا على الفتح مذهب سيبويه والمبرد وابى على وقال
الزجاج والسيرافى بل الحركة للساكنين معربا كان الفعل او مبنيا لانه بلحاق النون بعد الفعل عن شبه الاسماء فعاد الى اصله من البناء
والاصل فى البناء السكون فلزم تحريكه للساكنين فحرك بالفتح صيانة للفعل من الكسر اخ الجر بالاضرورة كما كانت فى اضربن الا انه تحرك
للساكن بحركة كالحركة اللازمة لكون اللام متحركة فى الاصل اى المضارع وكون النون كجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل لا بالضمير كما فى
اخشون واخشين بخلاف الرجل فى اضرب الرجل فلكونها كاللازمة رد العين المحذوفة للساكنين فى قومن ولم ترد فى قم الليل هذا كله على
مذهب الجمهور الذاهبين الى بناء ما اتصل به النون واما على مذهب من قال الفعل باق على ماكان عليه قبل دخول النون من الاعراب
او البناء فانه يقول انما رد اللام وفتح فى الناقص نحو اغزون وارمين اذ لو لم يرد لقيل اغزن بالضم وارمن بالكسر فكان يلتبس بالاول جمع
المذكر وبالثانى الواحد المؤنث ففتحوا ماقبل النون فى كل واحد منه كرصحيح ومعتل واما رد اللام فى ارضين واخشين فلطرد الباب فقط
اذ لم يكن يلتبس بشئ اخر هذا ولغة طى على ماحكى عنهم الفراء حذف الياء الذى هو لام فى الواحد المذكر بعد الكسر والفتح فى المعرب والمبنى
نحو والله ليرمن زيد وارمن يا زيد وليخشن زيد واخشن يا زيد عليه قوله اذا قال قطنى قلت بالله حلفة لتغنن عنى ذا انائك اجمعا +
وانما لم يحذف الالف فى اضربان وان التقى ساكنان كما حذفوا الواو والياء فى اضربن خوف اللبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف
كما ذكرنا فلو حذفت الالف لانفتحت النون مع ان الالف اخف من الواو والياء وايضا المد فيه اكثر منه فى الواو والياء والمد قائم مقام الحركة
والنون كبعض الكلمة فصار اضربان كالضالين واما الالف فى اضربنان فلم تحذف لانها مجتلبة للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل
الوقوع فيما فر منه واما حذف النون التى هى علامة الرفع فى الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيا عند الجمهور وعند غيرهم لاجتماع
النونات قوله ولا يدخلهما الخفيفة اى لا يدخل الخفيفة المثنى وجمع المؤنث لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده واما مع المثقلة
فلان النون المدغمة وان كانت ساكنة فهى كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بها وبالمتحركة ارتفاعة واحدة فهما كحرف واحد متحرك ولا يجوز
عند سيبويه ايضا الحاقها فى نحو اضربانى بنون الوقاية واضربان نعمان وان كان يزول التقاء الساكنين الممنوع بالادغام فى

نفى

نون الوقاية ونون نعمان لان نون الوقاية ونون نعمان ليستا بلازمتين واما يونس والكوفيون فجوزوا الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع
المؤنث فبعد ذلك اما ان يبقى النون عندهم ساكنة وهو المروى عن يونس لان الالف قبلها كالحركة لما فيها من المد كقراءة
نافع محياي وقراءة ابى عمرو واللائى وقولهم التقت حلقتا البطان ولا شك ان كلما اوردوا فى مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه
واما ان يتحرك بالكسر للساكنين وعليه حمل قوله ولا تتبعان بتخفيف النون واعلم ان كلا من الخفيفة والثقيلة عند سيبويه اصل برأسها
وعند اكثر الكوفيين المثقلة اصل المخففة قوله وهما فى غيرهما اى النونان فى غير المثنى وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء قوله
كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة يعنى يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او
تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند لحاق النون بها وقد بيّنا نحن حكم جميعها فى ضمن الكلام
السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو ارا
اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو رى واغزى وارمى واخشى واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو ره واغزوا وارم واخش
فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول اغزن وارمن بحذف الواو كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض
وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء كما حذفت فى نحو اغزى الجيش وارمى الغرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما
ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة نحو اخشين كاخشى الرجل قوله فان لم يكن
بارزا وهو فى الواحد المذكر نحو اغزوا وارم واخش فالنون كالمتصل اى كالكلمة المتصلة ونعنى بها الف التثنية تقول اغزون وارمين
واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا قال لما كان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل
ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل هذا هو زبدة كلامه ويرد عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء فى ارضوا وارضى
متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الالف فليس قوله اذن فكالمتصل على اطلاقه بصحيح وايضا يحتاج الى التعليل فيما قاس
النون عليه من المتصل والمنفصل اذا سئل مثلا لم لم يحذف اللام فى اخشيا وارميا واغزوا كما حذفت فى اخش وارم واغز ولم ضممت
اللام فى ارضوا الرجل وكسرت الياء فى ارضى الامر ولم يحذفا كما فى ارموا الرجل وارمى الغرض فكل علة تذكرها فى المحمول عليه فهى
مطردة فى المحمول فما فائدة الحمل وانما يحمل الشئ على الشئ اذا لم يكن المحمول فى ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه بل يشابهه من وجه
فيلحق به لاجل تلك المشابهة وان لم تثبت العلة فى المحمول كحمل ان على الفعل المتعدى وان لم يكن فى ان العلة المقتضية للرفع
والنصب كانت فى المتعدى قوله والمخففة تحذف للساكنين وذلك اذا لاقى المخففة ساكن بعدها كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما
والدهر قد رفعه حطها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن فى الوصل اذا تجرد عن المانع وهو الاضافة واللام بخلاف النون الخفيفة
فانها قد تترك بلا مانع وايضا ينبغى ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل فالتنوين يحذف فى ابن وابنة بالشرط
المذكور قياسا وفى غيره ضرورة كقوله وحاتم الطائى وهاب المائى والنون الخفيفة تحذف للساكنين مطردا وقال سيبويه عن يونس انه
اذا جاء بعد النون المخففة فى اضربان واضربنان ساكن تبدلهما همزة مفتوحة نحو اضربا ء الرجل واضربنا ء الرجل قال سيبويه لو جوز الحاق
الخفيفة بالمثنى فالقياس حذفها للساكنين كما تحذف اتفاقا فى المفردين المذكر والمؤنث وجمع المذكر فيسقط الالف ايضا فى اللفظ للساكنين
واذا وقف على فعل فى آخره نون خفيفة فحكمها حكم التنوين اعنى انه يقلب المفتوح ما قبلها الفا نحو اضربا فى اضربن قال سيبويه وقياس
مذهب يونس فى اضربان واضربنان ان تقلب النون الخفيفة الفا فيمد فيها المدة الطولى بقدر الفين وقال الزجاج لو مدت الالف وطال
مدها ما زادت على الالف لانها حرف لا تكرر ولا يؤتى بعدها بمثلها قال السيرافى ليس هذا الذى انكره الزجاج بمنكر وذلك انه يقال

عدم دخول الخفيفة المثنى وجمع المؤنث

فيق اضربوا واضربا لان حذف الواو والياء لوجود النون الساكنة فاذا حذفت ...

ان المد الذی یزاد بعد النطق بالالف الاولی یراد به الف اخروان لم ینفصل عن الاول ولم یتمیز ویحذف فی الوقف المضموم ماقبلها
والمسکور قبلها کنحو اضربن واضربن وکان یونس یقول اقلبها واوا بعد الضمة فی نحو اخشون ویاء فی نحو اخشین فاقول اخشو واخشی
قال الخلیل لا ادری ذلک الا علی مذهب من قال من اهل الیمن هذا زیدو ومررت بزیدی وهی غیر فصیحة واما فی نحو اضربن اضربن
فیقول یونس اضربوا واضربی وفاقا لغیره فی اللفظ الا ان الواو والیاء عنده عوضان من النون وعند غیره هما الضمیران المردودان بعد
حذف النون کما یجیئ وتقول فی هل تضربن وهل تضربن هل تضربوا وهل تضربی بلا نون والواو والیاء بدلا ان من المخففة وعند غیره
هل تضربون وهل تضربین والواو والیاء ضمیران ردا بعد حذف نون التوکید مع رد النون التی سقطت لاجل نون التوکید کما یجیئ
قوله فیرد ما یحذف یعنی اذا حذف النون اعید الی الفعل الموقوف علیه ما ازیل فی الوصل بسببها من الواو والیاء وحدهما کما تقول
فی اضربن واضربن واخشون واخشین اضربوا واضربی واخشوا واخشی او من الواو والیاء مع النون التی بعدهما کما تقول فی هل تضربن
وهل تضربن وهل تخشون وهل تخشین هل تضربون وهل تضربین وهل تخشون وهل تخشین وهذا ایضا بناء علی انهم قدروا النون المخففة
المحذوفة للوقف معدومة من اصلها لعدم لزومها للفعل بخلاف التنوین فان الوقف فی جائی قاض بغیر رد الیاء علی الاصح لکون التنوین
لازمة اذا لم یکن مانع فکانها ثابتة ایضا مع عروض الحذف هذا اخر شرح المقدمة والحمد لله علی انعامه وافضاله بتوفیق اکماله وصلوته
علی محمد وکرام اله وقد تم تمامه وختم اختتامه فی الحضرة المقدسة العزویة علی مشرفها صلوات رب العزة وسلامه فی شوال سنة ست وثمانین
وست مائة ولنذکر احکام هاء السکت وان کان المصنف ذکر بعضها فی التصریف وحرف التذکر والانکار وشین الکشکشة وسین الکسکسة
اما هاء السکت فهی هاء تزاد فی اخر الکلمة الموقوف علیها فی موضعین احدهما اذا کان اخرها الفا والکلمة حرف او اسم عریق فی البناء نحو لا
وذا او هنا وذلک لان الالف حرف خفیة فارید بیانها فاذا جئت بعدها بهاء ساکنة فلابد من مد الالف واما فی الاسماء المتمکنة نحو افعی
وحبلی او العارضة البناء نحو لا فتا فلا تزید هاء السکت اما لخوف التباس هاء السکت بهاء الضمیر المضاف الیه فان الاسم العریق البناء
لا یضاف منه الا کم ولدن ولدی واما لکون الاعراب مقدرا فی الف افعی وشبه الحرکة الاعرابیة فی لا فتی وسنذکر انها لا تلحق المتحرکة
بحرکة اعرابیة او بشبه الاعراب واما الف نحو هنا وهؤلاء فلیس الحرکة الاعرابیة فیه مقدرة بل لو کان مکان الالف حرف صحیح ایضا
لکان متحرکا بحرکة بنائیة نحو هو وهی وهؤلاء ولا تلحق هذه الهاء ساکنا اخر غیر الالف المذکورة سواء کان واوا او یاء کهمو وهذی وغیرهما
ککم ومن وذلک لان الالف اخفی فهی الی البیان احوج بل تلحق الالف والواو والیاء فی الندبة نحو واغلاماه وواغلامکموه وواغلامکیه فی الالف
نحو الامیراه والامیره والامیریه لقصدک الی زیادة مد الصوت فیهما وثانی الموضعین اذا وقفت علی کلمة متحرکة الاخر بحرکة غیر اعرابیة ولا شبیهة
بالاعرابیة لبیان تلک الحرکة اللازمة اذ لو لم تزد الهاء لسقطت الحرکة للوقف وانما لم یبین الاعرابیة لعروضها وسرعة زوالها وذلک قولک
هما رجلانه وضاربانه ومسلمانه ومسلمونه وهنه وضربتنه وهلمه وضربتکه ویحکمکه وثمه واضربته وانطلقنه وضربته وعصایه وقاضیه
وغلامیه وهوه واینه وکیفه وغیر ذلک ودخولها فیما قبل اخره ساکن اقوی من دخولها فیما قبل اخره متحرک حتی لا تجتمع ساکنان لو اسکن
الاخر ولم یلحقوها النونات فی الامثلة الخمسة نحو تضربان وتضربونه وتضربینه لان النون علامة الرفع فهی کالحرکة الاعرابیة وقد منع
بعض البصریین ان یقال انطلقته وضربته الا التباس بضمیر المصدر وفی ضربته بالمفعول به ایضا ولیس بشیء لان الخلیل حکی انطلقته عن
العرب ولو کان اللبس مانعا لم یقولوا اعطیتکه وانه ولیته ولعله واعلمته وقد استعملوا فی بعض ذلک الالف مکان الهاء لمشابهتها لها
وذلک فی انا وحیهلا ولم یلحقوها اخر نحو لا رجل ویا زید وخمسة عشر لعروض حرکة البناء فتشبه بذلک حرکة الاعراب وکذا لم یلحقوها
اخر الماضی المجرد لانه انما حرک کما ذکرنا فی بابه لمشابهة المعرب فکان حرکته اعرابیة فلم یقولوا اضربه واذا کان الکلمة مما ذهب

هاء السکت

٥٣٤

ش
اذا جئت بعدها وذلک فی الوصل بحرف اخر تمیز النطق بها واذا لم تأت بعدها بشیء وذلک فی وقف خفیت حتی ظن ان اخر الکلمة مفتوحة فلذا وصلت بحرف لتبیین جوهرها واختاروا ان یکون ذلک الحرف هاء لمناسبتها بالخفاء لحروف اللین فاذا جئت ساکنة بعد الالف فلابد من تمکین مد الالف لیقوم ذلک مقام الحرکة فیمکن الجمع بین الساکنین فیتعین الالف بذلک التمکن والمد واما

لانها جزماً او وقفاً فان بقيت على حرف واحد فهاء السكت واجبة نحو ره وقه لاستحالة الوقف على المتحرك والابتداء بالساكن وان كانت
على اكثر من حرف واحد نحو اغزه وارمه واخشه ولم يغزه ولم يرمه ولم يخشه فالهاء في مثلها ليست بواجبة لكنها
الزم ههنا منها في نحو ثمه ومسلمونه لانك اذا الحقت بالهاء سكنت اخر الكلمة بعد حذف حرف منها وهو مجحف
وهي في نحو اعه واقه في قولك ان تع اعه وان تق اقه الزم منها في نحو اغزه ولم ترمه لان الاجحاف ههنا اكثر لو سكن العين
وذلك بحذف الفاء واللام واسكان العين وبعض العرب لا يلحقون هاء السكت من المتحرك الآخر الا ما حذف من آخره شيء
ولا يقفون على ما لم يحذف منه شيء كانا ولعل وليت وسائر ما ذكرناه الا بالاسكان وروى يونس وعيسى بن عمران بعض العرب
يقف على المحذوف الاخر ايضاً نحو اغز وارم بالاسكان من غير هاء قال سيبويه هذه اقل اللغتين والحاق الهاء في ما الاستفهامية
المحذوفة الفها بعد حرف الجر كلام وعلام اكثر من حذفها واما في ما المجرورة بالاضافة نحو مجي مه ومثل مه فالهاء عند الوقف
لازمة كما في ره وقه وقد يجيء تعليل ذلك في باب الوقف ان شاء الله تعالى وقد يحذف هاء السكت في الدرج كهمزة الوصل الا ان يجرى
الوصل مجرى الوقف كقوله تع هلك عني سلطانيه خذوه وصلاً وحقها السكون وان وقعت بعد الالف لان اجتماع الساكنين
محتمل في الوقف ويحركها من يثبتها وصلاً بعد الالف مجرياً للوصل مجرى الوقف اما بالضمة تشبيهاً لها بهاء الضمير او بالكسرة لالتقاء الساكنين
وروي على الوجهين يا مرحباه بحمار عفراء واما سين الكسكسة وهي في لغة بكر بن وائل فهي السين التي تلحقها بكاف المؤنث في الوقف
اذ لو لم تلحقها اسكنت الكاف فيلتبس بكاف المذكر وجعلوا ترك السين في الوقف علامة للمذكر فيقولون اكرمتكس فاذا وصلوا
لم ياتوا بها لان حركة الكاف اذن كافية في الفصل بين الكافين وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين في الوقف فاذا
وصلوا حذفوا وغرضهم ما مر في الحاق السين وناس كثير من تميم ومن اسد يجعلون مكان كاف المؤنث في الوقف شيناً قال ع تضحك
مني ان رأتني احترش ولو حرشت لكشفت عن حرش وذلك ايضاً للغرض المذكور وانما ابدلوها شيناً لانها مهموسة مثلها ولم يجعلوا
مكانها مهموسة من الحلق لانها ليست حلقية وقد يجري الوصل مجرى الوقف فيق آنشذاهبة قال ع فعيناش عيناها وجيدش جيدها
سوى ان عظم الساق منش دقيق واما حرف الانكار فهي زيادة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت انكار اعتقاد
كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول مثلاً جاءني زيد فيقول من يقصد تكذيبك وان زيد لا ياتيك ازيدنيه
اي كيف يجيئك فهذه العلامة تبيان انه لا يعتقد انه اتاك او يقول ذلك من لا يشك ان زيداً جاءك وينكر ان لا يجيئك فكانه
يقول مو يشك في هذا او كيف لا يجيئك وقال الاخفش ان هذه الزيادة موضوعة لانكار كون المذكور على ما ذكر فقط فان ازيدنيه انكار
كونه بخلاف ما ذكر فهو على وجه الهزء والسخرية فكانه يقول كيف لا يجيئك زيد وانت الجليل العظيم كقوله تعالى ذق انك انت
العزيز الكريم هذا قوله والاولى ان يقال انه لانكار كونه على خلاف ما ذكر لا على وجه السخرية وانما تلحق هذه الزيادة بشرط الوقف
والانكار بهمزة الاستفهام بلا فصل بينها وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم بما بعده او كان استفهاماً على الحقيقة لا على وجه
الانكار لم تلحق وكذا لا تلحق اذا فصل بين الهمزة والمذكور بقول او هو بمعناه نحو اتقول زيداً او اتقول زيد والاغلب مع حصول الشرائط وقصد الحاق
زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وبحركته اعرابية كانت او بنائية نحو اذهبتوه لمن قال ذهبت وانا انيه لمن قال انا فاعل
وربما زيدت مدة الانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل تلحق العلامة بما يصح المعنى بالحاقها به من جملة كلامك فتقول لمن قال
ذهبت اذهبتاه ومنه حكاية سيبويه سمعنا من قيل له اتخرج ان اخصبت البادية فقال انا انيه منكراً لرايه ان يكون على
خلاف ذلك ولو حكى لقال اتخرجوه ثم نقول آخر الكلمة اما ان يكون ساكناً او متحركاً والساكن اما حرف علة او حرف صحيح فالاول

في علام والام وحتام ولم وعم باجود من حذفها لانه حذف منها الالف كما حذف في نحو اغزه وارمه واخشه الحرف الاخير ويجوز اسكانها وان صارت الميم على حرف واحد لانها امتزجت بحرف الجر قبلها فصارا معاً كحسام لان الجار لا ينفك عن المجرور لكون المجرور لكونه على حرف صار كبعض حروف الجار فالاتصال حاصل من الطرفين واذا وقفت على نحو مجي مجيئت فقلت مجي مه فالهاء لازمة كما في قه وره لان المضاف لكونه اسماً لا يمتزج بالمجرور امتزاج حرف الجر بمجروره ويجيء

٥٣٥

وقدم ان قد تزاد في الانكار ومع ابن هشام في المغني ان الخفيفة تزاد قبل مدة الانكار

وتذكر حكاية سيبويه ١٢٥٦ س ره

نحو جاءني القاضي ورايت المعلى وزيد يغزو وحكمها ان تزاد على اخر فيجتمع ساكنان فيحذف اولهما فتقول القاضيه والمعلاه وايغزوه وان كان الساكن صحيحا تنوينا كان او غيره فلا بد من تحريكه بالكسر للساكنين فلا يكون زيادة الانكار واذن الا الياء نحو ازيد ينيه والم تضربيه وان كان متحركا فمدة الانكار على وفق تلك الحركة بنائية كانت واعرابية فيكون بعد الضمة واوا وبعد الفتحة الفا وبعد الكسرة ياء نحو ازيدنيه وازيدانيه والاميروه فليس مدة الانكار اذن كعلامة الندبة لان تلك يجب كونها الفا الا عند اللبس ويجوز ان يلحق مدة الانكار بان مزيدة بعد المذكور مدخلا في اول همزة الاستفهام فلا يكون المدة اذن الا ياء لانك تكسر نون ان للساكنين وزيادة ان لزيادة البيان والايضاح لان حرف المد والهاء خفيتان فهو زائد كما في ما ان افعل قال المص الظاهر انهم لم يزيدوا ان الا فيما اخره ساكن محافظة لذلك الساكن لانه ان لم يزد ان تحرك الساكن ان كان صحيحا وسقط ان كان مدة ورد بمجيئها بعد المتحرك في انا انيه لان نون انا متحركة واجاب بان الزيادة انما تكون في حال الوقف والوقف على انا بالالف فصار وان لم يكن فيه الف لمجيء ان بعده في حكم الموقوف عليه بالالف ولو لم يزد ان لقيل انا بحذف احد الالفين وقياس ما قاله ان يقال المعلى انيه والقاضي انيه وايغزوانيه ان اريد زيادة ان وهذا الذي قاله من تخصيص ان الساكن اخره لم يجئ في كلام النحاة وانما هو قياس منه ثم اعلم انه يجوز لك الانكار والحكاية مع ترك مدة الانكار وان كان الكلام وقفا واما اذا اردت الوصل فانه يجب ترك الزيادة نحو ازيدا يا فتى كما تترك العلامات في من حين تقول من يا فتى وانما يجوز اثبات التنوين ههنا في حال الوقف لقصد الحكاية ومع زيادة الانكار يتوسط التنوين ويبقى الهاء موقوفا عليه فلا يستنكر بقاء التنوين في الوقف ومدة الانكار تقع في منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف وغير ذلك نحو ازيد او عمرو بينه فيمن قال لقيت زيدا وعمروا وازيد الطويلاه واذا قال ضربت عمروا وقلت اضربت عمروا فتدخل همزة الانكار على الجملة والمفرد وعلى اي قسم شئت من اقسام الكلام بخلاف الف الندبة كما مر في المنادى ولا بد في حال الوقف من هاء السكت ههنا واما حرف التذكر فليس في كلام فصيح وانما يكون ذلك اذا انطق من يتكلم بكلمة ولا يريد ان يقف ويقطع كلامه فيصل اخر تلك الكلمة بمدة تجانس حركتها ان كان متحركا كما يقول في قال يقول ومن العام قالا فيمد فتحة اللام الى ان يتذكر ما نسي ويصله به ويقولوا ومن العامي ويصله بياء ساكنة ان كان الاخر ساكنا صحيحا تنوينا كان او غيره نحو هذا سيفي اذا اردت سيف من صفته كيت وكيت وتقول في قد فعل قدي وفي الالف واللام في نحو الحارث مثلا قدي والي وان كان اخره ساكنا حرف مد نحو القاضي والعصا ويغزو مددت ذلك الحرف الى ان تتذكر ولا تجتلب بمدة اخرى ويجوز ان يقال انك تجلبها وتحذف الاولى كما قيل في مدة الانكار ولا يلحق الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الانكار لان هذه انما تزاد اذا لم يقصد الوقف والله اعلم بالصواب والحمد لله اولا واخرا

خاتمة الطبع

الحمد لله العلي الاعلى والصلوة والسلام على رسوله محمد المصطفى وعلى اله المجتبى وعلى اصحابه نجوم الهدى اما بعد ان الرضي شرح الكافية للعلامة الزكي الامام محمد بن الحسن الشهير بالشيخ الرضي للكافية كافية قد تلقفته العلماء الفحول وتداولوه فيما بينهم بالقبول ولعمري انه لحري بان يكتب بسواد العين بل بمداد النور على الواح القلوب وقراطيس الصدور ولما قل وجوده وتفسر مطالعته للطلاب والطبائع متمنية لطبع هذا الكتاب فتوجه لطبعه في مطبع لكهنؤ رئيس التجار صاحب الوقار المشهور منشي نول كشور صانه الله عن افات الدهور وقد وقع الفراغ من طبعه في شهر رمضان المبارك سنة واحد وثلث مائة بعد الالف من هجرة النبي شفيع الامم واخر دعوينا ان الحمد لله رب العلمين وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد واله واصحابه اجمعين

تمت

٥٣٦

غلطنامہ رضی شرح کافیہ جلد اول ودوم

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
٣	٢	کزید عمر	کزید وعمرو	٥١		تکسائی	للکسائی	٢٥٦	١٨	لستة	الستة	٢٥٧	٤	اقلام واربعة رجال	قروء مع وجود
″	٣	فلقولک	فکقولک	٥٥		بالقراءة	بالقراءة الشاذة	٢٦١	١٢	بالاضافة	بالاصالة			وان کان نقیاس	اقراءً ولیس نقیاس
″	٢٤	لاحتراز	الاحتراز	″		فتد	وقد	٢٦٢	١٦	ضاربهما	ضاربهما هما	″	١٠	هو	وقال الاخفش هو
٥	١٥	ذا	اذا	٧٤		التبرکة	التبرئة	″	١٨	لمرفوع	بالمرفوع	٣٦١	٢٦ و ٢٨	جزء ٢٦ جز ٢٨	جزئی
٦	٣	بعنی	نعنی	″		التبرکة	التبرئة	٢٦٣	٩	اما الظوف	اما الظرف	٣٦٤	١٨	فلتاء	فالتاء
″	١٥	اقائم	اقائم	٨٦		مقعول	مفعول به	″	١٢	نفل بحر	تقدیره	٣٧٠	١٠	لان	لانه
″	١٧	اجملا	جملا	٩٧		ایها	یا ایها	٢٦٤	٤	نحو لک	نحو قولک	٣٧٤	٢٢	المذر	المذکر
″	٢٨	فیها ولاسند	فیهما ولامسند	١٠١		اصلها	اصلهما	٢٧٠	٢٢	یفنس	یفسر	٣٨٦	٢٦	لاصل	للاصل
٧	٤	مراد	المراد	″		للعرفة	المعرفة	٢٧١	٢	ورایت اباتهم	ورایت ابایهم ضربته	٣٩٣	٣	المحطتة	المحضة
″	٧	نفسه	فی نفسه	١٠٢		ذاد	زاد				مررت بابیهم	٣٩٧	٢٩	ومعرفا	اومعرفا
″	١١	لذی	الذی	١٠٣		سویا	ویا	″	١١	تحسینها	تحسینا	٤٠١	١٥	صیغه	ضعیفة
٨	١٨	یغنسر	لم یفسر	١٠٥		لووان	لوان	٢٨٢	١٠	زیدا	عن زید	٤٠٦	٢١	ازیدن	ان زیدا
″	٢٤	یکفی	یکتفی	١٠٦		دهی برحم	دمی یرخم	٢٨٩	٥	منها	فمنها	٤٠٩	١	الخمسة فی صورة الجمع	یہ عبارت صفحہ ٤٠٩ میں
٩	٨	ایاما	ایاها	١٠٨		قوی	قوی	″	٢٤	مثلا	مثل			ویحذف هذه النون	مکرر ہو گئی ہے اس صفحہ میں مکرر ہے
٢٦	١٧	ینت هی	ینتهی لی	″		متوی	شوی	٢٩٠	١٢	الحقیقة	لحقیقة	″	٢٦	زید یقوم	لیس زید یقوم
٢٨	٢١	الما	انما	″		البیا اواوا	بیا اووا	″	٢٧	تقدم	قد منا	٤١٦	٢	اکی و	کی او
″	٢٦	جمیعا	جمیعها	١٢٤		یضرب	ایضرب	٢٩١	٢	لجواز	الجواز	٤١٨	٢٩	نفی	نفی اوتمن
٣٠	١٩	ضعف	ضعف	١٣٢		لازمنة المثلثة	الازمنة الثلثة	٢٩٧	١	ان البکری	ای البکری	٤٢٨	٥	لانه و	لانه لو
″	٢٤	شرطا عتبار	شرط اعتبار	١٣٧		لاعطاه	لاعطاء	″	٢٩	بالحروف	بالحرف	٤٣٣	٢٨	جزائه	جزاؤه
٣١	١٩	الاجدال	الاجدل	١٥٩	٥	لمتعلقه	المتعلقة ولا هو المتعلقه	٢٩٨	١٥	وماذکرنا	وماذکر	٤٣٩	١٢	الباقی	الباء فی
٣٢	٢	المضی	المعنی	١٧٣	٦	صلها	اصلها	″	٢٨	تصییر	یصیر	٤٥١	١٤	تقریر	لتقریر
″	٩	نحو	فی نحو	″	٧	ن کان	ان کان	″	٢٩	بالزم	مالزم	٤٦٠	٨	قیلی	قیل
″	٢٠	الظامرة	الظاهر	″	١٦	لاصل	الاصل	٢٩٩	٢٥	مصدرا	اما مصدرا	٤٦١	٦	حائله	حلائله
٣٧	١	شرطه	شرطها	١٧٤	٢٠	ماء	فاء	٣٠٠	٢	بعد	بعده	٤٧٦	٢٨	نجان	جاز
٣٨	٢٠	مازید	ایضا و	٢١٠	١٥	قطیفة	قطیفة	″	٨	هاؤها	هاؤما	٤٨٦	٨	ضرور یحد	ضرورة ویحکی
″	٢١	فلدیف	فیه الط	٢١١	١٦	هد	هذا	٣٣٣	٢٩	ومن	من	٤٩٢	١٤	فالاول	فالاولی
″	٢٨	الشب	الشبه	٢١٢	٢٧	فضد	فعند	٣٣٤	٨	وجیه	وجهٌ	″	١٥	ماء الکافه	ما الکافة
٤٠	٨	دلو	ولو	٢٢٩	٩	رجل	رجع	″	١١	تسکبه	ترکبه	٥٠١	٤	تعطو	تعطوا
″	٢٥	منه	منک	٢٣٠	١٢	فان	هلم فان	٣٣٥	٢٣	للذالة	للدلالة	٥٠٥	٧	صین	طین
٤٠	٢٩	الخلیل	الخلل	٢٣١	١٢	لعامل	العامل واحد	٣٣٧	١٢	لبیدا	بعیدا	٥١٠	١٢	انجهنا	اتخذ
٤١	٧	هب	یهب	٢٣٢	٥	الرفع	الی الرفع	″	٢٤	حذفت	حذفنا	٥١٩	١	بهذ	بهذا
″	١٨	عسی	عیسی	″	٨	بالرجلین	نحو بالرجلین	٣٣٨	٣	الدهو	الدهر	٥٢٢	٢	تقدیر	کل تقدیر
٤٣	١	بهذ	بهذا	″	١٠	منها	منهما	٣٣٩	٨	لشهوته	لشهرته	٥٢٤	٢	فذکرناه	قد ذکرناه
٤٦	٤	تقدیر	تقدیر	٢٣٤	١٩	لافصل	ولا فصل	٣٤٣	١٧	قشتم	قشعم	٥٣٣	٢٩	اللزی	الذی
″	٦	علت	عملت	٢٣٨	١٧	منع	مع	٣٥٠	١١ و ١٣	بکلمه	بکلمه			تمت	
″	٨	هذ	هذا	٢٥	٢٢	بدل	فی بدل	٣٥٥	١٥	فیها	فیهما				
٤٧	٢٦	من مضروبه	مضروب به	٢٥	٢٧	متبوء	متبوعه	٣٥٦	٢٩	لانها	لانهما				

صراح - لغت عربی کا بیان تفسیر عبارت فارسی و عربی دو جلد مصنفہ ابو الفضل محمد بن عمر و بن خالد مشہور بہ جمال القرشی -

۱-جلد اول - بیان لغات باب ہمزہ سے تا باب نحاے معجمہ -

۲-جلد دوم - لغات از باب عین مہملہ تا باب یاے تحتانی مع بیان استعمال حروف معنوی

منتخب اللغات - معروف کتاب ہی لغات عربی کی جسکا بیان معنی عبارت فارسی مین ہی مصنفہ مولوی عبد الرشید الحسینی المدنی -

ایضًا ایضًا

فقہ

فتاوی عالمگیری - علمانے متفق ہوکر مسائل ضروریہ فقہ عبادات اور معاملات کا ایک اعلیٰ درجہ کا ذخیرہ عہد دولت عالمگیر مین بموجب مجوزہ بادشاہ کے بنایا جسکی چار جلدین

۱-جلد اول - جسمین مسائل کتاب الطہارت سے تا کتاب الحج -

۲-جلد دوم - کتاب النکاح سے تا کتاب الوقف سلسل ہندسہ جلد اول و ثانی یکجائی -

۳-جلد سوم - کتاب البیوع سے تا باب الغصب

۴-جلد چہارم - کتاب الشفعہ سے تا کتاب الفرائض

۱-جلدین اولین -

۲-جلد سوم -

۳-جلد رابع -

فتح القدیر - مع تکملہ نتائج الافکار اور ہدایہ عربی پیشانی ہر صفحہ پر بالاستیعاب ہی فتح القدیر حاشیہ کتاب ہدایہ کا ہی کمال سندی تصنیف شیخ الاسلام کمال الدین بن ہمام اور تکملہ تصنیف علامہ زین الدین آفندی نہایت صحت سے خوشخط چھپا طالبین نے خواہش سے مول لیا اور لیتے ہین مذہب حنفیہ کی بڑے پایہ کی کتاب ہی چار جلدین -

۱-جلد اول - کتاب الطہارت سے تا کتاب الحج

۲-جلد دوم - کتاب النکاح سے تا کتاب الوقف ہو

۳-جلد سوم - کتاب البیوع تا کتاب الغصب

۴-جلد چہارم - نتائج الافکار تکملہ فتح القدیر کا کتاب الشفعہ سے تا مسائل شتی -

عینی شرح ہدایہ - حل المتن اور حاشیہ بہا سکے ہدایہ بھی چڑھا ہی مولفہ شیخ ابا محمد بن احمد العینی یہ شرح بہت کمیاب اور نادرات سے ہی سارے ہندوستان مین تبلاش صرف ایک کتاب بہم پہونچی جسکی نقل ہوکر بصحت و کوشش تمام چھپی یہ کتاب چار جلدین ہی -

۱-جلد اول - کتاب الطہارت سے تا کتاب الحج دو ٹکڑے -

۲-جلد دوم - کتاب النکاح سے تا کتاب الوقف دو ٹکڑے -

۳-جلد سوم - کتاب البیوع سے تا کتاب الغصب

۴-جلد چہارم - کتاب الشفعہ سے تا مسائل شتی

دُرِّ مختار فی شرح تنویر الابصار - بہت عمدہ فتاویٰ فقہ کا ہی مصنفہ مفتی محمد علاء الدین خوشخط صحیح چھاپہ صاف منقسم چار جلد مین ہی بسلسلہ ہندسہ یکجائی -

۱-جلد اول - کتاب الطہارت سے کتاب الحج تک

۲-جلد دوم - کتاب النکاح سے کتاب الوقف تک

۳-جلد سوم - کتاب البیوع سے کتاب الغصب تک

۴-جلد چہارم - کتاب الشفعہ سے تا مسائل شتی -

ہدایہ - شرح بدایہ تصنیف شیخ برہان الدین علی نادر شرح ہی بخط نسخ اور مشہور کتاب ہی مع رسالہ مذیلۃ الدرایہ لمقدمۃ الہدایہ و رسالہ خلف الامام فیما یتعلق بالقراءۃ امام الکلام ہر دو رسالہ مصنفہ مولوی عبد الحی طبع کنانیدہ مولوی خادم حسین چار جلد مین -

۱-جلد اول - کتاب الطہارت سے کتاب الحج تک

۲-جلد دوم - کتاب النکاح سے تا کتاب الوقف مع دو رسالہ -

۳-جلد سوم - کتاب البیوع سے تا کتاب الغصب ...

۴-جلد چہارم - کتاب الشفعہ سے تا مسائل شتی ...

ہدایہ مع الکفایہ - محشی یہ حاشیہ ہدایہ کا بہت ... مستند ہی بصحت علماے فرنگی محل چھپا اسکی ... جلدین -

۱-جلد اول - کتاب الطہارت سے کتاب الحج ...

۲-جلد دوم - کتاب النکاح سے تا کتاب الوقف ...

۳-جلد سوم - کتاب البیوع سے تا کتاب الغصب ...

۴-جلد چہارم - کتاب الشفعہ سے تا مسائل شتی

فتاواے قاضی خان - مصنفہ قاضی حسن بن منصور بن محمود اوزجندی مع فتاواے سراجیہ کہ حاشیہ پر ہی ... رتبہ کا فتاوی ہی مقبول العلما بڑی کوشش سے ... تمام چھپا ہی چار جلد مین -

۱-جلد اول - کتاب الطہارت سے کتاب الحج تک

۲-جلد دوم - کتاب النکاح سے کتاب الوقف تک

۳-جلد سوم - کتاب البیوع سے کتاب الغصب تک

۴-جلد چہارم - کتاب الشفعہ سے تا مسائل شتی -

ایضًا - بشرح صد چار جلد مین -

عینی - شرح کنز الدقائق محشی کتاب البیوع سے کتاب ... مصنفہ عبد اللہ بن احمد النسفی -

جامع الرموز - متداول بین العلما از کتاب الطہارت تا کتاب القضا چار حصہ -

شرح وقایہ - مصنفہ محمود بن صدر الشریعہ بن ... بن جمال الدین المحبوبی محشی مع رسالہ دائرہ ہندیہ از مولوی خادم احمد فقہ حنفیہ کی درسی کتاب جلدین اولین عبادات مین بکمال صحت چھپین -

ذخیرۃ العقبیٰ - حاشیہ شرح وقایہ کا مصنفہ علامہ ... اخی یوسف بن جنید ہی چھاپہ کلکتہ سے نقل ہوکر چھپا -